محطات في الاقتصاد السياسيّ الدولي
(زمن الحرب على سورية)
٢٠١١ - ٢٠١٥

د. قحطان السيوفي

محطات في الاقتصاد السياسيّ الدولي

(زمن الحرب على سورية)

٢٠١١ - ٢٠١٥

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة — دمشق ٢٠١٦م

محطات في الاقتصاد السياسي الدولي: زمن الحرب على سورية... /
قحطان السيوفي .- دمشق - الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٦م
.- ٣٣٦ص؛ ٢٥سم.

١- ٣٧٧ س ي و م ٢- ٣٢٧.١ س ي و م
٣- العنوان ٤- السيوفي

مكتبة الأسد

مُقَدِّمَة

هذا الكتاب يتضمن أوراقاً، وأفكاراً، ومواقف، ومحطات في الاقتصاد السياسيّ الدوليّ والإقليمي... نلقي من خلالها الضوء على موضوعات عديدة ذات صلة مباشرة بالمتغيرات الجيواقتصادية والسياسية في العالم منذ النصف الثاني لعام ٢٠١١ وحتى بداية ٢٠١٥. أي مع بداية المرحلة الثانية من الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام ٢٠٠٨، مع انهيار المؤسسات المالية والمصرفية الأمريكية الكبرى، وفي مقدمتها مصرف (ليمان برازرز) العملاق... ما جعل المنظومة المالية والاقتصادية في الدول الرأسمالية الصناعية (أمريكا، وأوروبا) تجثو على ركبتيها أمام كارثة هي الأكبر، والأسوأ، والأصعب في التاريخ الحديث... هددت هذه الأزمة أركان ومفاهيم الرأسمالية في مراحلها المتقدمة المسماة الليبرالية الجديدة المعولمة.

فكرت سابقاً أن يكون عنوان هذا الكتاب (المرحلة الثانية من الأزمة الاقتصادية العالمية) بعد أن سبق وصدر كتابي عن (الأزمة الاقتصادية العالمية المرحلة الأولى ٢٠٠٨-٢٠١١)، ولكن تداعيات الأزمة على المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي وما تلا ذلك من متغيرات عالمية وإقليمية... بما في ذلك التردد والضعف في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وقرار الرئيس الأمريكي أوباما تخفيض الإنفاق العسكري... بالإضافة إلى ظهور القطبية الثنائية العالمية، وأحداث ما سمي الربيع العربي... وبروز

ظاهرة الإرهاب الممول من دول إقليمية وعربية معروفة، والمدعوم، سراً وعلناً، من الغرب الأمريكي الأوروبي، بالإضافة لظهور لعبة انخفاض أسعار النفط العالمي مؤخراً... كل ذلك وغيره... أضفى على المشهد الاقتصادي السياسي الدولي والإقليمي طابعاً غير مسبوق... جعلني، ومن خلال – المتابعة الدائمة – أقدم أوراقي، وأفكاري هذه؛ كمحطات في الاقتصاد السياسي الدولي والإقليمي والعربي؛ متباينة الموضوعات، متعددة الألوان... ووجدت من المناسب أن يكون عنوان كتابي هذا (محطات في الاقتصاد السياسي الدولي والإقليمي، في زمن الحرب على سورية) الدولة والوطن. الكتاب يتناول بالمتابعة والبحث أهم الموضوعات التي لها علاقة بالمشهد الاقتصادي السياسي الدولي في الشوط الثاني من ولاية الرئيس الأمريكي أوباما؛ حيث التردد، والتخبط في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية سيد الموقف؛ ورقة (الأزمة الاقتصادية، تحكم السياسة الداخلية، والخارجية لواشنطن)... ففي داخل الولايات المتحدة كان للأزمة الاقتصادية تداعياتها؛ تضخم هائل للدين العام الأمريكي، وعجز الموازنة، والبطالة... وأصبح موضوع سقف الدين العام الأمريكي مشكلة سياسية واقتصادية تهدد بإفلاس الحكومة الأمريكية لأول مرة في تاريخ (أكبر اقتصاد في العالم)، بل كادت تهدد مستقبل الرئيس الأمريكي أوباما في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٢؛ ورقة موضوع (أوباما الثاني أمام المنحدر المالي والاقتصادي)... وكل ذلك أدى إلى إرباك ونوع من الشلل السياسيّ والاقتصاديّ لدرجة أن رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية قال (الدين العام للولايات المتحدة يشكل أكبر خطر على الأمن القوميّ الأمريكيّ). يضاف إلى ذلك الصراعات والخلافات الثأرية بين الحزبين الأمريكيين الكبيرين (الديمقراطي، والجمهوريّ) كما ورد في ورقة موضوع (صراع الحمار، والفيل). وفقدت الولايات المتحدة جزءاً من هيبتها الاقتصادية، ووزنها الائتمانيّ في ظل هذه الوقائع ورقة موضوع (توازن الرعب الاقتصادي، وتراجع الهيمنة الأمريكية)... دول الاتحاد الأوروبيّ عانت وما تزال تعاني من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية...

وأصبحت منطقة اليورو مهددة بالتفكك كما كتب (فيليب ستيفنز) في (الفاينانشال تايمز) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ (وتمّ ترك اليورو تتقطع به السبل في أرض مشاع بين تماسك مشكوك فيه، وتفكك محتمل...)... وحاولت بعض حكومات الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية القديمة البائدة كفرنسا وبريطانيا استعادة بعضٍ من نفوذها الضائع، عبر تدخلها في أحداث ما سمي الربيع العربي... محاولة تصدير مشاكلها الداخلية هروباً للأمام؛ ورقة موضوع (الإمبراطوريات الأوربية البائسة... محاولة استعادة النفوذ الضائع) وورقة موضوع (أزمة اليورو السجين المؤجل إعدامه...) وكانت النتيجة الفشل والمزيد من الضعف الاقتصادي... بالمقابل شعرت الولايات المتحدة الأمريكية، المربكة، والقلقة، في ظل الأزمة، أنه لم يعد لديها قدرة أو مصلحة ذاتية في (كتابة القواعد العالمية وتطبيقها) كما جاء في الفاينانشال تايمز... وشعرت واشنطن ومعها عواصم الدول الصناعية الكبرى السبع أنها عاجزة عن قيادة الاقتصاد العالمي ومواجهة تداعيات الأزمة...، فلجأت لتشكيل (مجموعة الدول العشرين) في محاولة لإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية العالمية... وجاءت نتائج أعمال اجتماعات هذه المجموعة استعراضية... وكأنها (اتفاق مهذب على الاختلاف)... مقابل مجموعة العشرين ظهرت مجموعة الدول الصاعدة المسماة (بريكس) وتضم (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا). وبدت مجموعة دول بريكس وكأنهم حراس غيورون على السيادات الوطنية لدولهم... كما أظهرت بريكس قدرة كبيرة على تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وحققت نسب نمو مرتفعة، ورقة موضوع (مجموعة بريكس؛ قطب عالمي جديد) وتصدت بقوة للهيمنة الأمريكية بما في ذلك استخدام روسيا، والصين حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد مشاريع القرارات السياسية المدعومة أمريكياً ضد الدولة السورية، ورقة موضوع (روسيا، والصين والوقوف مع الحق)، وورقة موضوع (بريكس ترفع البطاقة الحمراء للهيمنة الأمريكية). وظهر العملاق الاقتصادي الصيني كأكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية، وتملك الصين أكبر

احتياطي للنقد الأجنبي في العالم أكثر من (٣,٧) تريليون دولار. بدت الثنائية الاقتصادية (الأمريكية – الصينية)، وكأنها صراع وتحالف بين (الأصدقاء الأعداء) في إطار المصالح المشتركة... بعد فشل الرهان الأمريكي على إسقاط الصين اقتصادياً... الأزمة الاقتصادية العالمية أسست لتحولات تاريخية لم تسلم منها الدول النامية. وتدخلت دول وقوى عالمية وإقليمية لدعم وتمويل الإرهاب الذي أسهمت في إيجاده... وسرعان ما بدأت تعاني منه، في تركيا، وفي بعض دول الخليج النفطية... انطلاقاً من أن طابخ السموم لابد أن يذوقها... ورقة موضوع (الليرة التركية ضحية فضائح أردوغان الاقتصادية والسياسية) و(الترانزيت التركي الإسرائيلي، معبر للتطبيع مع دول الخليج)... وعمدت إدارة الرئيس أوباما وحلفاؤها الإقليميون والعرب – الذين دعموا ومولوا الإرهاب – أصلاً – إلى تشكيل سيناريو (التحالف الدولي ضد الإرهاب) وقد أثبتت الوقائع أن هذا التحالف ذو طابع استعراضي لم يؤد إلى أية نتيجة... وعمدت القوى الدولية والإقليمية المتحالفة بقيادة إدارة أوباما إلى ابتداع مخطط تآمري جديد لمواجهة جبهة قوى الممانعة والمقاومة الممتدة من موسكو... عن طريق تسييس السوق النفطية العالمية، وابتدعوا سيناريو تخفيض أسعار النفط العالمي بهدف إضعاف روسيا وإيران اقتصادياً ورقة موضوع (لعبة أسعار النفط الثلاثية؛ الاقتصاد، السياسة، والإرهاب) وورقة موضوع (دراما هبوط النفط..تهدد ممولي الارهاب)....

نترك للقارئ الاطلاع على أوراق، وأفكار، في محطات الاقتصاد السياسيّ الدوليّ والإقليميّ، أوراق مكوناتها موضوعات متعددة... أتت مضامينها المتنوعة، والملونة، في سياق واقعي، تاريخي، متسلسل واحد... إطاره المشهد الاقتصاديّ السياسيّ الدولي والإقليمي، ودور السياسة في التأثير على مكونات ومسارات الاقتصاد العالمي؛ فالاقتصاد، كما هو معروف، المحرك الأول للسياسة. وقد تمت كتابة هذه الموضوعات على مدار نحو أربع سنوات منذ عام ٢٠١١ وحتى بداية ٢٠١٥. عبر قراءة متأنية للأحداث ذات البُعد الاقتصادي السياسيّ،

الدولية منها والإقليمية، وبعض منها ذو صلة مباشرة، وغير مباشرة بالأزمة السورية... وتطلب ذلك جهداً ومتابعة للمشهد الاقتصاديّ السياسيّ العالميّ والإقليميّ مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في مرحلتها الثانية والأخيرة... والمتغيرات السياسية الدولية بما في ذلك أحداث ما سمي الربيع العربي وما رافق ذلك من تداعيات المخطط الأمريكي الأوروبي غير البعيد عن أهداف السياسة الصهيونية لتفتيت العالم العربي ونشر ما سمي الفوضى الخلاقة في أقطار الوطن العربي (حسب تعبير وزيرة خارجية أمريكا السابقة كونداليزا رايس)... باستخدام الإرهاب العالمي وسيلة لضرب وتمزيق الدولة الوطنية ومؤسساتها في العالم العربي. وكما هو معروف تحول الربيع العربي إلى شتاء أسود داكن نجم عنه الفوضى والخراب في عدد من الأقطار العربية وأنتج تصعيداً لظاهرة الارهاب التي دعمت ومولت من بعض حكومات إقليمية وخليجية نفطية... وهذه الحكومات بدأت تعاني الآن من آثار الإرهاب الذي أسهمت هي، أصلاً، في إيجاده ورعايته... وكما قلنا (طابخ السموم لن يسلم منها...) ولما كانت الرياح لا تأتي كما يتمناها قراصنة السفن؛ فإن المخططات الأمريكية الغربية المتحالفة مع حكومات إقليمية وعربية قد انكشفت واتضحت أهدافها المشبوهة التي أنتجت المزيد من الدمار والقتل وسفك الدماء في بعض دول العالم العربي: سورية، والعراق، وليبيا... وبدأ الإرهاب يرتد على حاضنيه في الغرب؛ وجاءت العملية الإرهابية في صحيفة (تشارلي) الباريسية مؤخراً دليلاً على صحة ذلك...

أخيراً أرجو أن يكون هذا المؤلَّف إضافة جادة، ومتواضعة لمحتويات المكتبة الاقتصادية والسياسية العربية؛ وأن يجد القارئ العربي في أوراقه، وأفكاره، وبعض رؤاه، وفي محطاته ما يمكن أن يساعده على الإجابة عن تساؤلات عديدة تشغل بال المواطن العربي في زمن عربي رديء... شنت فيه قوى الاستعمار القديم والحديث وبالتحالف مع قوى ظلامية تكفيرية إقليمية...؛ حرباً ظالمة على الدولة الوطنية، في العالم العربي، بمؤسساتها ورموزها... وفي مقدمة هذه الدول العربية المستهدفة؛ الدولة السورية ومؤسساتها... ويقيناً فإن

سورية الوطن، والدولة، والحضارة، والحداثة... ستبقى صامدة في وجه الهجمة الظلامية... ولا بد أن يؤدي الحوار الوطني بين السوريين (الحوار السوري – السوري) إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى سورية العربية؛ وطناً، ديمقراطياً، تعددياً، جميلاً، لجميع أبنائه.

المؤلف

شباط (فبراير) ٢٠١٥م

- ١ -

أوروبـا بين الضعف الاقتصـادي والإحباط السياسي تضـارب كشفته الأزمـة الليبيـة

الملاحظ أن أوروبا لا تواجه حالياً أزمة مالية واقتصادية فحسب بل أيضاً أزمة سياسية. وعندما ظهر اليورو كان من المتوقع أن يحقق تقارباً كبيراً بين دول منطقة اليورو ولكن الذي حدث مع مرور الوقت، أنه جلب اختلافاً وتباينات اقتصادية عديدة بين هذه الدول وهذا ما يشير إلى أن دول الاتحاد الأوربي غير مستعدة بعد لتنسيق السياسات، بالمقابل فإن هذه الاتفاقية التي توصل إليها المجلس الأوروبي في ١١ آذار ٢٠١١ ستضع الأساس لأوروبا ذات سرعتين الأولى دول قوية تقوم بالإنقاذ وأخرى يصار إلى إنقاذها، وقد تؤدي إلى تأجيج مشاعر الاستياء التي من شأنها تهديد التماسك السياسي للاتحاد الأوروبي.

يذكرني الوضع الاقتصادي والسياسي الحالي في أوروبا برواية الأطفال الشهيرة للكاتب الألماني (مايكل أند) التي تتضمن شخصيات من أهمها شخصية الشبح العملاق، الذي يبدو من بعيد عملاقاً، لكنه يصبح أصغر كلما اقتربت منه... ثم يتحول الشبح العملاق إلى رجل هرم... وكلما سمعت باجتماع للمجلس الأوروبي أتذكر الرجل الهرم. إن نظرة للاتفاقية المشار إليها من مسافة أقرب تظهرها أصغر. وأول العمالقة الأشباح هو آلية الاستقرار المالي الأوروبي التي تتحول إلى آلية الأزمة الدائمة اعتباراً من عام ٢٠١٣، ويبدو أن الشبح العملاق الثاني هو ما سمي بميثاق من أجل اليورو.

لقد أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تضخماً هائلاً في الدين العام وعجز الموازنات العامة لمعظم دول أوروبا التي يقف بعضها على حافة الإفلاس.. وبالرغم من وجود صندوق المساعدة بـ (٤٤٠) مليار يورو فإن الوضع الاقتصادي لا يزال ضعيفاً ومعقداً وهذا فرَّخ فوضى لها عواقبها السياسية مع أن أحداث ليبيا أخذت حيزاً واسعاً من الاهتمام في المجلس الأوروبي الأخير يضاف إلى ذلك الموضوعات الخلافية الأخرى التي تحمل بذور صراعات سياسية خطيرة أحياناً. وهذا ما يدعم الرأي القائل أن المشكلة الأساسية في أوروبا سياسية أصلاً وإن ظهرت غالباً بلبوس اقتصادي ويشير المشهد الحالي إلى أن بعض الحكومات الأوروبية واقعة تحت ضغط شديد فقد أطاحت أزمة اليورو بالحكومة الأيرلندية السابقة من خلال صناديق الاقتراع، والرئيس الفرنسي ساركوزي مهدد خلال الانتخابات الرئاسية العام القادم كما تشير الانتخابات المحلية الأخيرة، والمستشارة الألمانية (ميركل) قد تواجه كارثة انتخابية لأن الرأي العام الألماني حساس لقضية القروض الممنوحة للدول الأوروبية المنهكة اقتصادياً، حتى إن بعض المحاكم الألمانية هددت بعدم قانونية التكاليف التي تتحملها ألمانيا لإنقاذ بعض الشركاء المهملين.. والعلاقة بين ألمانيا وفرنسا تتراوح بين التناغم والتنافر ولم تخف ميركل وساركوزي مشاعر الازدراء المتبادل لكن الضرورات السياسية تخلق طاقاتها الخاصة بها. وقد كشفت الأزمة الليبية التي تفوح منها رائحة النفط الخفيف؛ تضارباً حاداً في وجهات النظر تعكس بذور خلافات سياسية خطيرة... ألمانيا ترفض التدخل العسكري المباشر لأوروبا في الحدث الليبي بينما تشكل فرنسا العراب الرئيسي في هذه الحملة التي حركتها الإدارة الأمريكية وفضلت الابتعاد عنها نسبياً وأعطت لحلف الناتو وبعض الدول الأوروبية شرف الحماس المباشر الذي من شأنه على المدى البعيد أن يحمل بعض الدول الأوروبية المتوسطية خاصة؛ انعكاسات سلبية تأخذ مظاهر مختلفة ليس أقلها تزايد الهجرة غير المشروعة، والعداء الذي قد تحدثه حرب غربية ثالثة. وستتحمل أوربا الضعيفة اقتصادياً والمحبطة سياسياً نتائج مؤلمة قد تعرض التوافق السياسي الأوروبي للخطر.

١ / ٢

تفاهم مهذب على الاختلاف، لإدارة الاقتصاد العالمي

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية شعرت الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى الثماني؛ بعدم القدرة على قيادة الاقتصاد العالمي، واتخاذ القرارات الكبرى لمواجهة الأزمة دون الأخذ بعين الاعتبار الدور الاقتصادي المؤثر لدول أخرى ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف يحترم حق الآخرين بالمشاركة في إدارة هذا الاقتصاد... وأحدثت مجموعة العشرين (G-20) لتضم الدول الصناعية الكبرى والعديد من الدول الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل،... السعودية) بهدف اتخاذ القرارات الكبرى للخروج من الأزمة وعُدَّ ذلك مؤشراً لحقائق جديدة، وتحولاً منهجياً، وتوافقاً شكلياً على الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي الذي أصابته الأزمة. وتتالت مؤتمرات قمة العشرين وكان آخرها في كوريا الجنوبية أواخر ٢٠١٠ لتشهد تكتلات (جيوسياسية واقتصادية) متباينة الاتجاهات؛ فالولايات المتحدة ترغب بإنقاذ مؤسساتها المالية والمصرفية ومساعدة المؤسسات المالية الدولية ولكن من أموال دول أخرى. وبالمقابل فإن معظم دول العشرين تحمل الولايات المتحدة مسؤولية أزمة كانت موطنها ومصدرها بسبب عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المالية في مؤسساتها وفي ظل سيطرة الليبراليين الجدد في عهد بوش الابن. وكان الشعور العام في قمم العشرين أن العالم يمر بمرحلة خطيرة يحتاج معها لمعالجات بمستوى هذا الخطر، لذلك تقرر العودة إلى دور الدولة التدخلي ومسؤولياتها في الشأن الاقتصادي والمالي، بسبب فشل الأسواق. خلافاً لقواعد النظام الرأسمالي الذي يدعي أنه ينظم ويصحح أزماته بنفسه وفقاً لقواعد السوق الحرة...

شهدت قمة العشرين الأخيرة في سيؤول انقساماً حاداً في وجهات النظر بين المشاركين حول سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية وتأكد ذلك في اجتماع (باريس) لوزراء مالية هذه الدول ١٦/ ٢ /٢٠١١:

- وجهة النظر الأولى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي ومضمونها أن الحكومات يجب أن تستمر في ضخ المزيد من الأموال العامة لإنعاش الاقتصاد وزيادة الطلب الداخلي... أي الاستمرار بسياسات التوسع المالي الحكومي. ومعارضة أي تغيير في النظام النقدي العالمي الذي يعتمد الدولار كعملة احتياطية عالمية.
- وجهة النظر الثانية تتبناها دول الاتحاد الأوروبي؛ وتدعو لإجراءات تقشفية متشددة لضغط الإنفاق العام... وزيادة الضرائب... بهدف تخفيض العجز.

وقد ترجمت واشنطن وجهة نظرها مؤخراً بطباعة وضخ (٦٠٠) مليار دولار ويبدو أنها ستستمر بنهجها الإنفاقي التوسعي رغم معارضة الكونغرس في حين تستمر دول أوروبا في تطبيق سياسات التقشف.

نرى أن التباين في وجهات النظر داخل قمة العشرين سيستمر خلال عام ٢٠١١ لذلك، ومن أجل حفظ ماء الوجه، قررت الحكومات العشرون أن يترك لكل دولة حرية التصرف بما تراه مناسباً لمصالحها الوطنية أي الاتفاق، أو التفاهم المهذب على الاختلاف بين دول العشرين؛ وبالتالي تعارض السياسات المالية بين هذه الدول لمعالجة الأزمة الاقتصادية. وقد حذر الرئيس الفرنسي ساركوزي مؤخراً من (أن الفشل في الاتفاق سيؤدي إلى قتل مجموعة العشرين) وسيكون من الصعب الاتفاق على سبل الخروج من الأزمة. وهذا ما يهدد، في رأينا، نمو الاقتصاد العالمي واستقراره مستقبلاً.

-٢-

الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الدول النامية؛ ومنها سورية.

بداية لا بد أن نوضح؛ أين وكيف بدأت الأزمة المالية العالمية،لماذا حدثت وما أسبابها، كيف واصلت مسيرتها، وكيف تطورت، وصولاً إلى تداعياتها وسبل مواجهتها ومعالجتها من خلال التدخل المباشر للدول وتعاظم دور الحكومات لإنقاذ اقتصادات دول العالم والخروج من نفق الأزمة... ومن ثم هل هذه الأزمة الحالية أمريكية أو عالمية؟ هل هي أزمة مالية فقط أو إنها أزمة اقتصاد حقيقي؟ هل هي أزمة مالية عارضة أو أزمة بنيوية؟؟

إنها أزمة مالية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى أوروبا وآسيا... لتأخذ بعدها العالمي، وتحولت لاحقاً إلى أزمة اقتصاد حقيقي (إنتاجي)، وهي ليست أزمة عارضة وإنما هي أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة النظام المالي الرأسمالي العالمي الذي ضعفت بل وكادت أن تتلاشى فيه الضوابط ومعايير الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة. من أسبابها جشع المسؤولين الكبار في المؤسسات الخاصة الذين تصرفوا باستهتار وظهروا وكأنهم لم يبلغوا سن المسؤولية!! وجعلوا المنظومة المالية في الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية) وفي دول أخرى في العالم تجثو على ركبتيها من خلال المجازفات والمغامرات بأموال الناس.

وعندما يقال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية هي الأكبر والأسوأ والأصعب في التاريخ الاقتصادي الحديث، فإن ذلك لا يُعدُّ نوعاً من

التوصيف الدرامي، وإنما هو مشهد واقعي خطر يترك بصماته المباشرة على اقتصادات العديد من دول العالم... وقد هزت هذه الأزمة أركان ومفاهيم الرأسمالية في مراحلها المتقدمة المسماة الليبرالية الجديدة المعولمة وتحولت إلى خطر يهدد الاقتصاد العالمي برمته.

لاشك أن القوى الفاعلة في الاقتصاد المالي والاقتصاد السياسي العالمي قبل انفجارهذه الأزمة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ هي غيرها بعد هذا التاريخ، وستغير هذه الأزمة العديد من مفاهيم وآليات رأسمالية السوق الحرة المنفلتة من الكوابح والقيود على المستويين المالي والاقتصادي والتغير الكبير الذي حصل في بعض دول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة هو الأكبر من نوعه على الإطلاق.

كيف بدأت الأزمة؟

في عام ١٩٧٤ تساءل (إدوار هيث) رئيس وزراء بريطانيا: من يحكم؟ الحكومة أم نقابات العمال؟؟ وبعد خمس سنوات انتخب البريطانيون (مارجريت تانتشر) التي تحالفت مع الرئيس الأمريكي (ريغان) لدفع الرأسمالية إلى مرحلة الليبرالية الجديدة المنفلتة من كل القيود والكوابح التي ترفض وجود الدولة القوية... ليصبح دورها (أي الدولة) هامشياً وتركت الأسواق تعمل بحرية كاملة دون رقابة وبعيداً عن أي توجيه حكومي.. وكان السؤال الكبير: من يحكم الحكومات أم أسواق المال؟؟ وقال الرئيس الأمريكي ريغان يومها (الحكومة لا تحل مشكلتنا إنها هي نفسها أصل المشكلة). واستمر ذلك في عهد الرئيس جورج بوش الابن الذي اعتمد سياسات مالية واقتصادية سيئة خاصة بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ وتجاوز الدين العام الـ(٣) تريليون دولار..

وظهرت أولى بوادر هذه الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٧ عندما لم تسدد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لأشخاص لا يتمتعون بالقدرة على الدفع إذ ظهرت أولى عمليات الإفلاس

لمؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة... ثم بدأ مسلسل الانهيارت والإفلاس وتدخلت وزارة الخزانة الأمريكية في ٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ لتضع المؤسستين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فاني ماي Finnie Mai) و(فريدي ماك Freddie Mac) تحت الوصاية. وفي ١٥ أيلول ٢٠٠٨ أعلن عن إفلاس المصرف الأمريكي العملاق (ليمان برذرذ Lehman Brothers)... وفي ١٦ أيلول أممت الحكومة الأمريكية أكبر مجموعة تأمين في العالم (American International Group ،A.I.G) بمنحها ٨٥ مليار دولار... وانتشرت الأزمة في العالم، وبدأت البورصات العالمية بالتدهور...

من أهم أسباب الأزمة:

١ – السبب المباشر لانطلاق شرارة الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية كان موضوع الرهن العقاري وسوء آليات التسليف والرهن... ومنح قروض كبيرة جداً لجهات غير موثوقة ائتمانياً، ومن ثم عدم سداد المقترضين لأقساط القروض المستحقة عليهم

٢ – تهاون الإدارة الحكومية الأمريكية في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة على أسواق المال وترافق ذلك مع فشل الأسواق وإخفاق الليبرالية الجديدة في ضبط ورقابة عمل السوق.. بمعنى آخر فشل تنظيمي ورقابي لعدم وجود قاعدة عامة أو جهة منظمة وحيدة على المستوى الوطني لهذه الأسواق المتنافرة

٣ – عدم الشفافية والتعقيد في الأدوات المالية للاقتصاد الأمريكي تسبب في إخفاء حقيقة الوضع المالي للعديد من المؤسسات المالية

٤ – الجشع والفساد في قطاعات ومؤسسات خاصة كان يفترض أنها مؤتمنة على أموال الناس وقد تبين أن أباطرة المال والمديرين التنفيذيين استحوذوا على أجور وتعويضات ومكافآت خيالية.

٥ – انعدام التوازن بين سرعة النشاط المالي (في ظل العولمة الاقتصادية) وبطء الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم ومراقبة هذا النشاط أدى إلى فوضى في أسواق المال العالمية.

كيف واصلت الأزمة مسيرتها؟

كما أشرنا بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة وانتشرت بعدها إلى مختلف دول العالم وتحولت لاحقاً إلى أزمة اقتصاد حقيقي بادرت الدول لمواجهتها بعلاجات إسعافية أولاً وأدخلت بعدها إلى غرف الإنعاش والعناية المركزة... في محاولات لإنقاذ الاقتصاد العالمي المريض لإبقائه على قيد الحياة ثم متابعة العلاج... وذلك من خلال:

- ضخ حكومات الدول الكبرى المزيد من الأموال العامة في شرايين اقتصاداتها المأزومة من خلال برامج التحفيز الحكومية المالية لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة المنهارة أو المفلسة. وعلى الرغم من الملاحظات على حزم التحفيز المالية الحكومية إلا أنها أسهمت في منع الاقتصادات وخاصة الاقتصاد الأمريكي من السقوط في الهاوية.

كيف تطورت الأزمة:

في المرحلة الأولى من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة كانت حكومات الدول الملاذ والمنقذ فقد تحملت الأوجاع الناجمة عن إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الخاص وضخت حكومات الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات في محاولة لإنقاذ هذه المؤسسات المهددة بالانهيار أو المفلسة وتلتها حكومات أوروبا وآسيا، وأدى ذلك إلى حدوث عجز مالي كبير جداً في موازنات هذه الحكومات، بالإضافة إلى تضخم الدين العام بشكل هائل... واليوم وفي مرحلة تالية لتداعيات هذه الأزمة نشهد العديد من الدول، وخاصة في منطقة اليورو، وهي توشك على الإفلاس، وفي مقدمة هذه الدول اليونان إيرلندا.. وتليها البرتغال، وإسبانيا... (عجز مالي كبير، ودين عام ضخم)... وأصبحت مثل هذه الدول الأخيرة بحاجة لمن ينقذها. وتداعت دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام ودول منطقة اليورو بشكل خاص إلى الاجتماع ووضعت هذه الأخيرة خطة إنقاذ كبرى بمبلغ

٧٥٠ مليار يورو لمساعدة اليونان ودول أوروبية أخرى مرشحة للإفلاس: البرتغال إسبانيا إيرلندا...

مجموعة قمة العشرين:

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لم يعد هناك دولة قائدة للاقتصاد العالمي وشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها إذا أرادت التمسك بدورها الدائم في العالم والخروج من هذه الأزمة فعليها أن تكون مع حلفائها من الدول الصناعية الكبرى ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف يكون فيه للآخرين حقهم بالمشاركة) في إدارة الاقتصاد العالمي، وبالتالي اكتشفت الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية الثماني (G – 8) أنها لا تستطيع اتخاذ القرارات وإدارة الاقتصاد العالمي، الذي عصفت به الأزمة العالمية دون الأخذ بالحسبان دولاً أخرى مؤثرة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي لا بد أن تشارك دول أخرى صاعدة: كالصين، والهند، والبرازيل... وحتى السعودية. وكان هذا تحولاً منهجياً في إدارة الاقتصاد العالمي وتوافقاً شكلياً على الإدارة الجماعية للعالم.

زعماء الدول العشرين يؤكدون تعاظم دور الدولة:

- أكد زعماء الدول العشرين في قممهم على أهمية دور الدولة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال تكليف الحكومات باتخاذ القرارات المهمَّة لإنقاذ اقتصاديات العالم كما أكد زعماء الدول الكبرى العشرين أن تدخل الحكومات المباشر والعودة لدور ومسؤولية الدولة جاء نتيجة الظواهر التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية.

لكن نتائج قمة مجموعة العشرين لم تأت بحلول مستدامة ويمكن القول إن أهم ما توصلوا إليه هو الاتفاق المهذب على الاختلاف. ومن أجل حفظ ماء الوجه قررت القمم أن يُترك لكل دولة حرية التصرف بما تراه مناسباً لمصالحها الوطنية..

المشهد الاقتصادي العالمي:

المشهد الاقتصادي العالمي في ٢٠١١ يشهد استمراراً لانقسام العالم إلى معسكرين اثنين: دول ذات نمو بطيء (الدول الصناعية المتقدمة) ودول ذات نمو سريع (الدول الناشئة) بالمقابل فإن الدول التي أفرطت في الإنفاق والاستدانة حققت عجزاً كبيراً في الحساب الجاري (الولايات المتحدة والدول الأنكلوسكسونية) مضطرة للإكثار من الادخار والإقلال من الإنفاق على الطلب المحلي وخفض القيمة الاسمية لعملاتها. أما الدول التي أفرطت في الادخار وتكريس الفائض (الصين وألمانيا) ستعمل خلال عام ٢٠١١ بمقاومة أي ارتفاع اسمي لقيمة عملاتها ولن تكون ميالة لزيادة الإنفاق على الاستهلاك المحلي الكبير. ولا شك أن المشهد الجيواقتصادي ينعكس بالطبع على المشهد الجيوسياسي:

- الصين تفرض وجودها في شرق آسيا وتكرس سياسة النمو القائم على الصادرات مع العمل على زيادة الاستهلاك الطلب الداخلي. وتمكنت الصين من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٩ وتحقق اليوم معدلات نمو مرتفعة. وتعدُّ القوة الاقتصادية العظمى الصاعدة.
- الهند تعمل على بناء قوى بحرية تعمل في أعالي البحار.. وحققت المزيد من التقدم في مجال تكنولوجيا البرمجيات. ولديها اليوم معدلات نمو مرتفعة.
- البرازيل لديها فائض كبير جداً من المواد الغذائية وتعمل على تحسين معدلات النمو، وإقامة علاقات وامتيازات شرف على المستوى الدولي.
- روسيا الاتحادية تملك ثروات كبيرة وتشكل قوة اقتصادية وسياسية كبيرة.
- أوروبا ستستمر في مقاومة العجز والديون السيادية العامة من خلال تطبيق سياسات التقشف وشد الأحزمة وستحاول أن تقاوم ما يسمى بالتهميش.
- الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها أكبر اقتصاد حقيقي في العالم ستعمل على الاستمرار بزيادة الإنفاق العام والتحفيز على أمل تحقيق انتعاش اقتصادي ولو محدود. وعينها على العجز المالي المتزايد والدين العام المتصاعد في الداخل وارتفاع معدل البطالة، وعلى جيوشها المنتشرة والمحتلة

لأجزاء من العالم والمهددة بالفشل العسكري ما قد يرافق ذلك من انعكاسات داخلية بالإضافة إلى الإخفاق والعجز السياسي لإدارة أوباما التي تواجه صعوبات وتحديات كثيرة في سباق الانتخابات الرئاسية القادمة.

- الدول النامية والفقيرة تعاني من ارتفاع الأسعار والتضخم المستورد، وعلى هذه الدول أن تستعد لوضع خطط وبرامج وقائية لمواجهة ارتفاع الأسعار المؤلم...

أهم الدروس المستفادة: تدخل الحكومة:

الدرس الأهم المستفاد من الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أن الأسواق لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها بل كانت الأسواق تجنح إلى التجاوز والشطط في غياب تطبيق المعايير والضوابط الرقابية، وكان هذا أحد أسباب الأزمة الكارثية الحالية التي عولجت بتدخل فوري من الحكومات خلافاً لأسس ومفاهيم النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد وبالتالي أكدت الأزمة تعاظم دور الدولة التدخلي الإيجابي وهكذا أظهرت الأزمة الحالية هشاشة الاقتصاد العالمي وأن النموذج الاقتصادي الأنكلوساكسوني الذي شجعته تاتشر وريغان والقائم على إبعاد الدولة بالكامل عن الأسواق لا يملك مقومات الاستمرار لأنه كان مدفوعاً فقط بالبحث عن الأرباح والاستغلال غير المقيد للموارد وعلى اللامسؤولية الاجتماعية، وظهرت نتائجه في انهيار القلاع الكرتونية للمؤسسات المالية والمصرفية العملاقة التي جاءت نتيجة لأخطاء الليبرالية الجديدة المعولمة غير الخاضعة للضوابط والرقابة والتي تنظر فقط في الجزء النقدي من الاقتصاد دون الأخذ في الحسبان العوامل ذات الصلة الفعلية بالاقتصاد الحقيقي، وقد قالت المستشارة الألمانية ميركل: (النظام المالي الأنكلوساكسوني يقف وراء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية).

وهكذا تم الخروج عن أهم مبدأ من مبادئ الرأسمالية الجديدة وهو منع الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية وهذا ما يثير العديد من:

الأسئلة:

- هل يمكن اعتبار تدخل الحكومة المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لإنقاد المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الخاص بمثابة إجراءات اشتراكية أو تأميم؟
- هل أسقطت الأزمة العالمية الحالية النظام المالي والاقتصادي العالمي وأنهت نظرية النظام المالي النيوليبيرالي وعاد دور الدولة كضرورة لا بد منها لإطفاء الحرائق التي يشعلها المغامرون والمقامرون من أباطرة المال في النظام الرأسمالي؟
- هل يمكن اعتبار تدخل الحكومات حالياً في الدول الرأسمالية الصناعية نوعاً من الاشتراكية الرأسمالية لمصلحة الأغنياء وليس الفقراء؟؟
- هل تدخل الإدارة الحكومية الأمريكية بضخ أكثر من تريليون دولار من الأموال العامة (أموال دافعي الضرائب أو من الدين العام الخارجي خاصة من الصين) لإنقاذ مؤسسات القطاع الخاص، هل يعدُّ ذلك خروجاً أو انقلاباًَ على القواعد المقدسة للاقتصاد الحر؟؟.
- ما المتطلبات الضرورية لتحقيق اقتصاد سوق متوازن لا يتعارض ودور الدولة في الرعاية الاجتماعية؟
- هل ما يحصل يعدُّ نقلاً للثروة من جيوب الفقراء ومتوسطي الدخل إلى الأغنياء؟ أم هو تدمير للثروة، حتى ولو كانت أوراقاً مالية لا تعبِّر أحياناً عن قيم حقيقية؟

دور الدولة ومسؤولياتها:

إن الأزمة الاقتصادية العالمية أثارت موضوع دور الدول ومسؤولياتها لتنظيم وحماية الاقتصادات الوطنية، دور يُمكِّن الأسواق أن تعمل بطريقة أفضل فتكافئ الناجح... وتعاقب المهمل الذي يتصرف بأموال الناس دون مسؤولية... أي أن دور الدولة الوقوف مع المستهلك ومع المواطنين لتحمي أموالهم. دولة تتدخل لا لتحل محل الأسواق لكن لجعلها تعمل وتنتج.... وثمة تطورات ثلاثة تشير إلى التحول

الكبير عن مبدأ السوق الذي ينظم نفسه بنفسه إلى الدولة المتدخلة إيجابياً لأن فشل الأسواق هو الذي دفع ويدفع الدولة للتدخل كمنقذ من خلال:

- الدولة تسعف وتنقذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة وأيضاً المؤسسات الإنتاجية بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات من خلال السياسات المالية القائمة على زيادة الإنفاق العام مما تسبب في حدوث عجز ضخم وتضخم الدين العام...
- الدولة توجه النمو الاقتصادي دون أن تحل محل القطاع الخاص بتفعيل السياسة النقدية من خلال المصرف المركزي بوضع ضوابط ومعايير ملزمة لتحقيق الانضباط النقدي.
- الدولة تعمل لمراقبة أسواق المال لحمايتها حتى تقوم بدورها السليم في الاقتصاد الوطني من خلال التقيد بالقواعد العامة للانضباط المالي والنقدي.

دور الدولة في مرحلة ما بعد الأزمة:

إن دور الدولة التدخلي في مرحلة ما بعد الأزمة لن يكون سهلاً ولا بد أن يكون الحل بإعطاء الجهات الحكومية خاصة المصارف المركزية للدول المزيد من السلطات لوضع الضوابط والمعايير الرقابية الحازمة والشفافة وهذا ما قد لا يتلاءم مع قناعات أباطرة المال وممثليهم في الحكومات بحجة أن الضوابط ستحد من حرية حركة الأسواق ومن ثم فإن ذلك في رأيهم سيحد من عجلة النمو ونعتقد أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما سيقرره أصحاب القرار من الحكام عندما يضعون حلولاً وقواعد للنظام المالي العالمي المقبل...

الدول النامية بعد التعافي من الأزمة:

من المتوقع أن تشهد مرحلة ما بعد الأزمة ظواهر تضخمية بسبب الكم الهائل من الأموال العامة التي تم ضخها في شرايين الاقتصادات لمواجهة الأزمة والخروج منها ولتستطيع الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة أن تواجه

مخاطر التضخم... في حين من المتوقع أن تتحمل الدول النامية والفقيرة أعباء ونتائج سلبية في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية بسبب التضخم المتوقع الذي سيؤثر بشكل مباشر على هذه الدول. وقد بدأت البوادر الأولية لهذا التضخم المتوقع بالظهور مع ارتفاع الأسعار العالمية للمعادن... وأسعار المواد الغذائية.. وآخر الأرقام في الصين تشير إلى ارتفاع أسعار المستهلك بنسبة (٢,٧٪) عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام السابق... ما حدا برئيس وزراء الصين للتحذير من أن التضخم يمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي...

وعلى ضوء ذلك يتوجب على الحكومات أن تبذل جهوداً حثيثة لإعداد خطط وبرامج لمواجهة ظاهرة التضخم المتوقعة بدرجاتها المختلفة وللحد من آثارها المؤلمة على المواطنين... في كل الدول وخاصة في الدول النامية منها والفقيرة...أي أن هذه الدول الأخيرة مدعوة وبإلحاح للاستعداد لمرحلة ما بعد التعافي الاقتصادي العالمي.

في سورية:

في سورية كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية محدوداً واقتصر – حسب بيان الحكومة المقدم لمجلس الشعب بمناسبة عرض مشروع موازنة ٢٠١٠ – على بعض قطاعات الإنتاج الحقيقي؛ الصناعة، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة لتحويلات المغتربين السوريين.

سورية بلد نام يمتلك مقومات اقتصاد متنوع.. وينتقل من مرحلة التخطيط المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ويبدو المشهد الاقتصادي الكلي – رغم الصعوبات والتحديات الخارجية منها والداخلية بما في ذلك العقوبات الاقتصادية الغربية الظالمة والظروف المناخية – تحت السيطرة... ولكن لا بد من الاستعداد لمواجهة تحديات وتداعيات الأزمة وما بعدها، أي آثار التعافي الاقتصادي العالمي من هذه الأزمة، شأننا شأن دول العالم الأخرى وخاصة النامية منها، بما في ذلك ظواهر التضخم المتوقع... مما يرتب على الحكومة في بلدنا المزيد من المسؤوليات للتدخل الإيجابي والفاعل...

لدينا في سورية احتياطيات نقدية جيدة، والمصارف العامة والخاصة لديها سيولة مالية كبيرة في المصارف العامة والخاصة تقارب ١٢٠٠ مليار ل.س. يجب أن تدار وفق معايير وضوابط رقابية محددة وجادة وآليات تنفيذ تتناسب مع الظروف والتحديات ومتطلبات التنمية المستدامة في وطننا... مع مراعاة الظروف الاقتصادية العالمية... وميزان النفط الخارجي مقبول رغم وجود عجز بسبب تصدير النفط الخام واستيراد المشتقات النفطية بأسعار أعلى والقطاع العام في وضع إنتاجي ومالي صعب وقد تراجعت كثيراً فوائضه المالية التي كانت تورد للموازنة العامة للدولة.... وتبقى الإيرادات الضريبية حالياً أهم موارد الموازنة العامة للدولة. وبالتالي لدينا أدوات يمكن ويتوجب توظيفها لتطوير وتعزيز مسيرة الإصلاح والتحديث الاقتصادي ومواجهة احتمالات الآثار السلبية لمرحلة ما بعد الخروج من الأزمة العالمية... ما يستدعي اتخاذ الإجراءات الحكومية اللازمة لتوظيف هذه الأدوات بطريقة وآليات واقعية وفعالة وفي الوقت المناسب.

من أهم الإجراءات التدخلية المطلوبة من الحكومة لمواجهة الظروف الاقتصادية الدولية والمحلية وتخفيف الآثار المحتملة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والسير باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتمد في المؤتمر القطري العاشر للحزب:

- دعم وتعميق سياسة الأمن الغذائي وهو موضوع استراتيجي كون الزراعة، كما أكد **سيادة الرئيس بشار الأسد،** هي الأولوية والعنصر الأساسي للأمن الغذائي بما في ذلك تأمين ودعم كل متطلبات القطاع الزراعي والحيواني. والتصنيع الزراعي.. وهذه السياسة معتمدة في سورية منذ عقود ومن الضروري في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية المزيد من التدخل الإيجابي للدولة وإيلاء هذا القطاع الاقتصادي المنتج والمهم كل ما يستحقه من اهتمام ودعم.

- تعميق دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات التحفيز المالي الحكومية لإنعاش الاقتصاد الوطني وحسن استخدام أدوات السياسة المالية (الضرائب، القروض، الإنفاق العام).. لتأمين الموارد العامة اللازمة للإنفاق العام المتزايد... وخاصة الإنتاجي.. ويتطلب ذلك تحسين وتطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة.
- استخدام وضبط أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، استقرار الأسعار).. من خلال تفعيل دور المصرف المركزي لتحقيق الانضباط النقدي. ونرى أنه – وفي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية – من الضروري تفعيل أدوات السياسة النقدية وخاصة أسعار الفائدة واستقرار الأسعار....
- التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وفي إطار الاقتصاد الكلي وهذا بالطبع جزء مهم من مسؤوليات الحكومة حصراً لمواجهة ما قد ينجم من تداعيات بعد خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة... ونرى، في هذا المجال، أنه من المفيد إحداث لجنة عليا للشؤون المالية والنقدية يترأسها رئيس مجلس الوزراء نظراً لأهمية وحساسية هذا الموضوع – التدخل الإيجابي الفاعل للدولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وخاصة الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي...، وإزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع ليسهم بفاعلية في العملية التنموية... بإيجاد فرص عمل، وخلق قيم مضافة في الاقتصاد الوطني، وليحقق أرباحاً ويدفع الضرائب التي تستحق عليه للخزينة العامة للدولة. مما يسهم في زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة.
- تشجيع ودعم الصادرات السورية.. أسوة بالعديد من دول العالم التي تعتمد سياسات النمو القائم على الصادرات حتى في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية...... مع الإشارة إلى أهمية معالجة عجز الميزان التجاري السوري الذي سجل تراجعاً في الأعوام الأخيرة.

- تعزيز دور الدولة في دعم ورعاية شبكات الأمان الاجتماعي خاصة في مجال الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي بفروعه المتعددة.. ويتطلب ذلك المزيد من الإنفاق العام في هذه القطاعات.. ويشكل البدء بتطبيق التأمين الصحي للعاملين في القطاع العام الإداري خطوة مهمَّة ويرتب ذلك على الخزينة العامة مبالغ كبيرة مع الإشارة إلى أهمية المتابعة الجادة والحازمة لآليات تنفيذ التأمين الصحي.

- إن تدخل الحكومة من خلال سياسات التحفيز المالي يتطلب زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة لمواجهة الالتزامات المتزايدة للدولة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وفي مرحلة ما بعد الأزمة وذلك:

أ - عن طريق مكافحة التهرب الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية، والتركيز على الضرائب المباشرة على الدخل.

ب - وعن طريق الاستفادة من كون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية جيدة ولا تتجاوز ٢٥% وهي أقل بكثير من النسبة العالمية المقبولة (٦٠%) وبالتالي أمام الحكومة هامش واسع للاقتراض الداخلي، عند الضرورة، عن طريق إصدار سندات الخزينة المركزية على أن توجه حصيلتها حصرياً لتمويل مشاريع استثمارية إنتاجية.

- إن الحكومة مدعوة لرسم إطار عام للأسواق وحدودها في إطار المصلحة الاقتصادية الوطنية من غير أن يؤثر ذلك على فاعلية ونشاط هذه الأسواق فتكافئ الناجح وتحاسب المهمل.. وتتدخل الدولة لتحل محل الأسواق لكن لجعلها تعمل تحت مظلة القانون والمعايير الموضوعية وأن تتكفل الحكومة بأن تكون الراعي الأمين للمنافسة العادلة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتمارس دورها التدخلي الإيجابي بثقة أكبر.

- على رجال الأعمال التخلي عن التطلع لمعدلات الربحية غير العادية (الخيالية أحياناً) والتقيد بمعايير وقواعد الانضباط المالي الوطنية وأن يوفقوا بين طموحاتهم بتحقيق الأرباح وبين واجباتهم المالية تجاه الخزينة العامة

ومسؤولياتهم الاجتماعية والأخلاقية وأن يقتنعوا بأن اقتصاد السوق الحر الخاضع للضوابط والمعايير هو وحده النظام القادر على مواصلة الحياة في الأمد الطويل.

- إن مستقبل النظام الاقتصادي العالمي يتوقف على التغيير الذي سيطرأ على الأخلاقية السائدة في المجتمعات وعلى إدراك الجميع أن المسؤولية الاجتماعية لا تقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة.
- إن العاصفة المالية والاقتصادية الدولية الحالية ضربت الاقتصاد العالمي الذي أرست أسسه الرأسمالية المعولمة وأدت هذه الأزمة، وستؤدي، إلى قلب العديد من مفاهيم النظام المالي العالمي بحيث أصبحت الدولة المتدخلة في مؤسسات القطاع الخاص اللاعب الرئيسي لوقف انهيار النظام المالي العالمي.
- إن أحداً لا ينكر أن الأزمة العالمية أعادت تأكيد دور الدولة التدخلي لإطفاء الحرائق التي أشعلها ويشعلها النظام المالي الرأسمالي الذي اعتمدته (النيو ليبرالية) وبالتأكيد فإن أهم الدروس المستقاة من هذه الأزمة المالية الدولية الخطيرة هو إعادة دور الدولة التدخلي الإيجابي في إطار المعايير التي ستشكل أعمدة النظام المالي العالمي الذي ستنتجه هذه الأزمة وإن كان من المبكر تحديد هذا الدور بدقة الآن...

الأزمة الاقتصادية العالمية تركت آثارها السلبية على الحياة السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وهي تحرك الأحداث في هذه الدول في جو من عدم اليقين.. ومحاولة التحرك نحو الخارج بنوع من الهروب إلى الأمام والتدخل في شؤون الدول الأخرى في إطار مخطط غربي يخدم مصالح إسرائيل ويضعف قوى الممانعة العربية. إن العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على سورية لا تعدو كونها من

حيث الشكل إجراءات ضغط استعمارية استعراضية لن تتمكن من فرض إملاءات خارجية مشبوهة... وقد يكون لها تأثيرات سلبية في الاقتصاد السوري على الحكومة والمواطنين، ولكنها ستكون أقل مما توقعته العقول الموغلة في المؤامرة... وستزيد المواطنين شعوراً بخطورة المؤامرة على وطنهم وستعمق التلاحم الشعبي في إطار الوحدة الوطنية... وهذه العقوبات في مجملها تفهم على أنها تصدير للمشاكل والأزمات التي تغرق بها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية هروباً إلى الأمام والتوجه نحو حروب عبثية تحلم من خلالها بعض هذه الدول باستعادة نفوذ ضائع.

إن المشهد العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وعلى ضوء العقوبات الاقتصادية الغربية على وطننا سورية يشير وكأننا في سورية في حالة من كسوف الشمس قسمها الغربي قاتم، والقسم الشرقي مضاء. القسم القاتم (أو المظلم) تمثله أمريكا ودول أوروبا الغربية، وهذه الدول أنهكتها الأزمة الاقتصادية العالمية: عجز كبير في الميزانيات، ودين عام هائل غير مسبوق، وبطالة متصاعدة، ومعدلات نمو متدنية... والقسم المضاء يمثل دول (بريكس) أي البرازيل، روسيا، الهند، والصين. وهي دول ناشئة خرجت من الأزمة الاقتصادية العالمية بمعدلات نمو مرتفعة وهذه دول صديقة لسورية وتقف إلى جانبنا في المحافل الدولية كما هو معروف. وأمام سورية فرص إيجابية للتوجه شرقاً نحو الدول الصديقة المضاءة لتعزيز العلاقات الاقتصادية وغيرها، في إطار المصالح المشتركة، ما يساعد على مواجهة الصعوبات الناجمة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على سورية.

وأخيراً فإن الواقع يشير إلى أن هذه الأزمة الاقتصادية العالمية أعمق مما يعتقد الكثير من المراقبين والمحللين وحتى بعض صناع القرار في العالم لأن

الأزمة قد تطول وتتفاقم حسب ظروف الدول والتكتلات الإقليمية وسيكون علاجها مؤلماً وموجعاً.. وعلى الدول النامية وسورية واحدة منها أن تستعد لمواجهة آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة ولفترة غير قصيرة. ونعتقد أن لدينا في سورية كل الإمكانات والقدرات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة، وأيضاً الآثار المترتبة على العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية التي عصفت بها الأزمة الاقتصادية وجعلتها تصدر مشاكلها هروباً إلى الأمام والخارج للتدخل في شؤون الدول الأخرى... وكلنا ثقة أن شعبنا سيتجاوز كل هذه التحديات والصعوبات بإمكاناتنا وقدراتنا الذاتية وبالمزيد من التلاحم والوحدة الوطنية.

محاضرة ألقيت في جامعة تشرين بمدينة اللاذقية

-٣-

القوى العظمى الجديدة تتمركز شرقاً

يشير المشهد العالمي اليوم إلى مرحلة جديدة من التغيير تتمثل في تحول القوة من المراكز التقليدية: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا إلى مراكز قوة جديدة شرقاً... والتاريخ يبين أن رؤوس الأموال هربت بعد الحرب العالمية الأولى إلى أوروبا والولايات المتحدة لتصبح هذه الأخيرة مركزاً للقوة الاقتصادية العظمى في العالم.. وبالمقابل نجد في هذه الأيام تحولاً ولو بطيئاً في مراكز القوة إلى آسيا (الصين والهند وربما إيران) وأمريكا اللاتينية (البرازيل) بالإضافة لروسيا لتدخل هذه الدول مراحل متقدمة في النمو الاقتصادي والتقني وحتى النووي. في حين يرى المحللون أن الطاقات المحركة للقوة تضعف تدريجياً وببطء لدى الدول الغربية الكبرى وذلك إعمالاً لقانون الشباب والشيخوخة ولدينا في التاريخ أمثلة عديدة على صعود الإمبراطوريات ومن ثم هبوطها، وثمة حكمة مشهورة تقول (إن التحولات الكبرى والتغيرات الحقيقية تحدث دون شعور بها، ونصحو لنجد أموراً جديدة، ويصدق ذلك بشكل خاص على نمو الدول وانهيارها). ونتساءل ترى متى تتوقف الدولة عن الإمساك بمفاتيح القوة؟ ومتى تبدأ بخسارة هذه المفاتيح؟ وهل يتمثل ذلك بضعف الدولة عسكرياً؟ أو عندما يحصل داخل الدولة ما لا يمكن إصلاحه! أو هو نوع من الانسحاب من العالمية إلى الذاتية الوطنية؟ الولايات المتحدة احتلت موقع القوة العظمى بعد الحرب الكونية الثانية وجاء الرئيس أوباما ليجد نفسه وسط أزمة اقتصادية حادة ألقت بظلالها القاتمة على الأوضاع السياسية والعسكرية ومن المرجح أن تؤثر

على مستقبله السياسي. ويبدو أنه بدأت – مع أوباما – عملية الانسحاب والتراجع للهيمنة والسطوة الأمريكية وسيستمر ذلك سواء فاز أوباما بالرئاسة الثانية أم خلفه جمهوري... وهذا الأخير سيوجد نسخة محسنة للانسحاب من الالتزامات الدولية العسكرية والسياسية. وفي هذا المناخ العالمي الذي سمح بنشوء نوع من الفراغ نشأت قوى جديدة بأفكار متطورة وذات اقتصادات قوية ومتقدمة، وطموحات وطنية، وتطلعات للعظمة... ما قد يؤمن لهذه القوى الصاعدة الجديدة حوافز ربما افتقدتها القوى العظمى القديمة. إن الصين وروسيا والهند والبرازيل وربما إيران تحررت من أفكار ونظريات الحرب الباردة التي سبق وقيدت وحصرت العديد من الدول في محاور الأقطاب وهذه الدول لها طموحاتها وتطلعاتها التي جاءت من رحم تراث تاريخي ثري... وتعمل جاهدة للبحث عن وسائل لتحقيقها بأساليب عصرية متطورة وعبر اقتصادات المعرفة والتقانة والقوة النووية... وهذا النمط يمثل نوعاً من الوطنية الحديثة. بالمقابل فإن تقسيم العالم يذكرنا بوضع أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ويبدو أن التحالفات الجديدة ستظهر انطلاقاً من المصالح الوطنية بعيداً عن المفاهيم الأيديولوجية. فالصين تعمل لزيادة تجارتها الخارجية مع إيران رغم التباين في الأيديولوجيات المطبقة في البلدين... وبالتالي فإن التعامل الدولي الجديد سيكون نوعاً من التوازن للقوى بين أنظمة حكم مختلفة.

-٤-

آسيا القوة الاقتصادية الصاعدة... لماذا لا نتجه شرقاً؟

لا يختلف اثنان على أن في وسط وشرق آسيا ثقافات وطاقات اقتصادية مميزة وصاعدة أثبتت قدرة واضحة على منافسة الاقتصادات الغربية الكبيرة، بل ربما تجاوزتها فعلياً في بعض الحالات.. واستطاعت دول كالصين، الهند، وروسيا؛ الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة بعد أشهر من انطلاقة هذه الأخيرة الصين؛ بلد شاسع المساحات، سكانه مئات الملايين يعتمد على الصناعة التي قدم لها الكثير من الدعم لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أن وصلت إلى ما هو قائم الآن فغزت الصناعات الصينية أسواق العالم كما هو معروف. الهند؛ تعد مئات الملايين من السكان، حققت تقدماً جيداً في مجال الصناعة، لكن الاقتصاد الهندي ركز بشكل أساسي على الاقتصاد المعرفي؛ أي ما يسمى بمرحلة ما بعد الصناعة، وذلك بسبب التطور البالغ الأهمية في مجال العلم والتكنولوجيا وبخاصة في مجال البرمجيات، لتشكل المعرفة مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية تحديداً وفي الحياة الاقتصادية بشكل عام. روسيا الاتحادية؛ تشغل مساحات واسعة من شرق آسيا ومن شمال شرق أوروبا ذات تجربة غنية وتراكمية في مجالات العلم والمعرفة، وتملك ثروات باطنية كبيرة...

الملاحظ أن آسيا أصبحت النقطة الساخنة لجذب كبار مفكري الإدارة، والكثير من أساتذة إدارة الأعمال يتجهون شرقاً. مثال (جون كيلش) أستاذ في جامعة هارفارد، وعميد كلية لندن لإدارة الأعمال سابقاً، أصبح اليوم عميداً لكلية (سيبس) في شنغهاي (الصين)؛ يقول إن تجربة الصين والهند تستحق الوقوف عندها بل ودراستها، والتعلم من هذه التجارب المتألقة، والاطلاع على ثقافتها، وخلق المزيد من الروابط الاقتصادية معها.

الواقع هناك أسباب عديدة تدعونا كعرب بشكل عام وسوريين بشكل خاص للتوجه شرقاً لأن منحنيات النمو النسبي تفضِّل شرق آسيا وشرق أوروبا على الغرب الأمريكي الأوروبي، إذ يلاحظ أنَّ النمو الاقتصادي ترافقه رغبةً فعلية في الاستثمار العالي الجودة. يضاف لذلك الاستفادة من إمكانية هذه الدول اقتصادياً، وهي دول تحقق اليوم معدلات نمو عالية بعد أن تجاوزت كل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة في الدول الغربية كما أشرنا.

إن المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، والضغوط والتحديات الاقتصادية الغربية والإقليمية، والعربية على سورية تتطلب الاستفادة من ثورة المعلومات والتكنولوجيا في هذه الدول الصديقة وتفعيل التعاون الاقتصادي معها في قطاعات عديدة، على أساس المصالح المشتركة المتبادلة... والسؤال اليوم لماذا لا نتجه شرقاً نحو الأصدقاء...؟؟

-٥-

التــراجع والانكشــاف الأمريكـي في ظل الأزمة الاقتصادية

تمر الولايات المتحدة الأمريكية بظروف وأوقات صعبة وعصيبة؛ أزمة اقتصادية حادة... وخلافات حول معالجة التضخم الهائل للدين العام تتفاعل لتأخذ طابعاً سياسياً يزداد حدة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية.. الواقع أن الانتخابات التي فاز فيها أوباما بعمليات اقتراع مُختلَف عليها حُسمت نتيجتها في المحكمة وكان قبلها وبعدها فضيحة سجن (غوانتانامو)، وسجن (أبو غريب) ومقتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء في أفغانستان والعراق... كل ذلك أساء إلى سمعة أمريكا، وما يسمى القيم الأمريكية لحقوق الإنسان... كما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لتقويض الثقة بمفاهيم الرأسمالية بالأسلوب الأمريكي. قال الرئيس أوباما في خطاب الاتحاد (إنَّ أمريكا عائدة، وأي شخص يقول لك إن أمريكا في تراجع... لا يعرف ما يتحدث عنه).. الواقع أن أوباما يحاول تعزيز حملته الانتخابية بالتركيز على استعادة تعافي الاقتصاد الأمريكي.. والترويج للقيم الأمريكية في الخارج التي أصابها الضرر بسبب الحروب الأمريكية العبثية في الخارج وما رافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان.. وهذا أمر دونه صعوبات جمة... ذكر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي: كان الدخل الأمريكي عام ١٩٦٩ يشكل (٣٦٪) من الدخل العالمي بأسعار السوق، وتراجعت حصة أمريكا إلى (٣١٪) عام

٢٠٠٠. وبحلول عام ٢٠١٠ أصبح نصيب الولايات المتحدة (٢٣,١٪) من الدخل العالمي أي بتراجع (٧٪)، وحصل نصف هذا التراجع قبل الأزمة الاقتصادية الحالية التي بدأت عام ٢٠٠٨. يقول (كاغان) كبير مستشاري المرشح الجمهوري (ميت روني): (يعتقد أوباما أن أمريكا في حالة من التراجع، هذا أمر صحيح إذا كان أوباما هو الرئيس، وليس صحيحاً إذا فاز غيره). يقول (بريزنسكي) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في كتابه (أمريكا وأزمة القوة العالمية): (إذا لم تعد الولايات المتحدة نفسها محلياً، فإنها سوف تفشل دولياً... ويضيف إن أوباما فشل لغاية الآن في الانتقال إلى الحالة الفعلية الاستراتيجية). ويعد بريزنسكي في كتابه أن الجهل أحد عوامل الانكشاف الأمريكي الستة؛ بالإضافة للدين العام المتصاعد، النظام المالي المعيب، البنى التحتية المتصدعة، عدم المساواة في توزيع الدخل، والمأزق السياسي. ويضيف بريزنسكي في هذا العالم سريع التغير (لا يعادل عزلة أمريكا الاستراتيجية سوى صبر الصين الاستراتيجي). الواقع أن ما يسمى (القيم الأمريكية) تلقت ضربات قوية في السنوات الأخيرة بعد حرب أفغانستان والعراق... وبالرغم من أن أمريكا تملك التكنولوجيا الأكثر تقدماً، والجيش الأكثر تجهيزاً... إلا أنها فقدت الكثير من مصداقيتها وما يسمى الإيمان بقيم الديمقراطية الليبرالية!! ومع الأخذ بعين الاعتبار ما لحق بهيبة أمريكا وهيمنتها العسكرية والاقتصادية من ضرر في السنوات الأخيرة. ومع ملاحظة صعود قوى عالمية جديدة لتنتهي الأحادية القطبية... فإن ذلك يعني أن أمريكا ستكون من الناحية النسبية في تراجع، وأقل قدرة على فرض هيمنتها مقارنة بالماضي.

-٦-

العولمة الاقتصادية في تراجع...

المأزق الصعب

أدت العولمة الاقتصادية إلى انتشار واسع للتقنيات الحديثة: الإنترنيت، وسائل الاتصال... ويدَّعي أنصار العولمة أنها أسهمت في تخفيض الفقر في بعض الاقتصادات الناشئة ويروجون لاستنتاج مفاده أن الاقتصاد العالمي يجب أن يبقى مترابطاً... الواقع أن العولمة شكلت عاملاً مهمّاً أسهم في إحداث مشكلة تزايد عدم المساواة والتفاوت بين الناس؛ إذ إن تحويل الدخل من شرائح المجتمع التي كانت تنفق هذا الدخل إلى أولئك العازفين عن الإنفاق تسبب في خفض الطلب الإجمالي. بالمقابل فإن ارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى تحويل القوة الشرائية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى الدول المصدرة للنفط التي ادخرت قسماً منه وبعثرت القسم الآخر... كما أن احتياطيات النقد الأجنبي الضخمة التي تكدست لدى دول الأسواق الناشئة مَكَّن هذه الأخيرة من تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة. المشهد الاقتصادي الدولي في ظل العولمة يشير إلى أن الخاسرين من العولمة في الدول الصناعية (أمريكا وأوروبا) هم العمال الذين يفتقرون للتعليم، ويتنافسون مع العمال في الدول النامية الذين يتقاضون أجوراً ضعيفة... الولايات المتحدة الأمريكية لم تفهم تحديات العولمة والتعامل معها منذ البداية، فمنذ ثلاثين عاماً ونيف عَمد الرئيس الأمريكي (ريغان) لتخفيض الإنفاق العام وحَجَّم دور الحكومة في الاقتصاد... لتصبح ظاهرة عدم المساواة واستخدام الأغنياء ثرواتهم لتقوية تحكمهم بالسلطة السمة العامة التي رافقت العولمة حتى جاءت الأزمة الاقتصادية لتزيد وضع

الاقتصاد الأمريكي سوءاً وانتشرت تظاهرات (احتلوا وول ستريت). ولو استعرضنا وقائع المنتدى الاقتصادي العالمي في (دافوس) لعام ٢٠١٢؛ الذي اعتمد شعار (ملتزمون بتحسين حالة العالم) لوجدنا قدراً كبيراً من القلق المؤلم بشأن عدم المساواة... ورغم أن منتدى دافوس هو مهرجان للعولمة فقد لوحظ أن المشاركين في منتدى دافوس ٢٠١٢ يخشون أن تكون الحجة الداعية للعولمة قد فقدت وجاهتها وقدرتها على الإقناع في الغرب. (بيتر ماندلسون) مفوض التجارة السابق في الاتحاد الأوروبي عبَّر عن ماهية المزاج العام حين قال في دافوس (...إن العولمة والتجارة الحرة... كانا مسؤولين عن ارتفاع معدل البطالة، وركود الأجور..) ورغم أهمية دافوس إلا أن الخطابين المهمين اللذين تحدثا عن العولمة والتجارة الحرة في ٢٠١٢ كانا خارج منتدى دافوس؛ وهما: خطاب الاتحاد للرئيس الأمريكي أوباما وخطاب المرشح الاشتراكي للرئاسة الفرنسية (فرانسوا هولاند) فقد أكد الخطابان على عدم المساواة، وشككا في العناصر الأساسية للعولمة، كما شددا على التدابير التي تتسم بطابع الحمائية. هدد أوباما الصين بفرض رسوم جمركية على ما أسماه الممارسات التجارية غير العادلة، كما ردد هولاند عبارة (سيادة الجمهورية في وجه العولمة). بالمقابل لوحظ في دافوس أن التفسيرات لردود الفعل المناهضة للعولمة تشدد على التغيير في المزاج العام أثناء وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية... ويمكن القول اليوم إنه ومع وجود الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة وما سببته من تخفيض ميزانيات الرعاية الاجتماعية... فإن مفاهيم وأمواج العولمة تصدعت وتراجعت مع تداعيات الأزمة لتدخل في مأزق صعب وتصبح أضعف بكثير..

-٧-

مصيدة انهيار منطقة اليورو، والقنبلـة الموقوتـة

تواجه العملة الموحدة (اليورو) مأزقاً صعباً... ويتساءل (مارتن وولف) في الفاينانشال تايمز: (كيف تتجه دول منطقة اليورو لحل أزمتها؟) ويجيب بتفاؤل (إن دول منطقة اليورو أنقذت نفسها من التعرض لأزمة قلبية، ولكن يجب عليها أن تختار فترة النقاهة الصعبة.. لتوجد أرضاً صلبة، لحمايتها من التعرض لأزمات أخرى...) والملاحظ أن بريطانيا التي طالما عارضت فكرة العملة الموحدة بدأت مؤخراً تغير، نسبياً، نظرتها هذه، وقال رئيس وزرائها (كاميرون)؛ إن تفكك منطقة اليورو قد يؤدي إلى كارثة اقتصادية نتيجة لانهيار البنوك والشركات في أوروبا إضافة لحدوث كساد كبير... ورغم هذا التحول في نظرة بريطانيا، فإن تأثير الأخيرة في هذا المجال محدود لأن مصير اليورو يتقرر في بلدان أخرى؛ كاليونان، إسبانيا، إيطاليا... وبالدرجة الأولى ألمانيا التي يدور فيها نقاش واسع حول موضوع تفكك اليورو؛ السيناريو الشائع في الأوساط الألمانية اليوم يشير إلى أن الانتخابات اليونانية المتوقعة في أيار (مايو) ٢٠١٢ قد تثير أزمة لاحتمال أن تبادر الحكومة اليونانية للتراجع في صفقة تبادل الديون الأخيرة... ما قد يؤدي إلى سلسلة أحداث قد تدفع اليونان للتخلي عن اليورو، مع ما قد يرافق ذلك من آليات استعداداً لإصدار الدراخما (العملة اليونانية السابقة).. هذا السيناريو قد يؤدي إلى حالة خطرة في دول

أخرى كالبرتغال؛ حيث يقوم رجال الأعمال بتحويل أموالهم للخارج... وهنا يبرز دور البنك المركزي الأوروبي بتوفير السيولة الطارئة للمؤسسات المالية في الدول المعرضة للخطر ومثل هذا السيناريو دفع المستشارة الألمانية ميركل لتعلن عن ضرورة عدم تخلي اليونان عن اليورو لأن ذلك، في رأيها، سيدخل هذا البلد في فوضى اقتصادية وسيلحق ضرراً كبيراً بمشروع اليورو... لأن تفكيك العملة الموحدة سيمثل كارثة سياسية لأوروبا، وسيؤدي لدخول هذه الأخيرة في الفوضى السياسية والاقتصادية...بالمقابل فإن خروج اليونان قد يشجع إسبانيا لتحذو حذوها خاصة وأن نسبة البطالة بين الشباب في إسبانيا قاربت (٤٥٪)، وهذا البلد يواجه وضعاً سياسياً واقتصادياً صعباً... من ناحية أخرى يرى المسؤولون الإسبان اليوم أن حل الأزمات المالية والاقتصادية في الدول الأوروبية لايتم، إلا نادراً، عن طريق الإصلاح الهيكلي وحده ويشيرون إلى حالة السويد وآيسلند في العامين الماضيين حيث تم تخفيض قيمة العملة من أجل تعزيز القدرة التنافسية، لكن ذلك لا يمكن تحقيقه في منطقة اليورو. وهذا يعني أنه ربما يكون من المفيد لإسبانيا الخروج من منطقة اليورو، لكن ذلك دونه صعوبات ومعوقات شديدة جداً، لأن المسؤولين الإسبان وغيرهم توصلوا لقناعة، شبه أكيدة؛ أن تفكك وانهيار منطقة اليورو نوعٌ من المصيدة سيؤدي إلى كارثة، ومنطقة اليورو أصبحت أشبه بقنبلة موقوتة من الصعوبة نزع فتيلها.

-٨-

مسلسل سقوط أحجار الدومينو
في قصر الإليزيه بباريس

على مدار (٣٠) عاماً من سباقات انتخابات الرئاسة الفرنسية لم يسبق أن سيطر جو من القلق والتشاؤم.. كالذي فرضه ساركوزي في ولايته الرئاسية الحالية المنتهية في ٢٠١٢/٥/٦. النموذج الفرنسي الذي كان يفاخر به الفرنسيون؛ بنية تحتية جيدة، ضمان صحي، معاشات تقاعدية... يبدو أنه اهتز في نظر الناخب الفرنسي خاصة أمام جبل من الديون العامة تجاوزت (١٣٠٠) مليار دولار أمريكي والأزمة الاقتصادية التي تعاني منها فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي وتنذر بنهاية الأوقات السعيدة. ساركوزي وفي حملته الانتخابية عام ٢٠٠٧ كان يفاخر بتشجيع التحرر الاقتصادي على الطريقة الأنجلو-سكسونية... لدرجة أكسبته لقب (ساركوزي الأمريكي) لكن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية أكدت لمعظم الفرنسيين قناعاتهم حول وحشية الأسواق، وحاول ساركوزي اللعب على مشاعر الفرنسيين.. وهاجم منافسه الاشتراكي (هولاند) قائلاً: إن انتخاب الأخير سيؤدي لمشكلة ثقة في الأسواق المالية... وردّ ساركوزي بعصبية شديدة على الانتقادات اللاذعة لصحيفة (فاينانشال تايمز) الموجهة لسياسته الاقتصادية... بالمقابل المرشح الاشتراكي (فرانسوا هولاند) تقدم مسيرة في مدينة بوردو بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٥ وهو يصرخ.. (لن نسمح لضغوط الأسواق أن تحدد مستقبل الشعب الفرنسي الحر لأن الأسواق تهدد الحرية). الواقع أن المشهد الحالي قبل أيام من الانتخابات الرئاسية

الفرنسية يظهر أن فرنسا محاصرة جنوباً بمشاكل الديون العامة والاضطرابات الاجتماعية في اليونان، إسبانيا، إيطاليا... وفي الشمال والغرب الأسواق الأنجلو– سكسونية (وول ستريت)... وفي الشرق ألمانيا تطالب بأن يصبح التقشف التزاماً قانونياً من خلال الاتفاقية المالية الجديدة. كما أن وكالة التصنيف العالمية (ستانر آند بورز) خفضت التصنيف الائتماني لفرنسا إلى (AA) ويبدو أن فرنسا كادت تستنزف ما لديها من أدوات للتعامل مع الأزمة الاقتصادية. لقد حاول ساركوزي يائساً إعادة إثبات وجود فرنسا، واستعادة بعض نفوذها الضائع، وقوتها الاقتصادية المنهكة... علَّه ينعش ذاكرة العالم ليتذكر مجد فرنسا الإمبراطوري الضائع، وجعل ساركوزي فرنسا تعيش حالة قلق وخوف من الشيخوخة المعنوية، التي تبعدها عن مواقع القوة والهيمنة... وتتصاعد مشاكلها الاقتصادية والديمغرافية، بما في ذلك مشكلة المهاجرين. ولقد فشل ساركوزي في التوفيق بين الرغبة في المحافظة على الرخاء، وبين الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تنتشر في الجسم الفرنسي وهناً وضعفاً وانحداراً في طريق وعرة إذا ما قيض لساركوزي النجاح في الانتخابات... إن الجولة الثانية من الانتخابات الفرنسية تعطي صبغة سياسية للرابط بين سقوط أحجار الدومينو على أطراف أوروبا (إيرلندا، اليونان، إسبانيا، وإيطاليا) وقلب أوروبا العجوز فرنسا. استطلاعات الرأي تشير أن شعبية المرشح، (هولاند) تتراوح نسبتها بين (٥٤ و٥٧٪) وإذا صدقت هذه الاستطلاعات فإن ساركوزي الوافد أصلاً من جذور غير فرنسية والمتسلق أدراج الإليزيه منذ أربع سنوات. قد يخسر ثقة الناخبين الفرنسيين. وفي هذه الحالة قد يحط مسلسل سقوط أحجار الدومينو في قصر الإليزيه بباريس.

-٩-

موسكو – بكين
والدور الفاعل في المعادلة الدولية
(في المرحلة الثانية من الأزمة الاقتصادية العالمية)

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم سياسياً واقتصادياً. لكن نهضة الدول الناشئة (بريكس)، مع بداية العقد الماضي، أجبرت الولايات المتحدة، وإلى حد كبير، على التخلي عن طموحات الهيمنة التي طغت خلال الفترة الأولى من رئاسة جورج بوش الابن... رغم بقاء أمريكا قوة عظمى ذات قدرة عالمية فعالة. وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية في خريف ٢٠٠٨.. لتجعل الولايات المتحدة غير قادرة لوحدها، وحتى مع الدول الصناعية السبع على قيادة الاقتصاد العالمي، ولجأت أمريكا إلى تشكيل ما سمي (مجموعة العشرين G-20) التي تضم الدول الناشئة والعديد من الدول الأخرى حتى السعودية... في محاولة لإيجاد إدارة جماعية لقيادة الاقتصاد العالمي. ولم تتوصل مجموعة العشرين إلى نتائج تذكر سوى ما يمكن تسميته: اتفاق مهذب على الاختلاف... ومع بداية عام ٢٠١٢ لم يعد العالم يُدار من قبل قطب واحد بل تشكلت على الساحة الدولية قوى صاعدة دول بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا). التي استطاعت تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة وحققت نمواً مذهلاً، خاصة الصين التي أصبحت تعاني مما سمي فرط النمو. الواقع أن الدول الأطلسية (الولايات المتحدة، وأوروبا) غارقة في

أزمات اقتصادية خانقة... وأصبح لديها على الساحة الدولية منافس قوي هو مجموعة بريكس التي تتحدى وبكل جرأة الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية ويجمع هذه المجموعة سياسياً؛ أنها جميعاً تعارض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول.. ويظهر ذلك جلياً بمواقفها الصريحة في المنظمات الدولية، وخاصة مجلس الأمن، دعماً لحقوق الشعوب والدول ذات السيادة... وبالتالي من المتوقع تراجع دور واشنطن (كشرطي العالم)، ويبدو أن السياسة الخارجية الأمريكية قد تعيد النظر في دور أمريكا كداعمة للأحلاف... خاصة مع المباشرة فعلاً بسحب القوات الأمريكية من الخارج، وتخفيض ميزانية الحرب. بالمقابل فإن روسيا والصين ستتحملان أعباء أكبر من أجل الاستقرار الدولي، ولا يمكن لهذه الدول أن تبقى على تحركها البطيء في الشؤون الاستراتيجية السياسية والاقتصادية العالمية فقد حققت حضوراً تجارياً في الدول الأخرى الصناعية والنامية... كما استطاعت الصين وروسيا إقامة علاقات ودية مع مختلف دول العالم، وتنامي نفوذها الإقليمي والدولي على الصعد السياسية والاقتصادية؛ استعداداً للعب دور محوري في المعادلة الدولية. من ناحية ثانية فإن قاعدة النجاح الصيني المعاصر؛ هي أن سياسييها شجعوا الاقتصاد للتطور باتجاه المزية المقارنة النشطة، وهذا ما يعنيه الإصلاح والانفتاح. ولعل الحدث الاقتصادي الأبرز في زمننا هو نهوض الصين، كما يقول (جوستين لين) نائب رئيس البنك الدولي، فعدَّ النمو الصيني، خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، أهم قوة دافعة للاقتصاد العالمي الذي يعاني من الضبابية، وعدم وضوح الرؤية واستمرار الأزمة الحادة لاقتصادات المجتمعات الأطلسية... باختصار فإن عالماً جديداً متعدد الأقطاب تشكل فعلاً كبديل لعالم القطب الواحد الذي استمر أكثر من عقدين... وستكون دول (بريكس) وبالتحديد روسيا والصين فاعلاً أساسياً ومؤثراً فيه.

-١٠-

الدول النامية والفقيرة وأزمة الاقتصاد العالمي

ثمة تساؤل مهم حول موقع الدول النامية والفقيرة في الأزمة العميقة التي يعيشها الاقتصاد العالمي!!؟؟. المشهد الاقتصادي العالمي يشير إلى أن الاقتصادات الأطلسية (أمريكا وأوروبا) غارقة في أزمة عميقة وهي كأسماك القرش الجريحة تعاني في ظل النمو البطيء أو المعدوم أحياناً... في حين تجاوزت الدول الناشئة (بريكس) تداعيات الأزمة بل إن بعضها يعاني من زيادة النمو... بالمقابل تعيش البلاد النامية والفقيرة حالات متباينة من الأمل والنهوض لدى بعضها والمعاناة والتخلف والفقر في البعض الآخر.

لقد شهدت بعض الدول النامية طفرة اقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع واستفادت بعض دول أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأيضاً الدول المصدرة للنفط... كما حصلت بعض الدول النامية على تمويل خارجي كان وفيراً ورخيصاً. من جهة أخرى عانت الدول الفقيرة في ذروة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ من تباطؤ النمو، ضعف الصادرات، تراجع تحويلات المغتربين، بالإضافة لتدني الاستثمارات الأجنبية. وذكرت تقارير (البنك الدولي)؛ أن (٦٤) مليون إنسان دخلوا دائرة الفقر في هذه الدول. بالمقابل لم يسبب انخفاض النمو في الدول الصناعية، خلال الأزمة الاقتصادية، إعاقة الأداء الاقتصادي في بعض الدول النامية فقد لوحظ تراجع العجز المالي، وعجز الحساب الجاري، وانخفاض مستوى التضخم نسبياً في

العديد من هذه الدول. إن النمو يعتمد على عوامل منها الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة... كما أن المخزون من التكنولوجيات التي تستطيع الدول المعنية (النامية والفقيرة) الحصول عليها تبقى عند تباطؤ النمو في الدول المتقدمة... آخذين بعين الاعتبار أن قدرة الدول المعنية على تحقيق النمو تتحدد وفقاً لقدرتها على سد الفجوة بينها وبين حدود التكنولوجيا، وليس وفقاً لسرعة تقدم هذه الحدود. وعندما تضعف السياسات التضخمية ويتحسن الأداء الإداري في الدول المعنية فإن ذلك يساعد اقتصادات هذه الدول على تحمل الصدمات ومنع الانهيار الاقتصادي. كما يلاحظ أن المساعدات الخارجية المقدمة من الدول الصناعية إلى الدول النامية والفقيرة وبسبب الضغوط على موازنات اقتصادات الدول المتقدمة... تتضاءل وتتراجع معها مصادر التمويل الإضافية الميسرة... وبالتالي فإن تباطؤ النمو العالمي سيلحق الضرر بالعديد من الدول النامية والفقيرة، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى دخول (٢٣) مليون نسمة دائرة الفقر في آسيا وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. في مواجهة ذلك ماذا يجب على الدول النامية والفقيرة عمله؟. العمل على تعزيز إيراداتها للحد ما أمكن من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، والسعي لتنويع اقتصاداتها، وخلق فرص عمل، وضبط تزايد السكان. بالمقابل على الدول المعنية إبقاء مستوى الإنفاق معقولاً وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية، وتطبيق سياسات مالية ونقدية واقعية. كما يتوجب على هذه الدول إيلاء شبكات الأمان والحماية الاجتماعية ما تستحقه من اهتمام... ناهيك عن أهمية وضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة التوزيع العادل للثروة والدخل القومي. ولا بد للدول النامية والفقيرة أن تعرف كيف تحدد موقعها ومصالحها الوطنية في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة.

-١١-

هل تصدق؟ المضاربات الورقية تحدد سعر أهم سلعة في العالم؟

قد لا يصدق القارئ؛ أن ثمة تلاعباً قانونياً ومضاربات بأهم سلعة تجارية في العالم (النفط الخام) من خلال ما يسمى عقود المستقبليات النفطية (Oil Futures Contracts) لتحقيق أرباح من عمليات المضاربة الوهمية التي تكلف المستهلكين غالياً في كل أنحاء العالم.

إن تسويق النفط الخام يتم غالباً من خلال عقد شراء لكميات من النفط يتضمن تسليمها في تاريخ محدد (مثلاً ثلاثة أشهر) مقابل دفع مبلغ يحدد كنسبة من قيمة العقد (مثلاً ٥%) في سوق المستقبليات الخاص بالنفط... وهذه العقود يعاد بيعها مرات عديدة قبل إتمام عملية التسليم للمشتري النهائي على أمل تحقيق أرباح من هذه المضاربة على الورق... والطلب في هذه الحالات ليس طلباً حقيقياً، وإنما هو نوع من التلاعب بأوراق هذه العقود... بعض الإحصاءات تشير إلى أن التداول في أسواق المستقبليات النفطية يزيد غالباً عن مليار برميل يومياً في حين أن الإنتاج الفعلي للنفط الخام يقارب (٨٥) مليون برميل يومياً... جوزيف كيندي السناتور الأمريكي السابق ورئيس إحدى أكبر شركات الطاقة في أمريكا قال في نيسان (إبريل) ٢٠١٢ إن الارتفاع الأخير في أسعار النفط يعود للمضاربات في سوق المستقبليات النفطية... وإن المستهلكين يدفعون أسعاراً أعلى بكثير من التكلفة الفعلية للإنتاج، ويضيف كينيدي: إن سعر البرميل تجاوز (١٠٠) دولار أمريكي في حين أن متوسط

تكلفة إنتاجه عالمياً (١١) دولاراً، ويحمل المضاربات مسؤولية ارتفاع أسعار النفط الخام دون أن ينسى عاملاً آخر يتعلق بزيادة طلب الدول الناشئة (الصين، والهند)... ويدعو كنيدي بوضوح لمنع تداول عقود المستقبليات النفطية داخل أمريكا ويطالب الحكومة الأمريكية بالتعاون مع الأسواق الأوربية والآسيوية لوقف المضاربات في أسواق السلع الأساسية. بالمقابل شهادة المدير العام التنفيذي لشركة (إكسون موبيل) أمام الكونجرس الأمريكي في أواخر عام ٢٠١١ تحمل المضاربين مسؤولية ارتفاع أسعار النفط بنسبة (٤٠%). معظم الدراسات الحديثة حول مُحدِّدات أسعار النفط تشير إلى أن هذا الارتفاع لا يرجع بالكامل لعوامل العرض والطلب في السوق العالمي للنفط وإنما يرجع معظم هذا الارتفاع إلى التمويل المتزايد للمضاربات في أسواق المستقبليات في النفط الخام... وبالتالي أصبحت عقود المضاربة أحد أهم المُحدِّدات لأسعار النفط الخام في السوق العالمية.. أي أن السعر العالمي للنفط الخام يتأثر بالضغوط التي تحدثها هذه المضاربات على أسعار النفط الخام صعوداً وهبوطاً. ولاشك أن السيطرة على الاتجاهات السعرية لمادة أو سلعة حيوية جداً كالنفط تتطلب الحد من المضاربات الوهمية الضارة في الأسواق لحماية المنتج والمستهلك لهذه السلعة التي تعدُّ أهم سلعة تجارية في العالم، وليس لها بديل جاهز يُمِكن للمستهلك التحول اليه مباشرة... لذا فإن ارتفاع أسعاره له انعكاسات وتداعيات مباشرة على كل اقتصادات دول العالم... ولا يجوز أن يترك لمجموعة محدودة من المضاربين، هدفهم الأول جمع المال، التحكم في أسعار أهم سلعة تجارية حيوية في العالم.

-١٢-

الدول الناميــة وحتمية السير على طـريـق المعـرفـة

اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) يعتمد على المعرفة في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد باستخدام رأس المال البشري من خلال البحث والتطوير ضمن موارد اقتصادية وفيرة بحيث يمكن تحويلها إلى منتجات تسهم في نمو الاقتصاد. هذه الخصائص تضفي على اقتصاد المعرفة صفة (اقتصاد وفرة) يزداد بالتعليم والممارسة على عكس (الاقتصاد التقليدي) القائم على (الندرة) في استخدام وتقييم المنتج. أهمية اقتصاد المعرفة تنبع من قدرته على استعمال وسائل التقنية المعلوماتية لخفض تكاليف الإنتاج من خلال خفض عمليات التشغيل وزيادة الإيرادات. من أين نبدأ؟ هل يجب أن نبدأ من الصفر؟ أو من منتصف الطريق، والاستفادة من طاقات الشباب المندفع... ونستفيد من التقنية للخروج بصناعة أو منتج يمكن تسويقه، ونضخم الفائدة بتطويره؟؟ ماهي المتطلبات اللازمة للدول النامية حتى تسير على طريق المعرفة؟ هناك قوى تحرك اقتصاد المعرفة، ومقومات يجب أن تتوفر، ومسارات يجب أن تسلك ليتم تبني هذا الاقتصاد. يتطلب اقتصاد المعرفة إعادة هيكلة الاقتصاد بكامله؛ صناعة وإنتاجاً، واستهلاكاً، وتشريعاً. ويتطلب اقتصاد المعرفة التخلي عن تقييد البحث والدراسة، والتطوير... كما يتوجب السير (عَدواً) بدلاً من المشي البطيء، واستخدام التقنية في كل مكان ولجميع الأغراض والاستخدام الأمثل للاتصالات. ولا شك أن الاتجاه إلى اقتصاد المعرفة أمامه تحديات كثيرة منها

أن هناك حاجة لتأسيس ثقافة أخرى جديدة تماماً، مختلفة عن الثقافة الاقتصادية السائدة. بالمقابل فإن القطاعات التي تشكل اقتصاد المعرفة هي؛ التعليم والتأهيل، قطاعات الإنتاج والخدمات الصناعية، تقنية المعلومات والاتصالات، المالية والنقد، الهيكلية الإدارية والمؤسسية... الدول النامية بإمكانها اليوم اللحاق باقتصاد المعرفة والتحول إلى مجتمع تنافسي لأن لدى معظمها بعض خصائص المعرفة التي أشرنا إليها، ولدى العديد من هذه الدول موارد بشرية عالية التعليم والتدريب بسبب ارتفاع أعداد الجامعات، وإنشاء البنية التحتية للمعلوماتية لاستيعاب الأعداد البشرية الكبرى وبالتالي يبقى قطاع التعليم قطاعاً مهماً في مرحلة التكوين والتأسيس ليس لإصلاحه فقط وإنما لإعادة هيكلته لكي تتناسب مخرجات التعليم مع معايير هذا الاقتصاد، وطبعاً مع متطلبات سوق العمل.... ولو أن البنية التحتية لدى معظم الدول النامية تنمو ببطء وبنسب متفاوتة... وستساعد خصائص اقتصاد المعرفة على خلق المزيد من فرص العمل... دون أن تكون التقنية والمعلوماتية بديلاً للعنصر البشري كما كان يعتقد البعض. إن الدول النامية مدعوة لزيادة حجم الاستثمارات في التعليم والتأهيل، وإعادة التأهيل وهذه مسألة مهمَّة، وكذا السرعة والجرأة في تغيير المناهج التعليمية القديمة، وإيجاد بنية تعليمية تساير (الذهنية الإلكترونية) لأن ذلك ضروري لفهم ما يجري وسيجري. أخيراً نؤكد أن الدول النامية بحاجة ماسة للسير على طريق اقتصاد المعرفة لأنه وبدون هذا الأخير لا يستطيع أي مجتمع اليوم أن يكون جزءاً من الحراك الاقتصادي العالمي.

-١٣-

قمة العشرين في المكسيك (٢٠- G)

الدور الفاعل لدول (بريكس)

ولدت مجموعة الدول العشرين بعد انفجار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وما أحدثته هذه الأزمة من انعكاسات سلبية على اقتصادات العالم. وكانت هذه الولادة برغبة الولايات المتحدة الأمريكية التي شعرت أنها عاجزة لوحدها عن قيادة الاقتصاد العالمي، مع مجموعة الدول الصناعية السبع للخروج من الأزمة، في إطار نوع من النظام العالمي متعدد الأطراف يضم الدول الصناعية السبع والدول الناشئة (بريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) وثماني دول أخرى... وكان ذلك تحولاً منهجياً في إدارة الاقتصاد العالمي بدءاً بقمة العشرين الأولى في لندن.. وانتهاء بقمة المكسيك (لوس كابوس) في حزيران (يونيو). ٢٠١٢ وهذه الأخيرة عقدت في ظل مشهد اقتصاد عالمي صعب يتطلب الخروج منه خيارات مؤلمة. أول هذه الموضوعات أزمة منطقة اليورو حيث العديد من الاختلالات الداخلية، وكان موضوع سعر الصرف وحرب العملات في القمة، على أهميته، محدوداً لأسباب عديدة أهمها الأحداث والسياسات المختلفة التي تؤرق العديد من القوى الكبرى داخل مجموعة العشرين. اقتصادياً احتلت الأزمة المالية الخانقة لدول منطقة اليورو الاهتمام الأول لقمة المكسيك، بالإضافة للأمن الغذائي... ولكيفية تعزيز النمو العالمي في ضوء المخاطر وعدم اليقين في الاقتصاد العالمي... ولقد أبدت الدول الناشئة (بريكس) استعداداً جدياً لمساعدة منطقة اليورو عبر ضخ مليارات

الدولارات في صندوق النقد الدولي شريطة أن تستمر أوروبا بتسوية ديونها، ورفعت الصين إسهامها إلى (٤٨٦) مليار دولار... بالمقابل لم تقدم الولايات المتحدة أي دعم للصندوق رغم أنها، أصلاً، المسهم الأكبر فيه. وخرجت القمة بدعوات صريحة للتركيز على العمل الجماعي المنسق لتعزيز الطلب والنمو والثقة والاستقرار المالي لتحسين فرص العمل، وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام كما أكدت القمة أهمية ضبط أوضاع المالية العامة خاصة في الدول الصناعية وحسب ظروف كل بلد. سياسياً، كان حضور الرئيس الروسي بوتين لأول مرة بعد انتخابه – وتفعيله لمواقف دول بريكس مميزاً إذ أكدت هذه الأخيرة على دعمها لنظام مالي عالمي جديد يساعد على إخراج الاقتصادات المتعثرة من أوضاعها الصعبة... بالمقابل أكد الرئيس الروسي بوتين صلابة موقفه السياسي حيال الأحداث في العالم من خلال تكريس مفاهيم الثنائية القطبية العالمية في نظام عالمي جديد مختلف رغم عدم قبول الولايات المتحدة لهذا الواقع... حتى في ظل أجواء الانتخابات الرئاسية الأمريكية القريبة التي تترك بصماتها السياسية والاقتصادية لواشنطن على الصعيد الدولي. الواقع أن التناقضات وتباين وجهات النظر بين المشاركين في هذه القمة أحدث تخوفاً من أن تخرج القمة ببيان، شأن بقية القمم التي لا تريد الاعتراف بالفشل، وبالتالي تكون نوعاً من الاتفاق المؤدب على الاختلاف.. أخيراً فإن الأزمة المالية الخانقة لمنطقة اليورو استأثرت بحيز مهم من اجتماعات هذه القمة وكانت النجم الباهت فيها... بالمقابل فإن اجتماعات قمة المكسيك أظهرت بوضوح بروز نجم مجموعة دول بريكس الناشئة كقطب متألق وفاعل اقتصادياً وسياسياً على ضوء الواقع العملي لمعادلة الثنائية القطبية العالمية.

-١٤-

الدول الخمس الصاعدة تحدد المستقبل الاقتصادي والسياسي للعالم

بعد انطلاقة الأزمة الاقتصادية العالمية أواخر ٢٠٠٨ واستمرارها... لوحظ تزايد اهتمام العالم كله بمجموعة الدول الناشئة (بريكس): البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا. لأن هذه الدول كانت الأسرع نمواً والأقل تأثراً بتداعيات الأزمة التي تبين من خلالها وجود نوعين من أنماط النمو؛ أولهما نمو سالب وتراجع في اقتصادات الدول الصناعية الذي قاده، ولسنوات، (أمريكا، وأوروبا الغربية)، والنمط الثاني تمثله مجموعة دول بريكس الخمس التي حققت اقتصاداتها نمواً متزايداً رغم الأزمة الاقتصادية... والملاحظ أن مجموعة بريكس في حال استمرارها في تحقيق معدلات النمو والتوسع فإنها ستصبح القوة الاقتصادية الأكبر في العالم خلال فترة زمنية ليست طويلة إذا ما قورنت بالتاريخ الذي حققت فيه القوى الاقتصادية العظمى التقليدية نموها المعروف. دول بريكس يسكنها نصف سكان العالم ما يجعلها أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول يعطيها فرصة أكبر للنمو، لأن معدلات النمو تزداد مع ازدياد حجم السوق بسبب توفر أسواق ومنافذ لتصريف السلع المنتجة؛ المؤتمر الأخير لدول بريكس في نيودلهي قرر إنشاء (بنك للتنمية) ليمول مشروعات التنمية في هذه الدول، ومساعدة الدول النامية في العالم... وليكون مؤسسة مالية رديفة للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد)... والأهم محاولة تحرير العالم من تأثير هذه

المؤسسات الأخيرة التي تخضع للهيمنة الأمريكية... والتي أضاعت فرص النمو للعديد من دول العالم الثالث. ثمة سؤال مهم؛ هل تستطيع دول بريكس تحدي الاحتكار الغربي وهيمنته على الاقتصاد العالمي؟ بعض المحللين الغربيين يحاولون تجاهل القوة المالية الهائلة التي تتمتع بها الدول الخمس خاصة وإن هذه الدول لديها أكبر احتياطيات نقدية في العالم يمكن أن توفر لها طاقة مالية أكبر من تلك المتوفرة لدى المؤسسات المالية الدولية الحالية... وستكون بعيدة عن تأثير الهيمنة الأمريكية التي تسيطر على قرارات المؤسسات الأخيرة. بالمقابل تسعى دول بريكس لوضع نظام بديل للقيود المفروضة من قبل النظام المالي والنقدي الدولي الحالي والذي تهيمن عليه الإدارة الأمريكية من خلال امتلاكها أكبر قوة تصويتية... والدول الصاعدة والنامية أصيبت بالإحباط من هذا النظام غير العادل... وبالتالي يمكن للدول الخمس أن تلعب دوراً مهماً على هذا الصعيد... ولما كانت هذه الدول تملك ما يقارب خمس الناتج العالمي فإنها باتت تهدد هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على المؤسسات المالية الدولية، لذلك بادرت دول بريكس الخمس لإنشاء نظم منافسة على المستوى الإقليمي والدولي. وفي رأينا أن هذه الدول نجحت في إحداث تغيير في إدارة وقيادة الاقتصاد والسياسة في العالم اليوم، وكل المؤشرات تبين أن هذا التغيير قد بدأ فعلاً بتغيير النظام المالي والاقتصادي العالمي غير العادل، وأن روسيا وشركاءها الخمسة في مجموعة بريكس استطاعوا التأثير عملياً في القرار الدولي باستخدام الفيتو بمجلس الأمن لصالح سيادة الدول والشعوب... هذا يشير بوضوح إلى تغيير أحادية القطب الواحد باتجاه الثنائية الدولية المؤثرة في المعادلة الاقتصادية والسياسية العالمية.

-١٥-

إدارة الأزمة اليابانية، ومعجزة الخروج من الكارثة

في الذكرى الأولى لكارثة العصر الثلاثية التي ضربت اليابان في ١١ آذار (مارس) ٢٠١١ يحضرني سؤال مهم؛ كيف استطاعت اليابان الخروج من الكوارث والأزمات الهائلة التي مرت بها بنجاح وفق ثقافة العمل اليابانية المعروفة وبأقل الخسائر؟؟. لقد قصف جيش الولايات المتحدة الأمريكية اليابان بالقنابل الذرية (هيروشيما وناغازاكي) خلال الحرب العالمية الثانية لتحدث دماراً هائلاً... واستطاعت اليابان تجاوز هذه الكارثة لتصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (الصديق اللدود) لليابان... وقبل أن تتعافى اليابان من الأزمة المالية العالمية التي انطلقت خريف عام ٢٠٠٨... أصيبت اليابان بكارثة ثلاثية بدأت بزلزال هائل بقوة (٩) درجات بمقياس ريختر، وتلا ذلك مباشرة موجات مدّ بحري عاتية (تسونامي) ضربت شمال شرق اليابان لتدمر مواقع إنتاجية / زراعية، صناعية/ بلغ عددها (٣٥٣٥) شركة. والأهم أنها ضربت محطة (فوكوشيما) النووية، أدّت لتعطيل المحطة وأذابت ثلاثاً من الوحدات الست في المحطة... وأودت بحياة أكثر من (٢٠٠) ألف شخص... اليوم يبدي العالم أجمع إعجاباً بإدارة الأزمة التي مكنت اليابان من السيطرة تقريباً على كل تداعيات هذه الكارثة؛ فقد عادت سلسلة المصانع التي أصيبت للعمل بمعظم طاقاتها وأسرع بكثير مما كان يتوقعه الخبراء... يؤكد (مارتن شولتس) الخبير الاستراتيجي بمعهد (فوجيستو) للأبحاث في طوكيو (بأن اليابان أصبحت أفضل بكثير من الناحية

الاقتصادية من دول أوروبا الغربية التي تعصف بها أزمة الديون). الواقع أنَّ عجلة الإنتاج في اليابان عادت بقوة بعد أن تجاوزت الانقسام بين الطبقة السياسية من خلال وحدة شعبية وطنية، وبعد الحرب التي شنتها الحكومة على البيروقراطية... وأقرت الحكومة موازنتين إضافيتين لإعادة الإعمار بحجم (٤%) من إجمالي الناتج القومي وتم إعفاء القروض من الفوائد..... من ناحية أخرى فإن معظم مشاريع الإعمار تتم عن طريق الاستدانة لدرجة أن اليابان من أكبر الدول الصناعية المدينة وبلغ إجمالي دينها (٢١٠%) من إجمالي ناتجها القومي، لكن معظم دينها مصدره داخلي. وقد أعربت الأمم المتحدة عن إعجابها بجهود اليابانيين لتخطي الكارثة الأزمة بما في ذلك جهود الإنعاش والتقدم المحرز لتحسين السلامة النووية في اليابان... مرة ثانية نتساءل كيف أدارت دولة اليابان هذه الأزمة الكارثة لتحقق القيامة من الكابوس الثقيل لكارثة العصر الثلاثية؟ لاشك أن إدارة الأزمات الكبرى لها متطلباتها، وفي رأينا أن حكومة اليابان، التي كانت حديثة العهد عند حدوث الكارثة واعتمدت مكتب رئيس الوزراء كمركز وطني لإدارة الأزمة، استطاعت أن تدير هذه الأزمة بروح الثقافة اليابانية الوطنية الشعبية المعروفة القائمة على العمل التعاوني الجماعي التطوعي وقبول وجهات النظر الأخرى لتفتح نوافذ المشاركة الوطنية للجميع؛ موالاة ومعارضة وإقامة خلايا أزمة وطنية قطاعية تعمل بروح وطنية عالية المسؤولية... وتتجاهل الأنا الفردية الضيقة؛ انطلاقاً من أن إنقاذ الوطن مسؤولية الجميع... ونرى هنا أن هذا النموذج الياباني في الإدارة لمواجهة الكوارث والأزمات، يمكن عدُّه مثالاً يستفاد منه في أي بلد يواجه كارثة أو أزمة كبرى على المستوى الوطني.

-١٦-

العلاقات الأمريكية – الصينية والجدل الساخن. إلى أين؟

في جو الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة وتداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمي. فإن المال يمثل القوة، والقوة تعني النفوذ، والمزية تكون لمصلحة الدائن، وأكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية هو الصين. ما أدى إلى تشابك المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين (الأعداء الأصدقاء)... بالمقابل كان موضوع العملات، تاريخياً، مثار جدل وخلافات حادة بين الدول تبعاً لتضارب أو تلاقي المصالح الاقتصادية، مع ما يحدثه من انعكاسات سياسية. في الولايات المتحدة يتفاقم الوضع الاقتصادي سوءاً في عام الانتخابات الرئاسية... كما يلاحظ تزايد الاستياء من تصرفات الصين بشأن العملة والتجارة. فالصين التي فكت ارتباط عملتها (اليوان) بالدولار في حزيران (يونيو)٢٠١٠ لم تستجب لطلب أمريكا رفع قيمة اليوان إلا بمقدار ضئيل عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن واشنطن توسع جبهة انخراطها الاقتصادي والتجاري مع بكين إلاَّ أنَّ موضوع العملة لا يزال الموضوع الأهم الذي يغضب الكونغرس الأمريكي، ويردد زعماء الكونغرس (إن التلاعب بالعملة لدى الشركات المصدرة في الصين يبقي على الاختلالات العالمية). ذكرت تقارير معهد بترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن أن (اليوان) لا يزال أدنى بنسبة ٢٤٪ من قيمته العادلة مقابل الدولار، وقد أدى تراجع الضغوط التضخمية وعلامات النمو المتباطئ إلى تقليل حافز الصين للسماح لعملتها بالارتفاع بشكل أسرع لتهدئة

الاقتصاد الأمريكي. من جهة ثانية تحاول الإدارة الأمريكية تسييس الموضوع باستخدامه كأداة تفاوض خطيرة والتهديد بفرض تعريفات على العملة. ففي تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١١ أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون يلزم الولايات المتحدة باستخدام حسابات تبين مقدار انخفاض قيمة العملة عن قيمتها الحقيقية عند تقييم المدى الذي تعدُّ أسعار الواردات ذات قيمة غير عادلة لأغراض فرض تدابير طارئة تسمى (تعريفة مكافحة الإغراق) والرسوم الجمركية المضادة... وقد حظي المشروع بتأييد جميع المرشحين للرئاسة الأمريكية. وتحاول واشنطن استخدام مشروع القانون كفزاعة لتهديد بكين، رغم التشكيك بشرعيته بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. وهكذا تطل الحمائية برأسها مدفوعة بالمصالح الأمريكية خلافاً لما تنادي به أمريكا بتحرير التجارة. إن العلاقات الأمريكية الصينية تشكل مشهداً فريداً في العلاقات الدولية؛ واشنطن بأمس الحاجة إلى بكين لتمول لها الدين القومي المتفاقم، الصين أكبر دائنُ مقرض للولايات المتحدة، وهذه الأخيرة أكبر سوق مستهلك لصادرات الصين. والمجموعة الثنائية (الصين – الولايات المتحدة) تشكل (٣١%) من الناتج العالمي، وربع التجارة الدولية. وإذا توقفت الصين عن تمويل العجز الأمريكي أو توقف المستهلكون الأمريكيون عن الإنفاق فإن الأزمة تدخل فصلاً جديداً سيزيده قتامة الجدل الساخن حول رفض الصين الاستجابة للطلب الأمريكي برفع قيمة العملة الصينية.. وفي كل الأحوال تستمر الصين بمسارها الاقتصادي الصاعد ما يمنحها نفوذاً أقوى في مستقبل المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي.

-١٧-

خروج اليونان؛
ومصيدة تفكك منطقة اليورو

يبدو أن التناقض بين اليونان ومنطقة اليورو وصل إلى ذروته ولم يعد خروج اليونان ضرباً من الخيال.. خاصة بعد الانتخابات اليونانية الأخيرة التي رفض فيها (٧٠%) من الناخبين خطة إنقاذ أوروبية دولية تتضمن قروضاً، وبرامج تقشفية... بينما تشير استطلاعات الرأي إلى أن (٨٠%) من اليونانيين يفضلون البقاء في الاتحاد الأوروبي... وأمام هذا التناقض بين استطلاعات الرأي وبين نتائج الانتخابات تم حل البرلمان المنتخب مؤخراً والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة. والسؤال: ماذا لو قرر البرلمان المقرَّر انتخابه قريباً الخروج من منطقة اليورو؟؟ الواقع أن موجات الغضب الشعبي تتزايد مع احتمالية استمرار التقشف لسنوات. الوضع الاقتصادي في اليونان، في ظل الأزمة الاقتصادية، يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، البطالة ارتفعت من (٧%) في ٢٠٠٨ إلى (٢٢%) في كانون الثاني ٢٠١٢ ووصلت بطالة الشباب تحت عمر (٢٥) عاماً نسبة (٥١%)، وسيصل إجمالي الدين العام في ٢٠١٣ إلى نسبة (١٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي وأصبح الاقتصاد اليوناني المنهك غير قادر على المنافسة وفي حالة كساد مستمر... إن خروج اليونان من منطقة اليورو سيكون له تداعيات خطيرة في الداخل وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ويشكل نوعاً من المجازفة السياسية تبدو ظاهرياً وكأنها مجرد قرار سيادي... لكنها عملياً تعدُّ خطراً سينجم عنه توقف البنك الأوروبي عن ضخ الأموال التي تحتاج اليها

البنوك اليونانية مما يؤدي إلى انهيارها... ناهيك عن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج... وانخفاض قيمة العملة (الدراخما). في أي سيناريو للخروج. ويتوقع صندوق النقد الدولي نسبة انخفاض القيمة (٢٠%) عن المعدلات في منطقة اليورو في حين يتوقع بنك (جولدمان ساكس) الاستثماري الأمريكي نسبة انخفاض (٣٠%) وسيؤدي ذلك إلى فوضى... وهناك سيناريوهان محتملان الأول متفائل يرى إمكانية قيام الحكومة بإعادة تشغيل النظام المصرفي، وإدارة الميزانية وإقناع الشعب بتحمل التقشف الشديد وهذا احتمال غير واقعي. والثاني قيام الحكومة باستخدام سلطاتها الخاصة بالاستقلال النقدي لتعويض آثار انخفاض قيمة العملة وقد ينتج ذلك تضخماً مفرطاً... وهناك مجهول أكبر وهو انتقال العدوى إلى دول أخرى ليكون بمثابة تفكيك غير منظم لمنطقة اليورو!! وسيؤدي خروج اليونان إلى مخاطر عديدة منها سحب العملاء لودائعهم في البرتغال، إيرلندا، إسبانيا، إيطاليا... وستعاني دول كإسبانيا نتائج خطيرة كارتفاع الدين العام، والعجز المالي... ومواجهة العدوى مسؤولية البنك المركزي الأوروبي من خلال بيع السندات بمعدلات فائدة مرتفعة جداً للحد من ارتفاع عائدات السندات السيادية، وضخ سيولة غير محددة للبنوك في الدول المحيطة لتعويض التهافت على سحب الودائع... وإذا لم يفعل البنك المركزي الأوروبي ذلك فإن مصيدة التفكك تنتظر منطقة اليورو... والمشهد أشبه بلعبة شطرنج ضخمة، من الصعب رؤية أكثر من حركة واحدة تالية.

-١٨-

روسيا والصين والوقوف مع الحق

بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في اجتماع لمجموعة الدول الصناعية الثماني أنه سيعمل من أجل قيم الحرية والديمقراطية في مشروع الشرق الأوسط الجديد مفاخراً بأن إسرائيل ستكون الدولة المهيمنة في الشرق الأوسط... مع نشر ما سماه الفوضى الخلاقة ويومها باشرت القناة الفضائية (الحرة) بثها باللغة العربية للتبشير بالمشروع لتفتيت العالم العربي وإحكام الهيمنة على الثروات العربية وحرمان العرب من مقومات التقدم تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي... ونفذت المرحلة الأولى من المشروع باحتلال العراق وما تبعه من نشر الفوضى والدمار والقتل وتمزيق العراق.. وعندما جاء الرئيس الأمريكي أوباما أسمر الوجه ذو الأصول الأفريقية حاول تلميع شعارات الحرية والديمقراطية بأسلوب آخر وبما يضمن العمل على استمرار تفتيت الأقطار العربية في الصومال والسودان... وجلست الإدارة الأمريكية في المقعد الخلفي تقود عمليات قصف وتدمير ليبيا... وبقيت سورية الممانعة الداعمة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، عقبة كبيرة أمام المشروع الاستعماري للشرق الأوسط الجديد... ولم تفلح كل محاولات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الطامحة لاستعادة نفوذها الضائع، لإقناع القيادة السورية بتغيير نهجها المقاوم المتمسك بالحقوق العربية المغتصبة.. والاستجابة للمشاريع الأمريكية الإسرائيلية للهيمنة على المنطقة العربية. لذلك بُدئ بتحريك بعض العناصر في الداخل السوري بحجة المطالبة

بالإصلاح، وقدموا لهم الدعم المادي وبأشكال مختلفة من الدول المجاورة، بالإضافة إلى حملة إعلامية مضللة جندت لها أجهزة إعلام عربية وأجنبية. بالمقابل جاء آخر اجتماع لمجموعة الثماني الذي عقد في فرنسا ليظهر الموقف الروسي تمايزاً واختلافاً واضحين عن موقف الدول السبع الأخرى تجاه سورية والذي عبَّر عنه الرئيس الروسي (ميدفيدف) مؤكداً رفض الإملاءات الأمريكية بفرض المزيد من الضغوط والعقوبات على سورية كما رفضت روسيا والصين أيضاً المشاريع الأمريكية الأوروبية المقدمة إلى مجلس الأمن من خلال تسجيل الفيتو (التاريخي). وبالتالي تكون مجموعة الثماني تراجعت إلى حجمها الطبيعي (ثمانية ناقص واحد) لتبقى رمزاً للتدخل ضد مصالح الشعوب وخاصة العربية منها وفي مقدمتها الشعب السوري الذي كشف المخطط التآمري ورفض بكل أطيافه الوطنية أي تدخل استعماري خارجي. بالمقابل يقول الشعب السوري شكراً لدولتي روسيا والصين وشعوبهما الصديقة الوفية.. وليقف الشعب السوري بكل أطيافه في وحدة وطنية يفوت الفرصة على عناصر الإرهاب والقوى الخارجية الطامعة أمام إصرار المجتمع السوري بكل فئاته (مولاة ومعارضة وطنية) على التعاون والتصالح مع الذات من خلال حوار وطني شامل لتحقيق المصالحة الوطنية ولا يستثني هذا الحوار أحداً سوى دعاة التدخل الخارجي؛ حوار الشجعان تحت سقف الوطن حول كل القضايا المطروحة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إطار الوحدة الوطنية. لتجاوز الأزمة وتحويل الوطن إلى ورشة عمل لإعادة البناء وتعويض الزمن وبلسمة الجراح، وتفعيل الحياة العامة لبناء سورية الديمقراطية التعددية الممانعة والرافضة بالمطلق للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

- ١٩ -

الفساد أحد أسباب الأزمة المالية العالميـة، كيف يواجـه؟

(الفساد نتيجة لانحدار الأخلاق.. وغياب المؤسسات التي بغيابها يغيب الضامن والحامي للحالة الوطنية).

الفساد ظاهرة عالمية لا تخلو من آثارها السلبية المدمرة لأي بلد في العالم ولو بنسب متفاوتة... وتعدُّ ظاهرة الفساد أحد معوقات التطوير والتنمية في الدول الصناعية المتقدمة كما في الدول الناشئة والنامية... ومن المعلوم أن الفساد كان أحد أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية المستمرة التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى دول العالم. والفساد مع تعدد أشكاله ووسائله لايعدو كونه نوعاً من الممارسات غير المشروعة من خلال الاعتداء على الأموال العامة بسرقتها أو إهدارها وضياع حقوق الخزينة العامة للدولة. وقد ذكر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة أن نصيب العالم العربي من الفساد تقدر قيمته بأكثر من (٣٠٠) ثلاثمئة بليون دولار سنوياً.. والفساد يمارس من قبل الأفراد والمؤسسات والدول وبالتالي فإن ضحيته عامة الناس والمجتمع:

فالفرد عندما يكون في موقع المسؤولية ويقدم مصلحته الشخصية على المصلحة العامة فإنه يكون قد أساء استخدام المسؤولية ومارس الفساد وخان الأمانة، وشعار هؤلاء الفاسدين (الحلال ما حل بيدك). والمؤسسات ممثلة بمجالس إداراتها عندما تسيء استخدام السلطة فإنها تمارس الفساد كما فعل أباطرة المال في المؤسسات المالية الكبرى كبنك (ليمان برزرز) الأمريكي

المنهار وما تلاه من إفلاسات في مؤسسات مالية أمريكية وأوروبية مع انطلاقة الأزمة المالية العالمية بسبب الفساد الذي كان أحد أسباب هذه الأزمة كما أشرنا. الدول بدورها تمارس الفساد الداخلي والخارجي؛ فبعض الدول الصناعية المتقدمة أرسلت النفايات الكيميائية السامة إلى بعض الدول الأفريقية الفقيرة.. ما أدى إلى انتشار الأوبئة، وحاولت المنظمات الدولية تخصيص المساعدات المالية لهذه الدول الفقيرة ولكن مسؤولين من هذه الدول الأخيرة حاولوا الاستيلاء على الأموال المخصصة لمعالجة مشكلة النفايات وهكذا... مثال آخر: دولة استعمارية كبرى تحتل أراضي دولة أخرى لأسباب واهية وغير صحيحة.. فتسرق ثروات البلد المحتل، وتشرد أبناءه وتفتت وحدة أراضيه... كما حصل في احتلال العراق، وهذا قمة فساد الدولة.

ومن أسباب الفساد على مستوى الأفراد والمؤسسات غياب الدور الرقابي والفعال ما يجعل العاملين يتصرفون دون رقيب. ولا يخفى أن الفساد يؤثر سلباً على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضعف كفاءة الأجهزة الحكومية ويؤثر مباشرة على نفسية الناس ويخلق لديهم حالة من التذمر والشعور بالغبن.

ومن أجل مواجهة الفساد لا بد من إيجاد مناخ وبيئة إدارية منظمة ومنضبطة وشفافة وأيضاً وضع تشريعات متطورة للرقابة والمحاسبة وتقويم الأداء بحيث تطال المساءلة الجميع... كما يجب التشهير بالفاسدين وبالتوازي يجب محاربة البيروقراطية والروتين وتبسيط معاملات خدمات المواطنين توفيراً للجهد والوقت، ولا شك أن تطبيق التعاملات الإلكترونية في القطاعات الحكومية وسيلة ناجعة للكشف عن التجاوزات والفساد وبالتالي تطوير العمل.

أخيراً، الفساد أصبح للأسف ثقافة سائدة وحالة مرضية قائمة مُعترف بوجودها دولياً، ويشكو منها الجميع ويجب مكافحتها للحد من انتشارها العمودي والأفقي... ومطلوب حالة من التشاركية بين العام والخاص للتصدي لها وبات من الضروري إحداث هيئات لمكافحة الفساد مع الإشارة إلى أن هذا مرتبط بموضوع الإصلاح الإداري.

- ٢٠ -

الحوار تحت سقف الوطن

الحوار أهم دعائم الديمقراطية وهو يعني تبادل الآراء ووجهات النظر بحرية مسؤولة تحت سقف الوطن للوصول إلى الأفضل. الحوار الوطني الذي بدأ مع اللقاء التشاوري في ١٠ تموز ٢٠١١ هدفه تبادل الأفكار ومناقشة المرحلة الدقيقة التي يمر بها الوطن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا الحوار اعتمد الاعتراف بالرأي الآخر واحترامه انطلاقاً من أن التباين في وجهات النظر دليل صحة...

لقد عرفت سورية خلال حقبة تاريخية تقارب أربعة عقود استقراراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في ظل دستور أقر التعددية السياسية التي طبقت من خلال الجبهة الوطنية التقدمية، كما أخذ بالتعددية الاقتصادية، شارك فيها القطاع العام والخاص والتعاوني وقد أنتجت تلك الحقبة إيجابيات كثيرة على امتداد مساحة الوطن كما نجم عن هذه التجربة سلبيات أيضاً وقد تبنت سورية الإصلاح والتغيير الديمقراطي من خلال اعتماده مسيرة الإصلاح والتحديث ولقد تأخر الإصلاح السياسي لظروف خارجية معروفة... كما أن الإصلاح الاقتصادي لم ينجح بالشكل المطلوب بسبب أخطاء الحكومات السابقة وخاصة الحكومة الأخيرة المنصرفة التي قادت الاقتصاد الوطني بشكل أو بآخر إلى مقاربة أضلاع مربع الشر (البطالة، الفقر، الفساد، التنمية غير المتوازنة) لذلك يتوجب القيام بمراجعة لما تم ومواجهة الأزمة وسلبياتها والبناء على ما أنجز من إيجابيات... وبات من الضروري إعادة النظر بالعديد من التشريعات الناظمة للحياة العامة وهذه مطالب شعبية محقة كما اعترفت بها الدولة وهذا ما تم

مناقشته في حوارات اللقاء التشاوري التي طالبت بإعادة النظر بقواعد العمل السياسي والاقتصادي مع استشراف الآفاق المستقبلية مؤكدين أن الحوار هو الطريق الصحيح، وأن الاستقرار ضرورة وطنية عليا، والتسامح قيمة وطنية مثلى، وأن أعمدة البناء الوطني تقوم على أساس سيادة القانون، وحماية الأموال العامة والأموال الخاصة وتحقيق التنمية المتوازنة والتعددية والديمقراطية ومحاربة الفساد وأن يحترم العاملون في الخدمة العامة المواطن الذي يجب أن يطمئن إلى حاضره ومستقبله وقد أجمع المتشاورون على أهمية تكريس هيبة الدولة القوية العادلة والممانعة، وكان الرفض المطلق للتدخل الأجنبي بشؤون سورية الداخلية قمة الإجماع لهذا الحوار الوطني.

وقد خلصت جلسات اللقاء التشاوري، في مناخ وطني، إلى توصيات مهمة في مقدمتها:

مراجعة مواد الدستور كاملة بهدف صياغة دستور عصري جديد لسورية يضمن التعددية السياسية والعدالة، كما تم الاطلاع على مسودة مشروع قانون الأحزاب وأوصي بإعادة دراسته بحيث يؤدي تعدد الأحزاب لإغناء الحياة السياسية على أساس المسلمات الوطنية الثابتة: وحدة تراب الوطن، الوحدة الوطنية، ومقاومة الاحتلال الصهيوني، ونوقش مشروعا قانون الانتخابات وقانون الإعلام وتم التأكيد على الإسراع بإصدارهما.... إننا جميعاً محكومون بالحوار وخيارنا الوحيد هو التطلع إلى الأمام، إلى المستقبل واستلهام نبض الشارع والإرادة الشعبية لتكون عناوين للمستقبل الذي ننشده: المساواة النزاهة والعدالة... وإنني أوجه دعوة صادقة لجميع أطياف المجتمع السوري السياسية والفكرية والاجتماعية للعمل معاً لمواجهة الأزمة وتجاوزها وتحويل وطننا إلى ورشة عمل وبناء (لتعويض الزمن والأضرار وبلسمة الجراح)... والإسهام والتنافس في الحياة السياسية وتفعيل الحياة العامة لبناء مستقبل سورية الديمقراطية التعددية الممانعة والمقاومة للاحتلال. ليبقى الوطن خطاً أحمر.

-٢١-

الإمبراطوريات الأوروبية البائسة

محاولة استعادة النفوذ الضائع.. سورية مثالاً

المراقب العادي لما يجري في (بروكسل) المدينة الحاضنة لأنشطة الاتحاد الأوروبي يتبين مدى الإرباك والقلق الذي يحكم اجتماعات هذا الاتحاد بمستوياتها المختلفة ونغمة الحزن والشعور بالأسى... بسبب الصعوبات والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أوروبا العجوز وتهددها بالانزلاق إلى موقع هامشي على الصعيد العالمي خاصة مع شعور الأوروبيين أنهم ضحوا بجزء من سيادات دولهم الوطنية في الاتحاد المذكور الذي تبين عدم قدرته على تحسين أدائه بمستوى الاستراتيجيات العالمية... وأن دول الاتحاد الأوروبي دفعت وستدفع ثمناً غالياً على الصعيد المالي وغيره وأن أخطر الأثمان التي ستدفعها أوروبا شعورها المستقبلي بأنها ستكون مهمشة.

بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بتعال إلى أوروبا فوزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد) استهزأ بالانقسامات في أوروبا حول عدد من القضايا الدولية.... كما أن وزير الدفاع الأمريكي الحالي (روبرت جيتس) انتقد بشدة الدول الأوروبية في حلف الناتو لعدم تقديم المطلوب منهم على الصعيد الأمني والخلافات الحادة حول الحرب الليبية...

المشهد الأوروبي الحالي يشير إلى صعوبات ومشكلات كبرى... فتجربة منطقة اليورو على مفترق طرق إما أن تتعمق وتتحول إلى اتحاد مالي أو تجبر الدول الضعيفة على الخروج منها. وتبدو منطقة اليورو أشبه بنظام يضخ الأزمات بدلاً من أن يمتصها وبسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية من المحتمل أن تستمر أعباء الديون الأوروبية الضخمة في إعاقة النمو. والمفارقة أن اليورو الذي تم تأسيسه لإلغاء المضاربات في أسعار الصرف داخل منطقة اليورو يعاني من سعر صرف قوي.. في حين أن انخفاض قيمته يساعد دول اليورو اقتصادياً. من جهة أخرى يلاحظ أن (اليورو) و(منطقة السفر دون تأشيرة) وهما إنجازان أوروبيان مهمَّان يتعرضان لانتقادات خطيرة تهدد بانهيارهما. كما تشهد أوروبا انقساماً بين المدافعين عن العولمة والداعين إلى الوطنية المحلية ما يشكل تحدّياً غير مسبوق للمشروع الأوروبي يهدد بالتفكك المفاجئ ويشير إلى تحول قوي في الرياح السياسية. وقد ضاق الأوروبيون ذرعاً بإجراءات التقشف... وسقطت في الأشهر الأخيرة حكومتا البرتغال وإيرلندا... كما حققت بعض الأحزاب المعادية للاتحاد الأوروبي بعض النجاحات في فنلندا وهولندا وهذه الأخيرة كانت متحمسة للتكامل الأوروبي لكنها تعارض اليوم بشدة صندوق الإنقاذ لمنطقة اليورو.. والدرس المستفاد من أزمة اليورو أن العيش في ظل التأرجحات الحادة في أسعار صرف السوق أسهل من العيش في ظل سياسة غير قابلة للتوقع.

من ناحية أخرى إذا تمزق اليورو بسبب عجز الزعماء الأوروبيين من الناحية الدستورية عن اتخاذ قرارات صارمة حول كيفية تخفيض جذري في أعباء ديون بعض الدول الطرفية فإن ذلك سيسبب صدمة على الصعيد المالي العالمي تدوم لعقود.... وهكذا فإن أوروبا تواجه اليوم تحدّياً كبيراً قائماً على تفاعل معقد بين السياسة والتمويل والاقتصاد. ويلاحظ أن زعماء فرنسا وبريطانيا الذين يحنون لدور استعماري منقرض... يحاولون يائسين إعادة أمجاد

الإمبراطوريتين البائدتين من خلال قيادة الحرب على ليبيا... وأيضاً تصدر المخطط الدولي التآمري ضد سورية بالتحريض والتجييش وتتبارى الدولتان العجوزان – من خلال الاتحاد الأوروبي – في فرض عقوبات ضد سورية على أمل استعادة دورهما ونفوذهما الاستعماري الضائع... وينتظر الفشل ورثة الإمبراطوريتين المنسيتين اللتين تحاولان الهروب إلى الأمام والإمساك عبثاً بزعامة أوروبا وقيادتها إلى دور استعماري مهمش في مستنقع ستجد صعوبات كبيرة في الخروج منه.

-٢٢-

تصدع جسور التواصل بين السياسة والاقتصاد في الغرب

تركت الأزمة الاقتصادية العالمية آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي ككل؛ وضربت بعنف اقتصادات أمريكا ودول أوروبا الغربية وخاصة القطاع المالي والمصرفي وجعلت (١٤٩) مؤسسة مالية ومصرفية تترنح من الانهيار والإفلاس... ولا تزال تداعيات الأزمة تتفاعل؛ ويلاحظ أن حكومات هذه الدول لم تستفد من دروس الأزمة العالمية التي تحتاج للمزيد من الضوابط والقيود التنظيمية الحازمة والقوية، ولتوازن أفضل بين الأسواق والحكومات، وأيضاً لقدرة أعظم من المساواة في المجتمعات... تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي (... إن مخاطر التجمد الأوسع لأسواق رأس المال، وحدوث أزمة مالية عالمية مشابهة في الحجم لأزمة (ليمان برازرز)، تبقى قائمة... أزمة أوسع... على جانبي الأطلسي...) ويتوقع التقرير أيضاً تباطؤ التجارة العالمية وانخفاض مستوى حجم النمو العالمي. وفي الأفق المنظور يواجه الاقتصاد العالمي الهش غير المتوازن لعام ٢٠١٢ تحديات أساسية كبرى؛ بطالة تتضاعف، عجوزات في تزايد، الدين العام يتصاعد بشكل هائل.... وفضائل الرأسمالية أصبحت موضع شك كبير!! نحن في زمن التحولات والمتغيرات، التي يتحكم فيها الاقتصاد، بينما لا تستطيع دولة (الادعاء بأنها تتحكم فيه، أو تسيطر عليه. مهما عظمت).. وفي ظل ارتفاع حجم الدين العام في الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثمة

قلقاً من تحويل الدين العام في النهاية إلى نقود، ومن شأن ذلك أن يدفع بمعدلات التضخم إلى المزيد من الارتفاع مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض حكومات الدول الصناعية تقوم باستغلال التضخم لتقليص القيمة الحقيقية لديونها العامة ما سيؤدي حكماً إلى المزيد من ارتفاع الأسعار.... بالمقابل ستظل الاختلالات الأساسية في توازن الحسابات الجارية قائمة ومستمرة وبالغة الضخامة بين الولايات المتحدة والصين (وغيرها من اقتصادات الدول الناشئة) وأيضاً داخل منطقة اليورو وبين دول القلب القوية والدول الطرفية في أوروبا... ويتطلب التكيف المنظم خفض الطلب المحلي في الدول المفرطة في الإنفاق والتي تعاني عجزاً ضخماً في الحساب الجاري، وخفض الفوائض التجارية في الدول المفرطة في الادخار، من خلال رفع القيمة الاسمية والحقيقية للعملة... وعلى الدول المفرطة في الإنفاق العمل على خفض القيمة الاسمية والحقيقية للعملة لتحسين الميزان التجاري.... في حين يتعين على دول الفائض تعزيز الطلب المحلي، وخاصة الاستهلاك. ومن المفيد الإشارة أخيراً إلى أن بنك التسويات الدولية في بازل حذر من (رؤية مرعبة) قد تؤدي للعودة إلى شفا حفرة الانهيار المالي.. وعدَّ ذلك بمثابة تكملة (لفيلم مرعب) لأن التحذير صدر من بنك التسويات الدولية، وليس من مكان آخر مثل (هوليود)..... سيما مع تداعيات الظروف الانتخابية في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، ما يزيد المخاطر الجدية نتيجة الاختلالات الهائلة في الاقتصاد الكلي وبخاصة النظام المالي الدولي... ويشكل تحدياًً كبيراً قائماً على تصدع جسور التواصل المعقد بين السياسة والاقتصاد في العالم ككل، وفي الدول الغربية بشكل خاص.

-٢٣-

الانتخابات الرئاسية القادمة، وهندسة القوة في العالم

من المعلوم أن أربعاً من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ستشهد انتخابات رئاسية عام ٢٠١٢ فما تأثير ذلك على هندسة القوة في العالم مستقبلاً؟

فليس الرئيس الأمريكي أوباما الوحيد المسكون بهاجس الانتخابات الرئاسية هناك أيضاً فرنسا والصين، وروسيا. لقد فاز (باراك أوباما) خلفاً لجورج بوش الابن وهذا الأخير شن حربين عبثيتين في أفغانستان والعراق وبشر بحلم الشرق الأوسط الجديد لنشر ما سماه قيم الحرية والديمقراطية لحماية أمن إسرائيل وإبقائها الدولة القوية المهيمنة على دول عربية مفتتة وضعيفة... وجاء بعده أوباما ليظهر بداية مرونة في التعامل مع العالم العربي في النصف الأول من ولايته ولكن سرعان ما تراجع ليعتمد مشروع الشرق الأوسط الجديد بالصيغة الإسرائيلية وتراجع بشكل مذل أمام الصفعة التي وجهها له رئيس وزراء إسرائيل نيتانياهو في خطاب هذا الأخير بالكونجرس الأمريكي.

في الصين تدل المؤشرات على أن (زي جينينج) سيكون خليفة للرئيس الصيني الحالي وسيحدث نوعاً من التغيير في البيئة الجيوسياسية وأن التغيير في المشهد السياسي الصيني بعد الانتخابات الرئاسية سيكون الأكثر تأثيراً في تصميم هندسة القوة العالمية المستقبلية الجديدة.

لقد شهدت السنتان الأخيرتان من ولاية الرئيس الأمريكي أوباما مداً وجزراً في العلاقات الصينية الأمريكية ففي الوقت الذي شهدت فيه العلاقات السياسية بين البلدين بعض التوترات كان التركيز بشكل رئيسي على العلاقات الاقتصادية التي شهدت بدورها خلافات استراتيجية في إطار المصالح المشتركة. ففي حين أكدت الإدارة الأمريكية على ضرورة تقوية العملة الصينية بهدف الحد من الصادرات الصينية وفرضت بعض الرسوم التعويضية على الواردات الصينية كانت الصين تطالب بالمزيد من تحرير التجارة، والمعروف عن المرشح الجديد لرئاسة الصين (زي) أنه يميل للتحديث الاقتصادي، والسؤال هل سيسمح لهذا الأخير أن يحدث تغييراً في الجسد الصيني العملاق والذي ما فتئ يحقق نمواً اقتصادياً متصاعداً وسيكون من مهام القيادة الصينية الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية العمل على جعل المؤسسات الاقتصادية الصينية العملاقة تتكيف مع هندسة القوة العالمية الجديدة.

وأما في روسيا فإن الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيديف) قد أضفى نوعاً من الحداثة على السياسة الخارجية الروسية وهو يعترف بوجود مشكلات داخلية في بلده كتحديث الوضع الاقتصادي وتراجع عدد السكان ووجود خطر الإرهاب دون أن ننسى وجود قوى أخرى إلى جانب قوة الرئيس الروسي وهي الفعل السياسي لرئيس الوزراء الحالي (بوتين) وإذا أعيد انتخاب الرئيس الروسي الحالي فسيكون مقيداً بدور بوتين لأنه الأقوى والمحرك الفعلي للأمور وإذا أعيد انتخاب بوتين فسيذكر بلحن الأسطوانة القديمة حول هذه الاتهامات والظلم الذي لحق بروسيا من قبل الغرب كون هذا الأخير هو الجاني.

وفي فرنسا تتراجع شعبية الرئيس ساركوزي وقد أطاحت فضيحة رئيس صندوق النقد الدولي شتراوس بأقوى منافسيه في الانتخابات الرئاسية المقبلة ويحاول ساركوزي من خلال الحرب على ليبيا استعادة بقايا هيبة الإمبراطورية الفرنسية البائدة حيث جلست الولايات المتحدة في المقعد الخلفي للحرب تاركة مقعد القيادة لفرنسا وبريطانيا، وسيكون لنتائج الحرب آثاراً على السباق الرئاسي

إلى قصر الإليزيه ولا يزال بعض الفرنسيين يتوهمون أنه قد يكون لدول متوسطة الحجم كفرنسا دور في هندسة القوة العالمية.

عندما سحبت الولايات المتحدة سلاحها الجوي من مهمة القصف المباشر لليبيا كان ذلك إشارة لرغبة الرئيس أوباما في الترشُّح ثانية لأنه لا يرغب في إقحام جيشه مباشرة في حرب ثالثة ولأن مستشاريه يذكرونه بوعوده للناخبين بإعادة الجنود إلى بلادهم. وفي النظام الأمريكي عبارة (الاقتصاد أيها الغبي) هي الأقوى لأن النمو والوظائف تمثل المحرك لصناديق الاقتراع الرئاسية.

إن الرئيس أوباما ورث عن سلفه الجمهوري جورج بوش عجزاً كبيراً في الموازنة وديناً عاماً ضخماً وقد ازداد ذلك بشكل هائل ما أنهك الولايات المتحدة اقتصادياً بالإضافة إلى الوضع السياسي الذي تمارس فيه أمريكا العدوان الدائم ما أضعف قدرة هذه الأخيرة بحيث أصبحت أقل قدرة على التغيير في عالم يتحول إلى متعدد الأقطاب وبالمحصلة فإن الانتخابات الرئاسية للدول الأربع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ستؤثر على هندسة القوة في العالم مستقبلاً.

-٢٤-

صندوق النقد الدولي ونظرية المؤامرة
من تغيير دور الصندوق، إلى تغيير رئيسه

المتتبع لاجتماعات مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في ربيع ٢٠١١ لابد أنه لاحظ إشارات واضحة لمحاولات تغيير في مفاهيم ودور هذه المؤسسة المالية الدولية المهمة على ضوء تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية... وقد عبَّر (دومينيك شتراوس- كان) مدير عام صندوق النقد الدولي يومها في كلماته وتعليقاته تلميحاً وتصريحاً عن ذلك. وتساءلت يومها هل يمكن لهذا الوزير الاشتراكي الفرنسي السابق، والاقتصادي المتألق الذي يوجه السياسات النقدية في العالم أن يخرج هذه المؤسسة المالية الدولية الكبرى من دورها التقليدي الملتزم، كما هو معروف، بتوجيهات الإدارة الأمريكية والتي تستخدم الصندوق أداة للتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء. وكنت أفكر بالكتابة عن إمكانية حدوث مثل هذه التغييرات التي ربما تكون مقدمات لمشروع نظام مالي عالمي جديد، وأعترف أنني كنت أشك في تحقيق ذلك لمعرفتي بحجم القوى المناهضة لمثل هذه التغييرات وخاصة من قبل الإدارة الأمريكية... وكم كانت دهشتي كبيرة عندما رأيت في الأسبوع الماضي (شتراوس – كان) على شاشات التلفزة بحراسة الشرطة الأمريكية (مكبل اليدين) في طريقه إلى السجن باتهامات تتعلق بالتحرش الجنسي. علماً بأن نقطة الضعف الرئيسية لهذا الرجل: حب النساء رغم زواجه من مقدمة البرامج

السياسية في التلفزيون الفرنسي الفاتنة (آن سنكلير).. ولست هنا في معرض الدفاع أو الاتهام لـ(شتراوس) الذي لا أعرفه شخصياً ولكني وبحكم متابعتي للاقتصاد العالمي الذي عصفت به أزمة كبرى... أقول هنا إن شتراوس اقتصادي مميز وكفء وجريء في زمن أمريكي صعب وأرى أن هذا المشهد الدرامي المذل لهذا الرجل يدفع الكثيرين في العالم للتساؤل وحتى الاعتقاد بنظرية المؤامرة؟

السؤال: هل اجتماع الربيع الأخير لصندوق النقد الدولي كان المشكلة التي أودت برئيس الصندوق (دومينيك شتراوس كان)؟ لقد طرحت في الاجتماع العديد من الموضوعات المثيرة للجدل والتوجهات العامة والمقترحات المتعلقة بالدور المستقبلي للصندوق والتي لا تحظى برضا الإدارة الأمريكية منها:

- التأكيد على الجهود التي بذلها الصندوق بقيادة شتراوس في الابتعاد عن عقيدة الصندوق القديمة فيما يتعلق بضوابط رأس المال، ومرونة سوق العمل.
- طرح في الاجتماع أن الغاء القيود المالية في الولايات المتحدة وتحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال كانت السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.
- كانت التوقعات بعد الأزمة الاقتصادية الحالية تشير إلى أن قيادة شتراوس لصندوق النقد الدولي ستصل بالصندوق وبشكل تدريجي وحذر إلى واقع جديد.
- مقابل سياسات الإنفاق الكبير التي تبناها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي... اضطرت العديد من دول العالم للتدخل في محاولة لمنع قيمة عملاتها من الارتفاع كثيراً ولوحظ أن صندوق النقد وبقيادة شتراوس كان يبارك بشكل غير مباشر مثل هذه التدخلات.

- التغير المهم يتمثل في الارتباط الذي رسخه الصندوق بين التفاوت وعدم الاستقرار.. فالأزمة الاقتصادية تعود إلى حد كبير للجهود الأمريكية الهادفة لتعزيز اقتصاد أضعفه التفاوت المتزايد من خلال أسعار الفائدة المنخفضة والتنظيمات المتراخية

- التغير الأهم في صندوق النقد كانت محاولة شتراوس إيجاد نوع من النفوذ السياسي للصندوق في زمن اتسم بالافتقار إلى القيادة السياسية في منطقة اليورو وقد حاول شتراوس، بشكل غير مباشر، ملء هذا الفراغ تمهيداً لمرحلة مستقبلية قد يصبح فيها شتراوس الاشتراكي رئيساً لفرنسا وبالتالي أصبحت اللعبة ذات طابع سياسي من خلال القرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس إدارة الصندوق بقيادة شتراوس فقد أظهر رؤية ثاقبة في مجال التحليل المالي والاقتصادي وأيضاً في التحليل والفهم السياسي وهذا ما لا يريح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدُّ صندوق النقد الدولي مخلب قط تستخدمه متى تشاء للتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الأعضاء ومن خلال ترويضها مالياً واقتصادياً.

الأزمة المالية ضربت أوروبا وخاصة منطقة اليورو وشكلت تهديداً كبيراً للاستقرار المالي العالمي والصندوق، بقيادة شتراوس، أصبح شريكاً هيكلياً في آلية الإنقاذ المالي الخاصة بمنطقة اليورو ولعب نوعاً من الدور السياسي من خلال استراتيجية الإنقاذ في أوروبا وهذا الدور لا يحظى بالتقدير خارج منطقة اليورو وخاصة من قبل الولايات المتحدة... لا سيما وأن زعامة شتراوس للصندوق كانت تحظى باحترام المستشارة الألمانية (ميركل) التي قدرت دور الصندوق بتمويل خطة الإنقاذ الأوروبيّة.

وقد جاء خطاب رئيس الصندوق (شتراوس) الذي ألقاه في مؤسسة (بروكينجيز) قبل الاجتماع الربيعي الأخير لصندوق النقد الدولي الذي قال فيه: (في نهاية المطاف إن العمالة والعدالة كأحجار البناء للاستقرار

الاقتصادي والازدهار وللاستقرار السياسي والسلام. وكل هذا يدخل في صميم عمل صندوق النقد الدولي ولا بد أن يوضع في صميم الأجندة السياسية). وبعد هذا الخطاب كتب (جوزيف أي ستيجليز) الاقتصادي الأمريكي الكبير الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد (لقد أثبت شتراوس أنه زعيم حكيم لصندوق النقد الدولي ولا تملك الحكومات والأسواق المالية إلاّ أن تصغي لكلماته). وكانت هذه الشعرة التي قصمت ظهر البعير فالولايات المتحدة التي استخدمت صندوق النقد الدولي ولعقود في ترويض الدول والتدخل في شؤونها الداخلية لا يمكن أن تقبل لشتراوس الفرنسي الاشتراكي المرشح لدخول السباق الرئاسي الفرنسي إلى قصر الإليزيه أن يخرج عن الطوق وأن يعطي لصندوق النقد دوراً سياسياً. لقد اتهم شتراوس من قبل الولايات المتحدة بالدرجة الأولى بالمحاباة والانحياز إلى أوروبا العجوز إذ شعرت الولايات المتحدة أن صندوق النقد لم يعد بتصرفها ناهيك عن الرغبة المشتركة للإدارة الأمريكية والرئيس الفرنسي ساركوزي بالإطاحة بهذا الرجل الطموح المتطلع إلى رئاسة فرنسا. وهنا بيت القصيد، التهمة الكبرى التي وجهت سراًَ إلى شتراوس أنه حاول تغيير بعض مفاهيم العمل في صندوق النقد الدولي وهذه التهمة تأتي في المرتبة الأولى وتليها التهمة العلنية التي قادته في أمريكا إلى المحاكمة (مقيد اليدين) أمام عدسات التلفزيون رغم أن التقاليد المعروفة لحقوق الإنسان في الديمقراطيات الأوروبية وخاصة الفرنسية منها أن المتهم بريء حتى إثبات التهمة ولكن المدرسة الأمريكية على العكس تفترض الإدانة لتثبت البراءة لأن نظرية المؤامرة حاضرة من الناحية العملية في ديمقراطية (بلاد رعاة البقر) حيث يرى الأمر بمنظار آخر في حالات مماثلة كالتهمة التي وجهت للرئيس الأمريكي بيل كلينتون مثلاً...

بالرغم من الانقسام السياسي الفرنسي وكون شتراوس اشتراكياً ومشروع مرشح للرئاسة الفرنسية المقبلة له ثقله الفكري ووسطيته الجذابة فقد كان رد فعل الرأي العام الفرنسي مستنكراً لهذه الطريقة الأمريكية المذلة في التعامل قبل

صدور أي حكم قضائي، وقد أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ٥٧٪ من الفرنسيين يرون أن شتراوس ضحية مؤامرة وأكثر من ٧٠٪ من الاشتراكيين الفرنسيين يرون ذلك أيضاً، وهكذا فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تزيح شتراوس ذا الشخصية صعبة المراس، ويبدو أن أمريكا لا يمكنها الانتظار لذلك بدأ البحث عن بديل.

الاتهام خطير بالنظر لنوع التهمة من جانب، وإلى شخصية المتهم من جانب آخر، ولسنا هنا بموقع الدفاع عن أحد... وفي حال ثبوت التهمة يعني أن الأخلاق لها أيضاً أزمة تمر بها في المؤسسات الدولية... وتجاوزها أمر صعب وسينال الرجل عقابه... وفي حال عدم ثبوت التهمة فإن ذلك سيكون فضيحة أخرى لأسوأ سيناريو.. لأن عدم صحة الاتهام سيكشف نوعاً من الكمين غير الأخلاقي ربما يندرج تحت مظلة التنفيذ لنوع من المؤامرة طالما استخدم العنصر النسائي فيها كأداة... وفي هذه الحالة قد يكون من الصعب عدُّ الإدارة الأمريكية بريئة من ذلك.

-٢٥-

العقوبات الاقتصادية الأوروبية على سورية والهروب إلى الأمام

الأزمة الاقتصادية الحادة تحرك الأحداث في الاتحاد الأوروبي بسرعة في جو من التشويش وعدم اليقين والافتقار إلى الإحساس بالحاجة لتحرك داخلي... واستبداله بالتحرك إلى الخارج بالهروب إلى الأمام ومحاولة التدخل في شؤون الدول الأخرى في إطار مؤامرة غربية تخدم مصالح إسرائيل وتضعف قوى الممانعة العربية، هناك قلق وإرباك وشعور بالإحباط يحكم اجتماعات الاتحاد الأوروبي وخاصة دول منطقة اليورو المهددة بالإفلاس الواحدة بعد الأخرى وتشعر هذه الدول بالمرارة بسبب الدور الهامشي الذي وجدت نفسها فيه، خاصة وأنها تواجه صعوبات اقتصادية موجعة... تتجه نحو المزيد من التعقيد وتشعر بنوع من الشيخوخة المعنوية التي تبعدها عن مواقع الهيمنة؛ فأرقام النمو التافهة المعلنة في منطقة اليورو لم تتجاوز (٠،٢%) في الربع الثاني من عام ٢٠١١ ويثير تطبيق خطط التقشف الشديد غضب الشارع، بالإضافة لتململ دافعي الضرائب الألمان من المبالغ الضخمة التي تدفعها حكومتهم لإنقاذ الدول المفلسة... والمحللون يرون أن أوروبا أصبحت تعاني كثيراً من أوجاع وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها العجز وتضخم الديون العامة والبطالة... ما يهدد الاتحاد الأوروبي بالتفكك مع تزايد الشعور بالوطنية المحلية، ونجم عن ذلك تفاعلات معقدة سياسية واقتصادية في وقت يعمل فيه زعماء الإمبراطوريات الأوروبية البائدة (فرنسا وبريطانيا) على محاولة إحياء

تاريخ استعماري أصبح من مخلفات الماضي تحت ستار دعم الديمقراطية لتصنع حروباً من خلال التدخل العسكري... وتتبارى الدول الغربية الآن في فرض عقوبات اقتصادية على سورية كان آخرها توقف دول الاتحاد الأوروبي عن استيراد النفط الخام السوري، هذه العقوبات لاتعدو كونها إجراءات. ضغوط استعمارية استعراضية لن تتمكن من فرض أي إملاءات خارجية مشبوهة.. وستؤدي إلى خسارة الشركات الأوروبية النفطية المستثمرة في سورية المزايا التي كانت تحصل عليها، وستحل محلها شركات آسيوية ومن دول أوروبا الشرقية وقد تؤدي إلى تأثيرات سلبية في الاقتصاد السوري على الحكومة والمواطنين ولكنها ستكون بالتأكيد أقل مما توقعته العقول الموغلة في المؤامرة، وستزيد المواطنين السوريين شعوراً بخطورة المؤامرة على وطنهم وتعمق التلاحم الشعبي في إطار الوحدة الوطنية. إن المجتمع السوري بكل أطيافه يرفض التدخل الخارجي بكل أشكاله، ويؤكد على الوحدة الوطنية، وهو راغب وقادر على التفاهم لإيجاد حلول للمطالب الشعبية المحقة... من خلال المصالحة الوطنية والحوار الوطني الشامل الذي بدأ تحت سقف الوطن... أما العقوبات الاقتصادية الأوروبية ضد سورية فليست سوى تصدير للمشكلات والأزمات التي تغرق بها أوروبا الغربية اليوم بالهروب إلى الأمام، والتوجه إلى حروب عبثية لاستعادة نفوذ ضائع.

- ٢٦ -

أموال النفط العربي
في المساكن اللندنية الفخمة

مع استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في الدول الغربية، يشير المشهد الجيو الاقتصادي العربي إلى وجود موارد مالية مصدرها الثروات النفطية الهائلة لدول الخليج العربي... وفائض الموارد البشرية الرخيصة في دول وسط وغربي العالم العربي... والسؤال هل يمكن تحقيق نوع من التكامل بين أموال النفط العربي والموارد البشرية في ظل الأوضاع العربية الحالية التي بلغ فيها عدد الذين يعانون من الفقر المدقع (٨,٦) مليون عربي حسب تقرير للبنك الدولي... بالإضافة إلى أن المنطقة العربية يحكمها التمزق، والأنا القطرية الضيقة وغياب الإرادة الوطنية والقومية ليحل محلها، لدى البعض من الدول الاستجابة للضغوط والمخططات الغربية الهادفة لتمزيق وتقسيم الوطن العربي إلى دويلات ضعيفة مجزأة (كما يحدث في ليبيا) ومستهلكة للبضائع التي مصدرها تركيا العثمانية الجديدة وإسرائيل... لفت نظري مقال نشر في (الفاينانشال تايمز) هذا الأسبوع حول ظهور مؤشرات تدل على أن سوق الإسكان في بريطانيا تتعافى، وسجل مؤشر ارتفاع أسعار المنازل صعوداً واضحاً في الأشهر الأخيرة. السؤال: ما دور رأس المال العربي النفطي الخليجي في ذلك؟ أكدت مؤسسة (جونز لانج سال) المتخصصة في قطاع العقارات أنَّ زيادة هائلة في تدفق الأموال العربية الخليجية للاستثمار في شراء مساكن حديثة وفخمة في لندن بشكل خاص حيث تضاعف حجم الأموال المستثمرة في قطاع

المساكن إلى الضعف في عام ٢٠١١ خاصة بعد الأحداث السياسية في بعض الدول العربية وقد وجدت أموال النفط ملاذات آمنة في لندن... وشكلت نسبة (٩%) مقابل (٥%) في عام ٢٠١٠. يقول (بن ستراود) العضو المشارك في مجلس إدارة مؤسسة ج.ل. لاسال: إنَّ معظم مستثمري الأموال من الشرق الأوسط ازداد اهتمامهم بشكل كبير بالاستثمار العقاري في مدينة لندن لدرجة أن احتل المستثمرون العرب الدرجة الثانية كأكبر قاعدة استثمارية عقارية في الأبنية الحديثة اللندنية..بالمقابل يشير تقرير الثروات العالمية الصادر عن شركة (كاجيميني وبنك ميريل لنتش) في أواخر صيف عام ٢٠١١ إلى أنَّ معظم الأموال الواردة من الشرق الأوسط مصدرها دول الخليج العربي... بلغت (٧,١) تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٠، أما في عام ٢٠١١ فقد كان الرقم أكبر بكثير ويذكر التقرير على سبيل المثال شراء خمس شقق إلى عائلة خليجية واحدة بقيمة تجاوزت (٢٣) مليون جنيه إسترليني. من ناحية أخرى؛ ذكرت تقارير مؤسسة (سي بي) أنَّ الاستثمارات العقارية الخليجية التجارية في لندن بلغت(٦%) في الفترة من (عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧)، ثم ارتفعت في الفترة من (٢٠٠٨ – ٢٠١٢) إلى (١٢%). وحسب تقارير مؤسسة (ج.ل.لاسال) فإن المزاج العربي الخليجي يفضل شراء شقق سكنية فخمة متوسطة أو كبيرة يتراوح سعرها من ٢إلى ١٥,٢ مليون جنيه إسترليني. وهكذا فإن الثروات النفطية في الخليج العربي– القابلة للنضوب – تتجه غرباً... السؤال: أليس من الأفضل أن تتكامل الثروات النفطية الخليجية مع الموارد البشرية العربية لتستثمر في مشاريع إنتاجية لصالح مستقبل الأجيال العربية الصاعدة عوضاً من استنزافها في استثمارات كمالية شخصية في الغرب؟

-٢٧-

متى يقول العرب لأوباما انتبه. إنه الاقتصاد أيها الغبي؟

(انتبه إنه الاقتصاد أيها الغبي) عبارة مألوفة ومستعملة من قبل رجال الأعمال الأمريكيين عندما تهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية الكبرى للفت نظر الرئيس الأمريكي – أيّاً كان – إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاستراتيجية للاقتصاد الأمريكي في رسم السياسات الخارجية والداخلية.

على سبيل المثال عندما صَعَّد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) المواقف السياسية والعسكرية تجاه الصين شعر يومها رجال الأعمال الأمريكيون الذين لديهم مصالح اقتصادية كبرى في الصين بأن مصالح الاقتصاد الأمريكي في خطر.. فتوجهوا إلى البيت الأبيض لمقابلة الرئيس بيل كلينتون يومها وقدموا له معروضاً خطياً تضمن مطالبهم وفي مقدمتها الأخذ بعين الاعتبار مصالح الشركات الأمريكية الموجودة في الصين ونبهوا الرئيس إلى خطورة ذلك.. من خلال العبارة الشهيرة (لا تحرجنا يا فخامة الرئيس!! انتبه إنه الاقتصاد أيها الغبي).

المصالح الاقتصادية الأمريكية منتشرة. في العالم وبشكل خاص في المنطقة العربية ممثلة بالنفط، ومن المعلوم أن الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط سابقاً ولاحقاً رافقها وسيرافقها تأثيرات اقتصادية ومالية قوية تؤدي بالتأكيد لتباطؤ النمو والارتفاع الحاد لمعدلات التضخم ما يهدد بخطر انزلاق

الاقتصاد العالمي إلى ركود تضخمي مزدوج. ولا يخفى أن الاضطرابات في الشرق الأوسط كانت، تاريخياً، سبباً لارتفاع أسعار النفط ما أثر سلباً على الاقتصاد العالمي:

- حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ رفعت أسعار النفط وأدت إلى ركود تضخمي استمر عامين.
- غزو العراق للكويت ١٩٩٠ سبب ارتفاع أسعار النفط متزامناً مع الأزمة المصرفية الأمريكية التي أدت للركود.
- خلال سنة قبل بدء الأزمة المالية العالمية في خريف ٢٠٠٨ شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً ليقارب سعر البرميل (١٤٨) دولاراً وكان ذلك ضربة قاصمة للاقتصاد العالمي الضعيف...

المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العربي اليوم في ظل إذعان الإدارة الأمريكية لمصالح إسرائيل العدوانية التوسعية يبدو صعباً ومذلاً للعرب فرئيس وزراء إسرائيل (نتنياهو) وجه صفعة قوية لأوباما وسياسته أمام مستمعيه في الكونجرس الأمريكي الذين وقفوا ثلاثين مرة تشجيعاً لنتنياهو عندما رفض الطروحات التي قدمها أوباما لعملية السلام بما في ذلك رفع مستقبل القدس واللاجئين الفلسطينيين عن الطاولة ورفض حدود ١٩٦٧ وتشجيع الاستيطان والاستمرار في احتلال الجولان...

لا يخفى أن القوى الاستعمارية ممثلة بالولايات المتحدة وحلفائها تركز أطماعها على الوطن العربي بشكل عام وعلى مناطق النفط بشكل خاص. فالنفط سلاح فعال بيد العرب إذا أرادوا وأحسنوا استخدامه. ترى متى يشعر العرب بقوتهم الاقتصادية على الساحة الدولية؟ من خلال امتلاكهم للثروات النفطية الضخمة التي تمثل أحد أهم محركات الاقتصاد العالمي والتي تسيطر عليه عملياً الجيوش الأمريكية بحجة مكافحة الإرهاب. إن العرب قادرون على

جعل النفط سلاحاً للمقاومة والممانعة ضد العدوان والغطرسة الإسرائيلية المدعومة أمريكياً ليقولوا للولايات المتحدة وإسرائيل كفى ظلماً وقهراً وقتلاً في فلسطين والجولان وآخرها المجزرة التي ارتكبها جيش الاحتلال الصهيوني في الجولان السوري المحتل في ذكرى نكبة حزيران ١٩٦٧. نعم يستطيع العرب تشكيل قوة اقتصادية كبرى ضاغطة تهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية وتدفع رجال الأعمال الأمريكيين للضغط على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ليقولوا له (لاتحرجنا. انتبه إنه الاقتصاد الأمريكي المهدد أيها الغبي)

-٢٨-

بريكس (brics) نجم عام ٢٠١١
نحو عالم جديد متعدد الأقطاب

في عام ٢٠٠١ أطلق (جيم أونيل)، الاقتصادي المعروف في مجموعة بنك جولدمان ساكس مصطلح (بريكس BRICS) على دول (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) وكان يتوقع يومها؛ أنَّ هذه الدول ستحقق نمواً مذهلاً. صدقت توقعاته وأصبحت دول بريكس في عام٢٠١١ قوى اقتصادية صاعدة كبرى تمكنت من تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة، وفي آخر كتاب له (خريطة النمو: الفرصة الاقتصادية في دول بريكس وخارجها) يعرض (أونيل) كيف استطاعت اقتصادات دول بريكس– رغم تباين أنماط هياكلها الاقتصادية – أن تنهض بسرعة وتحقق نمواً أكثر مما كان متوقعاً. لدرجة أن بعضها أصبح يشكو مما يسمى (فرط النمو). روسيا؛ يبلغ دخل الفرد فيها (١٥) ألف دولار، وناتجها الإجمالي سيفوق نظيره الفرنسي والبريطاني...، وهي في طريقها للاعتماد على الصناعة بما في ذلك صناعة التصدير،مع الأخذ بعين الاعتبار ثرواتها ومواردها الطبيعية من النفط والغاز... الصين يتجاوز دخل الفرد فيها (٧٥٠٠) دولار أمريكي. استطاعت الصين أن تحقق تقدماً اقتصادياً مذهلاً من خلال النمو القائم على الصادرات. وتقترب الصين اليوم من الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية كبرى على مستوى العالم، وتزداد كراهية الصين للهيمنة الأمريكية على منطقة غرب المحيط الهادي...، بالرغم من

الاعتماد التجاري المتبادل بين الدولتين (الأعداء الأصدقاء). الهند حققت تقدماً ملحوظاً في مجال التقانة والمعلومات وبخاصة البرمجيات. مع وجود عداء بين الهند والصين لأن الأولى تعدُّ الثانية خطراً ماثلاً على الدوام... والصين تقيم علاقات جيدة مع الباكستان الجار العدو للهند. من جهة أخرى الصين محرك مهمّ للنمو الاقتصادي في البرازيل، وهذه الأخيرة سعيدة بالتنسيق والتعاون مع الهند وجنوب أفريقيا، والدول الثلاث الأخيرة صاغت مصطلحاً سياسياً سمي (T B S A)... وتبقى المصالح الاقتصادية المشتركة غالباً مجرد وسيلة وقائية موثوقة ضد النزاع. الواقع أنَّ للمجتمع الأطلسي (الولايات المتحدة وأوروبا) الغارق في أزمات اقتصادية خانقة منافسا مهمّاً ونشيطاً هو مجموعة بريكس، وهذه الأخيرة تبدو متحدة في تحدي الهيمنة الاقتصادية للغرب.. والقاسم المشترك بين دول بريكس أنها جميعها معادية لفكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ ويتجلى ذلك في مواقفها الإيجابية في الأمم المتحدة الداعمة لحقوق الشعوب والدول ذات السيادة... اليوم هناك عالم جديد متعدد الأقطاب يتشكل بديلاً لعالم القطب الواحد الذي كان متمثلاً بالولايات المتحدة وحدها. وستكون دول بريكس أو بعضها طرفاً فاعلاً وأساسياً فيه. ويعدُّ عام ٢٠١١ عام تألق الدول الصاعدة (بريكس) بل إن دول بريكس تعدُّ بالمقاييس الاقتصادية والسياسية، النجم المميز لعام ٢٠١١.

-٢٩-

استحقاقات صعبة ومؤلمة
أمام أوروبا في عام ٢٠١٢

تواجه أوروبا الغربية وخاصة دول منطقة اليورو في عام ٢٠١٢ تحديات صعبة وموجعة...في وقت لا تزال تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية تتفاعل محدثة المزيد من عجوزات الموازنات الحكومية، وتضخم الديون العامة. لقد أضاع زعماء منطقة اليورو أكثر من سنتين في اختبارات للإنقاذ؛ هزت صدقية السلطة المصرفية الأوروبية... وتشير التقارير الاقتصادية إلى أنَّ قيمة الديون السيادية لدول منطقة اليورو في عام ٢٠١٢ ستتجاوز (٦٠٠) مليار يورو نصيب إيطاليا منها (٤٠٠) مليار، و(٢٠٠) مليار لباقي دول المنطقة. توقعات الاقتصاديين تشير إلى أن النصف الأول من عام ٢٠١٢ سيكون حافلاً بالأحداث الدراماتيكية على مستوى الديون السيادية، وعلى مستوى القطاع المالي...بالمقابل ستتركز الأنظار كثيراً على منطقة اليورو خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٢ حيث تتدهور الأوضاع الاقتصادية في اليونان، البرتغال، إسبانيا، إيرلندا، وإيطاليا. وقد تكون فرنسا الضحية التالية... وهناك احتمال حصول إفلاس سيادي لإحدى هذه الدول... إذا لم يتمكن المسؤولون الأوروبيون من التوصل إلى حلول حاسمة لمشكلة الديون السيادية قبل نهاية شباط (فبراير) القادم. المشهد الاقتصادي لدول منطقة اليورو في بداية عام ٢٠١٢ يبدو قاتماً؛ اليونان وصلت ديونها إلى (١٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ولا يمكن سداد فوائد الديون... إيطاليا دينها العام هو الأكبر في منطقة اليورو نحو ألفي مليار يورو، وتدفع إيطاليا فوائد تبلغ نسبتها (٤.٨%) من

ناتجها المحلي... فرنسا وصلت الأزمة فيها إلى عمق الاقتصاد ويتوقع تخفيض تصنيفها الائتماني في المدى القريب. ألمانيا الدولة الأقوى اقتصادياً في أوروبا تقدم الدعم لإنقاذ دول اليورو المتعثرة ولكن مع تفاقم المشكلة، ربما نصل إلى نقطة لا تستطيع معها الاستمرار في تحمل المزيد من الدعم، ما قد يؤدي إلى تفكك منطقة اليورو؛ وهو أحد الاحتمالات المتداولة. سيستمر البنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي في محاولة إيجاد حلول من خلال استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية... وستستمر دول منطقة اليورو في تطبيق سياسات تقشفية تهدف لتخفيض عجوزات موازناتها، ومحاولة إعادة الثقة باقتصاداتها. بالمقابل من المتوقع أن يؤدي التقشف إلى انعكاسات سلبية على معدلات النمو الاقتصادي وحصول انكماش بل ربما ركود اقتصادي. لقد أعطى وزير خارجية بريطانيا (وليم هيج) صورة قاتمة لمنطقة اليورو عندما قال (إنها أشبه بمبنى يحترق دون أبواب للخروج). جوزيف سيجليتز أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يقول: (إن عام ٢٠١٢ سيشهد نهاية تجربة اليورو) تبعاً لتفاقم أزمة الديون، تباطؤ النمو، التقشف، المزيد من البطالة، واستمرار العجز. وبالتالي فإن هذا العام سيشهد ركوداً في منطقة اليورو، بالإضافة للضائقة الائتمانية، والديون السيادية، والافتقار إلى القدرة التنافسية، والتقشف المالي وكل ذلك يشير إلى أنَّ منطقة اليورو ستكون في عام ٢٠١٢ أمام استحقاقات صعبة. ومؤلمة أقلها الانكماش الخطير... وأسوؤها الانهيار أو التفكك.

-٣٠-

اقتصاد المعرفة في سورية والطريق إلى التنمية المستدامة.

هل تبنت سورية استراتيجية وطنية شاملة للتحول إلى المجتمع المعرفي سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة؟ من خلال التحول إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة؟، كيف نبدأ؟ من أين؟ هل نبدأ من الصفر أو من منتصف الطريق؟ والاستفادة من طاقات الشباب المندفع واستثمار هذه القضية للخروج بصناعة أو منتج يمكن الاستفادة منه وتسويقه. لقد بدأت سورية منذ فترة ليست قصيرة: أنشأت العديد من الهيئات التنظيمية الوطنية لرفع الإنتاجية من خلال الاستعانة بوسائل التقنية في العديد من المشاريع المستقبلية، وتم التركيز على الإنفاق الحكومي المخصص للتعليم والتأهيل ليُحسِن مستوى الموارد البشرية من التقليدي إلى التقني بما يجعلها قادرة على التعامل مع المعلومات والمعارف لزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى الحديث عن (الحكومة الإلكترونية) التي أخذت بدايات بعض ملامحها بالتشكل، ولو جزئياً، في بعض قطاعات ومرافق الدولة... لم نكن متأخرين كثيراً في الاقتصاد الزراعي، والصناعي، ولكننا اليوم نعدُّ متأخرين، ولو نسبياً في اللحاق باقتصاد المعرفة.. ولم يعطَ الإنفاق الحكومي على البحوث والتطوير كل ما يستحقه عملياً، وكذلك الإبداع والتفكير.... وستساعد خصائص اقتصاد المعرفة على خلق المزيد من فرص العمل... دون أن تكون التقنية والمعلوماتية بديلاً للعنصر البشري كما كان يعتقد البعض. إن الدول النامية وسورية واحدة منها مدعوة لزيادة حجم الاستثمارات في التعليم والتأهيل، وإعادة التأهيل وهذه مسألة مهمَّة، وكذا السرعة

والجرأة في تغيير المناهج التعليمية القديمة، وإيجاد بنية تعليمية تساير (الذهنية الإلكترونية) لأن ذلك ضروري لفهم ما يجري وسيجري. ونرى أن سورية بإمكانها اليوم اللحاق باقتصاد المعرفة والتحول إلى مجتمع تنافسي لأن لديها بعض خصائص المعرفة والموارد البشرية عالية التعليم والتدريب بسبب ارتفاع أعداد الجامعات (العامة والخاصة)، كما أقيمت البنية التحتية للمعلوماتية لاستيعاب الأعداد البشرية الكبرى وبالتالي يبقى قطاع التعليم قطاعاً مهماً في مرحلة التكوين والتأسيس ليس لإصلاحه فقط وإنما لإعادة هيكلته لكي تتناسب مخرجات التعليم مع معايير هذا الاقتصاد، وطبعاً مع متطلبات سوق العمل... ولو أن البنية التحتية تنمو ببطء نسبي وبمعدلات متفاوتة... إننا بحاجة لإيجاد مساحات لاحتواء اقتصاد المعرفة، وثقافة لنستطيع تطبيق هذا الاقتصاد عملياً، وآليات جديدة لا متجددة... أخيراً نؤكد أن سورية شأنها شأن بقية الدول النامية بحاجة ماسة للسير على طريق اقتصاد المعرفة لأنه وبدون هذا الأخير لا يستطيع أي مجتمع اليوم أن يكون جزءاً من الحراك الاقتصادي العالمي، وأن ينتقل الاقتصاد المحلي من حالته التقليدية إلى حالة متجددة متناغمة مع الاستحقاقات التي فرضتها المعرفة على الاقتصاد والمجتمع، وعلى صانعي القرار... ولا شك أن صعوبات كثيرة تواجه وضع خريطة طريق للأخذ باقتصاد المعرفة وآليات تطبيقه، وإصدار اللوائح الخاصة به... وكل ذلك يجب أن يشكل، اليوم، مصدر اهتمام ومتابعة جادة وحازمة من قبل المعنيين وأصحاب القرار.

-٣١-

المعرفة والتقانة جناحا القوة في عالم اليوم
اقتصاد المعرفة يتطلب من العرب
تشجيع ودعم البحث العلمي

من يملك اقتصاد المعرفة يتحكم بالقرارات الدولية

لطالما استخدمت المعرفة قديماً في تحويل الموارد المتاحة إلى خدمات وسلع وبشكل محدود. أما اليوم وفي ظل ما سمي باقتصاد المعرفة لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل الموارد.. لأن المعرفة أصبحت تخلق موارد جديدة، بل وتشكل المعرفة، بدورها الفاعل الحديث، أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية مقارنة بالمدخلات المادية الأخرى وقد ساعد في ذلك التطور الكبير في العلوم والتقنية عملياً في تحقيق التراكم الرأسمالي ثم التراكم المعرفي خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، والذي تجسد في تقانة الاتصال وثورة المعلومات، ونحن العرب بحاجة لاقتصاد المعرفة لنأخذ مكاننا الصحيح في هذا العالم، نجم عن ذلك مفهوم جديد للمعلومات والمعرفة في اقتصاد جديد سمي باقتصاد المعرفة المتسم بثقافة التقانة الرقمية والذي تأسس على رأس المال البشري والثقافة المعلوماتية... إذ تشكل (المعرفة) المكون الأعظم من القيمة المضافة وإن إضافة المعرفة إلى الاقتصاد تعطي مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية على أساس تقانة المعلومات والاتصالات، جناحي القوة في العالم. إن جناحي القوة في هذا العالم اليوم يتمثلان في التقانة والمعرفة وثمة نوع من التناسب الطردي بين المعرفة وامتلاك القوة، بمعنى آخر يرى بعض الباحثين أن مصدر القوة الآن أصبح يكمن في المعرفة ولا

بد لأي شخص في هذا العالم أن يلم بقدر مناسب من المهارات؛ حتى يستطيع التفاعل مع البيئات التي يعيش فيها. يمكن التمييز بين نوعين من الاقتصاد: اقتصاد المعرفة المبني على المعلومات بالكامل كون المعلومات عنصراً رئيسياً في العملية الإنتاجية وتشكل أساليب الإنتاج وفرص تسويقه مجالات المعلومات وتقنياتها. وربما المقصود بالمعلومات هنا الأفكار والبيانات DATA والبحوث العلمية والمهارات... وهذا الشكل من الاقتصاد يسمى اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي (أو اقتصاد ما بعد الصناعي) النوع الثاني هو الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات والمختلط بتقنيات الاقتصاد التقليدي وفي هذا النوع من الاقتصاد تلعب المعرفة دوراً مهماً في خلق الثروة ويتسع حجم ومساحة المعرفة لتصبح أكثر عمقاً وفاعلية مما كان معروفاً سابقاً. يوجد فارق كبير بين هذين النوعين من الاقتصاد ولكنهما يشتركان في ضرورة توفر رأس المال البشري (أي خبرات ومهارات الموارد البشرية) وأيضاً توفر ثقافة المعلومات بمعنى آخر توفر وتطبيق نظم التقانة الفائقة أو البحث والتطوير والعقول البشرية الذكية.

التحرر من إشكالية الندرة في اقتصاد المعرفة: هناك تحرر من إشكالية الندرة (تلك المشكلة التي عاش لها وبها عالم الاقتصاد) إذ لا يتوفر في المعلومات ولا في المعرفة عموماً عنصر الندرة. بل إنهما عملياً يزدادان بشكل طردي مع الاستخدام... فاستخدام المعلومات يولد المعلومات، واستخدام المعرفة يولد المعرفة ويستطيع المكون المعرفي الإفلات من القيود الاقتصادية العامة... وابتكار أنماط جديدة من الطلب عليه. وبالتالي فإن ثمة فوارق موضوعية بين هذين النوعين من الاقتصاد:

اقتصاد المعلومات يشكل اقتصاداً مستقلاً بشكل كامل عن الاقتصاد التقليدي ويظل حكراً على الدول المتقدمة. الاقتصاد النمطي القائم على المعرفة بعد التطوير، يؤدي إلى تطوير المجتمع ولا يمكن لدولة معينة أن تحتكره. المعرفة قوة ويبدو أن حروب المستقبل ستكون حروب المعرفة والعلوم، لأنها حروب السيطرة والقوة والسيادة لذلك بدأت الدول تحدث مراكز تجسس ذات طابع أمني علمي لضبط التطورات العلمية العالمية كباب من

أبواب القوة والحضور العالمي.. فالحجم لم يعد هو الأساس: هناك شركات صغيرة ولكن مدخلاتها من العلوم والمعرفة والتقنية تقدر بالمليارات. الحرب بين الصين وشركة (غوغل) نموذجاً لذلك إذ تبين أن الشبكة العنكبوتية فرضت نفسها كأداة معلوماتية مهمة جداً أسست لنوع من الصدام بين القوى العالمية، وتحوَّل هذا الصدام أو الصراع التكنولوجي إلى نوع من الصدام الحضاري ذي البعد الاقتصادي وحتى السياسي لأن عنوان الصراع السياسي هذا محاولة إيقاف الهيمنة الأمريكية على الشبكة المعلوماتية... وإذا سلمنا أن المعرفة قوة فإن من يتحكم في تدفق المعرفة عبر النسيج العالمي سيكون المنتصر وصاحب القرار في أية مواجهة رقمية مستقبلية.

لمحة تاريخية: في ثمانينيات القرن الماضي أصبح الحاسوب من ضرورات الحياة العملية وأحدث ذلك في نهاية القرن الماضي تغييراً في أساليب إجراء العمليات التجارية والمعاملات اليومية وجاء العقد الأول من القرن الواحد والعشرين متميزاً بظاهرة الإنترنت التي تطورت بسرعة لتصبح إحدى القوى المؤثرة في تغيير العالم من حولنا، ولعل أهم ما أحدثته تقنيات الإنترنت من تغيير هو تحويل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد حديث يطلق عليه اليوم (الاقتصاد الرقمي) والاقتصاد الجديد ليس مجرد تجميع لمجموع الشركات بوساطة الكلمة المعروفة (dot.com) وإنما هو بمثابة العمود الفقري للنظام الاقتصادي الشامل والكامل الذي يؤثر على كل مناحي الحياة... وبفضل التقنيات والمعرفة تم إيجاد الأسواق العالمية وتشجيع الاستثمار وازداد الإنتاج والتوزيع بكفاءة عالية... ولا بد لأية شركة مهما كان نوع وحجم نشاطها أن يستوعب العاملون فيها قواعد النظام الجديد لتبقى وتحافظ على دور إيجابي في هذا العالم الذي يعتمد نظاماً اقتصادياً جديداً لعالم جديد يسمى بالعالم الرقمي أو عالم الأعمال الإلكترونية.

الهيمنة الأمريكية على الشبكة العنكبوتية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي: سيطرت الولايات المتحدة سياسياً ولأول مرة في تاريخ البشرية على الكرة الأرضية

لتصبح أمريكا الحاكم والفاعل السياسي الكبير كونها القوة العسكرية الأكبر، وأيضاً القوة النووية الأولى في العالم. يقول (راموني) مدير جريدة (لوموند دبلوماتيك): (نظام الإنترنت نظام أمريكي يفرض على العالم ولا تقبل أمريكا نظاماً آخر لا تراقبه مهما كان متطوراً). والعديد من الدول أظهرت رغبة في إخضاع شبكة الإنترنت لاتفاقية دولية متعددة الأطراف على غرار شبكة الهواتف الدولية لكن الولايات المتحدة ترفض تقاسم السلطة أو التراخي حيال السيطرة الأمريكية على الشبكة العنكبوتية لأن وزارة التجارة الأمريكية تزعم أنها تخشى من احتمال صعود أو سيطرة قوى الدكتاتوريات لما يسمى كبح الحريات في دولهم، كما تزعم أنها تخشى سيطرة البيروقراطيين الدوليين على شبكة الإنترنت. من المعلوم أن (أيكان I can) تعدُّ أكبر محول لشبكة الإنترنت العالمية تخضع لسيطرة وزارة التجارة الأمريكية كما أن الانترنت اختراع أمريكي في أيام الحرب الباردة وجد لتسهيل الاتصال بين المسؤولين السياسيين والعسكريين لتجنب أخطار الهجمات النووية وقد موّل من قبل الخزينة الأمريكية العامة في البداية ثم من القطاع الخاص لتبقى الشبكة تحت رقابة مباشرة لأمريكا لأن ثمة خلفية أمنية للإنترنت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية جعلت من الشبكة العنكبوتية أداة للهيمنة على الحلفاء والأعداء، وهذا ما يثير معارضة الدول الأخرى وخاصة الدول الناشئة والنامية. من ناحية أخرى يرى بعض الباحثين أن الفجوة الرقمية بين القوى المهيمنة على المعرفة والعالم الثالث تتجه للاتساع وهو ما ينذر بأشكال جديدة من الهيمنة.

حرب عربية إسرائيلية: المعلوماتية لا تعدُّ فقط أداة هيمنة وحرب بيد القوى الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة بل يرى المعنيون أن المعلوماتية بحد ذاتها هي ساحة للحروب والهيمنة، ففي عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ شهدنا نوعاً من الحرب العربية الإسرائيلية على الشبكة العربية العنكبوتية فقد عطل وخرب كل طرف ما استطاع من مواقع الطرف الآخر وقدر الباحثون عدد المواقع الإسرائيلية المخربة بأربعين موقعاً مقابل خمسة عشر موقعاً عربياً، أيضاً هناك الحرب المعلوماتية الدفاعية وتشمل جميع الوسائل الوقائية للحد من عمليات

التخريب ونظم المعلومات، وكلمة الحد هنا لا تعني المنع بشكل كامل ضد جميع الأخطار، ويلاحظ أن تكلفة وسائل الوقاية أقل من حجم الخسارة التي تقوم تلك الوسيلة بالحماية منها، بالمقابل فإن تقدم وازدهار صناعة تقنية المعلومات مؤخراً أدى إلى تقدم صناعة أدوات التخريب المعلوماتية.

يرى الخبراء أن من يتحكم في المعلومة يتحكم في العالم إذ توجد هناك تخمة في المعلومات المفيدة وأيضاً المعلومات عديمة الجدوى، هناك ما يسمى (الإغراق المعلوماتي) الذي ربما لا يسمح أحياناً بالتمييز، بالمقابل يقال إن آلة إنتاج المعلومات تفوق بكثير إمكانية القدرة على هضمها فسيل المعلومات يتدفق ويجب التمعن والتدقيق والتحليل فالمعلومة ليست بالضرورة رديفاً للعلم والمعرفة، ولا شك أن التباين غير المتكافئ للمعلومات بين الشمال والجنوب من شأنه تعميق الفجوة والتبعية. اقتصاد المعرفة يتطلب من العرب تشجيع البحث العلمي فنحن العرب نعيش في عصر يتزايد فيه اعتماد الاقتصاد على المعرفة كما تتزايد وبالتوازي المعارف بسرعة ضوئية مذهلة، لكن العرب وحتى تاريخه لم يتمكنوا – مع الأسف – من بناء قدرة ذاتية في مجال العلوم التكنولوجية، يرافق ذلك عدم وصول المعارف والابتكارات إلى محتاجيها لعدم القدرة الذاتية للمحتاجين معرفياً من ناحية وقصورهم عن امتلاك وسائل تحصيل المعرفة والتقنية من ناحية أخرى، في حين تسيطر الدول الصناعية على البحوث والتكنولوجيا، ولعل من أهم مؤشرات تدني البحث العلمي في الدول العربية ما يلي:

- ضآلة الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام، أقل من ٢% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ندرة البحوث في المجالات العلمية.
- تدني عدد براءات الاختراع المسجلة بأسماء باحثين عرب بالمقارنة مع دول أخرى متقدمة.

وفي هذا المجال نقترح: أن تضع كل دولة عربية استراتيجية وطنية لأولويات البحث والتطوير عن طريق العلم والتكنولوجيا وربطهما بالحاجات العملية للوطن كالزراعة، التنمية الصناعية، البيئة، إلخ...

- التمويل الوطني عن طريق الموازنة العامة كتخصيص نسبة من ضرائب الشركات لتمويل صندوق خاص بالبحوث العلمية ذات الصلة بعملية التنمية. بالإضافة إلى الإسهام المباشر لشركات القطاع الخاص.

إعادة تقويم مؤسسات العلم والتكنولوجيا العربية بما فيها مراكز البحوث، والجامعات المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا وذلك بوساطة خبراء وطنيين أو أجانب.

- مشاركة المجتمع العالمي من خلال برامج دورية للتعاون بين أكاديميات العلوم والتكنولوجيا العربية منها والأجنبية.

بمعنى آخر لا بد من إيجاد شراكة فعلية بين الجهود الحكومية والجامعات والقطاع الخاص ومراكز البحث العربية بأنواعها لينخرط الجميع في عمل عربي مشترك هدفه تعميق البحوث العلمية والتقنية بما يخدم عملية التنمية القطرية والقومية

إصلاح ودعم مراكز البحث العربية

بالمقابل وفي إطار دعم القدرات الذاتية في مجال العلوم للدول العربية لا بد من إصلاح ودعم مراكز البحث ليصار إلى استخدام الموارد الوطنية والعربية بالشكل الأمثل وتطوير الوسائل اللازمة لتقويم الفوائد والمخاطر المرتبطة بإنتاج التكنولوجيا الجديدة واستخداماتها لصالح الجمهور وبما يخدم الحاجات المحلية وخاصة في مجال تقديم الخدمات والاستشارات في مجالات الزراعة وإدارة المياه، الإسكان، والصحة، إلخ...

أيضاً يتوجب على الدول العربية وضع سياسات تعليمية تراعي التطور العالمي في مجال التقنية والمعرفة وذلك على مستويات التعليم الأساسي والثانوي

والتعليم العالي لتحسين الأداء العلمي والمعرفة لمواجهة تحديات العصر بحيث يكون التقدم العلمي متناغماً مع متطلبات التنمية.

ثمة سؤال مهم: كيف تبنى العلاقة بين الحكومات وقطاع الأعمال في التمويل والاستثمار والدخول في التعليم الخاص تحت مظلة واحدة مع القطاع الحكومي لتحقيق توجهات الدولة واستراتيجيتها لتخدم الثورة العلمية الهادفة لتنمية الاقتصاد المبني على المعرفة ورفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع في الدول العربية بشكل عام وفي سورية بشكل خاص؟؟

التعليم العالي في خدمة اقتصاد المعرفة: كيف يمكن للمتطلبات الاقتصادية الإقليمية أن تقوم بقيادة اقتصاديات المعرفة المحلية ليكون التعليم العالي العربي المحفز الرئيسي في هذه العلمية؟

أمّا في المشهد العالمي للتعليم العالي فإن المستقطبين المهيمنين والمزودين للبرامج الإلكترونية العابرة للحدود والبحث والتكنولوجيا ونقلها هم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ويمثل هؤلاء الهيمنة الكونية من خلال المؤسسات متعددة الجنسيات لقطاعات السوق العالمية (البنوك والتكنولوجيا، العناية الطبية، السياحة، إلخ..) ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني أن اللغة الإنكليزية هي المهيمنة وتقوم بترويج الأفكار الغربية والممارسات والمعايير الثقافية لهذه الأسواق الرئيسية، بالمقابل هناك دول أخرى كالصين والهند وألمانيا وفرنسا. إلخ.. تتطور وتتحرك إلى أعلى في الترتيب التعليمي والاقتصادي والعالمي.

ونرى أن أولويات الجامعات العربية يجب أن تتركز في:

- تطوير أهداف اقتصادية وسياسية للتعليم العالي على مستوى الإقليم والبلد وفي كل جامعة.
- تعريف الدولية أو التدويل في كل قطاع سياسي وتعليمي عالٍ وتحديد استراتيجية لقطاع التعليم العالي.

- تحديد ما يمكن أن يجلبه المزودون الأجانب للدولة والذي يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية وخلق نظام تعليمي عالٍ مستدام.
- تحديد الشروط للمزودين الأجانب لكي يعملوا في الدولة مع الإشارة إلى أن هناك حاجة للإنفاق على إعادة الاستثمار من الأرباح التي تجنيها البرامج.

لقد تم افتتاح العديد من الجامعات الخاصة والعامة في الدول العربية، وفي سورية بشكل خاص، ونحن نرى أن التعليم مكوّن أساسيّ في بناء الأمة وأساسيات التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، ولا بد من الحد أيضاً من انحسار الثقافة التقليدية، نحن أيضاً بحاجة لتحضير المواطنين لإدارة الأعمال في الوطن والحد ما أمكن من الاعتماد على المهنيين والخبراء الأجانب وبالتالي يجب العمل على تشجيع الاستثمار لتوفير أفضل فرص التعليم القادر على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة والمتطورة للمجتمع دون أن ننسى القيم والثقافة الوطنية والقومية.

أخيراً إن اقتصاد المعلومات أصبح بمثابة نوع من الاقتصاد الاحتكاري يتركز معظمه في الدول الصناعية الكبرى وقد بلغ حجم صناعة المعلومات أكثر من (٣) تريليون دولار أي ما يعادل (٦٠٪) من الناتج الإجمالي للدول الصناعية.. وهذا مؤشر على اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية والفقيرة في امتلاك المعارف ومعدلات استهلاك التقانة الرقمية... لذلك لا بد للدول العربية أن تبادر للاعتماد على الاقتصاد المبني على المعرفة؛ وهذا يحتاج للمزيد من الوقت للدراسة والبحث.

-٣٢-

المساعدات الدولية للدول النامية
لماذا لا تؤدي أهدافها؟

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تعاني الدول النامية من تداعيات هذه الأزمة، بالمقابل تبقى المساعدات الدولية للدول النامية والفقيرة محدودة من حيث الكم والنوع والفعالية... وهذه مسألة باتت معروفة لأن تسليم بعض هذه المساعدات يأتي مخيباً للآمال... ومع استمرار الفقر في الدول النامية، فإن الدول المانحة الثنائية كانت، عادة، تركز على التعليم، وبرامج العناية الصحية لأسباب إنسانية، وأحياناً لتوليد النمو. وقد أثبتت الخبرات في دول شمال أفريقيا فشل تعزيز الأداء التنموي. ويمكن القول إن صلاحية هذا النهج كنموذج أصبح محل شك. وفي إطار ما سمي بمشروع كوبنهاجن لعام ٢٠١٢؛ طرح سؤال على لجنة مؤلفة من خمسة خبراء يحملون جائزة (نوبل) في الاقتصاد. ولديهم خبرات عالية في ترتيب الأولويات، والقدرة على استخدام المبادئ الاقتصادية للمقارنة بين الخيارات السياسية. وكان الهدف استخلاص وتحقيق الفائدة المثلى الممكنة من الموارد المالية المتاحة على شكل المساعدات... نتائج عمل اللجنة بينت أن إنفاق (٧٥) مليار دولار بشكل مناسب وذكي يمكن أن يحقق نجاحاً مقبولاً في مواجهة بعض التحديات المهمَّة التي تواجهها الدول النامية، علماً بأن هذا المبلغ يشكل(١٥%) من الإنفاق الحالي على المساعدات. الاستثمار الأهم يكون بالتركيز على مكافحة سوء التغذية. وحسب دراسة أجراها خبير من معهد أبحاث السياسات الغذائية الأمريكية، وآخر من جامعة ولاية (أيوا) فإن استثماراً بقيمة ثلاثة مليارات دولار

سنوياً، يكفي لتنفيذ حزمة تدخلات توفر المغذيات الدقيقة، والأغذية التكميلية، وعلاج الأمراض الهضمية المزمنة... ومن شأن ذلك أن يخفض حالات نقص التغذية بنسبة (٣٦%) في الدول النامية. بالمقابل (٣٠٠) مليون دولار فقط تكفي لمنع وفاة (٣٠٠) ألف طفل إذا استخدمت بفعالية لتعزيز آلية تمويل أدوية الملاريا، نتائج أعمال اللجنة تشير إلى الحاجة الملحة لاستثمار نحو (ملياري دولار) سنوياً في مشاريع البحث والتطوير لزيادة الإنتاج الزراعي، وخفض أسعار المواد الغذائية، بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي... كما أن ارتفاع إنتاجية المحاصيل يعني الحد من قطع الغابات وهذا بدوره يؤدي لمكافحة التغير المناخي. وأوصى الخبراء بإنفاق مبلغ مليار دولار، لاستكشاف إمكانية تبريد كوكب الأرض من خلال خيارات الهندسة الجيولوجية. كما أن البحوث ستقدم ضمانات فعالة ومنخفضة التكاليف، ضد الانحباس الحراري. من جهة أخرى أوصى الخبراء بأهمية إيجاد منظومة إنذار مبكر فعالة لمواجهة الكوارث الطبيعية في الدول النامية... ورأت اللجنة أن إنفاق مليار دولار يخفف الأضرار الاقتصادية المباشرة والبعيدة، ويضمن فوائد تعادل (٣٥) مليار دولار. الواقع يشير إلى أن معظم المساعدات الدولية للدول النامية والفقيرة لا توجه وتستثمر بما يتناسب والحاجات الفعلية لشعوب هذه الدول، لأسباب سياسية أحياناً، ناهيك عن أن نسبة كبيرة منها تذهب كأتعاب ومكافآت للخبراء... بالإضافة لشعور شعوب الدول المانحة أن أموالهم المقدمة كمساعدات لا توجه لتخفيف معاناة شعوب الدول النامية والفقيرة من المرض، والفقر والتخلف... وفي رأينا أن الوقت قد حان لتصبح المساعدات الدولية وسيلة فعالة لمساعدة الدول النامية والفقيرة للدخول في مجال التنمية... والتطلع إلى المستقبل الأفضل لشعوبها.

-٣٣-

الاقتصاد غير المنظم الوطني، هل له دور إيجابي؟

للاقتصاد غير المنظم تسميات عديدة كالاقتصاد غير الرسمي، اقتصاد الظل، الاقتصاد غير المرئي، الاقتصاد الأسود... المؤسسات المالية الدولية تصفه بالاقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي. التعريف الاقتصادي يميز بين أنشطة الاقتصاد غير المنظم الوطني التي تتناول السلع والخدمات المسموحة أو المقيدة لأسباب اقتصادية وبين الأنشطة غير النظامية التي تتعامل بمواد ذات طابع جرمي (المخدرات، وتهريب السلاح...) وبالتالي، تعرف المؤسسات المالية الدولية الاقتصاد غير المنظم الوطني بأنه (الأنشطة غير المسجلة، والتي لا تدخل ضمن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الرسمية... ويشمل هذا التعريف المتاجرة بالسلع والخدمات المسموحة التي لا تحمل الطابع الجرمي... والتي تتهرب من دفع الضرائب، أو التقيد بأنظمة العمالة...). ويعد الاقتصاد غير المنظم من الظواهر المعقدة والمتضمنة الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة وتحتاج لدرجة أكبر من التحليل... لأن القطاع غير المنظم يعمل بشكل موازٍ مع الاقتصاد المنظم وتستفيد منه بعض القطاعات المنظمة والمستهلكون لخفض التكلفة والأسعار وتستفيد منه العمالة التي تخرج من القطاع المنظم خاصة في أوقات الأزمات... الاقتصاد غير المنظم الوطني يستخدم تقنيات ومهارات عمالة منخفضة تكتسب عادة خارج النظام التعليمي. ويمتاز بانخفاض التكلفة ورأس المال، وكثافة استخدام العمالة، كما تتصف المنتجات بالتجانس وبجودة منخفضة، ومؤسساته صغيرة وغالباً تتشكل من فرد أو أسرة واحدة... بعض الاقتصاديين كانوا يعتقدون أن الاقتصاد غير المنظم سيختفي

مع تقدم عمليات التنمية في الدول النامية، ولكنه استمر... ويعود ذلك إلى أن ما رافق التنمية من عدم العدالة في توزيع الدخل، وانخفاض الأجور، وازدياد البطالة ما أدى لبقاء الاقتصاد غير المنظم كبيراً في هذه الدول. الإحصاءات تشير إلى أن نسبة الاقتصاد غير المنظم من الناتج الإجمالي في الدول النامية تتجاوز (٣٠%) ونسبة العاملين في هذا الاقتصاد (٤٠%) من القوى العاملة في الدول النامية حسب البنك الدولي. في الهند تبلغ العمالة غير المنظمة ثلثي العمالة. في بوليفيا تبلغ النسبة (٧٠%) ونسبة الاقتصاد غير المنظم من الناتج (٦٣,٥%). أفريقيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية تحتلان المركزين الأول والثاني على التوالي بنسبة الاقتصاد غير المنظم إلى إجمالي الناتج الإجمالي. إن فشل التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية وعدم إيجاد فرص عمل للسكان الأقل مهارة والأكثر فقراً، وارتفاع الأسعار وعدم رفع مستوى معيشة المواطنين... أدى إلى نمو الاقتصاد غير المنظم الذي حاولت العديد من الحكومات التخلص منه أو التحكم به من خلال العقوبات.. الملاحظ أن بعض أنشطة الاقتصاد غير المنظم تتكامل مع الاقتصاد المنظم لذا نرى ضرورة الاستفادة من الجوانب الإيجابية للاقتصاد غير المنظم الوطني في مجال النمو، والعمالة، ومحاربة الفقر... وسورية كبقية الدول النامية، وخاصة في ظل الأحداث الحالية، من المفيد والضروري العمل على استيعاب الاقتصاد غير المنظم الوطني من خلال التوعية والقرارات الحازمة والحكيمة التوجيهية وبما يسهم في تقريب هذا الاقتصاد واستيعابه تحت مظلة القوانين الوطنية.

-٣٤-

الأزمة الاقتصادية تشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي؟

من المفيد، بداية، أن نُذكِّر بما قاله الرئيس السابق لهيئة أركان جيوش الولايات المتحدة الأمريكية (إن الدين العام الأمريكي المتصاعد، يشكل أكبر خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي). الواقع أنه بعد أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ انفلتت الآلة العسكرية الأمريكية لتخوض حروباً خارجية ضد الإرهاب في أفغانستان ثم تلاها غزو العراق في عام ٢٠٠٣... ما أدى إلى تضخم كبير في ميزانية الإنفاق العسكري الأمريكي، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول العالم الأخرى وأصبحت الحكومات في الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الملاذ الآمن من خلال التدخل الحكومي المباشر وزيادة الإنفاق العام بشكل هائل لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة المنهارة أو المفلسة... نجم عن ذلك ارتفاع كبير في عجز ميزانية الولايات المتحدة ليصل إلى أكثر من تريليون ونصف دولار، كما تضخم الدين العام السيادي الأمريكي ليسجل أرقاماً قياسية تصل إلى حجم الناتج الإجمالي الأمريكي، وتجاوزت نسبة البطالة (١٠%)... وقد شكل ارتفاع سقف الدين العام الأمريكي مشكلة سياسية واقتصادية داخلية تهدد بإفلاس الولايات المتحدة الأمريكية (التي تملك أكبر اقتصاد في العالم)... وأدى ذلك إلى صراع عنيف بين الجمهوريين والديمقراطيين في الكونجرس الأمريكي، وتدخل الرئيس الأمريكي أوباما شخصياً في صيف عام ٢٠١١ ليفاوض الجمهوريين المحافظين (وخاصة حزب الشاي) ليصل معهم وبصعوبة إلى حل مؤقت ينقذ الاقتصاد

الأمريكي... وبقيت المشكلة قائمة ومستمرة، تتفاعل سياسياً واقتصادياً في ظل اقتراب الانتخابات الرئاسية للسباق إلى البيت الأبيض... لقد انعكست مشكلة تضخم الدين العام السيادي الأمريكي واقترابه من مستوى الخطوط الحمراء على الواقع السياسي الأمريكي المصاب بالشلل، وعلى الواقع العسكري بانسحاب القوات المسلحة للولايات المتحدة من العراق تحت الضغط الشعبي الأمريكي من ناحية وضغط الحاجة لتخفيض الإنفاق العسكري من ناحية أخرى... وتستعد الولايات المتحدة حالياً لوضع برامج زمنية وآليات مناسبة لسحب تدريجي لقواتها من أفغانستان. المشهد اليوم يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من شلل سياسي، وإحباط على الصعيد العسكري، وضعف الهيمنة الأمريكية في الخارج، بالإضافة لأزمة مالية واقتصادية حادة إذ تنفق الولايات المتحدة أكثر مما تنتج بمعدل (٦%) من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي ضوء ما أشرنا اليه.. شعرت واشنطن بضعف قدرتها على إدارة الاقتصاد العالمي وإخراجه من الأزمة الاقتصادية وكان موقف واشنطن في مؤتمر قمة العشرين الأخير في المكسيك باهتاً وبخاصة فيما يتعلق بطلب المساعدات المالية من الدول الناشئة لصالح الدول الصناعية المأزومة والتي تعاني من تدهور معدلات النمو. وقد قال (جيليان جيت) في الفاينانشال تايمز (الهيمنة الغربية تفتَّتت، وانتقل التركيز من مجموعة السبع إلى مجموعة العشرين التي تضم أسواقاً ناشئة كالصين... وإذا كان لديك شك؛ انظر إلى المناظرات المالية الأمريكية...). باختصار فإن الأزمة الاقتصادية أدت إلى ضغط الإنفاق العسكري وسحب واشنطن لجزء من قواتها في الخارج ما أضعف الهيمنة الأمريكية في العالم، وأثر سلباً على الأمن القومي الأمريكي.

-٣٥-

الولايات المتحدة الأمريكية على حافة الهاوية المالية

تساؤل يردده الأمريكيون وبخاصة المسؤولون ورجال بورصة وول ستريت: (هل الولايات المتحدة مهددة بالسقوط في هاوية مالية)؟ الجواب نعم؛ إذ من المعلوم أن المسائل والقضايا المالية تقفز إلى موقع الصدارة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢ ومن المتوقع أن تواجه واشنطن تحديات وصدمات تثير الخوف والهلع: التخفيضات الضريبية التي بدأت في عهد الرئيس بوش تنتهي في شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣ وستبدأ إجراءات مالية قاسية لضغط الإنفاق العام، ويترجم ذلك بزيادة الضرائب (٤٠٠) مليار دولار، وستصل تخفيضات الإنفاق العام إلى (٢٠٠) مليار دولار؛ أي أكثر من (٤%) من الناتج المحلي الأمريكي. بالمقابل سيقفز سقف الدين العام الأمريكي إلى مبلغ (١٦,٤) مليار دولار، وبالتالي لن يكون بمقدور الخزانة الأمريكية إصدار المزيد من سندات الخزانة، إلا إذا بادر الكونجرس لرفع سقف الدين العام. من ناحية أخرى فإن التقارير المالية الأخيرة حول الأرباح، وتوقعات الهاوية المالية أثارت الخوف لدى رجال الأعمال الأمريكيين ما دفع العديد من هؤلاء لمناشدة الحزبين الأمريكيين؛ الجمهوري والديمقراطي للعمل على مواجهة تداعيات الصدمة التي ستحدثها الهاوية المالية التي خلقت حالة من عدم اليقين... يؤكد الخبراء أن (٤٠%) من الشركات الأمريكية تؤخر الاستثمارات لأنها تخشى من ركود كبير إذا ما سقطت أمريكا من حافة الهاوية المالية. مع ما يحدثه هذا كقيمة مالية معادلة

لهذا السقوط... وفي هذا الإطار هناك توقعات غير مؤكدة لصفقة قد تحدث خلال دورة الكونجرس وقبل الانتخابات الرئاسية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وحتى لو لم تتم هذه الصفقة فإن البعض من المراقبين يرون أن ثمة (إنقاذاً مؤقتاً) قد يظهر قبل نهاية عام ٢٠١٢ من خلال تحرك واشنطن بحذر عند أطراف الهاوية المالية أو قد تسير لفترة مؤقتة فوق الحافة تماماً... وسبق أن حدث ذلك في تاريخ الولايات المتحدة بالتوصل إلى تسوية في اللحظة الأخيرة والعودة إلى منطقة الحظر، حصل ما يشبه ذلك في صيف عام ٢٠١١، كما سبق وحصل في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ في عهد الرئيس كلينتون. المشهد الأمريكي الحالي يشير إلى مناخ عدم ارتياح السوق مع وجود ضعف في ثقة المستهلك والشركات بالإضافة لنمو اقتصادي منخفض...، ويشعر الأمريكيون بالملل والقلق من تصاعد الأزمات. آخر دراسة إحصائية حديثة أجراها (سيتي جروب) تشير إلى أن تسعة من كل عشرة من محللي الأسهم يعتقدون، أن الحكومة الأمريكية سوف تتعامل مع الهاوية المالية عن طريق تأجيل التدابير المالية المشددة مؤقتاً، وبالتالي تأجيل القرارات الصعبة حتى عام ٢٠١٣. ويبدو أن حافة الهاوية هذه يمكن أن تتكاثر لتجلب حافات هاوية أخرى مستقبلاً... وقد يكون ذلك أفضل من السقوط في الهاوية. وفي رأينا أنه كلما ازدادت الهاوية سوءاً، نجم المزيد من تآكل ثقة السوق ما يؤدي إلى إثارة الذعر في سندات الخزانة الأمريكية أو في أصول أخرى... مع ما يمكن أن يرافق ذلك من تداعيات ونتائج سلبية ذات طابع اقتصادي وسياسي أيضاً تضاف إلى التحديات المؤلمة التي تواجهها واشنطن في فترة السباق الرئاسي إلى البيت الأبيض.

-٣٦-

الاقتصاد الأمريكي والأوروبي

أسوأ في الشوط الثاني

من المعلوم أن مصطلح أو عبارة (مباراة من شوطين) تستخدم عادة في عالم كرة القدم، لكن هذه العبارة بُدئ باستخدامها في العامين الماضيين من قبل أصحاب القرار أو صانعي السياسات الاقتصادية... وهؤلاء تنبَّؤوا – خطأً – بأن الاقتصاد العالمي سيكون أفضل في النصف الثاني لعام ٢٠١٢ عنه في النصف الأول. الواقع أنه وبعد مرور أربع سنوات على سقوط وإفلاس المصرف الأمريكي العملاق (ليمان براذرز)... بدأ الذعر يدق الأسواق الأمريكية ومنها انتشر إلى أسواق العالم ليعلن، بصفة رسمية، عن ميلاد الأزمة المالية العالمية التي لا نزال نعيش آثارها حتى اليوم..... اليوم جاء النصف الثاني لعام ٢٠١٢ بنتائج أسوأ بعد صيف مضطرب في أوروبا كما أن الاقتصاد الأمريكي. الذي يقف على حافة الهاوية المالية، يسير من سيِّئ إلى أسوأ حسب تقرير اللجنة الفدرالية الأمريكية حيث تتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي، وأدى ذلك مع ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب إلى خيبة ووأد الآمال في الاقتصادات الغربية بحيث يكون الشوط الثاني لعام ٢٠١٢ أضعف بكثير من الشوط الأول. وقد حثَّت الدول الصناعية السبع منتجي النفط في آب(أغسطس) ٢٠١٢ على زيادة إنتاجهم لمواجهة الطلب ولكن دون نتيجة تذكر حتى الآن... ناهيك عن أن هذا الشوط الثاني يشهد معركة سباق الانتخابات الأمريكية نحو البيت الأبيض وتداعيات ذلك على الاقتصاد الأمريكي والعالمي أيضاً... وتحاول البنوك المركزية لعب دور مهمّ في معالجة المشكلات

المتفاقمة في اقتصادات الدول الغربية؛ فالاحتياطي الفدرالي الأمريكي سيعلن عن مزيد من المحفزات لمساعدة اقتصاد الولايات المتحدة المتعب...، فقد قال رئيس هذا البنك (بن برنا نكي) إن الاقتصاد الأمريكي بعيد عما يرضي، كما أن البنك المركزي الأوروبي سيعلن عن برنامج لشراء السندات من دول منطقة اليورو المضطربة والمنهكة اقتصادياً، وبشكل عام فإن البنوك المركزية أعلنت عن استعدادها للتحرك من خلال التركيز على الضوابط والقيود على مسؤولياتها وأدوات سياستها، والبنوك المركزية مستمرة في محاولة تمرير عصا صناعة السياسة إلى الساسة المنتخبين. وخلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٢ لن يكون لوزراء المالية في اقتصادات الدول المتقدمة الوقت لالتقاط الأنفاس، وجدول أعمالهم مكتظ... وزراء مالية أوروبا اجتمعوا في منتصف أيلول (سبتمبر) الحالي دون نتيجة تذكر، ولن تكون نتائج الملتقى الاقتصادي السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في طوكيو منتصف تشرين أول (أكتوبر) أفضل... كما أن وزراء مالية مجموعة الدول العشرين سيجتمعون في مكسيكو عشية الانتخابات الرئاسية الأمريكية... هذا الكم من الاجتماعات يصعب معه اتخاذ قرارات ذات صفة عملياتية... واحتمال التنسيق بين التحركات الدولية لمعالجة الاقتصاد العالمي تبدو أضعف مما كانت عليه في خريف ٢٠١١. لأن الانتخابات الرئاسية الأمريكية القريبة ستحد بل تمنع الاقتصاد الأمريكي (أكبر اقتصاد في العالم) من القيادة... وبالتالي فإن ذلك يجعل ما سيتحقق في هذا المجال متواضعاً جداً. وبالتالي فإن المبادرات الاقتصادية العالمية لن تؤدِي إلى نتيجة إيجابية تذكر على صعيد الاقتصاد العالمي في الشوط الثاني من عام ٢٠١٢.

-٣٧-

الأزمة المالية ...
وقطيع الفاسدين والمفترسين في أمريكا

لا يختلف اثنان على أن أحد أهم أسباب الأزمة المالية العالمية، التي ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى أرجاء العالم، كان الفساد والجشع الذي مارسه رجال الإدارة العليا في المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة الخاصة. لقد كان المشهد قبل اندلاع الأزمة المالية خريف عام ٢٠٠٨، يتلخص في قيام الإدارات العليا لهذه المؤسسات بالمغامرة والمقامرة، والرهانات الخطرة. وقد أدت الأزمة إلى كشف تصرفات هؤلاء... وتدخلت الحكومات لإنقاذ هذه المؤسسات الخاصة المفلسة، من خلال ضخ أموال دافعي الضرائب، أو الاستدانة الداخلية والخارجية... في فيلم (تشارلز فيرجسون) الحائز على جائزة الأوسكار فقرة نهائية مهمَّة تُجرى خلالها مقابلات مع عدد من الاقتصاديين البارزين في ما يتعلق بالدور الذي يمارسه بعض الأكاديميين الاقتصاديين في الجامعات الأمريكية في التشجيع والتصفيق لإدارات المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة الخاصة لدفع هذه الإدارات إلى المزيد من خوض المغامرات والمجازفات المتهورة في أنشطتها في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية الحالية المستمرة منذ أواخر ٢٠٠٨. وبالتدقيق في وقائع فيلم (فيرجسون) يتبين بوضوح كيف تتم الرشوة وشراء ضمائر العديد من الأكاديميين الاقتصاديين المعروفين في أمريكا بمبالغ تدفع لهؤلاء من قبل كبار المديرين التنفيذيين للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة العملاقة، بحجة السعي لتعزيز

مصالح هذه المؤسسات، وقد أكد فيرجسون في الفيلم المذكور، وأيضاً في كتابه الشهير المسمى (أمة من المفترسين) أن قسماً كبيراً من المبالغ التي دُفعت كرشاوى لم يتم الكشف عنها كاملة حتى اليوم. بالمقابل يقول (سايمون جونسون) في الفاينانشال تايمز أن المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة كانت تدفع أيضاً مبالغ ضخمة لرجال السياسة، مشيراً بوضوح إلى شهادة (جيمي ديمون) الرئيس التنفيذي لشركة (جي بي مورجان تشيس) أمام اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ للولايات المتحدة، حول الانهيار الواضح لإدارة المخاطر في شركته ما تسبب في خسائر تجارية قدرت بنحو سبعة مليارات دولار أمريكي. كما أكد (ج.ديمون) أن شركته، وهي أكبر شركة مصرفية قابضة في أمريكا، أنفقت ملايين الدولارات على إسهامات سياسية في عام ٢٠١١. وتشير الوقائع في أمريكا إلى أن المديرين التنفيذيين لهذه المؤسسات الكبيرة يسعون دائماً إلى استمالة كبار الأكاديميين الاقتصاديين خاصة في جامعة (ستانفورد) وهي من أعرق الجامعات الأمريكية واستغلال أسمائهم...، ومحاولة إغراقهم بالمال، للحصول على شهادات، واستشارات للترويج لمؤسساتهم، وبشكل غير واقعي، وربما للتستر على أخطاء هذه الإدارات. بالمقابل يذكر سايمون جونسون أن أحد المصرفيين الأمريكيين أخبره أن أحد أساتذة التمويل البارزين (داريل دوفي) من جامعة ستاندفورد أخبره أنه حصل على مبلغ كبير مقابل دراسة قدمها لمؤسسة مالية كبرى... ولكن الأستاذ المذكور، الذي يحترم نفسه وعلمه، سرعان ما تبرع بالمبلغ لمؤسسة خيرية. من ناحية أخرى يؤكد (سايمون جونسون) أن مصطلح الافتراس يتناسب بل وينطبق على وصف الأنشطة غير الصحيحة للمؤسسات المالية والمصرفية العملاقة الخاصة في الولايات المتحدة، وقد أدت الممارسات الخاطئة لإدارات هذه المؤسسات إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الرأسمالي بشكل عام. وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لاندلاع الأزمة المالية الحالية... ما أدى لاحقاً إلى زيادة الضوابط والقيود الإجرائية الحازمة من قبل المصارف المركزية لمواجهة ومعالجة الأزمة المالية

والاقتصادية العالمية. اليوم هناك سؤال مهم يثير المزيد من الشك والجدل الحاد في واشنطن؛ هل تمكنت الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في لعب الدور الأمين والقوي كوصي على المعرفة، والتقدم التكنولوجي؟؟ أو أن هذه الجامعات ومراكز البحث أصبحت، بشكل أو بآخر، أطرافاً مشاركة، بعيداً عن الأخلاق والضمير، في الجرائم المرتكبة من قبل نخبة اقتصادية ومالية أعماها الفساد والجشع المتزايد؟؟ الجواب: نعم، لم تكن إسهامات العديد من الجامعات الأمريكية بالمستوى المطلوب... بالمقابل أقول إن مصطلح (المفترسين) الذي أطلقه سايمون جونسون وأيضاً (فريكسون) في كتابه (أمة من المفترسين) لا يمكن إطلاقه أو تعميمه على الأمة أو الشعب الأمريكي، الذي يختلف بالتأكيد عن جهابذة النظام السياسي والاقتصادي وخاصة الإدارات العليا للمؤسسات المالية والمصرفية العملاقة الخاصة المفلسة والمنهارة؛ التي كانت بمثابة قطيع من الفاسدين والمفترسين الذين مارسوا الفساد والجشع الفاحش،على حد تعبير جونسون وفريكسون... وكان ذلك، بالتأكيد، عاملاً رئيسياً في اندلاع أكبر وأسوأ أزمة مالية واقتصادية عالمية في العصر الحديث.

-٣٨-

في الانتخابات الرئاسية الأمريكية
الاقتصاد هو العامل الحاسم

الصراع السياسي بلغ أشده خلال معركة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية. ويحتدم الجدل حول شخصية المرشح ليكون سيد البيت الأبيض لمدة أربع سنوات، ويتم تقاذف الاتهامات... وعادة تقفز قضايا السياسة الداخلية، وخاصة الاقتصادية منها والمالية إلى موقع الصدارة في حملة السباق الرئاسي. وتبقى موضوعات السياسة الخارجية في المكان الثاني، لدرجة أن البعض يقول إن هذه الأخيرة تدخل، عادة، مرحلة (الغوما) أثناء الحملة الرئاسية... الأزمة المالية العالمية انطلقت من الولايات المتحدة خريف عام ٢٠٠٨، أي أواخر أيام عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لأسباب عديدة يرجع بعضها لسوء الإدارة الاقتصادية لهذا الأخير، وبالتالي فإن الرئيس الأمريكي أوباما ورث هذه الأزمة بتداعياتها الخطرة من سلفه بوش: عجز كبير في الميزانية، دين عام ضخم ومتصاعد؛ نتيجة تزايد الإنفاق العسكري... وأيضاً سياسات التحفيز وإنقاذ المؤسسات المالية الخاصة المنهارة أو المفلسة. المشهد الاقتصادي الأمريكي في ظل الحملة الانتخابية الرئاسية يشير إلى عدم ارتياح في السوق، وضعف ثقة المستهلك والشركات. الدين العام وصل إلى (١٦) تريليون دولار أي ما يقارب حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة ونمو اقتصادي متراجع وبطيء. عملياً تقف الولايات المتحدة الأمريكية (وهي أكبر اقتصاد في العالم) على ما يسمى حافة الهاوية المالية (زيادة

الضرائب، وتخفيض الإنفاق العام) فالتخفيضات الضريبية بدأها الرئيس جورج بوش الابن وستنتهي في أول شهر من عام ٢٠١٣، كما ستبدأ مع الرئيس الجديد المنتخب تخفيضات في الإنفاق العام (٢٠٠) مليار دولار يضاف إليها (٤٠٠) مليار زيادات في الضرائب فيكون عمق الهاوية المالية (٦٠٠) مليار دولار أمريكي على الأقل. أما الدين العام الأمريكي فسيصل إلى (١٦,٤) مليار دولار، ولن يكون بوسع الخزانة الأمريكية إصدار المزيد من سندات الخزانة إلا إذا رفع الكونجرس السقف المحدد للدين العام. هناك جدل حاد في أمريكا خلال الحملة الانتخابية الرئاسية حول موضوع الضرائب، والرعاية الصحية... يحاول المرشح الديمقراطي أوباما الاستفادة من غضب الطبقة المتوسطة، وأصحاب الدخل المحدود منطلقاً من أن انعدام المساواة على الصعيد الاقتصادي يؤدي إلى انعدام المساواة على الصعيد السياسي. في حين يسعى المرشح الجمهوري (روميني) إلى استمالة رجال الأعمال الساخطين. الفساد أيضاً من موضوعات الحملة الانتخابية. أوباما يتهم خصمه الجمهوري بالفساد والتهرب الضريبي لأن هذا الأخير يدفع معدلاً ضريبياً (١٣%) في حين أن أمثاله من الأغنياء يجب أن يخضعوا لمعدل (٣٥%). بالمقابل فإن النمو الاقتصادي أقل من (٢%)، وهناك نحو (٢٥) مليون أمريكي عاطلون عن العمل كلياً أو جزئياً. وكلها موضوعات تهم، وبشكل مباشر، المواطن الأمريكي الناخب الذي سيتوجه إلى صناديق الاقتراع في السادس من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٢.. وحول السياسة الخارجية فإن هذه الأخيرة كما ذكرنا تحتل، عادة، المرتبة الثانية في حملة السباق الرئاسي إلى البيت الأبيض. لكن مقتل السفير الأمريكي في ليبيا (كريستوفر ستيفز) في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٣ أدخل السياسة الخارجية بقوة في حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ويحاول المرشح الجمهوري (روميني) إظهار خصمه الديمقراطي أوباما كرئيس ضعيف في السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي الأمريكية... ويرد أوباما بحزم أنه (لا يمكن تحويل الأمن القومي إلى مسائل سياسية). من ناحية أخرى فإن الصين أصبحت من الموضوعات

الساخنة في الحملة الانتخابية الأمريكية، ويتنافس المرشحان (ولو بنسب متفاوتة) على مهاجمة الصين رغم أنها شريك اقتصادي كبير للولايات المتحدة. المرشح الجمهوري يقول إذا نجحت فسأعدُّ الصين متلاعبة بالعملة. في حين يتباهى أوباما أنه فرض رسوماً جمركية على المستوردات من الإطارات الصينية في عام ٢٠٠٩. بكين أكبر دائن لواشنطن (١,٣) تريليون دولار أمريكي لذا فإن الصين قادرة على إضعاف سوق السندات الأمريكية، ومن المتوقع أن تتزايد استثمارات الصين في الولايات المتحدة، لذلك فإن التعامل بين البلدين يشوبه الحذر، والواقعية من قبل الولايات المتحدة خاصة... وفي الوقت الذي يهدد المرشح الجمهوري أنه سيتصدى للصين في مجالي: التجارة، وتخفيض العملة فإن المرشح الديمقراطي أوباما يرد؛ متهماً خصمه (روميني) بأن هذا الأخير يستثمر قسماً من أمواله في الصين. وأياً تكن نتائج صراع الديكة في السباق إلى البيت الأبيض؛ فإن الموضوع الاقتصادي يبقى العامل الحاسم في تحديد مزاج الناخب الأمريكي المتوجه إلى صناديق الاقتراع... لأن الاقتصاد يقع في صدارة الجدل الانتخابي؛ سواءً في السياسة الداخلية الأمريكية، أم في صلب السياسة والعلاقات الخارجية خاصة مع الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للولايات المتحدة وفي مقدمتهم الصين التي أصبحت اليوم تشكل العمود الرئيسي في القطبية الثنائية العالمية.

-٣٩-

القوى العظمى الجديدة تتمركز شرقاً

يشير المشهد العالمي اليوم إلى مرحلة جديدة من التغيير تتمثل في تحول القوة من المراكز التقليدية: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى مراكز قوة جديدة شرقاً... والتاريخ يبين أن رؤوس الأموال هربت بعد الحرب العالمية الأولى إلى أوروبا والولايات المتحدة لتصبح هذه الأخيرة مركزاً للقوة الاقتصادية العظمى في العالم.. وبالمقابل نجد في هذه الأيام تحولاً ولو بطيئاً في مراكز القوة إلى آسيا (الصين والهند وربما إيران) وأمريكا اللاتينية (البرازيل) بالإضافة لروسيا لتدخل هذه الدول مراحل متقدمة في النمو الاقتصادي والتقني وحتى النووي. في حين يرى المحللون أن الطاقات المحركة للقوة تضعف تدريجياً وببطء لدى الدول الغربية الكبرى وذلك إعمالاً لقانون الشباب والشيخوخة ولدينا في التاريخ أمثلة عديدة على صعود الإمبراطوريات ومن ثم هبوطها، وثمة حكمة مشهورة تقول (إن التحولات الكبرى والتغيرات الحقيقيّة تحدث دون شعور بها، ونصحو لنجد أموراً جديدة، ويصدق ذلك بشكل خاص على نمو الدول وانهيارها). ونتساءل: ترى متى تتوقف الدولة عن الإمساك بمفاتيح القوة؟ ومتى تبدأ بخسارة هذه المفاتيح؟ وهل يتمثل ذلك بضعف الدولة عسكرياً؟ أو عندما يحصل داخل الدولة ما لا يمكن إصلاحه! أو هو نوع من الانسحاب من العالمية إلى الذاتية الوطنية؟

الولايات المتحدة احتلت موقع القوة العظمى بعد الحرب الكونية الثانية وجاء الرئيس أوباما ليجد نفسه وسط أزمة اقتصادية حادة ألقت بظلالها القاتمة على الأوضاع السياسية والعسكرية، ومن المرجح أن تؤثر على مستقبله

السياسي. ويبدو أنه بدأت – مع أوباما – عملية الانسحاب والتراجع للهيمنة والسطوة الأمريكية وسيستمر ذلك سواء فاز أوباما بالرئاسة الثانية أم خلفه جمهوري... وهذا الأخير سيوجد نسخة محسنة للانسحاب من الالتزامات الدولية العسكرية والسياسية. وفي هذا المناخ العالمي الذي سمح بنشوء نوع من الفراغ.. نشأت قوى جديدة بأفكار متطورة وذات اقتصادات قوية ومتقدمة، وطموحات وطنية، وتطلعات للعظمة... ما قد يؤمن لهذه القوى الصاعدة الجديدة حوافز ربما افتقدتها القوى العظمى القديمة. إن الصين وروسيا والهند والبرازيل وربما إيران تحررت من أفكار ونظريات الحرب الباردة التي سبق وقيدت وحصرت العديد من الدول في محاور الأقطاب، وهذه الدول لها طموحاتها وتطلعاتها التي جاءت من رحم تراث تاريخي ثري... وتعمل جاهدة للبحث عن وسائل لتحقيقها بأساليب عصرية متطورة وعبر اقتصادات المعرفة والتقانة والقوة النووية... وهذا النمط يمثل نوعاً من الوطنية الحديثة. بالمقابل فإن تقسيم العالم يذكرنا بوضع أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ويبدو أن التحالفات الجديدة ستظهر انطلاقاً من المصالح الوطنية بعيداً عن المفاهيم الأيديولوجية. فالصين تعمل لزيادة تجارتها الخارجية مع إيران رغم التباين في الأيديولوجيات المطبقة في البلدين... وبالتالي فان التعامل الدولي الجديد سيكون نوعاً من التوازن للقوى بين أنظمة حكم مختلفة.

-٤٠-

أزمة الاقتصاد الأمريكي من سيِّئ إلى أسوأ في عام ٢٠١٢

من المتوقع أن تكون سنة ٢٠١٢ حبلى بالضغوط السياسية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد من تعقيد ديناميكية السياسات الصعبة وخاصة الاقتصادية منها، في وقت تبدو فيه الأزمة الاقتصادية العالمية مستمرة وتتعمق آثارها السلبية في المجتمعات الأطلسية لتتحول الأزمة من سيِّئ إلى أسوأ: زيادة الإنفاق العام، عجوزات كبيرة، وتضخم هائل للديون العامة، ما أحدث المزيد من القلق لدى جمهور المستثمرين. بالمقابل فإن موضوع الدين العام الأمريكي والجدل الحاد حول رفع سقفه؛ هدد بإفلاس أكبر اقتصاد في العالم لأول مرة في التاريخ، ويرى معظم الاقتصاديين أنَّ برنامج الرئيس أوباما يقوم على مغالطة في المالية العامة... وحسب الاتفاقية التي أجراها مع الكونجرس في تموز (أغسطس) ٢٠١١ سيتم إجراء المزيد من تخفيض الإنفاق العام ليصل إلى مستوى ٢% من الناتج المحلي مع استمرار تفاقم العجز، والديون، والبطالة...

الولايات المتحدة تعيش أجواء غضب شعبي؛ معدلات بطالة مرتفعة، المستهلك الأمريكي متورط بديون شخصية عالية. معارك اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادية، بينما كانت في ستينيات القرن الماضي تهيمن عليها الاحتجاجات من أجل السلام. وما يسمى الحقوق المدنية. في عام ٢٠٠٧ كان الاقتصاد الأمريكي يوظف (١٤٦) مليون شخص، بعد أربعة أعوام تراجع

الرقم إلى (١٤٠) مليوناً، وحسب المعدل الحالي لتوليد الوظائف في أمريكا سيستغرق الأمر مدة عامين ونصف لاستعادة مستوى عام ٢٠٠٧ على أنَّ عدد السكان سيزداد خلال تلك الفترة أكثر من عشرة ملايين نسمة، بالمقابل ذم وقدح سياسي في معارك ثأرية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي... مع توقعات انهيار حاد للنمو الأمريكي عام ٢٠١٢، بحيث تصل بعض الشركات المالية الكبرى إلى حافة الإفلاس!، فهل تستطيع وزارة الخزانة أو المصرف المركزي الأمريكي أن يمنعا، في الوقت المناسب، حدوث خوف واسع وانهيار للنظام المالي ككل؟؟ ربما يستطيعان ذلك ولكن الشلل الذي يحدث عادة قبل الانتخابات يجعل المهمة صعبة جداً.. بالمقابل سيستمر القلق في الولايات المتحدة بخصوص التضخم المصحوب بالركود، وبعض المحللين الاقتصاديين يخشون حدوث ركود عظيم ثان، خاصة وإن الضغوط وتداعياتها التي تحدث قبل الانتخابات تستنزف عادة قسماً مهمّاً من الأدوات الموجودة تحت تصرف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. جاء في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر في أواخر ٢٠١١: (إن الأمريكيين الأكثر ثراء حصدوا الجزء الأكبر من مكاسب الدخل في العقود الثلاثة الماضية) كما يقول (ديفيد أونور) أستاذ الاقتصاد البارز بجامعة هارفارد: (إنَّ قوة العمل الأمريكية تعاني فقداناً متزايداً للطبقة الوسطى) أخيراً فإننا نتفق مع البروفسور (روجوف) أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد عندما توقع أن يكون عام٢٠١٢ في الولايات المتحدة عاماً مليئاً ومشحوناً بالتقلبات الاقتصادية التي تحركها الأمور السياسية أكثر مما حدث في عام ٢٠١١.

-٤١-

الإرادة في الإصلاح والتغيير ومعوقات البيروقراطية

من المعلوم أن توفر الإرادة الواعية الجادة لتنفيذ الإصلاح والتحديث الاقتصادي والإداري في سورية خلال العقد الماضي لم يقابله تنفيذ فعلي كامل للأهداف المرجوة كما كان مأمولاً وخاصة في مجال التنمية، وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين؛ وذلك لأسباب ومعوقات عديدة لعل من أهمها البيروقراطية والإدارة المترهلة. الإرادة في التغيير والإصلاح أمر مهم جداً... ولكن المهم أيضاً القدرة على تحويل أهداف التغيير والإصلاح إلى واقع عملي بالوقت المناسب، وبمستوى مقبول من الكفاءة وبالإمكانات المتاحة ومع التقدير للإنجازات الكثيرة؛ الكبيرة والمهمّة جداً التي تمت على امتداد مساحة الوطن، فإن الواقع يشير، وخاصة في السنوات الأخيرة، إلى أن الإدارة العامة في سورية، وفي مواقع عديدة، تنقصها القدرة على مجاراة وتنفيذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي: سرعة، واستجابة، وتأثيراً... وأصبحت البيروقراطية المنفلتة، وللأسف؛ لاعباً مؤثراً في النظام الإداري... والملاحظ أن قسماً من الخلل يعود للبيروقراطيين الذين لديهم سلطات واسعة ويعملون، للأسف أيضاً، وفي حالات عديدة، بعيداً عن المساءلة والمحاسبة وحتى الانتقاد... ما يجعلهم لا يهتمون بالاحتياجات الفعلية للمجتمع... بدلاً من أن يعملوا لتقديم خدمات متميزة للمواطنين؛ وأصبح همهم الرئيسي كأفراد ومؤسسات تضخيم ميزانياتهم بحثاً عن المنافع... وأصبحت المعاملات الورقية تستنزف معظم الوقت، ويتم

تقاذف المسؤولية من موظف إلى آخر... ومن طاولة إلى أخرى... ومن إدارة إلى إدارة في البناء نفسه أو في بناء آخر... وينعكس ذلك تباطؤاً في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو، والبطالة، والفقر.... وبعض من الأحداث الحالية قد يكون لها علاقة بذلك بشكل أو بآخر... بالمقابل هناك نوع من الفجوة بين أصحاب القرار الاقتصادي والإداري وبين المواطن؛ ليكون كل شيء جميلاً على الورق... فيما يعاني البعض من المواطنين الغبن والاضطهاد البيروقراطي... رغم توفر الإرادة الحقيقية الجادة لدى صاحب القرار في التغيير والإصلاح، وتوفر الاعتمادات للإنفاق العام، إلا أن عوائق البيروقراطية تحول – أحياناً – دون استفادة جميع مكونات المجتمع من هذا التوجه.

حان الوقت لإجراء تغيير جذري في هيكل الإدارة الحكومية؛ من خلال تغيير وإصلاح فعلي يضمن سرعة تنفيذ الإرادة السياسية... ويتطلب ذلك نظاماً حازماً وواقعياً لتحديد المسؤولية يمكن من خلال هذا النظام التحقق من تنفيذ إرادة صاحب القرار في التغيير والإصلاح... بحيث يصار إلى تطويق البيروقراطية، وترويضها، واجتثاثها إن أمكن... ما يساعد على تضييق الهوة بين الواقع وما يتطلع إليه المواطنون.

-٤٢-

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة مخاطر جدية كبرى تهدد الاقتصاد العالمي

تركت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي ككل؛ وضربت بعنف اقتصادات أمريكا ودول أوروبا الغربية، وخاصة القطاع المالي والمصرفي وجعلت (١٤٩) مؤسسة مالية ومصرفية تترنح من الانهيار والإفلاس... لقد دخلت الأزمة العالمية المستمرة هذه عامها الرابع ولا توجد مؤشرات أكيدة على انحسار هذه الأزمة الكارثة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، ولا تزال تداعيات الأزمة تتفاعل؛ ويلاحظ أن حكومات هذه الدول لم تستفد من دروس الأزمة العالمية التي تحتاج للمزيد من الضوابط والقيود التنظيمية الحازمة والقوية، ولتوازن أفضل بين الأسواق والحكومات، وأيضاً لقدرة أعظم من المساواة في المجتمعات... في وقت تشهد الدول الناشئة (أو الصاعدة) ظروفاً اقتصادية جيدة، لكن اشتداد هذه الأزمة واستمرارها قد يؤثر على هذه الدول الأخيرة أو بعضها عبر بعض القنوات: التمويل، التجارة، والحوالات... بالمقابل ذكر تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي (...إن مخاطر التجمد الأوسع لأسواق رأس المال، وحدوث أزمة مالية عالمية مشابهة في الحجم لأزمة (ليمان برازرز)، تبقى قائمة... أزمة أوسع... على جانبي الأطلسي...) ويتوقع التقرير أيضاً مخاطر جدية وتباطؤ التجارة العالمية وانخفاض مستوى حجم النمو العالمي. وفي الأفق المنظور يواجه الاقتصاد العالمي الهش غير المتوازن لعام

٢٠١٢ تحديات أساسية ومخاطر كبرى؛ بطالة تتضاعف، عجوزات في تزايد، الدين العام يتصاعد بشكل هائل.

النمو في دول أوروبا الغربية

التوقعات للعام الجاري ٢٠١٢ تشير إلى أن النمو في مجموعة منطقة اليورو نحو نسبة (٠,٣%) مقابل نسبة أكبر بكثير في العام السابق.... مثلاً معدل النمو في ألمانيا يتوقع أن يكون بنسبة (٠,٥%) بانخفاض نسبته (١,٨%) عن العام السابق. أما في فرنسا فإن النمو المتوقع ستكون نسبته صفر بالمئة في عام ٢٠١٢ أي بانخفاض (١,٧%) عن عام ٢٠١١. وفي إيطاليا يتوقع أن يكون النمو هذا العام ٢٠١٢ سالباً (- ١,٣%) وبانخفاض (١,١%) عن العام الفائت. وفي إطار هذه الخلفية الكئيبة والمؤشرات السلبية فإن أي شخص يتوقع نتائج مالية إيجابية يكون بالتأكيد واهماً... ومما يزيد الأمور تعقيداً وصعوبة تراجع الجدارة الائتمانية السيادية بشكل ملحوظ ومع هذا المشهد أصبح الركود في أوروبا بشكل عام وفي منطقة اليورو بشكل خاص بمثابة أمر مؤكد، مع مخاطر كبيرة منها؛ الضائقة المالية المستمرة، ومشكلات الديون السيادية، والافتقار للقدرة التنافسية، والتقشف المالي، وكل ذلك سيقود بالضرورة إلى انكماش خطير.

ولاشك أن أوروبا تعيش أزمة مالية واقتصادية وسياسية... ويلاحظ تضاؤل طموحاتها، وتزايد الشعور بالقلق والخوف من الشيخوخة المعنوية، التي تُبعدها عملياً عن مواقع القوة والهيمنة... وتحاول الخروج من أزمتها من خلال برامج تقشفية قال عنها (جوزيف ستيجلينز) الاقتصادي الأمريكي المعروف والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (إنها لا تنتج سوى الفقر وخيبة الأمل لأن التقشف يقوض النمو، ويزيد الموقف المالي للحكومة سوءاً، والثقة تضعف... وتبدأ دوامة الهبوط والانحدار)...

المشهد الاقتصادي المتوقع في الولايات المتحدة

إن المؤشرات السلبية التي أشرنا إليها لا تقتصر على أوروبا العجوز... ولن يكون الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة أفضل بكثير فالولايات المتحدة كانت (الجاني) الرئيسي في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، وقد ورث الرئيس الأمريكي أوباما عن سلفه الرئيس جورج بوش الابن أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد العظيم؛ معاناة مريرة من العجوزات المالية الهيكلية الهائلة، إنفاق عسكري غير مسبوق، بالإضافة للتضخم المتصاعد الكبير للدين العام السيادي الذي قارب (١١٩%) من حجم الناتج المحلّي الإجمالي، وهذا يدق ناقوس الخطر حول كيفية معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية والذي يهدد أكبر اقتصاد في العالم بالإفلاس... ناهيك عن المعارك السياسيّة في ظل أجواء الانتخابات الرئاسية... ويشعر المستهلكون الأمريكيون بالضيق بما يتعلق بالدخول والثروات فضلاً عن الديون الشخصية المتزايدة والمقلقة... وتميل بيانات الاستهلاك الأخيرة إلى الضعف مقارنة بمستوياتها خلال الأشهر السابقة. ولن تتجاوز نسبة النمو، في أحسن أحوالها، (٢%). أما البطالة فإن التوقعات تشير إلى أنها ستتفاقم في أمريكا ويتعين على الولايات المتحدة أن توفر ما لا يقل عن (١٥٠) ألف فرصة عمل شهرياً على أساس ثابت... لكي تتمكن من تثبيت استقرار معدل البطالة... من ناحية أخرى فإن النمو الهزيل في الطلب المحلي الأمريكي، يتطلب تقليص عجزها التجاري الضخم. ويلاحظ استمرار ظاهرة ضعف الدولار، في حين تستمر بكين في التمسك بحزم بقرارها التدخل لمنع العملة الصينية من الارتفاع. في المقلب الآخر يلاحظ أن الولايات المتحدة ترغب في إنقاذ مؤسساتها المالية بالاستعانة بأموال دول أخرى عن طريق بيع سندات الخزينة الأمريكية لدول أخرى وخاصة الدول الصاعدة كالصين... وحسب صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٠١١/١١/١٦؛ فإن الولايات المتحدة تنفق أكثر مما تنتج بـ(٦٠٠) مليار دولار، أو ما يعادل (٦%) من الناتج المحلي الإجمالي. والحكومة الأمريكية تقترض (٤,٥) مليار دولار يومياً. المشكلة في الولايات المتحدة اليوم وفي عام الانتخابات الرئاسية، كما

يقول جوزيف ستيجلينز (في الولايات المتحدة يود الحزب الجمهوري لو يرى فشل الرئيس أوباما ولو على حساب فشل الاقتصاد...) ومن الأمور المقلقة للولايات المتحدة اليوم تعيين رئيس للبنك الدولي لأن الولايات المتحدة حريصة على الاحتفاظ برئاسة البنك الدولي ليس لأن الولايات المتحدة البلد الذي يحظى بإعجاب الجميع بل لكونه البلد الذي يكرهه الجميع...

مشهد الصين:

تمثل الصين اليوم قوة كبرى صاعدة استطاعت أن تؤكد حضورها الاقتصادي والسياسي بامتياز على الساحة الدولية. أمام المخاطر الجدية التي يواجهها الاقتصاد العالمي؛ ترغب الصين وشركاؤها في مجموعة بريكس (روسيا، الهند، البرازيل، وجنوب أفريقيا) تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب. ثمة سؤال مهمّ؛ هل يتناقض نموذج الصين الاقتصادي الحالي مع النموذج السياسي المعتمد كونها دولة شيوعية....؟ الواقع يؤكد أن الصين حققت خلال العقود الأخيرة قفزة اقتصادية نوعية صاعدة، معتمدة النمو القائم على التصنيع من أجل الصادرات، وسعر صرف ضعيف للعملة الوطنية... الملاحظ أنه ومع بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في خريف عام ٢٠٠٨ تراجعت الصادرات الصينية الصافية لتصبح (٥%) بعد أن كانت (١١%) من الناتج المحلي الإجمالي، ووضعت الصين برامج جادة لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية منها زيادة حصة الاستثمار الثابت في الناتج المحلي إلى نسبة (٤٧%)، وطبقت سياسات التحفيز بزيادة الإنفاق العام واستطاعت الصين، وبنجاح، تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية في النصف الأول من عام ٢٠٠٩؛ لتعاود النمو مجدداً ووصلت معدلاته إلى (١٠%)، واستمرت الصين في مواجهة المخاطر بتنفيذ استراتيجية متوازنة في العالم؛ تحقق مصالح الصين في الاقتصاد والطاقة... وبكافة الطرق التي يمكن أن تحمي هذه المصالح. ونذكر هنا بالخطة الخمسينيّة الصينية الثانية عشرة

التي بدأت عام ٢٠١١ الهادفة إلى زيادة حصة الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم النمو بالاعتماد المستمر على الاستثمار... وعدم إعطاء أهمية للضغط الأمريكي الهادف لرفع قيمة سعر صرف العملة الصينية بسرعة أكبر... بالمقابل يرى المراقبون أن ثمة تحديات ومخاطر قد تواجه الصين بعد عام ٢٠١٣ في زيادة الاستثمار الثابت وربما تتعرض الصين إلى نوع من التباطؤ الاقتصادي. ومن هذه المخاطر المحتملة كيفية توفيق الصين بين النمو المستمر، ومحاربة التضخم؟؟ من ناحية ثانية يتوقع المراقبون زيادة التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى الصين بسبب الفرق في معدل الفائدة بين الصين والدول الصناعية الكبرى الأخرى ما قد يؤدي إلى احتمال زيادة تراكم احتياطيات العملات الأجنبية في الصين... ومن المتوقع أن تبادر الصين لزيادة فعالية الضوابط المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية، ولا يزال الصينيون يعارضون الطلب الأمريكي بزيادة سعر حجم صرف العملة تجاه الدولار الأمريكي تخوفاً من زيادة البطالة، وحتى تحسباً لمواجهة أي تهديد للاستقرار الاجتماعي. بالمقابل تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن حجم اقتصاد الصين قد يجاوز حجم اقتصاد الولايات المتحدة... وحول مخاطر سعر صرف العملة الصينية ثمة وجهات نظر متباينة؛ بعضها يرى أن العملة المنخفضة تضعف القوة الشرائية للأسر الصينية بسبب ارتفاع أسعار المواد المستوردة. والبعض الآخر يرى أنه قد يكون من المفيد رفع سعر صرف العملة وزيادة الأجور.. وتحويل قسم من أرباح الشركات الحكومية لصالح المواطنين الصينيين... وعلى صعيد العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، الشريك الاقتصادي الأكبر للصين، يرى المحللون أن مصلحة الصين تكمن في التعاون مثلما تكمن في المنافسة. بشكل عام يمكن القول إن الصين تتدخل وتقاوم الضغوط الأمريكية لرفع قيمة عملتها بهدف المحافظة على أداء صادراتها، وإعطائها قدرة فائقة على المنافسة... ويحذر بعض الاقتصاديين والمحللين الأمريكيين من أن الكم الهائل من الاحتياطيات

النقدية التي تملكها الصين يمكنها أن تشتري قسماً من الولايات المتحدة...!! ويمكن القول إن الصين ورغم بعض المخاطر التي تواجهها، فإنها لا تزال وستبقى قوة اقتصادية عالمية عظمى صاعدة باتجاه القمة...

المخاطر التي تواجه الدول النامية:

ثمة موضوع، مثير للجدل، يتعلق بمدى تأثر الدول النامية والفقيرة بقيمة سعر صرف عملات الدول الصناعية الكبرى والدول الصاعدة (بريكس) وهناك وجهات نظر متعددة حول هذا الموضوع؛ وجهة النظر الأولى يتبناها باحثون في مركز التنمية العالمية ومضمونها أن الدول النامية والفقيرة عانت وتعاني من سياسات خفض قيمة العملات الوطنية بما في ذلك العملة الصينية بسبب الصعوبة في منافسة السلع الصينية في الأسواق العالمية بمعنى آخر تقويض القدرة التنافسية لصناعات الدول النامية والفقيرة... وتؤثر سلباً على محركات النمو الأساسية في هذه الدول وذلك نتيجة لتراجع التصنيع والنمو في الدول النامية.... وجهة نظر أخرى يتبناها باحثون في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية وتقول بأن الدول النامية والفقيرة ستتأثر سلباً في حال ارتفاع سعر صرف العملة الصينية بشكل حاد لأن هذا الرفع سيؤدي إلى تباطؤ النمو الصيني ما قد يؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بالدول النامية والفقيرة لأن النمو أصبح يعتمد، في جزء منه، على أداء النشاط الاقتصادي في الصين بحيث يمكن أن يتراجع النمو في الدول النامية بمعدّل (٠,٣%) نقطة مئوية في حال تباطؤ النمو السنوي في الاقتصاد الصيني بمعدل نقطة مئوية واحدة.

المخاطر والتحديات التي تواجه مجموعة العشرين:

من المعلوم أن مجموعة دول العشرين وجدت بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية نتيجة عجز الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الدول الصناعية السبع عن مواجهة تداعيات هذه الأزمة الكارثة... والملاحظ أن مجموعة العشرين

هذه تواجه مخاطر جدية كبيرة منها افتقاد هذه المجموعة للإرادة الجماعية والعمل بشكل تعاوني ومنسق وتسعى الولايات المتحدة لجعل مجموعة دول العشرين تتصارع فيما بينها، وتأجيج الخلافات بما في ذلك موضوع العملات، ومعارضة إصلاح النظام النقدي العالمي... ما يؤدي إلى مخاطر جمة منها زعزعة أسس الهندسة المالية والنقدية العالمية والإضرار بالمصالح الاقتصادية للدول لدرجة أن الاقتصادي المعروف (مارتن وولف) كتب في (الفاينانشال تايمز): (إن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في سبيله إلى تعليق هذه الدول على المشنقة كلٍ على حدة)... ونرى أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على تحقيق رغباتها أو أحلامها الحمقاء تلك في ظل الوهن أو العجز السياسي وخيبة الأمل المريرة التي تعيشها في عام الانتخابات الرئاسية... وفي ضوء استمرار اعتلال الاقتصاد الأمريكي وتحديات دول بريكس الناهضة...

من جهة أخرى يمكن القول بأن فضائل الرأسمالية أصبحت موضع شك كبير!! في ظل المخاطر التي تهدد الاقتصادات وفي زمن التحولات والمتغيرات، التي يتحكم فيها الاقتصاد، بينما لا تستطيع دولة (الادعاء بأنها تتحكم فيه، أو تسيطر عليه. مهما عظمت).. وفي ظل ارتفاع حجم الدين العام في الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثمة قلقاً من تحويل الدين العام وفي ظل ارتفاع حجم الدين العام في الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يهدد بالمزيد من المخاطر الجدية منها القلق من تحويل الدين العام في النهاية إلى نقود، ومن شأن ذلك أن يدفع بمعدلات التضخم إلى المزيد من الارتفاع مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض حكومات الدول الصناعية تقوم باستغلال التضخم لتقليص القيمة الحقيقية لديونها العامة وهذا سيؤدي حكماً إلى المزيد من ارتفاع الأسعار.... بالمقابل ستظل الاختلالات الأساسية في توازن الحسابات الجارية قائمة ومستمرة وبالغة الضخامة بين الولايات المتحدة والصين (وغيرها من اقتصادات الدول الناشئة) وأيضاً داخل منطقة اليورو وبين دول القلب

القوية والدول الطرفية في أوروبا... ويتطلب التكيف المنظم خفض الطلب المحلي في الدول المفرطة في الإنفاق والتي تعاني من عجزٍ ضخم في الحساب الجاري، وخفض الفوائض التجارية في الدول المفرطة في الادخار، من خلال رفع القيمة الاسمية والحقيقية للعملة... وعلى الدول المفرطة في الإنفاق العمل على خفض القيمة الاسمية والحقيقية للعملة لتحسين الميزان التجاري.... في حين يتعين على دول الفائض تعزيز الطلب المحلي، وخاصة الاستهلاك. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن بنك التسويات الدولية في بازل حذر من (رؤية مرعبة) قد تؤدي للعودة إلى شفا حفرة الانهيار المالي.. وعدَّ ذلك بمثابة تكملة (لفيلم مرعب) لأن التحذير صدر من بنك التسويات الدولية، وليس من مكان آخر مثل (هوليود)..... سيما مع تداعيات الظروف الانتخابية في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، ما يزيد المخاطر الجدية نتيجة الاختلالات الهائلة في الاقتصاد الكلي وبخاصة النظام المالي الدولي... ويشكل تحدياًً كبيراً قائماً على تصدع جسور التواصل والتفاعل المعقد بين متطلبات السياسة وظروف الاقتصاد العالمي المهدد ككل بمخاطر كبيرة، وبخاصة في الدول الغربية التي لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة. وفي رأينا أن هذه المخاطر الجدية الكبرى ستبقى تهدد الاقتصادات الكبرى خاصة على ضفتي الأطلسي ولمدة غير قصيرة.

-٤٣-

دول مجموعة (بريكس)
قطب عالمي جديد

لا يختلف اثنان على أن ظهور مجموعة الدول الناشئة أو الصاعدة بريكس B.R.I.C.S (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) قلب المعادلة الدولية القائمة على القطب السياسي والاقتصادي الواحد الذي كانت تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي. لقد تمكنت دول مجموعة بريكس، التي بدأت ملامحها بالتشكل كقوة اقتصادية وسياسية بعد عام ٢٠٠١، أن تحقق نمواً مذهلاً من خلال نهضة الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي، كما تمكنت مجموعة بريكس هذه، وبنجاح خلال عدة أشهر فقط، من أن تتجاوز تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٨...

الواقع أن دول بريكس رغم الاختلاف والتباين في أنماط هياكلها الاقتصادية استطاعت أن تنهض بسرعة لدرجة أن بعضها أصبح يعاني من (فرط النمو) بعد أن تمكنت هذه المجموعة الدولية المتألقة أن تعيد تشكيل الهندسة الاقتصادية والسياسية العالمية كما أعادت نوعاً من التوازن في مجال الحلبة السياسية والاقتصادية العالمية لتصبح فعلاً مركز جذب للاستثمارات من كل أنحاء العالم. من الناحية العملية تعدُّ اقتصادات الدول الناشئة بريكس لاعباً مهماً ومؤثراً في الساحة الدولية؛ ويبلغ عدد سكانها ما يقارب (٢.٩) مليار

نسمة. تبلغ حصة دول بريكس من التجارة العالمية فعلياً أكبر من حصة الولايات المتحدة. الصين حققت نمواً هائلاً يقوم على الصادرات وتملك أكبر احتياطيات نقدية في العالم وهي أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية كما أن الصين ذات قدرة تنافسية كبيرة في مجال التجارة الخارجية، في حين أن الهند تحقق رقماً عالياً في إنتاج وتصدير البرمجيات والدعم الخلفي للمكاتب، أما روسيا فهي مصدر كبير للنفط والغاز، وتبقى البرازيل من الدول الأكثر كفاءةً في تصدير المنتجات الزراعية. إن اجتماع مجموعة دول بريكس التي كان آخرها الاجتماع الذي عقد في الهند أكدت جميعها على أن مجموعة بريكس أصبحت قطباً عالمياً آخر ذا ثقل سياسي واقتصادي يترك بصماته المباشرة في عالم أصبح متعدد الأطراف... وقد أكدت قمة بريكس في نيودلهي على أهمية التعاون بين اقتصادات الدول الناشئة وفعاليتها وقدراتها على مساعدة الاقتصاد العالمي للخروج من الأزمة والإسهام في إعادة التوازن للاقتصاد العالمي بالإضافة للدعوة إلى إيجاد نظام مالي عالمي جديد أكثر أمناً واستقراراً والإسهام في تحقيق تقدم على طريق الشراكة الاقتصادية العالمية، والأهم من كل ذلك قدرة دول بريكس على التدخل في الساحة السياسية الدولية والحد من هيمنة القطب الواحد على الدول النامية خاصة، وإرساء العمل الدولي متعدد الأطراف، خاصة وأن دولتين من دول بريكس (روسيا والصين) تملكان حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، ما يحد من الغطرسة الأمريكية ويحول دون تدخل هذه الأخيرة في شؤون الدول الأخرى وخرق سيادتها كما أكد الرئيس الروسي ميدفيديف.

-٤٤-

لاءات الصين الأربع:
لا للتدخل الخارجي في شؤون الدول المستقلة

من المؤكد أنَّ العشرين عاماً الأخيرة شهدت نوعاً من التخلخل في موازين القوى الاقتصادية العالمية، إذ قفزت بعض الدول النامية إلى الصف الأول لتنافس الاقتصادات الكبرى (أمريكا وأوروبا الغربية) وفي مقدمة هذه الدول النامية سابقاً والصاعدة حالياً؛ الصين... التي أصبحت قوة عظمى دفعت مئات الملايين من شعبها خارج دائرة الفقر... وتجاوزت احتياطاتها النقدية (٣,٢) تريليون دولار أمريكي، وبلغ معدل النمو فيها (١٠%)، وأصبحت الصين اليوم لاعباً قوياً على المسرح الدولي سياسياً واقتصادياً وتدعو للتعايش السلمي مع اللاءات الأربع: (لا) للهيمنة السياسية والاقتصادية، (لا) لسياسات القوة، (لا) للتحالفات العسكرية وسياسة التسلح، (لا) للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة. ومن المعلوم أن الصين حققت معجزة اقتصادية وفرضت وجودها على الساحة الاقتصادية الدولية، بل وخرجت قوية من الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية منذ الأشهر الأولى لانطلاقة تلك الأزمة الكارثة... في حين لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية تعاني من تداعيات هذه الأزمة. وتعدُّ العلاقات الثنائية الاقتصادية الصينية الأمريكية الأقوى على الصعيد الاقتصادي الدولي رغم أن هذه العلاقات تبقى متأرجحة بين ملفات سياسية خلافية، وملفات اقتصاديّة ثنائية كبرى ساخنة... وكم كان مشهداً دراماتيكياً مؤثراً ومثيراً عندما رأينا العديد من الزعماء في أوروبا الغربية

يطلبون وبإلحاح بل ويتوسلون؛ لتشتري الصين سندات الدين الأوروبي لإنقاذ العملة الأوروبيّة الموحدة (اليورو). بالمقابل جاء رفض (لو جيوي) رئيس الصندوق السيادي الصيني لشراء السندات الأوروبية، بحجة أن مستقبل هذه السندات غير مضمون، ليكون بمثابة صدمة قويّة للمستشارة الألمانية (ميركل)؛ زعيمة الدولة الأوروبّية الأقوى اقتصادياً... من ناحية أخرى لا يخفى أن الصين، التي حققت صعودا اقتصادياً هائلاً بفضل جهد وعرق أبنائها، عملت وتعمل على توطين ونقل التكنولوجيا لإيجاد المزيد من فرص العمل للصينيين... وتصدير الفائض للأسواق الخارجية، بما في ذلك أسواق الدول التي سبق واشترت منها المعامل، ما أدى لتحقيق هذه القفزة الاقتصادية الكبيرة... وأصبحت العملة الوطنية الصينية نداً للعملات الأجنبية القوية؛ كالدولار، اليورو... واستمرت الصين بشراء شركات كبرى في الغرب كان آخرها شركة (فولفو) السويدية للسيارات شرط أن تقيم هذه الشركة معامل جديدة في مناطق نائية في الصين لإنعاش هذه المناطق اقتصادياً... ومع هذه المعجزة الاقتصادية التي حققتها الصين؛ يرى أعداء بكين أنها تهدد الاستقرار الجيوبوليتيكي... خاصة في ضوء فشل الرهان القائم على الوهم السياسي الأمريكي لإسقاط الصين اقتصادياً... لتبقى الصين دولة عظمى صاعدة قوية واثقة من نفسها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً في عالم متعدد الأقطاب تشكل الصين أحد أقطابه.... والصين اليوم من خلال موقعها في المحافل الدولية، وحقها في استخدام (الفيتو) في مجلس الأمن، قادرة على تأكيد لاءاتها الأربع على الصعيد الدولي والإقليمي وخاصة ما يتعلق منها برفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة...

-٤٥-

أزمة اليورو:

السجين المؤجل إعدامه، تهدد الاقتصاد الأمريكي

يقول الاقتصادي الأمريكي البارز (جوزيف ستيجليتز) الحائز على جائزة نوبل: (اليورو كمثل أي سجين ينتظر حكم الإعدام، ويؤجل التنفيذ ليطيل وجوده على قيد الحياة لفترة أطول..) الواقع أنه وبالرغم من القمم الأوروبية المتتالية فإن المشكلات الأساسية لمنطقة اليورو لم تعالج بعد... قبل عام ونيف كتبت: إن اليونان لن تتمكن من التعافي في غياب النمو، وإن النمو لن يتحقق من خلال التقشف... كما أشرت إلى أن العلاجات القليلة المتأخرة عادة تستند إلى تشخيص غير سليم للمشكلة، والملاحظ اليوم أن المسؤولين الألمان يرفضون أن يروا الدواء لا يُحسِّن وضع المريض، ويصرون على زيادة جرعة الدواء (إلى أن يموت المريض في النهاية) وبالمحصلة فإن قدرة اليورو على البقاء أصبحت وكأنها موضع شك. بالنسبة للاقتصاد الأمريكي؛ كان لدى العديد من المسؤولين والمراقبين، في الأعوام الثلاثة السابقة، قناعة مضمونها أن اقتصاد الولايات المتحدة على وشك التعافي... وقد أثبتت الوقائع خطأ وجهة النظر هذه في ظل العملية المؤلمة المتمثلة في تقليص الديون العامة؛ التي تعكس ديون القطاع الخاص المفرطة، ثم ترحيلها إلى القطاع العام... وجاء معدل النمو الفعلي في النصف الأول من عام ٢٠١٢ أقل بكثير من المتوقع بحيث لم يتجاوز (١,٥%) في أحسن الحالات ولأسباب عديدة سيكون النمو في النصف الثاني

٢٠١٢ أقل... وسيستمر في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ما يشبه سرعة التوقف... وذلك بسبب ما يسمى (الهاوية المالية) في الولايات المتحدة؛ أي زيادة الضرائب، وخفض الإنفاق ويتوقع أن يصل الوضع إلى طريق مسدود آخر بشأن سقف الدين مع مخاطر خفض تصنيف الديون السيادية، إذا استمر المأزق السياسي مع تنفيذ خطة خفض العجز المالي، والديون الحكومية في الأمد المتوسط. وفي عام ٢٠١٣ يتوقع أن يتباطأ نمو الدخل المتاح. بالمقابل من المتوقع أن تعمل عوامل عديدة على وضع العوائق أمام النمو في الولايات المتحدة من أهمها: تفاقم أزمة منطقة اليورو، خطر ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠١٣، مع فشل العقوبات والمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني...

كل المؤشرات تدل على أن أزمة منطقة اليورو لن تحل في الأمد القريب وستؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الأمريكي المُتعب أصلاً. وأكبر تهديد يواجه المصارف الأمريكية هو تداعيات الأزمة المالية في منطقة اليورو بالإضافة إلى (الهاوية المالية) الأمريكية، التي أشرنا إليها، لكن تبقى أزمة اليورو الهم المهم للولايات المتحدة ما ينعكس سلباً على قوة الدولار الأمريكي وكما قال (نوربيل روبيني) في الفاينانشال تايمز: إذا بدأ الاقتصاد الأمريكي المنهك (وهو أكبر اقتصاد في العالم اليوم) بالعطس فإن الاقتصاد الأوروبي الذي أصاب الوهن مناعته بسبب اليورو (السجين المؤجل إعدامه لإشعار آخر)، سيصاب بالتهاب رئوي لا محالة.

-٤٦-

كيف قتلت الولايات المتحدة محادثات التجارة العالمية؟

من المفيد التذكير بداية؛ أن جولة مفاوضات الدوحة حول التجارة العالمية متعددة الأطراف في تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١١ انتهت إلى الفشل بعد عشرة أيام متواصلة من المحادثات. بالمقابل هناك شبه إجماع عالمي على أن الولايات المتحدة الأمريكية قتلت محادثات الدوحة حول التجارة العالمية بسبب المطالب الأمريكية غير المبررة. ويتهم المسؤولون عن التجارة في أمريكا وأوروبا الدول النامية في مجموعة (٢٢) بسبب مطالب هذه الدول المفرطة، ويحملونها مسؤولية فشل المفاوضات السابقة بدءاً من مفاوضات كانون في عام ٢٠٠٣... الواقع أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف تعدُّ واحدة من الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية. والعمودان الآخران يتمثلان؛ بسلطة وضع القواعد في منظمة التجارة العالمية، وفي آلياتها لتسوية المنازعات.... وفي حال انهيار العمود الأول تكون التكاليف باهظةً. ويلاحظ، حتى الآن، تعايش اتفاقيات التجارة التفضيلية بين مجموعات صغيرة من الدول مع جولات تحرير التجارة غير التمييزية متعددة الأطراف، لذلك فإن القواعد التي تحكم التجارة مثل رسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية... كانت في نطاق صلاحيات كل من منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة التفضيلية وعند نشوء أي نزاع فإن الغلبة كانت دوماً لقواعد منظمة التجارة العالمية لأنها مُنحت حقوقاً واجبة التنفيذ امتدت إلى كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، في حين أن الحقوق التي عرفتها اتفاقيات التجارة التفضيلية، لم تمتد إلا إلى

الأعضاء القلائل في اتفاقيات التجارة التفضيلية. على مقلب آخر تمكنت الولايات المتحدة المهيمنة من فرض قواعدها الخاصة على الشركاء الأضعف في اتفاقيات التجارة التفضيلية، في حين أصرت الاقتصادات الناشئة (بريكس) على رفض هذه المطالب في جولات المحادثات التجارية المتعددة الأطراف مثل الدوحة... اليوم أصبحت جولات التجارة المتعددة الأطراف والقواعد الشاملة للنظام بالكامل جزءاً من ذكريات الماضي. أما اتفاقيات التجارة التفضيلية فقد باتت الخيار الوحيد المتاح... لكن القوالب التي أسستها القوى المهيمنة في معاهدات تجارية غير متكافئة ستتولى الأمر بشكل متزايد. والملاحظ أن هذه القوالب تمتد لأبعد من القضايا التجارية التقليدية (مثلاً الحماية الزراعية) إلى أعداد كبيرة من المناطق لا علاقة لها بالتجارة بما في ذلك معايير العمل، القواعد البيئية... وبما أن الولايات المتحدة سبق وتخلت عن أي مظهر من مظاهر زعامة التجارة العالمية، فقد بات من واجب الاقتصادات الناشئة الكبرى أن تعمل على إنشاء آليات أو(قوالب) خاصة بها، تتمسك بأهداف التجارة، وترفض ما تسعى إليه الولايات المتحدة، وجماعات الضغط، لفرضه على اتفاقيات التجارة التفضيلية؛ وهذا ما قامت به الهند مع الاتحاد الأوروبي فقد عملت الهند على تطهير اتفاقياتها التجارية التفضيلية المقترحة من هذه المظاهر. ونرى أن بعض الدول الناشئة (الصين، البرازيل، جنوب أفريقيا) وكذلك اليابان وأستراليا من الدول المتقدمة... عليهم أن يدعموا اتفاقيات التجارة التفضيلية (الخالية من مظاهر النفايات) وذلك كرفض مهذب (لائق) لصعود اتفاقيات التجارة التفضيلية الهادفة بشكل رئيسي إلى خدمة مصالح القوى المهيمنة الكبرى... وهذا سيكون مناسباً لإعادة النهج المتعدد الأطراف إلى مساره أو اتجاهه الصحيح.

-٤٧-

الصراع على القارة السمراء:
الصين تتقدم

في الحرب الباردة، التي أصبحت جزءاً من الماضي، كانت واشنطن وموسكو تتصارعان في القارة الأفريقية، دون أن ننسى النفوذ المتراجع للإمبراطوريات البائدة: الفرنسية والبريطانية، في حين كانت الصين تتقدم ولو ببطء. اليوم تبرز الصين كقطب اقتصادي وعسكري وعلمي منافساً قوياً على ساحة القارة السمراء، دون ماضٍ استعماري... في حين لا يثق الأفريقيون بالأمريكيين ولا بدول أوروبا الاستعمارية العجوز. السياسة الأمريكية في ظل إدارة أوباما، تقوم على إيلاء اهتمام أكبر بأفريقيا، التي أهملتها بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها في الصومال في عهد جورج بوش الأب... وتسعى أمريكا لإضعاف النفوذ الأوروبي الاستعماري المتراجع أصلاً... لكن جهد واشنطن الأكبر يتركز على الحد من النفوذ الصيني المتصاعد... من ناحية أخرى فإن السياسة الأمريكية قائمة على نهج يستغل الفساد الموجود في المجتمع ومؤسسات الدولة في القارة السمراء واستغلال القمع الذي تمارسه بعض الدكتاتوريات، وغياب العدالة، بالإضافة إلى استخدام منظمات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني لتسلطها على الشعوب الأفريقية بهدف إحداث نوع من التغيير السياسي يصب في مصلحة الأهداف الأمريكية... ودخل مؤخراً عامل آخر يتمثل في توسع نشاط التنظيمات الإرهابية والقاعدة في بعض دول أفريقيا... وتسعى الولايات المتحدة وأوروبا لاستغلال هذا العامل لتواجهه بالآلة العسكرية.

بالمقابل فإن المد الصيني في القارة السمراء يبدو ناضجاً وناجحاً، ويقوم على مصالح مشتركة مع دول هذه القارة وحاجة الصين للنفط والغاز، والمعادن المتوفرة في أفريقيا... الواقع أن سياسة الصين في أفريقيا قائمة على تقديم القروض، والهبات، والمساعدات لمواجهة الفقر والمرض، وإقامة البنى التحتية، وتنفيذ مشاريع تنموية، بالإضافة إلى القدرة الكبيرة على التنقيب واستخراج الثروات الباطنية... ناهيك عن كون أفريقيا سوقاً واسعة للسلع الصينية الرخيصة. أمام هذا المشهد الذي يبدو فيه الصراع على أشده في القارة السمراء... يلاحظ أن الصين تحظى بإعجاب العديد من الشعوب الأفريقية وعلى المقلب الآخر يبدي الأفارقة، بشكل عام، عدم ارتياحهم وثقتهم بالسياسات الأمريكية، رغم كون الرئيس الأمريكي أوباما من أصول أفريقية. من جهة أخرى يلاحظ تراجع مستمر للنفوذ الأوروبي في أفريقيا، خاصة مع الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعاني منها دول القارة العجوز بحيث أصبحت أوروبا بحاجة لمن يساعدها. وتتطلع أوروبا حالياً إلى الصين للحصول على المساعدة، ولكن هذه الأخيرة تضع شروطاً مسبقة أهمها اعتراف الاتحاد الأوروبي بأن الصين دولة تتبنى اقتصاد السوق... إذ يشكل القطاع الخاص الصيني نحو ثلثي الناتج الإجمالي... في الوقت الذي تتقدم فيه المصالح الصينية الأفريقية إيجاباً فإن النفوذ الأوروبي يتراجع كثيراً في أفريقيا ويبقى دوره محدوداً في الصراع على القارة السمراء لأن الاتحاد الأوروبي بحاجة لمن ينقذه من أزمته... وفي الوقت الذي تعيش فيه أمريكا أزمةً اقتصادية ونوعاً من الشلل السياسي في ظل السباق الرئاسي إلى البيت الأبيض...، تبقى أفريقيا السمراء حلبة صراع اقتصادي وسياسي بين واشنطن وبكين. ويبدو أن المشهد، بشكل عام، يميل لمصلحة الدور الصيني الصاعد.

-٤٨-

إعادة الدور القوي للدولة القومية
في ظل الأزمة الاقتصادية

بعد أن تسببت العولمة في انطلاق ما سمي ثورة النقل والاتصالات، وأدت إلى إنهاء الحدود وتقليص المسافات في العالم... يتحدث العديد من المحللين السياسيين والاقتصاديين عن حدث أسطوري فرزته العولمة بحق الدولة القومية! فقد أظهرت العولمة ما سمي بالشبكات العابرة للحدود من الأجهزة التنظيمية ومنظمات المجتمع المدني ذات الطابع الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف التي تجاوزت، في بعض الحالات، الأجهزة أو المؤسسات التشريعية الوطنية لتحل محلها... وأكثر من ذلك أصبح صُناع القرارات السياسية المحلية، عملياً، غير قادرين على مواجهة الأسواق العالمية... وجاءت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة منذ شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، لتكشف بوضوح عيوب الرأسمالية الليبرالية المتوحشة ولتعيد النظر في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذا الحدث الكارثي الأسطوري... بعد انهيار المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة الكبرى... ويعود الجميع إلى حضن الدولة الدافئ (الأم الحنون) طلباً للإنقاذ؛ فقد بادرت الحكومات في الدول الصناعية التي ضربتها الأزمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لتطبق سياسات التحفيز المالي الحكومية التدخلية، وتضخ مئات المليارات من الدولارات في شرايين المؤسسات المالية الخاصة المنهارة وتسعى لتوفير شبكات الأمان للعاطلين عن العمل للحد من الآثار السلبية التصاعدية للكارثة... وأصبحت الدولة المتدخلة إيجاباً الملاذ الآمن ليظهر بوضوح الدور الفاعل للحكومات القومية

لإنقاذ الأسواق المالية المنكوبة. وقد شعرت الحكومات الرأسمالية في الدول الصناعية، ومنها الحكومة الأمريكية أنها مسؤولة عن إخراج الاقتصاد الأمريكي الذي عصفت به الأزمة من النفق المظلم... خلافاً لمفاهيم ومبادئ الليبرالية الجديدة التي عبَّر عنها يوماً الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان بقوله: (الحكومة هي المشكلة وليست الحل) بالمقابل أصبحت مسألة تدخل الحكومات حلاً واقعياً بعد فشل النمط السابق القائم على إعطاء حرية مطلقة لأسواق المال لأن فشل هذه الأخيرة كان سبباً مباشراً لحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وإعادة دور الدولة التدخلي الإيجابي الإنقاذي من خلال زيادة الإنفاق العام وإجراءات حكومية لإزالة المعوقات أمام استثمارات القطاع الخاص ووضع ضوابط ومعايير مالية ونقدية مشددة. وبالرغم من إعادة إنتاج دور الدولة القومية القوية، فإن ثمة هجوماً فكرياً قوياً على هذه الدولة يأخذ منحيين: الأول يقوده بعض الاقتصاديين الذين يعدُّون الحكومات عائقاً أمام حرية التدفقات المالية والسلعية والبشرية في مختلف أنحاء العالم وهؤلاء يرون أنَّ الأسواق العالمية تنظم نفسها بنفسها... رغم أن الأزمة الاقتصادية... أثبتت وبشكل عملي عدم صحة ذلك. الواقع أنَّ تآكل الدولة القومية، في نهاية المطاف، لا ينفع الأسواق خاصة مع الافتقار لآليات الحوكمة العالمية القابلة للتطبيق. والمنحى الثاني يتبناه ما يسمى أنصار المبادئ الأخلاقية العالمية الذين يوجهون الانتقادات الشديدة للحدود الوطنية المصطنعة... ومهما يكن من أمر يبقى الاعتماد على الدور الوطني الحاسم للدولة القومية القوية ومدى تدخلها الإيجابي الحازم لإنقاذ الاقتصاد العالمي الذي أنهكته الأزمة والأهم لحماية المصالح الوطنية الاستراتيجية، وفرض الأمن والاستقرار، ما يشكل البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة والتربة الخصبة للإبداع.

-٤٩-

الحصار الاقتصادي الغربي
هروب للأمام... وحافز للإبداع

سؤال مهم وردني عن طريق الإنترنيت؛ هل للعقوبات الاقتصادية أو للحصار الذي تفرضه الأنظمة الغربية على دول أخرى، بآلياته وتأثيراته على ضحاياه التي نراها اليوم على الخريطة الجيوسياسية العالمية، يعدُّ سلاحاً مجدياً في عالمنا المعاصر حسب ما يحلم به الحكام في الغرب...؟؟ الواقع يشير إلى أن التحولات الجيوسياسية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والمستمرة أنهكت الاقتصادات الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا العجوز. القراءة التاريخية تبين أنه في العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت الهيمنة للمؤسسات التي يسيطر عليها الأمريكيون من خلال مجموعة الدول السبع الصناعية الأكثر ثراءً يومها... وبعد ظهور الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة خريف ٢٠٠٨ وانتشارها إلى دول العالم الأخرى، شعرت واشنطن بعدم قدرتها على قيادة الاقتصاد العالمي لوحدها وعجزها عن مواجهة هذه الأزمة الكونية... فلجأت إلى مجموعة دول العشرين (G- 20) التي تضم أسواقاً ناشئة كالصين، ودول بريكس الأخرى... وأثبتت الوقائع عدم تمكن مجموعة العشرين معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب التناقضات الرئيسة بين أعضائها وبقيت نتائج أعمالها بمثابة تفاهمات مهذبة على الاختلاف. وتشكلت معادلات دولية أخرى... وكان ذلك بداية لانطلاق قطب عالمي جديد ممثلاً بالصين وروسيا ودول بريكس الأخرى... كمنافس قوي على الساحة

الدولية وبالتالي ظهرت ثنائية قطبية عالمية... وأصبح الاتفاق الدولي على فرض العقوبات أو الحصار أمراً صعباً... إن لم يكن مستحيلاً لأن القطب الثاني (روسيا والصين...) يشكل عقبة رئيسية أمام رغبات القطب الغربي الرأسمالي... في المحافل الدولية، وخاصة مجلس الأمن الدولي. إن معظم ضحايا الحصار الاقتصادي هم مواطنون من الدول النامية، الممانعة للتوجهات الغربية الظالمة المتحيزة للصهيونية. ولا يخفى أن أهداف الحصار وآلياته من خلال العقوبات على الدول والشعوب ليست دائماً اقتصادية بحتة. دول الغرب تفرض الحصار على دول أخرى لتنفيذ نهجها وتوجهاتها السياسية أو الاقتصادية، وحتى لمحاولة تغيير مكونات النسيج الاجتماعي للدول المحاصرة. وتختلف آليات وأدوات الحصار، وتأثيراته تبعاً لظروف وأوضاع المناخ السياسي الدولي، واقتصادات الدول التي تفرض الحصار، وأيضاً الدول التي تتلقى هذا الحصار. بالمقابل فإن تأثيرات الحصار ووقعه على الدول يختلف حسب مدى اعتماد الدولة المحاصرة على العالم الخارجي (المساعدات، المنح، والقروض الخارجية...). ولا شك أن تأثير العقوبات أو الحصار يضعف عندما تكون الدولة التي يفرض عليها الحصار تعتمد في استراتيجياتها على مواردها وإمكاناتها الذاتية، وخاصة بالنسبة لموضوع المواد الغذائية، والصناعات الأساسية. من ناحية أخرى فإن تداعيات الحصار أو العقوبات الاقتصادية لم تعد تقتصر على الدول المحاصَرة، وإنما أخذت تؤثر سلباً على الدول التي تفرض هذا الحصار. لأنه ومع بدايات العقد الثاني من الألفية الثالثة أصبح من الممكن شراء السلع من مصادر عديدة في العالم نظراً لتعدد التوجهات السياسية والاقتصادية في عالمنا المعاصر. بالمقابل أصبح من الممكن تصدير السلع المحلية، وخاصة ذات الطابع الاستراتيجي منها؛ كالغاز والنفط إلى جهات عديدة في ضوء الظروف الدولية التي خلقت ما يسمى عالم البدائل. على صعيد العملات لم يعد الدولار الأمريكي العملة الوحيدة التي يتم من خلالها إجراء العمليات التجارية، لأن عملة (العم سام) بات من الممكن استبدالها... وبعض

الدول المحاصَرة اقتصادياً تبيع النفط اليوم مقابل عملات أخرى خاصة لدول بريكس. مثلاً الهند، التي حققت نجاحات باهرة في عدد من الصناعات الحيوية (برمجيات الاتصالات، والإنترنيت...) تشتري النفط والغاز من الدول المحاصَرة بالعملة الوطنية الهندية (الروبية). تساؤل مهمّ؛ هل للعقوبات الاقتصادية أو للحصار فوائد في الدول المحاصرَة؟ تشير الدراسات والوقائع إلى أن الحصار الذي يفرضه الغرب الظالم له بعض الآثار الإيجابية على الدول المحاصرَة لأن الحصار والعقوبات الاقتصادية تدفع باتجاه تشجيع الاستثمار التلقائي الذاتي الوطني، بحيث يمكن للدول المحاصرَة (بفتح الراء) أن تجذب الاستثمارات الصديقة والوطنية المحلية، والاعتماد أكثر على المنتجات الوطنية بديلاً للمستوردات من الخارج. ومن المؤسف أن أموال النفط العربي تذهب باتجاه معاكس إلى دول الغرب الرأسمالي... بمعنى آخر يمكن للحكومات التي يفرض عليها الحصار أن تعتمد على تحفيز المشاعر الوطنية والاعتماد على رؤوس الأموال المحلية والصديقة... للقيام بالأعمال التي كان ينفذها الأجانب (شركات، وأفراد) من الدول التي تفرض الحصار. وربَّ ضارة نافعة، إذ يمكن الاعتماد على الذات الوطنية للتخفيف من آثار الحصار، وإثبات القدرة الوطنية والمحافظة على المبادئ والقيم التي، كرهاً بها، تطوع الغرب الرأسمالي الظالم لفرض الحصار على أصحاب هذه المبادئ والقيم... وهو بمثابة هروب للأمام... وحافز للإبداع لأن العامل، والمهندس الوطني، والشركة الوطنية جميعهم يستطيعون في ظروف الحصار أن يقوموا بأعمال إبداعية.

-٥٠-

بعد أربع سنوات على الأزمة الاقتصادية العالمية. الاقتصادات الغربية منهكة، ولا ضوء في نهاية النفق...

رغم مرور أربع سنوات على أسوأ أزمة مالية عرفها العالم خلال القرن الأخير، لا يزال الاقتصاد العالمي، وخاصة الاقتصادات الغربية المنكوبة، تعاني من ضعف وترهل... ورد في كتاب (هذه المرة تختلف) للاقتصاديين الأمريكيين (راينهارت، وروغوف): إن التعافي بعد الأزمة المالية العالمية الحالية... يميل إلى أن يكون مؤلماً وبطيئاً... لقد أظهرت الأزمة هشاشة النظام المالي العالمي وإمكانية تعرضه للاضطرابات بسهولة، وانتشرت حالة عدم اليقين ودخلت معظم اقتصادات العالم في حالة كساد، وأصبحت المخاطر تهدد السياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية كما تعاني دول منطقة اليورو من صدع عميق أدى إلى أزمة حادة تتفاقم وتكاد تؤدي إلى تفكك هذه المنطقة والتي دخلت بعض اقتصاداتها إلى العناية المركزة... اليوم جاء النصف الثاني لعام ٢٠١٢ بنتائج أسوأ بعد صيف مضطرب في أوروبا كما أن الاقتصاد الأمريكي. الذي يقف على حافة الهاوية المالية، يسير من سيئ إلى أسوأ حسب تقرير اللجنة الفدرالية الأمريكية إذ تتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي، وأدى ذلك مع ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب إلى خيبة ووأد الآمال في الاقتصادات الغربية بحيث يكون الشوط الثاني لعام ٢٠١٢ أضعف بكثير من الشوط الأول... البطالة مرتفعة، والدين العام

يتضخم، والعجوز في تزايد... وتلوح في الأفق المزيد من الأخطار التي تحدق بالاقتصاد الغربي بشكل خاص والعالمي بشكل عام. والاقتصاد الأمريكي أكبر الاقتصادات المنكوبة ويعاني من الركود وعلى حافة الهاوية المالية... ويشهد ومن المتوقع أن يبلغ دين القطاع الخاص الأمريكي (٢٥٠%) من الناتج المحلي في عام ٢٠١٢. ولا تزال في الأذهان صورة المؤسسات المالية الخاصة الضخمة التي يمكن أن تُقدِم على الممارسات المالية المتهورة استناداً إلى ضمان الدعم الضمني الذي يمكن أن تحصل عليه من الحكومات في حال تعرضها لمخاطر السقوط. وبالرغم من عودة الجميع إلى حضن الدولة (أو الحكومة) كملاذ آمن خلال الأزمة المالية لإنقاذ مؤسسات القطاع الخاص المنهارة... إلا أن الجدل لايزال قائماً ومحتدماً، بين أنصار الدولة وأنصار الأسواق الذين يؤكدون على قناعاتهم القائمة على أن الأسواق تنظم نفسها بنفسها. وتسعى البنوك المركزية في أمريكا وأوروبا للتدخل لتحول دون انهيار النظام المالي العالمي وفي رأينا أن العمليات التدخلية للبنوك المركزية هذه ستعيد في نهاية المطاف – بشكل أو بآخر – توزيع المخاطر بين دافعي الضرائب خاصة في العديد من دول منطقة اليورو ما سيؤثر على صناديق الاقتراع... ولا شك أن الأزمة المالية أحدثت العديد من العوائق للنمو في اقتصادات العالم لعل من أهمها ما يتعلق بسلوك المدخرات أو تغيير توزيع الدخل بين العمالة ورأس المال. المشهد الاقتصادي العالمي اليوم في ظل الأزمة المالية ومعالجاتها، يشير إلى أن الغرب (أمريكا وأوروبا) يكاد يعترف بأن النظام الاقتصادي العالمي في حالة من التخبط، ويتعذر رسم خريطة طريق وهناك نوع من المساعي يرقى إلى مستوى الأوهام بأن يعيد النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي إنتاج نفسه بمعزل عن معالجة التفاوت، وعدم المساواة، ومواجهة مشكلات الفقر، والبطالة بشكل إنساني. وتشير نتائج القمم الاقتصادية بدءاً من دافوس (٤٢) مروراً بقمم دول

مجموعة العشرين... إلى عدم نجاح الجهود المبذولة لإنقاذ الاقتصاد العالمي. أخيراً وبعد أربع سنوات من عمر الأزمة المستمرة تشير الوقائع إلى أن التخبط والعشوائية تحكم عادة قرارات من كانوا يُعرَفون بواضعي السياسات الاستراتيجية والوصفات المسبقة لمعالجة الأوضاع الصعبة للاقتصاد العالمي وبخاصة الاقتصادات الغربية. لاشك أن عجز السياسيين في الاقتصادات الغربية المأزومة (أمريكا وأوروبا) عن معالجة المشكلات الأساسية في اقتصاداتهم، المثقلة بالديون لايترك لهم سوى الترقيع متى ظهرت المتاعب والصعوبات، وما أكثرها، التي تواجه هذه الاقتصادات المنهكة وبخاصة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل العامل الحاسم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الحالية... ويبقى الاقتصاد الغربي بشكل عام كمريض في عملية القلب المفتوح... نبضه تحت المراقبة، ومباضع الجراحين تعمل، والوقت يمضي... ولم يظهر بعد أي ضوء في نهاية النفق.

-٥١-

أوباما الثاني أمام المنحدر المالي والاقتصادي

نجح الرئيس الأمريكي أوباما في الانتخابات الرئاسية الثانية، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تفرض الهزيمة، ليجد نفسه أمام تحدٍ كبير، يتوقف تجاوزه على كيفية تعامل أوباما مع المشكلات والصعوبات الداخلية والخارجية؛ مستشار أوباما في حملته الانتخابية (ألسلرود) يقول إن (٥٦%) من المعتدلين، و(٧٠%) من ذوي الأصول الإسبانية، (٥٥%) من النساء انتخبوا أوباما، وفي رأيه أن هذه الأغلبية المعقولة تسمح لأوباما في ولايته الثانية مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي تواجهه في الداخل والخارج: ففي الداخل يواجه أوباما مشاكل مستعصية تتعلق بعجز الميزانية، والدين العام الهائل... بالإضافة لتراجع الدخل لجزء كبير من الطبقة الوسطى. ويحذر رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (برنانكي) من دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود في حال لم يتمكن أوباما من عقد صفقة مع الكونجرس لتجنب الهاوية المالية (رفع الضرائب، خفض الإنفاق)، ويدعو إلى رفع سقف الدين لتجنب إفلاس الحكومة الأمريكية، ولضمان قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها إزاء سندات الدين وعدم التوصل إلى حل سيؤدي إلى المزيد من الركود في العام ٢٠١٣. وفي الخارج، اقتصاد عالمي هش في ظل أزمة اقتصادية، يواجه أوباما العملاق الصيني بقوته الاقتصادية والسياسية الصاعدة،

وسقوط أوروبا في مستنقع الركود، وسيضاعف ذلك التأثير العالمي لحالة الكساد في الولايات المتحدة، ناهيك عن مشاكل الشرق الأوسط... التي قد تهدد باستدراج الولايات المتحدة لصراع مسلح أو مغامرة عسكرية جديدة. بالمقابل تشير مراكز الدراسات إلى أن الناخب الأمريكي منح صوته لأوباما، من أجل اتخاذ إجراءات حازمة لمصلحة المواطن الأمريكي وليس من أجل الميول السياسية كالعادة. المقياس الحقيقي لنجاح أو فشل أوباما في الولاية الثانية سيكون في كيفية التعامل مع التحديات الخاصة بالميزانية، والدين العام... بما في ذلك برامج شبكات الأمان الاجتماعي... وسيكون ذلك موضوع المواجهة والمساومة مع الحزب الجمهوري حول (الهاوية أو المنحدر المالي) وهذا يعني سلسلة من الإجراءات لزيادة الضرائب بشكل تلقائي (بعد انتهاء التخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس بوش الابن) في نهاية ٢٠١٢، بالإضافة لتخفيض الإنفاق العام. قبل الأزمة المالية العالمية كان العديد من الاقتصاديين يرون أن الغرب يمر بعصر (الاعتدال العظيم)... بعد تفجر الأزمة المالية حل (عصر الاضطراب) محل الاعتدال، وبعد فوز الرئيس أوباما بولاية ثانية ترسخت عبارة ثالثة (عصر سياسة حافة الهاوية الاقتصادية والسياسية) ويقال أن أوباما نجا من لعنة الأزمة المالية، بعد أن أطاحت الأزمة برئيسي وزراء إيطاليا وبريطانيا؛ (برلسكوني) و(براون)، ورئيس جمهورية فرنسا (ساركوزي) ويؤيد نجاح أوباما مقولة (آلان بيتي) في الفاينانشال تايمز أن (بين الاقتصاد والانتخابات علاقة غير دقيقة) وربما لم يحمل الناخب الأمريكي أوباما المسؤولية كاملة عن تدهور الوضع الاقتصادي الأمريكي... خاصة وأنَّ (٧٠%) من الأمريكيين يحملون جورج بوش الابن مسؤولية مشاكل الولايات المتحدة الاقتصادية التي ورَثها عنه أوباما. العديد من رجال الأعمال والناخبين الأمريكيين يشعرون بخيبة أمل كبيرة من مسار الوضع الاقتصادي (النمو أقل من ٢%، مع ٢٥ مليون عاطل عن العمل) يخشون سقوط الولايات المتحدة في الهاوية المالية بداية ٢٠١٣. ويقال إن الساسة في الولايات المتحدة

يمشون على رؤوس أصابعهم إلى حافة المنحدر أو الهاوية التي يقرب عمقها (٦٠٠) مليار دولار. وقد تطول لعبة الرقص على هذه الحافة... وقد نشهد، بعد مخاض، عقد صفقة مالية بين أوباما والحزب الجمهوري حول فتح سقف الدين العام، وحول الضرائب، والإنفاق العام وربما يرجعون من الكارثة على رؤوس أصابعهم، وقد يستمر الانقسام السياسي العنيف في واشنطن عام ٢٠١٣ حول كل أو بعض هذه المشاكل والصعوبات المالية والاقتصادية، وتبقى إدارة أوباما الثانية في وضع صعب وحرج ويستمر الرقص على حافة المنحدر المالي والاقتصادي ما سيؤثر سلباً على سياسات واشنطن الاقتصادية، والسياسية والعسكرية العدوانية في العالم..

-٥٢-

كيف حققت الدول الناشئة نمواً متصاعداً رغم الأزمة الاقتصادية العالمية؟

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة، يتم التركيز اليوم، في أغلب الدول المتقدمة صناعياً، على عدم الاستقرار الاقتصادي والنمو الهزيل في هذه الدول. بالمقابل يلاحظ أن الدول الناشئة وخاصة دول بريكس (الصين، الهند، روسيا، البرازيل) سبق وتجاوزت تداعيات الأزمة الاقتصادية، وحققت نمواً متصاعداً. السؤال: كيف استطاعت الدول الناشئة مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية بعد أشهر من انطلاق هذه الأزمة وحققت المزيد من الانتعاش والنمو الاقتصادي المتصاعد؟؟ الواقع أن الاقتصادات الناشئة الكبرى (دول بريكس) كانت بمثابة المحركات الرئيسية للنمو في أعقاب اندلاع الأزمة المالية العالمية أواخر ٢٠٠٨، ولا تزال حتى الآن ولو بشكل نسبي في بعضها. وبقيت مرونة هذه الاقتصادات مرتبطة بقدرتها على توريد القدر الكافي من الطلب الكلي لدعم نموها بغض النظر عن الخسارة التي يسببها ضعف الطلب في الدول الصناعية الغربية. النمو المتواضع (وحتى السلبي) في أوروبا، وأيضاً تباطؤ النمو في الولايات المتحدة أدى إلى إلحاق خسارة في صادرات الاقتصادات الناشئة، خاصة وأن أوروبا تمثل وجهة التصدير الرئيسية للعديد من الدول الناشئة... بل هي السوق الخارجية الرئيسية بالنسبة للصين، وهذه الأخيرة تعدُّ سوقاً رئيسية للمنتجات النهائية والوسيطة... بمعنى آخر أثر وضع أوروبا الاقتصادي الضعيف على الاقتصادات الناشئة، وهناك مسألة أخرى تتعلق بمستقبل التمويل التجاري إذ يلاحظ أن البنوك الأوروبية، التي تعدُّ تقليدياً، مصدراً رئيسياً لتمويل

التجارة، تراجعت بشكل كبير. بعض دول بريكس عانت مؤخراً من تباطؤ نسبي للنمو؛ في البرازيل تأثر النمو قليلاً ولكنه اليوم على وشك إعادة التعافي. بالنسبة للاقتصاد الهندي لوحظ بعض التباطؤ للنمو مؤخراً بعد بلوغه معدلات مرتفعة للغاية، وذلك بسبب ضعف الدول الغربية وحذر المستثمرين... ما دفع الحكومة الهندية مؤخراً لاتخاذ إجراءات تصحيحية حاسمة ومن المتوقع استعادة الاقتصاد الهندي نموه المتصاعد. بالمقابل فإن الاستثمار العالمي، ومنذ بداية الأزمة شهد تقلبات متباينة؛ ولكن بقي عامل واحد مستقر، وهو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الغربية المأزومة اقتصادياً إلى الأسواق الناشئة وقد ذكر تقرير لمعهد التمويل الدولي صدر في تشرين أول ٢٠١٢ أن تدفقات رأس المال الخاص من العالم الغربي إلى الدول الناشئة تجاوزت تريليون دولار خلال عام ٢٠١٢. هذا التوسع في الاستثمارات يعكس رغبة الشركات متعددة الجنسيات لتعويض ضعف الأسواق الغربية... من خلال الاستفادة من فرص النمو الاقتصادي في الدول الناشئة الرائدة وخاصة الصين. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة في عام ٢٠١٢ بنسبة (٥,٣%) مقابل نسبة (١,٣%) في دول الغرب الصناعية. من ناحية أخرى أنتجت الأسواق الناشئة ما يقارب (٦٠%) من النمو الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٨ وإذا استمر الركود العميق في أوروبا من الممكن أن يرتفع إلى (٧٥%). أخيراً أرى أنه وبالرغم فمن الضعف المتزايد للنمو الذي أصاب اقتصادات الدول الغربية في أمريكا وأوروبا فإن أنماط النمو المتعددة السرعات التي حققتها الدول الناشئة خلال العقد الماضي، من المتوقع، أن تستمر، كما ستستمر الاقتصادات الناشئة في العمل كمحرك فاعل للنمو. وسيساعد ذلك على تأكيد قوة القطب العالمي الجديد المتمثل في دول بريكس وخاصة (روسيا الاتحادية والصين) وبما يعزز الثنائية القطبية في النظام العالمي الجديد.

-٥٣-

أموال النفط العربي في الاتجاه المعاكس؟؟

من المعلوم أن ثمة ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بين الاقتصاد والسياسة، فالاقتصادات القوية تعطي، عادة، لحكام الدول دفعاً قوياً على الصعيد السياسي، وقوة عسكرية فاعلة للدفاع عن مصالح هذه الدول... انطلاقاً من هذا الفهم وغيره بنى معظم حكام دول الغرب سياساتهم على مكونات اقتصاداتهم؛ مالاً، ونقداً، وتجارة... وأطماعهم في السيطرة على اقتصادات، وموارد دول أخرى، وأيضاً لمحاربة الدول التي لا تتماشى سياساتها الوطنية مع مصالح الغرب الاستعمارية. ولطالما استغل الغرب ذلك لفرض عقوبات اقتصادية ظالمة على الدول التي تدافع عن قراراتها الوطنية السيادية... ضد الهيمنة الاستعمارية ممثلة بأمريكا وأوروبا... وعادة ما تكون هذه العقوبات واجهة سياسية تحضر، عادة، لمعارك عسكرية عدوانية على الدول الممانعة والمقاومة. أين العرب من كل ذلك؟؟ حكام دول الخليج العربي يضعون أيديهم على ثروات هائلة للنفط، والغاز. وهذه الثروات، عادة، لا تسخر لعمليات التنمية لصالح أجيال المستقبل... وبالتالي لا ترتبط بالمصالح الوطنية لهذه الدول ولا علاقة لها بعملية نمو الاقتصاد العالمي... إنما هي مرتبطة بشكل عام بالمصالح الشخصية لبعض الطبقات الحاكمة... وبمصالح بعض الدول الغربية التي طالما عملت وتعمل باتجاه معاكس لمصالح شعوب ودول العالم العربي. بمعنى آخر أضاع بعض القابضين على معظم الثروة النفطية العربية الاتجاه الصحيح لبوصلة مصالح العرب الأساسية... وتوضيحاً فإنَّ ما يسمى بالصناديق المالية السيادية لدول النفط العربي تملك مبالغ هائلة تصل إلى ما يقارب (١٨٠٠) مليار دولار، أي ما يعادل نحو نصف موجودات الصناديق السيادية في العالم أجمع. وهذه الصناديق العربية لا يجوز تسميتها (سيادية) بسبب أساليب استخدامها...

وتشكل سندات الخزانة الأمريكية (٨٠%) منها مع الإشارة إلى أن عدداً من دول الخليج العربي النفطية تشتري سندات الخزانة الأمريكية دون أي شرط اقتصادي أو غيره مقابل ذلك. في حين أن الصين (ثاني أكبر اقتصاد في العالم)، وأكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية تشتري سندات الخزانة الأمريكية شرط أن تقوم الولايات المتحدة بالسماح للصين بتصدير السلع الصينية بأرقام كبيرة إلى الأسواق الأمريكية، في إطار القرار الصيني السيادي المستقل... هذا يعني أن الثروات العربية النفطية تمول قسماٍ ً من عجز الميزانية الأمريكية مجاناً... وأكثر من ذلك فإن جزءاً من أموال بعض هذه الصناديق، المسماة خطأً سيادية، تمول عمليات تسليح الميليشيات الإرهابية المسلحة في مختلف أرجاء العالم... من ناحية أخرى فإن بعض العرب القابضين على الثروات النفطية عاجزون عن لعب أي دور سياسي يذكر لتحقيق مصالح دولهم الوطنية أو المصالح العربية العليا المشتركة وفي مقدمتها قضية فلسطين... ولو استخدمت أموال النفط العربي لخدمة المصالح الوطنية والعربية لتغير اتجاه البوصلة السياسية في منطقة الشرق الأوسط... لذلك نرى سياسات الغرب تعمل لتوجيه معظم ثروات العرب النفطية لخدمة مصالح هذا الغرب بأشكال مختلفة، وباتجاه معاكس لمصالح العرب... وتتمادى دول الغرب باستخدام العقوبات الاقتصادية الظالمة ضد الدول (سورية...) المدافعة عن سيادتها والمقاومة للنفوذ الاستعماري الغربي وركيزته الأساسية في المنطقة العربية (إسرائيل)...

في هذا الزمن العربي الرديء يتساءل المواطن في العالم العربي، وبمرارة، لماذا لا يستخدم بعض العرب القابضين على الثروة النفطية جزءاً من أموال صناديقهم (المسماة سيادية) للدفاع عن مصالح العرب الوطنية والقومية؟ ماذا لوسمع بعض هؤلاء، مرة واحدة، واستجابوا لاستغاثة الأهل في القدس، وبيت لحم...، وفي كل فلسطين العربية الجريحة المحتلة؟؟ الجواب؛ إن البعض يذهب في الاتجاه المعاكس.

-٥٤-

أزمة الاقتصاد الغربي
والحلقة الحلزونية الهابطة

ثمة اتفاق على أن الآفاق الاقتصادية اليوم في الغرب تتجه نسبياً من الرمادي إلى الأسود لتبدو أكثر قتامة مما كانت عليه في أواخر عام ٢٠١١. وقد كررت مديرة صندوق النقد الدولي تحذيرها من أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة خطيرة... وأضافت إن التهديدات بدأت تتحول إلى واقع... منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكدت على لسان كبير الاقتصاديين فيها (كارلو بدوان): إننا قلقون لأن صُنَّاع السياسات، لا يرون الضرورة الملحة لاتخاذ قرار حاسم لمعالجة المخاطر التي تتهدد الاقتصاد العالمي. المشهد الاقتصادي العالمي يشير إلى أنَّ مركز الأزمة يتموضع في منطقة اليورو حيث تبدو الاقتصادات في حالة ركود. والأزمة تنتقل بالعدوى من دولة إلى أخرى لتحط برحالها أخيراً في فرنسا التي تم تخفيض تصنيفها الائتماني مؤخراً. معظم الاقتصاديين يتوقعون حدوث المزيد من الانكماش في أغلب دول منطقة اليورو عام ٢٠١٢. مع شبه ركود في الدول التي تحيط بمنطقة اليورو كالمملكة المتحدة... بالمقابل يلاحظ أنَّ القلق الأخطر ناجم عن إمكانية أن يتسبب انكماش اقتصادي في مفاقمة الضغوط في سوق الديون السيادية وتمويل البنوك، والتي هي بعيدة عن الحل، الأمر الذي يوجد حلقة حلزونية نزولية شبيهة بما حدث مع انطلاقة الأزمة المالية العالمية أواخر عام ٢٠٠٨... وهذا، في رأينا يشكل مؤشراً مرعباً خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تضع مخزوناً كبيراً في المؤشرات النقدية كالبنك المركزي الأوروبي... ورغم معاناة

معظم دول منطقة اليورو... إلا أن ألمانيا تعيش حالة من الرخاء الاقتصادي، ووصل مستوى التشغيل فيها إلى مستوى قياسي عال في أواخر عام ٢٠١١.

في الجانب الآخر من الأطلسي تعيش الولايات المتحدة الأمريكية عام الانتخابات الرئاسية في وضع اقتصادي صعب عام ٢٠١٢/٢٠١٣. مع دين عام هائل يقارب حجم الدخل القومي الأمريكي، وبطالة تجاوزت رقمين عشريين... وفي الوقت الذي يتوقع فيه العالم عاماً آخر من خيبة الأمل في الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا، وأوروبا الغربية العجوز)... يلاحظ أن محرك النمو الاقتصادي العالمي ينتقل إلى الاقتصادات الناشئة (بريكس)... وهذه الأخيرة جيدة ومليئة بالثقة... وقد شكلت الصين أكثر من (٤٠%) من النمو العالمي عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يتجه معدل التضخم في الصين إلى الاعتدال، ما يشجع على تنفيذ سياسات تحفيزية؛ كما يشير تقرير بنك (HSBC)، بحيث تستمر الصين بالاستثمار في مجالات البنى التحتية والمنازل... من قبل الشركات المملوكة من قبل الدولة. وفي الوقت الذي ينتقد فيه وزير المالية الألماني (ولفجانج شويبله) السياسة النقدية الأمريكية ويصفها (بالجاهلة) ويفترض أنها مصممة لتغذية الوحش المالي الأمريكي لا أكثر... فإننا نرى أنَّ الاقتصاد العالمي يظل في وضع خطر مع بقاء الاقتصادات الغربية (أمريكا، وأوروبا) مهددة بالدخول في حلقة حلزونية نزولية هابطة...، وبعيدة عن التعافي والخروج من نفق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

-٥٥-

دراما الدَّين العام الأمريكي وبدايات سقوط الإمبراطورية

أظهرت دراما الميزانية، وسقف الدين العام في واشنطن أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تسير على خطى الإمبراطوريات العالمية السابقة التي زالت، إذ أخذت عوامل الضعف تدب في جسد إمبراطورية العم سام، وبات الحلم الأمريكي مهدداً أكثر من أي وقت مضى. وبكل المقاييس، تعدُّ الأزمة الحالية من أقسى الأزمات التي مرت على السلطة التشريعية الأمريكية... وإذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الظروف الاقتصادية الصعبة والسيئة التي تعيشها الولايات المتحدة حالياً، فإن استمرار صراع الديكة في الكونجرس على هذا النحو يحمل في طياته مخاطر هائلة على مستقبل الاقتصاد في الولايات المتحدة بشكل خاص وعلى مجمل اقتصادات العالم. وبالتالي اهتزاز هيبة الإمبراطورية الأمريكية. بالمقابل أعلنت وكالة التصنيف الائتماني (فيتش) في النصف الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣، أنها يمكن أن تخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة في أوائل العام ٢٠١٤، من خلال نظرتها السلبية للاقتصاد الأمريكي، حتى ولو تم التوصل لاتفاق مؤقت... وذلك لتراجع كبير في الثقة بفاعلية السياسة الاقتصادية الحكومية لواشنطن. وكاد صبر العالم ينفد من صراع الحمار والفيل في الكونجرس... على شفا حافة الهاوية لرفع سقف الدين العام... لقد تم مؤخراً اتفاق

مؤقت من خلال قانون أقره الكونجرس بالسماح للخزانة الأمريكية بالاقتراض حتى ٧شباط (فبراير)٢٠١٤... وهذا الحل المؤقت يؤجل معركة رفع سقف الدين العام الذي وصل إلى (١٠٩%) من الناتج المحلي الإجمالي ما يعكس الفشل في معالجة القضايا المالية الجوهرية، ولكن التشريع الذي صدر مؤخراً يعدُّ بمثابة (وقف إطلاق نار) بين الجمهوريين والبيت الأبيض وهذا التشريع وصفه (مارتن وولف) في الفاينشال تايمز بأنه (كقنبلة نووية توجهها الولايات المتحدة على نفسها وبقية العالم...) ولا تزال جذور الصراع قائمة؛ إذ قال رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب الأمريكي (الموضوع لا يعني إنهاء الصراع بين الحزبين، وما قمنا به هو بمثابة ركلة للعلبة لمسافة أبعد على الطريق نفسه) في إشارة لتأجيل المعركة لوقت آخر في أوائل ٢٠١٤. السؤال المثير للجدل؛ هل تستطيع الإمبراطورية الأمريكية تحمل الأزمات المالية والاقتصادية الحادة المتتالية ومن ضمنها خدمة دينها العام المتزايد تضخماً.

-٥٦-

توازن الرعب الاقتصادي
وتراجع الهيمنة العسكرية الأمريكية

مع انتهاء الحرب الباردة في أواخر القرن العشرين برز تساؤل مهمّ على الساحة الدولية؛ هل يمكن أن يصبح المشهد الجيواقتصادي بديلاً للمشهد الجيوسياسي؟ ورأى بعض المحللين أن القوة الاقتصادية يمكن أن تقوم بدور مفتاح النجاح في المجال السياسي... وتراءى لهؤلاء، أن ذلك كفيل بانتقال متدرج إلى عالم يكون فيه لألمانيا واليابان مثلاً مساحة أكبر للهيمنة في المشهد الاقتصادي الدولي. بالمقابل يرى البعض أن التفوق العسكري يشكل القوة في السياسة... ولكن ذلك يحتاج لاقتصاد مزدهر... ويذكرنا ذلك بالقول المعروف إذا كنت تريد قيادة حمار إلى الماء فمن الأفضل الاستعانة بالجزرة وليس بالعصا. أما إذا كان الهدف أن تفقد الخصم حماره فإن المسدس أكثر فائدة. الواقع يظهر أن ارتفاع حصة الصين من الناتج الإجمالي العالمي يشير إلى تحول جوهري في توازن القوة في العالم، بغض النظر عن دور القوة العسكرية، وبالتالي ليس من الضروري أن تتحول القوة الاقتصادية المهيمنة وبسرعة إلى قوة عسكرية مسيطرة. فالولايات المتحدة بقيت أكثر من (٧٠) عاماً أكبر قوة اقتصادية عالمية قبل أن تصبح القوة العسكرية العظمى. وتشير تجربة الصين والولايات المتحدة إلى أهمية الاعتماد المتبادل على الصعيد الاقتصادي فيما يخص سياسات القوة. وهذا الاعتماد يحقق نوعاً من (توازن الرعب الاقتصادي) قياساً على ما كان يسمى أثناء الحرب الباردة بالاعتماد العسكري المتبادل...

وحدث ذلك عام ٢٠١٠ عندما باعت واشنطن السلاح إلى تايوان، ظهرت دعوات داخل الصين تهدد الولايات المتحدة ببيع احتياطات الصين الضخمة من سندات الخزانة الأمريكية، لكن ذلك لم يتم؛ لأنه كان سيخفض قيمة احتياطيات الصين بالدولار، كما سيعرض ذلك طلب الولايات المتحدة على الواردات من الصين للخطر، وبالتالي يخسر العديد من العمال الصينيين وظائفهم.

القوة الاقتصادية تستند لهياكل سياسية، وهذه القوة أصبحت عاملاً حاسماً في تطوير أو تخفيض القوة العسكرية؛ فالأزمة المالية العالمية الحالية الحادة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي أدت لانحسار التفوق العسكري لأمريكا وأرغمتها على تخفيض الإنفاق العسكري وسحب قواتها فعلاً من العراق والاستعداد لسحبها من أفغانستان. ولم تعد القوة العسكرية في القرن الواحد والعشرين تشكل بالنسبة للدول الأداة نفسها التي شكلتها في القرنين الماضيين، وستتأثر مباشرة بالقوة الاقتصادية، ولكنها ستبقى عامل قوة في السياسة العالمية. لقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون واقعياً عندما قال في آب ٢٠١١ (... من الأفضل استخدام التفوق العسكري من أجل خلق عالم يصبح بوسعنا أن نعيش فيه بارتياح عندما نفقد زعامتنا للكتلة العالمية) وضعف القوة الاقتصادية لأمريكا حالياً سيؤدي لانحسار هيمنتها العسكرية على العالم، والتاريخ لن يرحم الذين استخدموا قوتهم الاقتصادية لغير مصلحة شعوبهم، وأيضاً من استخدموا تفوقهم العسكري لاستعمار شعوب الدول الأخرى ونهب ثرواتها.

- ٥٧ -

بانوراما ٢٠١١

الاقتصاد الأمريكي والأوروبي في عمق الأزمة

ما هي المخاوف التي تعتري الاقتصاد العالمي ونحن نودع عام ٢٠١١؟!

– يلاحظ تفاقم مشكلة الدين العام الأمريكي، وعدم توصل اللجنة الأمريكية العليا، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، إلى اتفاق لحل موضوع سقف هذا الدين... وينجم عن ذلك التزام إدارة أوباما بتخفيض عجز الميزانية العامة بمبلغ (١,٢) تريلون دولار خلال السنوات العشر القادمة وما يستتبع ذلك من سياسات ضريبية تطال الفئات الاجتماعية الأمريكية الوسطى والفقيرة... مع توقعات بتراجع النمو الاقتصادي الأمريكي، بالإضافة لتأثير ذلك على التصنيف الائتماني للاقتصاد الأمريكي الذي ستصدره وكالة التصنيف (فيتش)... دون أن ننسى انسحاب القوات الأمريكية من العراق وعلاقة ذلك بالضعف الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي المأزوم.

– تفاقم الأزمة المالية في منطقة اليورو وتزايد خطر انهيار وإفلاس بعض الدول... وربما التفكك... وعدم نجاح القمة الأوروبية التي انعقدت في بروكسل (٢٠١١/١٢/٩) في التوصل إلى إجماع حول اتخاذ خطوات حاسمة لإنقاذ منطقة اليورو من أزمتها الخانقة ورفض بريطانيا المطلق لفكرة إقامة اتحاد مالي أوروبي... مع الإشارة إلى الهزائم السياسية الداخلية التي أسقطت عدداً من الحكومات الأوروبية بدءاً من اليونان، مروراً بإيطاليا ومؤخراً هزيمة الحزب الاشتراكي في

إسبانيا. وستقرر صناديق الاقتراع مصير ساركوزي وميركل في المستقبل غير البعيد...

– الاقتصاد الألماني الأقوى في أوروبا ظهرت لديه بعض المؤشرات السلبية تمثلت في عدم بيع السندات الألمانية طويلة الأجل المطروحة في الأسواق إلاَّ بنسبة تقل عن ٣/٢ ما ألقى بظلاله السلبية على المستثمرين، علماً بأن الاقتصاد الألماني يعول عليه لإنقاذ الاتحاد النقدي الأوروبي وأظهر ذلك إرباكاً وفشلاً في نتائج اجتماعات القمة الأوروبية الأخيرة في بروكسل؛ إذ أبدت بريطانيا رفضاً مطلقاً لفكرة الاتحاد المالي الأوروبي.

– في فرنسا أصبحت الأزمة المالية داخل الاقتصاد الفرنسي. وقد بشرت وكالة التصنيف الدولية (ستاندر آند بورز) بذلك عندما أعلنت خطأً تخفيض التصنيف الائتماني للاقتصاد الفرنسي من (AAA) إلى (AA) ثم تراجعت عن الخطأ، وكان هذا بمثابة ضغط على زر جرس الإنذار قبل موعده...

– الصين القوة الاقتصادية الصاعدة التي تجاوزت الأزمة الاقتصادية العالمية... ترد منها بعض الأخبار التي لمح إليها نائب رئيس وزراء الصين في أواخر تشرين الثاني ٢٠١١ بقوله (إنه من المؤكد حدوث ركود عالمي طويل الأجل، وإن على الصين أن تركز على مشاكلها الداخلية...)

– اليابان بدورها تعاني مشكلة المديونية التي وصلت إلى مستويات مقلقة عبَّر عنها صندوق النقد الدولي مؤخراً. أما الهند التي تجاوزت الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد ظهر فيها مؤخراً تراجع للعملة الوطنية مع تزايد معدلات التضخم.

أخيراً فإن بعض الملامح التفاؤلية المتواضعة في الاقتصاد الأمريكي والأوروبي التي عُبِّر عنها بداية عام ٢٠١١ بأنها (تفاؤل صامت) أصبحت اليوم، والعالم يودع العام ٢٠١١، بمثابة تشاؤم معلن وصارخ لاستمرار أزمة اقتصادية عميقة لا يمكن إخفاؤها.

-٥٨-

الصين بين النمو الصاعد، والإصلاح الاقتصادي الواعد

شهدت الصين نمواً متصاعداً، وحققت أرباحاً هائلة خلال العقد الماضي؛ لأن تكلفة العمالة الحقيقية كانت في انخفاض، كما أن دخولها إلى منظمة التجارة العالمية أدى إلى نمو صادراتها بشكل كبير وفي الوقت الذي لاتزال كبريات الشركات الغربية تعدُّ الصين (وعد النمو الذي لا ينتهي)... هناك اتجاه في الصين، يشجع الشركات الأجنبية عالية التكنولوجيا للاستثمار في الصين بالمقابل هناك مؤشرات تدل على أن تكاليف العمالة بدأت ترتفع والنمو يظهر بعض التباطؤ النسبي... أمام هذا الواقع كان لا بد من إجراء إصلاحات، وفي هذا الإطار أوصى بنك الشعب الصيني في أواخر شباط (فبراير) ٢٠١٢ بتسريع انفتاح النظام المالي الصيني وهذه مسألة حساسة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة... وتتضمن خطة الإصلاح المقترحة مراحل ثلاثاً: الأولى؛ تتم خلال ثلاث سنوات المقبلة وتمهد لمزيد من الاستثمار الصيني في الخارج. الثانية تستغرق من ثلاثة إلى خمسة أعوام لزيادة وتيرة الإقراض بالعملة الصينية. الثالثة؛ من خمسة إلى عشرة أعوام يمكن للأجانب فيها أن يستثمروا في الأسهم والسندات والعقارات، وسيتبع ذلك قابلية التحويل الحر للرنمينبي. المراقبون يرون أن هذه الخطة تبدو معقولة، ولكن يجب أن يؤخذ بالحسبان فوائد ومخاطر الإصلاح والانفتاح المالي بالنسبة للصين والعالم. ولاشك أن الانفتاح الصيني على العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحجج الداعية

للإصلاح الداخلي وهي قوية... مع ضرورة الانتباه للمخاطر المحدقة بذلك...، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأسواق المالية التي تتسم بالديناميكية تعدُّ عنصراً جوهرياً في أي اقتصاد يرغب في النمو المستدام وفي البدء بمنافسة الدول الغنية في الإنتاجية، كما تطمح الصين أن تفعل بالتأكيد. وإذا اعتمدت الخطة المقترحة فإن التدفقات المالية للسنوات الخمس المقبلة ستكون بديلاً جزئياً لتراكمات الاحتياطيات من العملات الأجنبية، شريطة أن لا ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية التي تهدد مدخرات الصين السنوية التي تتجاوز (٣) ثلاثة تريليون دولار أي أكثر من (٥٠%) من المدخرات الإجمالية للولايات المتحدة... ما سيجعل المؤسسات المالية الصينية أكبر المؤسسات في العالم خلال العقد المقبل. إن العالم لديه مصلحة في تحول اقتصاد الصين نحو نمو أكثر توازناً، وله مصلحة في الطريقة التي تدير بها الصين إصلاحها الداخلي خاصة ما يتعلق بالتنظيم المالي، والسياسة النقدية، وأنظمة سعر الصرف... وذلك لمصلحة الصين والعالم. إن تنفيذ اقتراح بنك الشعب الصيني جدولاً زمنياً للإصلاح يتناسب مع احتياجات الصين والعالم؛ يحتاج إلى مناقشات داخلية وإلى الأخذ بعين الاعتبار علاقات الصين المتزايدة مع الاقتصادات العالمية... لأن سياسات الصين لم تعد تهم الصين وحدها التي أصبحت قوة اقتصادية عظمى بل تهم العالم كله، ويبقى الاقتصاد الصيني محط اهتمام ومراقبة دقيقة من قبل الصديق اللدود الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم ذلك فإن الصين ستستمر بنموها الواعد وإصلاحاتها لتحقق المزيد من القوة الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية.

-٥٩-

مؤتمر حاكم الشرق

روسيا قوة اقتصادية وسياسية صاعدة

وصلتني عبر الإنترنت رسالة من أكاديمي اقتصادي ياباني صديق مضمونها أن (مؤتمر حاكم الشرق أكد أن روسيا درع آسيا الاقتصادي، وأن روسيا الصاعدة أصبحت محوراً رئيساً في القطبية الثنائية العالمية...). استوضحت من صديقي لأفهم المقصود بعبارة حاكم الشرق فتبين أنها اسم لمدينة (فلاديفوستك) الذي يعني بالروسية حاكم الشرق، والتي عقد فيها مؤخراً مؤتمر (أبيك) لدول شرق آسيا، وتبين أن المؤتمر يستمد أهميته الرمزية من المدينة. ثمة سؤال مهمّ يثير جدلاً في العالم؛ هل كان مؤتمر مدينة (حاكم الشرق)، بدوافعه وأسبابه، مقدمة لجعل روسيا الاتحادية أوروبية آسيوية في كلا الاتجاهين، ودرع آسيا؟؟ الواقع أن هناك نوعاً من التمحور أو الصراع الخفي، ذا الطابع الاقتصادي والسياسي، حول آسيا... ففي عام ٢٠١١ كان الجهد الأمريكي منصباً على آسيا من الناحية الاقتصادية بالمقابل في عام ٢٠١٢، أولت روسيا اهتماماً خاصاً بآسيا. وهنا نشير إلى أن روسيا (وريثة الاتحاد السوفييتي السابق) لم تكن تهتم كثيراً بالشرق الآسيوي، رغم أن ثلثي مساحة روسيا آسيوية، وكان ربع تجارة روسيا فقط يتَّجه إلى آسيا، في حين أن تجارة روسيا مع أوروبا تتجاوز نصف حجم تجارتها.لاشك أن قارة آسيا الواعدة بحاجة لروسيا، وكما قال (أ. دريباسكا) الرئيس التنفيذي لشركة روسال لإنتاج الألمنيوم في (هونج كونج) (بدون روسيا لن يكون هناك نمو في آسيا)، وتفسير ذلك أن آسيا تفتقر للموارد،

في حين أن روسيا تملك الكثير من الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الغاز (روسيا أكبر مصدر للغاز في العالم)، والنفط (روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم)، بالإضافة لكمٍّ هائل من الأخشاب... المشهد الروسي الجيواقتصادي مع آسيا يشير إلى أن تجارة روسيا مع جيرانها في آسيا في تطور مستمر؛ فقد تضاعفت تجارتها ثلاث مرات مع كوريا الجنوبية لتصل إلى (١٨) مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس السابقة لعام ٢٠١٠. بالمقابل فإن تجارة روسيا مع اليابان تضاعفت لتصل إلى (٢٣) مليار دولار خلال المدة نفسها. وعملياً يتزايد حجم الصادرات الروسية إلى اليابان نظراً لحاجة اليابان للنفط والغاز الروسيين ليحل محل الطاقة النووية وحتى قبل وقوع كارثة (فوكوشيما) زادت واردات اليابان من النفط الروسي من (٠,٧%) من إجمالي وارداتها في عام ٢٠٠٦ إلى (٦,٤%) من إجمالي واردات اليابان عام ٢٠١٠. ومن المفيد الإشارة إلى قرب انتهاء أعمال تنفيذ خطوط أنابيب النفط العابرة لسيبيريا لتصل إلى ميناء (كوزومينو) قريباً من اليابان. ما سيسمح بتصدير المزيد من النفط الروسي إلى بلاد الشمس اليابان. ورغم العلاقات السياسية الروسية اليابانية غير المريحة، بسبب الجزر المتنازع عليها... فإن العلاقات التجارية بين البلدين مرشحة للتطور. كما أن روسيا وسعت تجارتها مع الصين بقيمة (٨٠) مليار دولار في عام ٢٠١١ وهذا رقم يتجاوز تجارتها مع ألمانيا (٥٠) مليار دولار، ومع الولايات المتحدة الأمريكية (٣٤) مليار دولار. ويتم التخطيط في موسكو للوصول إلى معدل تجاري مع الصين بقيمة (٢٠٠) مليار دولار في عام ٢٠٢٠. ورغم تزايد الاستثمارات الروسية في الشرق الروسي الآسيوي على البنى التحتية (جسور، طرق، مطارات، مرافئ) فإن الفجوة كبيرة مع ما يجري في الصين... فميناء (شنغهاي) الصيني وحده يتعامل مع حجم من البضائع أكبر بعشر مرات مما تتعامل به جميع مرافئ روسيا في الشرق الأقصى. ولعل هذا ما دفع روسيا لتكثيف استثماراتها في شرقها الآسيوي. ويبدو أن اهتمامات روسيا الرئيسية، ذات البعد الآسيوي، تتركز باتجاه الصين العضو الثاني الأهم

في مجموعة دول بريكس، وهناك تنسيق روسي صيني على الصعيد السياسي الدولي... وقد وصلت العلاقات الروسية الصينية إلى مستوى متقدم غير مسبوق، كما ذكر الرئيس الروسي (بوتين) في مؤتمر (أبيك)، رغم أن الاستثمارات الصينية في روسيا لا تزال محدودة، إلا أنها مؤهلة للزيادة مستقبلاً في إطار التنسيق، والتطور الإيجابي للعلاقات الثنائية بين البلدين اللذين يشكلان القوة السياسية والاقتصادية الجديدة الصاعدة. ولقد أكد الرئيس الروسي (بوتين) مؤخراً أن بلاده مستعدة لمضاعفة صادراتها من الحبوب إلى آسيا وحتى ثلاثة أضعاف. وفي رأينا أن الاقتصادي الياباني الصديق كان على حق عندما رأى أن روسيا درع آسيا الاقتصادي، ونرى أن روسيا القوة الاقتصادية الصاعدة تشكل اليوم مع دول مجموعة بريكس وخاصة الصين قطباً رئيسياً مؤثراً وفاعلاً في القطبية الثنائية الدولية اليوم.

- ٦٠ -

الاقتصاد يقرر من هو الرئيس الأمريكي القادم

الاقتصاد الأمريكي اليوم، وبعد أربع سنوات ونصف من الأزمة الاقتصادية المستمرة، يترنح تحت وطأة النمو البطيء، ومعدلات البطالة المرتفعة... ويتساءل المراقبون هل أصبح الوضع الاقتصادي الأمريكي عاملاً حاسماً لبقاء أو رحيل الرئيس الأمريكي أوباما في سباق الانتخابات الرئاسية بعد أقل من ستة أشهر؟ في العام ٢٠١١ سجل الناتج الإجمالي الأمريكي نمواً لم يتجاوز (١.٥%) وفي الربع الأول من عام ٢٠١٢ كان النمو مخيباً للآمال، وذلك مع تراكم المخزون، وإقدام الحكومة الأمريكية على تخفيض الإنفاق وكان ذلك ضربة لتوقعات السوق التي أبدت بعض التفاؤل... سوق العمل جاء أيضاً مخيباً للآمال؛ معدل البطالة في آذار (مارس) ٢٠١٢ بلغ (٨.٢%). وليس هناك أيَّة زيادة في خلق فرص العمل ومعدلات تشغيل العمالة... سوق الإسكان الأمريكية يعكس حالة مزرية ويواصل مؤشر الإسكان انحداره شهراً بعد شهر. وخسرت الأسر الأمريكية نحو (تريليون) دولار، وأصبح (٢٥%) من إجمالي أصحاب المساكن المشمولين بنظام الرهن العقاري مدينين بما يتجاوز قيمة مساكنهم... مع ارتفاع معدلات التخلف عن سداد أقساط الرهن العقاري. بالمقابل فإن ارتفاع الإجمالي الفعلي للإنفاق بنسبة (٠.٤%) يشير إلى أن المستهلكين يَدخرون أقل... وقد انخفض معدل الادخار إلى (٣.٩%) مقارنة بـ(٤.٥%) في الربع الأخير من عام ٢٠١١. يقول (كريس

ويليامسون) كبير الاقتصاديين في شركة ماركت بلندن (كان الاقتصاد الأمريكي ضوءاً ساطعاً في الاقتصاد العالمي، إلا أنه ضوء لا يخطف الأبصار، ويظهر علامات على الأفول). بالمقابل الجمهوريون في الكونجرس انتقدوا ضعف الاستثمار في قطاع الأعمال الأمريكي. وقال (كيفين برادي) نائب رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونجرس (هذا أول تراجع للاستثمارات التجارية الثابتة منذ الربع الرابع عام ٢٠٠٩) وأضاف (نحن في حاجة لجعل الحكومة تترك الأسواق الحرة توفر فرص العمل لجميع الأمريكيين) كما أن هناك تباين بين ضعف الطلب وخلق فرص العمل؛ ما يشكل عامل ضعف في الاقتصاد الأمريكي. أمام هذا الواقع الاقتصادي الصعب والتضخم الهائل للدين العام؛ سيحاول الرئيس أوباما إلقاء اللائمة على الظروف التي ورثها عن (جورج بوش الابن) لكن الجمهور الأمريكي العادي سيلقي باللائمة على أوباما ويحمله المسؤولية.. وهذا الأخير سيحاول، وبكل إمكاناته، تحسين صورة الاقتصاد الأمريكي... وإذا لم يتمكن سيسعى لتحويل الانتباه من خلال خطته لزيادة الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة... بعض استطلاعات الرأي تشير إلى أن المرشح الجمهوري المحتمل (مت رومني) ربما تتوفر لديه قدرة أفضل لإدارة الاقتصاد الأمريكي... وإذا كان التاريخ مرشداً مساعداً... فإن النتيجة ستعتمد إلى حد كبير على الأداء الاقتصادي من الآن وحتى السادس من تشرين الثاني(أكتوبر) ٢٠١٢ وعلى تصور الأمريكيين لمستقبلهم الاقتصادي في ظل كل من المرشحين... دون أن ننسى دور شركات صناعات السلاح الأمريكية... ومهما يكن من أمر فسيكون الاقتصاد العامل الحاسم والأكثر أهمية في تحديد الفائز في الانتخابات الأمريكية.

-٦١-

في الأزمات الاقتصادية الدولة الحضن الدافئ..

عندما يتعرض الفرد أو المؤسسة أو حتى الجماعة لأزمة تشخص الأبصار والقلوب إلى الموقع الأقوى، والراعي الصالح، ورغم تعدد الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية والسياسية عبر التاريخ فإن الوقائع تثبت مقولة أن الدولة القادرة والعادلة كانت ولا تزال تمثل الحضن الدافئ والملاذ الآمن للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وبالتحديد في ظل الأزمات أياً كان نوع وماهية هذه الأزمات اقتصادية أو غيرها.. ومن المفيد هنا التذكير بأحد أبرز الاقتصاديين في القرن العشرين (ميلتون فريدمان) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد الذي رأى في الأجهزة الحكومية معرقلاً لروح المبادرة وأن الحكومة عدو للسوق، وكان فريدمان وراء التحول الدرامي الذي طرأ على السياسات الاقتصادية بعد عام ١٩٨٠ ووراء دعوة رئيسة وزراء بريطانيا (تاتشر) والرئيس الأميركي ريغان لدفع الرأسمالية إلى مرحلة الليبرالية الجديدة المعولمة المنفلتة من القيود والكوابح وترفض وجود الدولة القوية القادرة وقال الرئيس الأميركي ريغان (الحكومة لا تحل.. مشكلتنا، هي نفسها أصل المشكلة) وأدى هذا الاتجاه إلى الانفلات الذي عم الأسواق ومنحت هذه الأخيرة حصانة من الأخطاء وكان هذا نوعاً من العمى عن حقيقة مفادها أن العديد من الاقتصادات الناجحة قامت على أساس العمل المختلط (الحكومي والخاص) إلى أن ظهرت الأزمة المالية في خريف

٢٠٠٨ مع إفلاس وانهيار المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى الخاصة وبدأت الحكومات بالتدخل وضخ الأموال العامة في شرايين اقتصاداتها المأزومة لانقاذ المؤسسات الخاصة المنهارة وأصبحت الدولة الملاذ الآمن والمنقذ، ولسنا هنا بصدد الرد على نظرية فريدمان وما أحدثته من نتائج من أهمها وآخرها الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة والسؤال الذي كان سيبُهر فريدمان لو كان لا يزال حياً اليوم كيف نجحت الصين الدولة الاشتراكية حتى يومنا هذا في تحقيق معجزة اقتصادية من خلال المبادرة والعمل الجاد، أصحاب العمل (عام وخاص) والعمال وبفضل السياسات الحكومية الصينية المرنة القائمة على الاستثمارات في التكنولوجيا والتدخل الإيجابي في أسواق العمل وتقديم إعانات للتصدير وحماية الشركات وتحفيزها وقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية أهمية قراءة الرقم ومدلولاته كما هو لا كما يتمنى المتفائلون أو يراه المتشائمون بسوداوية، وبالتالي فإن التفاؤل والتشاؤم لا يمكن اعتمادهما في قراءة الواقع الاقتصادي. المشهد الاقتصادي الدولي في ظل الأزمة الاقتصادية يشير إلى أن الروح المادية أفرزت قيماً غير أخلاقية منحت الحق لأقلية من البشر (واحد من كل عشرين شخصاً على سطح الكرة الأرضية) بالاستمتاع بأكثر من ٧٠٪ مما تنتجه هذه الأرض من مواد أساسية للاستهلاك البشري وأدى ذلك إلى المزيد من الغرق في الأزمات الاقتصادية التي كان آخرها الأزمة الحالية المستمرة والتي قلبت العديد من المفاهيم والمعادلات، ولأول مرة تشعر دول أوروبا العجوز بضرورة التعامل مع الواقع بعقلانية، وأن عهد الرفاهية قد ولّى في إسبانيا مثلاً، منظمة الصليب الأحمر تقول إن في إسبانيا (٣٠٠) ألف مواطن إسباني بحاجة ماسة لمواد غذائية أساسية (شيء لا يصدق) فيما كان الصليب الأحمر سابقاً يطلب المعونة للمهاجرين الأجانب في إسبانيا. والسؤال في ظل الأزمة الاقتصادية التي كشفت هشاشة الاقتصاد العالمي، كيف يمكن إنقاذ هذا الأخير؟؟ هنا يبرز دور الدولة كملاذ آمن لإنقاذ الاقتصادات

المأزومة، من خلال دور الدولة الإيجابي ومسؤوليتها في تنظيم وحماية الاقتصادات الوطنية ومعالجة الأزمة بأسبابها وتداعياتها للخروج بأقل الخسائر، وبالتالي حماية حقوق المواطنين، بعد الأزمة أصبحت الدول ملاذاً وبات تدخل حكومتها المباشر في النشاط الاقتصادي يمثل حلاً واقعياً، بعد فشل النمط الاقتصادي السابق القائم على إعطاء حرية مطلقة لأسواق المال.... إن فشل الأسواق أدى إلى إعادة تدخل الدولة للواجهة، المطلوب من الدولة أن تنقذ مؤسسات القطاع الخاص المتعثرة، وأن توجه النشاط الاقتصادي دون أن تحل محل القطاع الخاص وتراقب أسواق المال للتأكد من تقيدها بالمعايير العامة للانضباط المالي.

-٦٢-

أوباما الثاني
والعملاق الاقتصادي الصيني الصاعد

ربما تكون مصادفةً؛ إعادة انتخاب الرئيس أوباما، واختيار المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني قيادةً جديدةً. وسواء كان التوقيت مصادفة، أم غير ذلك، فإن التوقيت ذكَّر بالعلاقة بين القوتين اللتين تشكلان (النظام العالمي) للعقود المقبلة. وعادة ما تشير عمليات انتقال الزعامة السياسية إلى تغير في الاتجاه أو الاستمرارية. ولكن الملاحظ أن انتقال الزعامة السياسية في الصين يتمُّ من خلال مؤتمر للحزب الشيوعي كل عشر سنوات، والملاحظ أيضا أن انتقال الزعامة الصينية كانت، سابقاً، مجرد حدث سياسي وثقافي ولا ينطوي على أبعاد اقتصادية مباشرة بالنسبة للقوى الكبرى في العالم. ولكن هذا الزمن ولىَ منذ أمد. الصين اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتجاوزت بسهولة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية مع نسبة نمو (١٠%). وتعدُّ الصين مركز التجمع الحيوي لسلسلة الإمداد العالمية للعديد من السلع المصنعة كأجهزة الكومبيوتر، والهواتف المحمولة... المتاحة للاستهلاك في الأسواق العالمية، بأسعار أقل. لدى الصين اليوم ما يعادل (٣.٣) تريليون دولار كاحتياطيات من النقد الأجنبي معظمها بالدولار الأمريكي، وهي أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية (١.٢) تريليون دولار معظمها سندات خزينة أمريكية. صناع السياسة في الصين يعملون لجعل العملة الوطنية (الرنمينبي) ذات موقع مهمّ في التجارة

الدولية وتحويله إلى عملة احتياطية، ووقعت الصين العديد من الاتفاقيات لتبادل العملة مع دول الجوار... بالإضافة للسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في الصين بالعملة الوطنية الصينية، وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل الصيني، كما تشجع الاستثمارات الصينية في الخارج لتأمين الوصول إلى الطاقة والمواد الخام، وتعزيز قدراتها التنافسية، واكتساب تكنولوجيات، وعلامات تجارية، ومهارات إدارية جديدة. ومن المتوقع أن تؤكد الصين على سياسات التحفيز المالي، لزيادة صادرات السلع المصنعة وتمويل الواردات من الطاقة والمنتجات المعدنية ضمن إجراءات عملية إعادة توازن للاقتصاد الصيني، كما يتوقع أن تستمر الصين في الإصلاحات الخاصة بالضمان الاجتماعي... واستكمال نظام التأمين الصحي الشامل.. وستعمل بكين على طمأنة المستثمرين بالعملة الوطنية الصينية، وتعزيز حقوق الدائنين. بشكل عام سيستمر القادة الصينيون الجدد في سياسة التطوير الاقتصادي بقدر كبير من التأني عملاً بالمثل الصيني (عبور النهر بتحسس الصخور) للوصول بالصين إلى المزيد من القوة الاقتصادية، في إطار هندسة الحكم عالية المستوى. بالمقابل تعدُّ الثقافتان السياسيتان في واشنطن وبكين مختلفتين تماماً، ولكن مصالح البلدين تتشابك على نحو متزايد، بأساليب بعضها عادي وبعضها الآخر خطير في آن معاً خلال فترة أوباما الثانية. الغرب (أمريكا، أوروبا) لا يزال يشكك بغموض وديناميكية السياسة الاقتصادية الصينية المبهمة في رأيهم. وترى إدارة أوباما أن الصين أسهمت في الكثير من المتاعب الاقتصادية الأمريكية في أعقاب الانهيار المالي. إن تركيز أوباما في حملته الانتخابية الثانية على ما سمي (محور آسيا) سيضعه في ولايته الثانية أمام استحقاقات أقلها إحداث رد فعل معاكس في الصين على محاولات حلفاء أمريكا في شرق آسيا، ويتمثل في المزيد من التمسك بالثوابت الصينية الاقتصادية منها والسياسية. ترى هل مقولة أوباما (محور آسيا) هي مجرد مصطلح وهمي لمحاولة عرقلة صعود الصين؟

وتأتي أول زيارة لأوباما الثاني إلى آسيا محاولةً لضبط صعود الصين اقتصادياً وعسكرياً. يثير تضييق الفجوة بين القوتين الأمريكية والصينية توترات بين البلدين، إذ من المتوقع أن تصبح الصين أكثر حزماً بينما تدفع أمريكا الأمور إلى الوراء، وتتزايد مخاطر سوء التقدير والصراع. رغم خطورة المواجهات المتوقعة بين إدارة أوباما الثاني والصين (الأعداء الأصدقاء) فإن المؤشرات تدل على أن فريقي القيادة الجديدة في واشنطن وبكين، على حد سواء، سيحاولان اللعب بحذر وتؤدة على حافة الهاوية لتجنب المواجهات الحادة، ما أمكن، إلا إذا حصل سوء تقدير.

-٦٣-

المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) ٢٠١٣
هروب من الواقع، وإحباط

يعدُّ المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد سنوياً في منتجع التزلج (دافوس)، ملتقى شخصيات عالمية تحمل أفكاراً حول الاقتصاد العالمي حاضراً ومستقبلاً. والمفارقة أن منتدى (دافوس) لعام ٢٠١٣ أظهر أن الشخصيات المشاركة تحمل أفكاراً ليست متباينة فقط، وإنما بدت وكأنها هاربة من واقع مؤلم تعيشه شعوبها... وترغب بعرض واقع صعب مليء بالتحديات... ويعترفون أن هذه التحديات أكبر بكثير من أن تواجه بإمكانات محدودة. سابقاً كان يقال أن الإنسان العاقل موجود في كتب القانون، وعلى امتداد ثلاثة عقود قبل الأزمة الاقتصادية العالمية كان يقال في العالم الرأسمالي أن الإنسان العاقل والمثقف عادة ما يشارك في منتدى دافوس، ولكن بعد انطلاق الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية خريف ٢٠٠٨ وتداعياتها تغيرت الصورة والأجواء المحيطة بمنتدى دافوس لتصبح أكثر قتامة وأقرب إلى الأجواء السياحية في منطقة سياحية للتزلج... على مدار أكثر من ثلاثين عاماً كان منتدى دافوس يحمل للعالم أفكاراً تتناسب مع ما ينادي به أنصار الرأسمالية وأصحاب الاستثمارات الكبرى في العالم مع ما يروج له من رخاء وحرية...لكن مع انطلاق الأزمة الاقتصادية فقدت الأفكار التي يتم الترويج لها في دافوس ثقة ودعم الجمهور. في دافوس ٢٠١٣، رغم تفاؤل العديد من المشاركين في المنتدى حول مستقبل الاقتصاد العالمي، إلاَّ أن الأفكار التي تم الترويج لها ظهرت بعيدة عن الواقع الفعلي في أوطان المتحدثين عنها ونذكر، على سبيل المثال، مصر وإيطاليا، حيث الوضع الاقتصادي غاية في السوء... حضر

رئيس وزراء مصر هشام قنديل وتحدث عن خطط التعليم، والبنى التحتية، والحرية... وظهر وكأنه هارب من واقع مؤلم يعيشه الشارع المصري في ظل اضطرابات وحالة طوارئ في أرض الكنانة التي يُطبق عليها الخناق الفكري الأحادي الأصولي... وهذه مفارقة. أيضاً حضر رئيس وزراء إيطاليا (ماريو مونتي) الاقتصادي المعروف والذي عُدَّ، عندما كان برئاسة حكومة إيطاليا، بمثابة طبيب منقذ للاقتصاد الإيطالي الغارق في أزمة عميقة، وطرح أفكاراً مثالية حول سوق العمل والانضباط المالي... وذلك بعيداً عن الواقع الإيطالي المنهك اقتصادياً... والمزاحمة السياسية استعداداً للانتخابات البرلمانية التي يبرز فيها وجه برلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي السابق الذي عرف عهده بالفضائح... ولا يخفي إعجابه بالأفكار الفاشية... من المشاركين في المنتدى رئيس وزراء بريطانيا (كاميرون) الذي لقي استقبالاً فاتراً وطرح فكرة إجراء استفتاء على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، ما أصاب المستثمرين بالريبة والشك. يقول (جديون ريتشمان) في الفاينانشال تايمز: (إن الصورة العامة لرجل دافوس أنه منافق واستغلالي ذو تفكير أجوف... إلا أن الحقيقة أكثر قتامة من ذلك بكثير فالنموذج المشارك في المنتدى هو شخص بعيد عن الواقع، ويهتم بشكل طفيف بالقضايا العصرية...). الأفكار النظرية التي يطلقها بعض المشاركين تبدو بعيدة عن الواقع العملي... الاقتصاد العالمي لم يعد حكراً على الغرب، وإنما ظهرت قوى اقتصادية صاعدة، دول (بريكس)، وخاصة الصين التي تختلف قواعدها عن أوراق دافوس، وهذا ما جعل منتدى دافوس يفقد بريقه، يصاب منظموه ومشجعوه بنوع من الإحباط. بمعنى آخر فإنه ورغم (السخرية، المبررة غالباً، التي يثيرها منتدى (دافوس) كما يقول (ريتشمان) فإن النتائج تشير إلى نهاية عهد كان الأشخاص الأكثر قوةً في العالم (يتبنون أفكاراً متشابهة) ويتعاونون فيما بينهم في دافوس. ونرى أن معظم الأفكار التي تطرح في هذا المنتدى تبدو، مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية نظرية وبعيدة عن الواقع، وبالتالي غير ذات جدوى على الأرض، وتسبب الإحباط، وأحياناً مُنفِّرة على المستوى الشعبي.

-٦٤-

صراع (الحمار) و(الفيل)
وخطر الإفلاس المالي للولايات المتحدة الأمريكية

بداية، وللتذكير، أشير إلى أن (الحمار) هو شعار الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، و(الفيل) شعار الحزب الجمهوري. ولما كان الرئيس أوباما ينتمي للحزب الديمقراطي فإن صراع الأكباش في الكونجرس مستمر حول موضوعات السياسة الداخلية والخارجية. ولا شك أنَّ الأزمة الاقتصادية العالمية، المستمرة منذ عام ٢٠٠٨، أثرت سلباً على الاقتصاد الأمريكي وسببت نوعاً من (الاعتلال الحاد في المالية العامة لأمريكا) وهذا ما استأثر باهتمام كبير في الكونجرس الأمريكي (مجلس النواب والشيوخ)؛ وخاصة موضوع الدين العام الحكومي الذي وصل اليوم إلى السقف الذي حدده الكونجرس ب (١٦.٧) تريليون دولار. والحزبان الأمريكيان لم يتوصلا حتى الآن إلى اتفاق لرفع سقف الدين العام. لذا فإن السياسة الأمريكية الآن في حال أسوأ مما كانت عليه في الفترة السابقة لأزمة الدين العام في عام ٢٠١١... علماً بأن الموعد النهائي لرفع سقف الدين العام هو منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣ وهذا يتزامن مع مشكلة مالية أخرى تتعلق بأزمة الميزانية حيث أقر مجلس النواب، الذي يسيطر عليه الجمهوريون، مشروع قانون يربط الموافقة على تحديد الموازنة بسحب التمويل لقانون الرعاية الصحية للرئيس أوباما... وحتى كتابة هذا الموضوع لم يتم الاتفاق على الميزانية بين الديمقراطيين والجمهوريين واضطرت الدولة الفدرالية لتعطيل جزئي لأجهزتها لأول مرة منذ ١٧ عاماً، ووضع (٨٥٠) ألف موظف في عطلة قسرية غير مأجورة... ويلاحظ أن الكونجرس الأمريكي عوَّد نفسه على هذا النوع من الصراع بين الحمار والفيل عبر السنين؛ إلى درجة أنه أصبح الآن غير عابئ كثيراً بمشاعر الأمريكيين حول الجدارة

الائتمانية الأمريكية، وقد ضاق الأمريكيون ذرعاً بمثل هذه الصراعات المتكررة في ظل مشهد اقتصادي أمريكي صعب جداً خاصة وإن واشنطن على أبواب استحقاقات مالية مهمّة لعل من أهمها اختيار رئيس للبنك الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) في ظل انتشار حالة عدم اليقين في المالية العامة الأمريكية وأزمة الدين العام... وعجز الميزانية (١.٦) تريليون دولار، والبطالة، نمو خدمة الدين العام أسرع من نمو الدخل، وحصة واشنطن من التجارة العالمية تراجعت من (١٥.٨%) إلى (١٠.٩%)... وفي هذا المشهد يتهم الحزب الديمقراطي (الحمار) الحزب الجمهوري (الفيل) باحتجاز الاقتصاد الأمريكي لدوافع أيديولوجية وسياسية لا علاقة لها بمصلحة أمريكا... وكل ذلك في إطار ابتزاز سياسي واضح. كشف وزير المالية الأمريكي (جاكوب ليو) عن إمكانية تعرض بلاده للإفلاس يوم ١٧ تشرين الأول ٢٠١٣ القادم في حال عدم موافقة الكونجرس على رفع سقف الدين العام بشكل عاجل. ويقول (ليو) في رسالته إلى أعضاء الكونجرس التي نشرت يوم ٢٠١٣/٩/٢٥أنه (إذا فشلت الحكومة في دفع فواتيرها فسيؤدي ذلك إلى كارثة)، ونوه إلى أنه بعد ثلاثة أسابيع لن يبقى في الخزانة الأمريكية إلا (٣٠) مليار دولار كأموال حرة، بينما تكون الالتزامات المالية لواشنطن أكبر بضعفين في تلك الفترة... كما حذر وزير مالية أمريكي أسبق (بيير شتايزوك) من أن الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي الذي أصابته الأزمة الاقتصادية بخلل كبير، وأصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب في الاقتصاد والسياسة. الواقع أن السياسيين في المجالس التشريعية لأمريكا وغيرها من الدول الرأسمالية تحولوا من (التصفيق) إلى (اللطم) كما ذكرت صحيفة الفاينانشال تايمز... ولاشك أن الأزمة أحدثت في هذه الدول خراباً ودماراً... وأيضاً أمراضاً نفسية من نوع مختلف... وما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية من صراع بين الحمار الديمقراطي، والفيل الجمهوري مؤشر واضح على ذلك... مع مايسببه هذا من شلل في الإدارة وتهديد فعلي بخطر الإفلاس المالي للدولة الأمريكية.

-٦٥-

حكومة قطر المنتفخة تعود لحجمها الطبيعي

قطر شبه الجزيرة الصغيرة القابعة على كتف الخليج العربي، لا يتجاوز عدد سكانها (٣٠٠) ألف نسمة، تملك مخزوناً ضخماً من الغاز... وأقيم على أرضها القاعدة العسكرية الأميركية الأكبر في الخليج... واعتقد حاكمها السابق حمد آل ثاني- الذي استولى على الحكم بانقلاب على أبيه – متوهماً أنه يمكن تضخيم حجم إمارته على الصعيد السياسي العربي والدولي، من خلال نثر أمواله الوفيرة في عالم عربي مضطرب، ونصّب نفسه داعماً لقوى الإرهاب التكفيري العالمي بدءاً من تنظيم القاعدة... وانتهاءً بتنظيم الإخوان المسلمين... وتبنى ما سمي مشروع الربيع العربي داعماً المجموعات المسلحة الإرهابية. ولكن فشل الربيع العربي وتحول إلى شتاء داكن... وحاول الشيخ حمد إظهار قوة إعلامية تضليلية من خلال قناة الجزيرة الفضائية... ووصل حاكم قطر حمد إلى مرحلة اليأس والإحباط... متظاهراً الثقة الكاذبة بنفسه ليتنازل عن منصبه لمصلحة ابنه في عام ٢٠١٣، وليترك الأمير الصغير يتخبط في التعامل مع العواقب... وعندما تولى الأمير تميم بن حمد آل ثاني استمر أفول نجم قطر مع التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ضد حكومة قطر... فبعد تولي الأمير الصغير منصبه، عزلت حكومة الإخوان المسلمين في مصر التي دعمتها قطر مالياً وسياسياً، ودخل مرسي السجن...

كما برز على السطح خلاف حاد بين ممولي الإرهاب العالمي (السعودية وقطر) وأظهر المشهد تحطم استراتيجية قطر الإقليمية وتراجعت عوائد استثمارات قطر المشبوهة فيما سمي المعارضة السورية المسلحة لتتضاءل باستمرار بسبب إخفاق حركة المسلحين الإرهابيين على الأرض السورية في تغيير ديناميكية

الحرب... وشعر حكام قطر المتورطون في سفك الدم السوري أن دورهم العربي تقزم إلى درجة كبيرة لتعود حكومة قطر المنتفخة إلى حجمها الطبيعي.

في أوائل حزيران (يونيو) ٢٠١٤ انجرفت حكومة قطر إلى فضيحة خطيرة بعد معلومات نشرتها صحيفة (الصاندي تايمز) أكدت الرشاوى التي دفعتها حكومة حمد لحصول قطر على استضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢. المشهد الحالي لقطر (حسب الفاينانشال تايمز)؛ القطريون يخشون انتهاء فضيحة الرشاوى بفقدان ماء الوجه... ارتباك متزايد من بيئة العمل، وتأخر في تسليم المشاريع، وشركات تفكر في الانتقال إلى دبي... ناهيك عن الصفعة التي تلقتها حكومة قطر نتيجة إخفاق مشروع تمويل الإرهاب العالمي وخاصة في سورية...

كل ذلك وغيره جعل أمير قطر الجديد الصغير في السن يملك أسباباً عديدة تجعله يعتقد أن العالم ينقلب ضد حكومته، وهو يواجه التركة المثقلة بالأخطاء التي ورثها عن والده حمد... في وقت يقترب فيه من عامه الأول في السلطة. إن حكومة قطر التي تضخم حجمها بورم الغرور وبدأت تعود إلى حجمها الطبيعي رغم المشاكل والصعوبات الخطرة التي تواجهها حكومتها والتي أدت عملياً لتراجع كبير جداً في دور قطر المصطنع على الساحتين الإقليمية والدولية... فإن بعض المراقبين يرون أن حكومة قطر الحالية وبحجمها العادي الصغير ستستمر في دعم الإرهاب العالمي... المصالح الدولية ستدفع الاستعمار القديم والحديث للتخلي عن بعض حلفائهم الإقليميين لتتركهم على قارعة الطريق وهذا هو حال حكومة قطر المنتفخة (ورماً وليس شحماً) لتعود إلى حجمها الطبيعي وستصبح مثل العدَّاء الذي يفوز بميدالية ذهبية، ليتم أخذها منه بسبب اكتشاف تعاطيه للمنشطات.

-٦٦-

الاقتصاد والحرب، السالب والموجب

يرى العديد من المحللين الاقتصاديين والسياسيين أن الحروب إحدى أدوات النظام الرأسمالي الهادفة لتشغيل مصانع الأسلحة، وتحفيز تجارة السلاح، وغير ذلك من السلع المكملة التي تفرض عادة على الدول والشعوب الغارقة في مستنقعات العنف والحروب. الملاحظ أن النظام الرأسمالي، بطبيعته، يعمل على إثارة الحروب في الخارج بهدف الخروج من الأزمات الاقتصادية... وتشير التجارب الحديثة لبعض الدول الرأسمالية إلى أن التورط في إشعال الحروب كثيراً ما يؤدي إلى إحداث سلبيات وتشققات في هيكلية الاقتصاد للدول التي تثير هذه الحروب في الخارج. غالباً ما تموه السلبيات بستار التشغيل المؤقت للعمال الذين كانوا يشتغلون في وظائف لصالح النشاط الحربي وسرعان ما يتم الاستغناء عن خدماتهم، ويُدفعون إلى مسرح البطالة. ويتقلص النشاط الاقتصادي بعد تخفيض مستوى تصنيع وتجارة الأسلحة وغيرها من سلع لوجيستية تتكدس وتصبح عرضة للتقادم... وعادة لا ينقذ الوضع محاولات العمل على إشعال حروب أخرى لتصريف السلاح.. وعندما خاضت واشنطن حرب فيتنام، كانت مصانع السلاح الأمريكية تعمل في سباق مع الزمن، وخرجت القوات الأمريكية مهزومة من فيتنام وهي تلعق جراحها.. يطاردها عار الهزيمة... لدرجة أن هذا العار ظل عالقاً في أذهان الأمريكيين، حتى حرب عاصفة الصحراء التي أخرجت صدام حسين من الكويت، ليقول الرئيس الأمريكي ج. بوش الأب يومها (لقد دفنَّا عار حرب فيتنام في القبر، في رمال

الصحراء)، إلا أن تكلفة حرب عاصفة الصحراء كانت مرتفعة، اقتصادياً وسياسياً، ودفع الرئيس الأمريكي بوش الأب ثمنها غالياً، وكان ضحيتها فسقط في انتخابات الرئاسة أمام (بيل كلينتون) كما أدت هذه الحرب أيضاً لتوقف معظم مشاريع التنمية في دول المنطقة... وعندما أطلق الرئيس الأمريكي رونالد ريغان سباق التسلح (حرب النجوم) مع الاتحاد السوفييتي، في ثمانينيات القرن العشرين، كان يهدف لإرهاق الاتحاد السوفييتي اقتصادياً... وكان ذلك واحداً من عوامل أخرى أدت لسقوط الاتحاد السوفييتي... ولكن ذلك لم يكن نهاية العالم – كما توهم البعض – لأن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما أخذت تترنح هي الأخرى من الإنفاق العسكري، خاصة مع الاعتماد على تجارة الحروب... وتعمق ذلك في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وحتى اليوم بسبب الحروب الأمريكية العبثية في أفغانستان والعراق ووصل الدين العام الأمريكي إلى ما يقارب الناتج المحلي. من ناحية أخرى فإن العنف الممارس من خلال الحروب المحلية التي مصدرها الإرهاب المدعوم خارجياً يُحدث اضطرابات داخلية ونزاعات أقرب إلى ما يشبه الحروب الأهلية ويترك آثاراً سلبية على الاقتصادات الوطنية... وما سمي بالربيع العربي في تونس، مصر، ليبيا.. أحدث هزات اقتصادية كبيرة كان ضحيتها اقتصادات هذه الدول، وأدى ذلك إلى تعثر وضعف استغلال موارد هذه الدول، على حساب المشاريع التنموية، والسياحية خاصة التي تضررت كثيراً. وما حدث في دول ما يسمى الربيع العربي ربما تقف خلفه مصالح اقتصادية إقليمية ودولية، وليس ذلك بعيداً عن نظرية المؤامرة التي نجدها في صورة التجاذبات السياسية؛ التي يدفع الاقتصاد ثمناً سلبياً غالياً بسببها... بشكل عام فإن الإنفاق العسكري في ظل الحروب والاضطرابات له نتائج سالبة عديدة... ويؤدي إلى سحب الموارد من استخداماتها المنتجة، بالإضافة إلى إشعال نار التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي الذي لا تصاحبه زيادة في الإنتاج المدني من السلع والخدمات. وجود كتلة أو كمية كبيرة من الإنفاق تتابع بل تُطارِد كمية أقل من السلع والخدمات

يؤدي إلى رفع الأسعار (أو ما يسمى تضخم جذب الطلب) حسب النظرية الاقتصادية... من جهة أخرى زيادة الإنفاق العسكري قد يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة... وهذا يعدُّ ظاهرة إيجابية من ناحية، إلا أنه يؤثر سلباً على معدلات النمو من ناحية ثانية. بالمقابل فإن إطلاق التهديدات وإشعار الدول الصغيرة بالخطر من الحرب... يؤدي إلى تهافت هذه الأخيرة على شراء السلاح وتكديسه... ما يسهم في تشغيل مصانع السلاح في الدول التي تصنع التهديدات هذه وتروج لها، وهذا حال دول ومشيخات الخليج العربي... أخيراً يمكن القول بوضوح إنَّ نهاية إشعال حرائق الحروب تكون، عادة، دراماتيكية وقد تكون فيها بعض الإيجابيات على اقتصادات الدول المحاربة إلا أنها، غالباً، ما تؤثر سلباً، وبعمق، على الاقتصاد الكلي... وبشكل عام يكون المنتصر والمهزوم كلاهما خاسراً.

-٦٧-

بريطانيا العجوز: اقتصاد ضعيف قدم في أوروبا، وأخرى أطلسية

الاتحاد الأوروبي يمر بمرحلة اقتصادية وسياسية دقيقة، ويلاحظ أن بريطانيا (الجزر القابعة في شرقي الأطلسي وغربي أوروبا) لها موقف خاص من أوروبا، وبالتحديد دول منطقة اليورو، وهذه الأخيرة غارقة في أزمة مالية واقتصادية خانقة وتدعو، مع ذلك، إلى ما يسمى (المزيد من أوروبا). في حين تريد بريطانيا المأزومة اقتصادياً، الابتعاد ولو نسبياً عن أحلام أوروبا الموحدة. ويراقب العالم اليوم ومعه بريطانيا ما يحدث لمنطقة اليورو المهددة بالتفكك... ويتوجس بعض رجال السياسة البريطانيين خيفة. بل يكاد صبر بعضهم ينفد من تردد صناع القرار في بلدهم حيال بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. تاريخياً لم تكن بريطانيا متحمسة للانضمام إلى أوروبا، وسبق للرئيس الفرنسي (ديغول) أن اعترض عام ١٩٦٣ على انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي... واليوم يبدو أن عدداً من قادة أوروبا، بل وحتى بعض الساسة البريطانيين غير معنيين بقدرة بريطانيا على أن تكون عضواً ملتزماً في منظومة الاتحاد الأوروبي ذات الهدف الأساسي (التغلب على الانقسامات التي قادت أوروبا للدخول في حروب متكررة، كانت بريطانيا مشاركة فيها خلال القرون الأخيرة) وفي رأيه أن المشروع الأوروبي الذي يفشل في إشراك بريطانيا ربما يهمل تركيب قطعة أساسية في اللعبة. العلاقة

بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي تشبه زواجاً فاشلاً، تشوبه خلافات كثيرة، وهناك حديث بين الطرفين حول إمكانية الانفصال. استطلاعات الرأي أواخر تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٢ تشير إلى أن (٥٦%) من البريطانيين يريدون الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. وتبدو مطالب البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي تعجيزية أحياناً، مرةً يطالبون بإجراءات حمائية للحي المالي في لندن، وأخرى مطالبات لتجميد الميزانية... في آخر اجتماع للاتحاد الأوروبي في بروكسل كان رئيس وزراء بريطانيا (كاميرون) النجم المعارض لإقرار ميزانية الاتحاد وتكونت قناعة لدى بعض قادة أوروبا أن اتحادهم يمكن أن يؤدي مهامه بشكل أفضل في حال غياب بريطانيا التي تعمل في رأيهم على (التدمير من الداخل). بالمقابل يرى (سبيك) من مؤسسة كارينجي للسلام العالمي أنه (بدون بريطانيا قد ينسى الاتحاد الأوروبي أحلامه الوردية بأن يصبح قوة عالمية). من ناحية أخرى فإن نظرة بريطانيا إلى منطقة اليورو تبقى حذرة، سيما وأن الأخيرة في وضع اقتصادي صعب، ومهددة بالتفكك.. وتبدو بريطانيا وكأنها تقوم بدور المتفرج على دراما منطقة اليورو. بانتظار نتائج هذه الدراما... وقد تكون سياسة بريطانيا أقرب إلى الشماتة لما تتعرض له منطقة اليورو. بشكل عام بريطانيا مترددة حيال بقائها في الاتحاد الأوروبي... مع حنينها الدائم لاستعادة سلطتها الوطنية على اقتصادها وسيادتها، التي تعتقد أن الاتحاد الأوروبي قد ينتقص منها. الاقتصاد البريطاني يعاني من الأزمة الاقتصادية... يقول (مارتن وولف) في الفاينانشال تايمز: إن الاقتصاد البريطاني الضعيف يواجه رياحاً معاكسة قوية، وإن استرتيجية بريطانيا الاقتصادية اليوم تعدُّ العجز هو الصحة (مع عجز هيكلي في الميزانية، انخفاض في النمو، وتضخم الدين،) بالمقابل تضع بريطانيا قدماً في أوروبا وأخرى في الأطلسي... ويلوح في داخلها معالم استفتاء حول استمرار عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وربما يقود الاستفتاء إلى الخروج لتصبح بريطانيا مجرد جزيرة بحرية مقابل شواطئ

أوروبا!! هذا الاحتمال يبدو ليس سهلاً لكنه موجود. ورغم وضع الاقتصاد البريطاني المنهك، ورغم التردد والحذر البريطاني مما يجري في منطقة اليورو المأزومة؛ فإن الساسة البريطانيين الواقفين على أطلال ما تبقى من الإمبراطورية التي كانت لاتغيب عنها الشمس... يتطلعون بعين إلى الغرب الأطلسي وبعين أخرى إلى البرِّ الأوروبي مع حذر من هذا الزواج البريطاني الأوروبي الفاشل والمهدد دائماً بالطلاق.

-٦٨-

الاقتصاد العالمي ومربع الشر

ظاهرة ما يسمى الشر في الاقتصادات والمجتمعات لها وجوه متعددة تتمثل، بشكل عام، في مربع أضلاعه الأربعة: البطالة، الفقر، الفساد، والتنمية غير المتوازنة.

البطالة إحدى أهم المشاكل الكبرى في اقتصادات عالم اليوم؛ تتمثل في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في مجتمع ما، وهذا يعني وجود أزمة في هذا المجتمع. ومع انطلاق الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، ازدادت نسب البطالة في المجتمعات الصناعية الغربية (الولايات المتحدة، ودول أوروبا...) لتصل إلى أرقام قياسية في هذه الدول، ناهيك عن تزايد هذه النسبة في الدول النامية والفقيرة، مع الإشارة إلى أن الدول الصاعدة بريكس (الصين، روسيا، الهند، البرازيل) لم تتأثر بهذه الأزمة وحافظت نسب البطالة في هذه الدول على مستواها، إن لم نقل إنها تراجعت في بعضها... بالمقابل ليس بالضرورة، أن تكون ظاهرة البطالة اقتصادية بالمعنى المعروف؛ مثلاً التعليم الذي لا تنسجم مخرجاته مع متطلبات التنمية يؤدي إلى نوع من البطالة هو الأخطر ضرراً للمجتمع، وأعني بذلك بطالة المتعلمين... ففي هذه الحالة يكون هناك تنمية وتطور اقتصادي في المجتمع، ولكن سوء الإدارة والتنظيم لهذا النوع من التنمية والتطور يؤدي إلى عدم وجود فرص عمل لأفواج المتعلمين في مجتمعات الفقر؛ موجود في كل المجتمعات، وبنسب متفاوتة، ولكن عندما يصبح الفقر ظاهرة في الاقتصاد الكلي، فإن المجتمع بكامله سيتأثر به سلباً. مكافحة الفقر تتطلب جهوداً كبيرة ومنظمة لتنمية اقتصادات المجتمعات، وبالتالي خلق فرص عمل. بالمقابل فإن محاربة الفقر تحتاج إلى تعريف قانوني، وتشريعي لخط الفقر لإيجاد إمكانات وبرامج، وآليات تدخل لسد الفرق بين موارد الإنسان، وما هو

مطلوب منه ضمن خط الفقر.. في العالم العربي (٤٠%) من العرب يعيشون على أقل من (٢.٧٥) دولار يومياً... ومن الصعب جداً معالجة الفقر دون الأخذ في الحسبان الرؤية الخاصة بالمسؤولين الحكوميين في مجتمع ما حول التضخم الذي يطال الأجور عموماً خاصة في الأوقات الحالية التي تشهد ارتفاعاً عالمياً كبيراً في الأسعار... في ظل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، التي لاتزال تضرب اقتصادات الدول الصناعية الغربية والعديد من الدول النامية.

الفساد بدوره يشكل عقبة رئيسية في طريق التنمية، وظاهرة الفساد موجودة بأشكال مختلفة ‹في كل مجتمعات العالم... والفوضى بطبيعتها تنتج الفساد، ولعل أهم أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية كان الفساد المستشري في المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة في الاقتصادات الغربية. تقرير منظمة الأمم المتحدة يذكر أن نصيب العالم العربي من الفساد تقدر قيمته بأكثر من (٣٠٠) بليون دولار سنوياً. ومحاربة الفساد تتطلب بيئة إدارية منضبطة، منظمة، وشفافة، وعلى مستوى عالٍ من الانضباط، وكذا إيجاد قوانين للمراقبة والمحاسبة...

التنمية اللامتوازنة، بشكل عام كل حالة من عدم التوازن لايمكن أن تنتج أي شيء إيجابي.. مسار التنمية يجب أن يحكمه التوازن، مثلاً لا يجوز أن تتركز التنمية في مناطق محددة، وتُهمل المناطق الأخرى... لأن ذلك يجعل من هذه الأخيرة بؤرة مناسبة لعدم الاستقرار، وتهدد عملية التنمية بكاملها في مثل تلك المجتمعات... لذلك يُحكى في كل اقتصادات العالم، على اختلاف تنوعها، عن أهمية وضرورة تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة. بشكل عام؛ إن تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمعات في العالم الثالث، يجب أن ينطلق من مواجهة هذه الظواهر التي تشكل أضلاع مربع الشر. في الدول النامية ومنها الدول العربية يجب الاهتمام بسياسات التعليم، والرعاية الصحية، ومكافحة البطالة والفقر، وعدالة توزيع الموارد، بالإضافة للاهتمام باقتصاد المعرفة، البحث العلمي، وإعطاء أهمية خاصة لموضوع التنمية الشاملة.

-٦٩-

٢٠١٣ عام الرعب لاقتصاد منطقة اليورو

عندما تصبح الأمور معقدة، يصبح التفكير مشوشاً، وهذا حال اقتصاد منطقة اليورو؛ الذي يثير قلقاً عالمياً، مهما حاول البعض إضفاء البساطة، والقليل من الوضوح حول أزمة منطقة اليورو المتفاقمة والتي تهدد هذا التجمع الاقتصادي بالتفكك والتبعثر شظايا... الرؤية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الأوروبي والحالمة بنظام مالي موحد برزت عقب الحرب العالمية الثانية، بدأت معالمها اليوم بالانهيار على الأرض. بعد عقود من التقدم البطيء لهذه الرؤية الاقتصادية تعود المؤسسات المصرفية للتخندق وراء الحدود القومية... كما أن المزايا التي جلبها اليورو منذ عام ١٩٩٩ يخبو ألقها، وتتراجع مع فشل مساعي دمج النظام الاقتصادي في القارة الأوروبية العجوز. كما يلاحظ أن القمم الأوروبية المتتالية يجمعها قاسم مشترك هو عدم النجاح... لأن هذه القمم تنتج عادة حلولاً غير مرضية للمشاكل المالية والاقتصادية التي تواجهها أوروبا... ويزداد القلق في القارة العجوز حول ما يمكن أن يحدث في أعقاب فرضية تفكك منطقة اليورو، وربما تفكك الاتحاد الأوروبي. من الأمور الخطيرة التي تدعو للقلق في أوروبا اليورو؛ تأثير التقشف في النمو ما يشير إلى أن عام ٢٠١٣ سيكون عاماً صعباً بل خطيراً ومروعاً بالنسبة لاقتصاديات منطقة اليورو. المشهد الاقتصادي العام في دول منطقة اليورو يبدو سوداوياً؛ برنامج إنقاذ اليونان يحتاج إلى (٣٢) مليار جنيه إسترليني لمدة سنتين، وهناك صعوبات جمة تحول دون تأمين هذا المبلغ... وربما يصار إلى تأجيل هذا البرنامج أو بعضه، وربما أيضاً قرار إعادة هيكلة ديون اليونان إلى ما بعد الانتخابات الألمانية في أيلول ٢٠١٣، وهذا أمر سيكون صعباً ومثيراً للمزيد من القلق، بل أمر يدعو(للجنون) كما يقول (ف. مونشو) في الفايننشال تايمز... في فرنسا تخفيض التصنيف الاقتصادي

الائتماني والوضع الاقتصادي الصعب، الذي أسهم في خسارة الرئيس ساركوزي للانتخابات، سيزداد سوءاً في عام ٢٠١٣، وقد أعطت مجلة الإيكونوميست لفرنسا اللقب الفخري (رجل أوروبا المريض) في عام ٢٠١٣. ناهيك عن تفاقم الأوضاع الاقتصادية في إسبانيا، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا... الأحزاب المتطرفة في أوروبا، المناهضة لمنطقة اليورو، أصبحت أكثر شعبية؛ كصعود الحزب اليميني المتطرف في اليونان (الفجر الذهبي)، في فرنسا حزب الجبهة الوطنية اليميني، في إيطاليا حزب (فايف ستار) هذا الأخير احتل المرتبة الثانية في استطلاعات الرأي، حتى في ألمانيا ظهر حزب (القراصنة). وقد ظهرت في ألمانيا اتجاهات غير مؤيدة لتحمل ألمانيا المزيد من الأعباء المالية لإنقاذ دول منطقة اليورو المنكوبة اقتصادياً... لكن كل شيء يتوقف على بقاء أو رحيل المستشارة الألمانية ميركل في الانتخابات الألمانية خريف ٢٠١٣... الكثير من المراقبين يرون أن عام ٢٠١٣ سيشهد تفككاً في منطقة اليورو ويُذكِّرون بدولة صغيرة اسمها (ترانسنيستريا) يسكنها نصف مليون نسمة نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي حيث انفصلت هذه الجمهورية الصغيرة عن جمهورية مولدافيا. وهؤلاء المراقبون يرون أن هذا الكيان السياسي الصغير يشير إلى ظاهرة مادية معروفة تتمثل في الانشقاق أو الانشطار (عندما يُجهَد سطح فإنه يتفتت إلى قطع كبيرة، ويستمر التفتت إلى شظايا أصغر وأصغر...). أخيراً نرى أن الاتحاد الأوروبي بشكل عام، ومنطقة اليورو بشكل خاص، أسرى أزمة وجودية أعمق من أي وقت مضى منذ عام ١٩٤٥. وفي حين يعدُّ التخبط استجابة تتسم بها الأنظمة السياسية الأوروبية المأزومة، وخاصة منها التي تحاول استعادة نفوذ تاريخي ضائع كفرنسا... فإن ذلك يُنذِر بعام جديد خطير ومُروِع لمنطقة اليورو. ويمكن القول هنا إن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لا تعني ببساطة عودة أوروبا إلى منتصف القرن العشرين فحسب بل إن هذا قد يسفر – كما كتب هارولد جيمس في الفايننشال تايمز – عن إعادة خلق الدويلات الأوروبية الصغيرة التي ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر. وجمهورية (ترانسنيستريا) الصغيرة شاهد على ذلك.

-٧٠-

تحديات الجغرافيا الاقتصادية لشرق آسيا والقلق الأمريكي

يبدو أن مشهد التحولات السياسية الجارية في منطقة شرق آسيا يشير إلى لحظة فارقة في الجغرافية السياسية والاقتصادية المتوترة لهذه المنطقة المهمّة من العالم في وقت اختار عمالقة الاقتصاد في شرق آسيا قادة جدد.. الصين اختارت زعيماً لها؛ ابن الزعيم الصيني الشيوعي الذي اشتهر بنضاله ضد اليابانيين لطردهم من الصين. في اليابان عاد الحزب الليبرالي الديمقراطي اليميني إلى السلطة واختار رئيساً للوزراء (آبي) وهو حفيد وزير ياباني فعال وقت الحرب. أما في كوريا الجنوبية فقد فازت (جيون.هـ. بارك) من حزب يمين الوسط وهي ابنة الزعيم الذي استولى على السلطة عام ١٩٦١ وحتى اغتياله عام ١٩٧٩ وأشرف خلال تلك الفترة على صعود كوريا الجنوبية اقتصادياً. ولا شك أن وجود قادة جدد في واحدة من المناطق الأكثر توتراً في العالم قد يؤدي إلى احتمال الوصول إلى حافة الهاوية... العلاقات الثنائية بين الدول الثلاث مريرة، ولا يمكن توقع تطوراتها؛ العلاقة بين الصين واليابان الأكثر تقلباً بسبب النزاع على جزر (سينكاكو) غير المأهولة التي تسيطر عليها اليابان... وترغب الصين في استعادتها في إطار التخلص من الإذلال التاريخي. العلاقة بين كوريا الجنوبية واليابان قد تزداد سوءاً مع وصول الزعيمين الجديدين على خلفية اتهامات تاريخية لممارسات الجيش الياباني... وستسعى واشنطن لتشجيع التعاون بين الدولتين الحليفتين لأمريكا... السؤال: هل يستطيع الزعماء الثلاثة الجدد إعادة رسم خريطة التجارة العالمية من خلال إبرام اتفاقية تجارة حرة تضم على التوالي: الصين ثاني أضخم اقتصاد في العالم، اليابان ثالث أضخم اقتصاد، وكوريا الجنوبية ثاني عشر أضخم اقتصاد على مستوى العالم؟ وهذه الدول الثلاث يبلغ عدد

سكانها (١,٥) مليار نسمة... ونجاح هذه الاتفاقية يعني تقزيم الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك). التوقعات تشير إلى أن موازين القوة الاقتصادية في القرن ال ٢١ ستنتقل من الغرب إلى الشرق. المخاوف الغربية بشكل عام، والأمريكية منها بشكل خاص؛ ترجع إلى مشهد جيوسياسي حصل في القرن العشرين، وهو هيمنة الغرب على الشعوب الأقل نمواً، وهذا ما عفا عليه الزمن. الواقع يشير إلى أنه إذا زاد النمو الاقتصادي الآسيوي، فإن الاستهلاك في المنطقة سيزداد... خاصة مع أخذ المجتمعات الآسيوية بالمقاييس الغربية لأساليب العيش في مجال الطاقة، والغذاء، والتقنيات... ولكن ليس من الممكن أن يستهلك الآسيويون بالطريقة التي يستهلك بها الغربيون لأسباب عديدة لامجال لذكرها هنا. بالمقابل نرى أنه من الصعب أن تطبق دول شرق آسيا، فكرة النمو القائم على الاستهلاك كحل وحيد. وبالتالي يجب على الغرب أن يدرك أن نظامه الاقتصادي القائم على أساس الاستهلاك قد استنفد موارد العالم، وهذا خيار غير مناسب لدول شرق آسيا التي تسعى لإيجاد مجتمعات أكثر مساواة... التحولات السياسية الجارية في شرق آسيا تتطلب إقامة توازن إقليمي للقوى والتخلص من الحمل التاريخي الذي يثقل كاهل العلاقات بين دول المنطقة الثلاث. من الناحية العملية فشلت التجارة المزدهرة لشرق آسيا في حل أو تهدئة النزاعات الإقليمية... وإطلاق العنان لممارسات حافة الهاوية... وفي رأينا أن الترابط الاقتصادي المتبادل غير قادر على توفير الاستقرار الإقليمي ما لم تتعهد الدول المتنافسة ببذل جهود حقيقية لإصلاح العلاقات السياسية فيما بينها وهنا يبرز الدور الأمريكي غير البريء...، والمثير للقلق، والذي يتأرجح بين تعاطف الولايات المتحدة السياسي مع حلفائها؛ اليابان وكوريا الجنوبية، ومصالحها الاقتصادية الكبرى مع الصين (الأصدقاء الأعداء)، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي أوباما إلى إيلاء أهمية خاصة في العام ٢٠١٣ لما سمي محور المصالح السياسية والاقتصادية لشرق آسيا، وهو مايثير قلقاً شديداً لإدارة أوباما الثاني خاصة مع وصول قادة جدد متشددين في الدول الثلاث.

-٧١-

عام ٢٠١٣ إدارة أوباما
من هاوية مالية... إلى أخرى

من الواضح أن تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة على الاقتصاد الأمريكي أوصلت إدارة أوباما إلى حافة الهاوية المالية الخطيرة التي تتطلب برنامجاً صعباً للإصلاح المالي للسيطرة على عجز الميزانية ونمو الدين العام. وقد استطاعت إدارة أوباما في الأيام الأخيرة من عام ٢٠١٢ التوصل إلى اتفاق جزئي، تم على عجل في الساعات الأخيرة من عام ٢٠١٢، مع الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي، ومهد هذا الاتفاق لجدل جديد بعد شهرين من الآن. أهم ملامح هذا الاتفاق فتتمثل في زيادة الضرائب على الأسر ذات الدخل الذي يزيد على (٤٥٠) ألف دولار، وعلى الأفراد الذين تزيد دخولهم على(٤٠٠) ألف دولار. هذا لا يعني انتهاء الصراع بين الجمهوريين والديمقراطيين حول القضايا المالية. لقد بلغ الدين العام الأمريكي سقفه القانوني في الأسبوع الأخير من العام المنصرم، ما يعني أننا سنشهد موجةً جديدةً من الصراع بين الحزبين الأمريكيين... حول رفع جديد لسقف الدين العام في الولايات المتحدة، لتتمكن الخزانة الأمريكية، من إصدار سندات جديدة، حتى لا يتأثر الإنفاق العام الأمريكي في هذه المرحلة الدقيقة. والحزبان الأمريكيان الجمهوري والديمقراطي (مثل القطط يعلو صوتها عندما تتشاجر، ولكنها تنسحب من الشجار عندما تقيِّم مخاطرها)، كما يقول إدوار لوس في الفايننشال تايمز. ومن المتوقع أن تستمر الحالة الضبابية في الاقتصاد الأمريكي، التي تتسبب

في عدم اليقين، والتي لن تنقشع قريباً. ومع توقع حدوث مواجهة أخرى بين الحزبين في غضون أسابيع قليلة فمن المرجح أن تزداد الضبابية قتامة. مع احتمال شبه أكيد بحدوث مواجهة، تلوح في الأفق، بين الحزبين في الكونجرس حول الدين العام، ما يجعل الاتفاق الذي تم مؤخراً يكتسب طابعاً مؤقتاً. عملياً تم تأخير بدء خفض الإنفاق الحكومي الأمريكي الفدرالي التلقائي في أول كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣ الذي يبلغ (١,٢) تريليون دولار على مدار عقد من الزمن لمدة شهرين. وعلى المشرعين في الكونجرس الأمريكي من الآن وحتى أول آذار (مارس) القادم ٢٠١٣ معرفة كيفية خفض الإنفاق بما فيه الكفاية، أو رفع الضرائب بما يكفي... لتجنب الخفض التلقائي في الإنفاق الذي سيطال كل شيء في الميزانية... حتى الإنفاق على البحث العلمي والقوات المسلحة. ومن المتوقع، في المفاوضات القادمة حول سقف الدين وخفض الإنفاق الحكومي الفيدرالي، أن يسعى الرئيس أوباما لزيادة الضرائب دولاراً واحداً، مقابل كل دولار من تخفيضات الإنفاق. وهكذا فإن الخلافات على الميزانية في الكونجرس الأمريكي لم تنتهِ بعد، وسيتعين على حكومة أوباما، التي وصلت عملياً إلى الحد الأقصى لسقف الاقتراض البالغ (١٦,٣) تريليون دولار؛ أن تطلب موافقة الكونجرس الأمريكي على رفع السقف في الوقت المقرر قانوناً (أي بين أواخر شباط (فبراير) وأوائل آذار (مارس) ٢٠١٣ الحالي. لأن سلطة الميزانية الحكومية الأمريكية تنتهي في (٢٧) آذار (مارس). ما يتطلب قانوناً جديداً في الكونجرس.

من الناحية الواقعية؛ إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فإن العمل الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يتعطل. وفي كل الحالات نرى أن الواقع الأمريكي العام يشير إلى أن إدارة حكومة أوباما ستبقى في وجه العاصفة وستنتقل من هاوية مالية... إلى أخرى.

-٧٢-

الأزمة الاقتصادية تحكم السياسة الداخلية والخارجية لواشنطن

إن قراءة هادئة لخطاب الرئيس الأمريكي أوباما (حالة الاتحاد) الأخير تشير إلى أن الأزمة الاقتصادية تشكل عاملاً حاسماً ومؤثراً في السياسة الداخلية والخارجية لأوباما في ولايته الثانية. ولفهم ذلك من المفيد الإشارة إلى المشهد التاريخي الاقتصادي والسياسي لأمريكا على امتداد (٣٢) عاماً منذ بداية عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان عام ١٩٨١ إذ أعلن هذا الأخير مع بداية ولايته شعاره الشهير (الحكومة ليست الحل، الحكومة هي المشكلة). كما أعلن ريغان يومها ما سماه (ثورة) اليمين السياسي ضد الطبقة المتوسطة والفقراء وتضمنت ثورته دعوة لخفض الضرائب على الأثرياء، وخفض إنفاق التعليم، والبنية الأساسية، والنمو الهائل لنفقات الدفاع... وإلغاء القيود التنظيمية الاقتصادية والمالية... وكان ذلك بمثابة هجوم من قبل أصحاب المصالح الخاصة؛ وول ستريت، وشركات النفط الكبرى، وشركات صناعة السلاح... وقد تابع الرؤساء الأمريكيون الذين جاؤوا بعد ريغان: جورج بوش الأب، بيل كلينتون، وبوش الابن هذه السياسة، وأدت الحروب العبثية التي صعدها بوش الابن إلى ارتفاع ميزانية النفقات العسكرية... كما كان إلغاء القيود التنظيمية المالية والاقتصادية سبباً في إثراء (وول ستريت) وإلى خلق الأزمة الاقتصادية المالية العالمية الحالية بسبب الاحتيال، والإفراط في خوض المجازفات المالية... جاء خطاب أوباما الأول في ولايته الثانية (حالة الاتحاد) ليؤكد أولوياته في السياسة الداخلية لمواجهة التحديات التي سببتها الأزمة الاقتصادية وبدا أوباما في خطابه وكأنه يُسدل الستار على حقبة مضت... ليعطي للحكومة دوراً مهماً في

معالجة الصعوبات الاقتصادية الكبرى التي يواجهها المجتمع الأمريكي اليوم؛ وأهمها تزايد عجز الميزانية، والتضخم الهائل للدين العام... وارتفاع معدلات البطالة... وفي الوقت الذي يسعى فيه أوباما لتنفيذ وعوده الانتخابية خلال حملته الرئاسية... فإنه يصطدم بالجمهوريين في معركة رفع سقف الدين العام بالإضافة للهاوية المالية المتمثلة بالضرائب والإنفاق العام، ومعارضة الجمهوريين لرفع الضرائب على الأثرياء وبالتالي فإن الاقتصاد والمالية يشكلان العامل الرئيسي في سياسة أوباما الداخلية. بالمقابل فإن المصالح الخاصة لاتزال قويةً في الكونغرس... وحتى في البيت الأبيض؛ لقد أنفق هؤلاء الأفراد والجماعات الثرية مليارات الدولارات على المرشحين في الانتخابات الأخيرة... ويتطلعون لتحقيق فوائد واستعادة ما دفعوه... كما أن (٣٠) عاماً من خفض الضرائب حرم حكومة الولايات المتحدة الكثير من الموارد المالية. وعلى ضوء ما تقدم فإن الاقتصاد الأمريكي اليوم (أكبر اقتصاد في العالم) يعاني نقصاً في الموارد. بالمقابل فإن خطاب أوباما (حالة الاتحاد) كان مقتضباً في مجال السياسة الخارجية وهذه الأخيرة تتأثر بدورها بالوضع الاقتصادي الأمريكي المأزوم خاصة في ظل قرار سحب القوات الأمريكية من أفغانستان تحت وطأة عوامل عديدة لعل من أهمها الوضع المالي الذي يتطلب ضغط الإنفاق العسكري وفي هذا السياق أُعلِن في النصف الأول من عام ٢٠١٣ قرار الإدارة الأمريكية تخفيض ميزانية الدفاع ب(٨٥) مليار دولار.. لذلك ظهر أوباما في خطاب الاتحاد وكأنه ألقى بقفازه... داعياً إلى عصر جديد من النشاط الحكومي لمواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى؛ لتنفيذ وعوده في مجال التعليم والصحة وتشييد البنية الأساسية، ومكافحة تغير المناخ. ومساعدة الأقل دخلاً، والاستثمار في المستقبل عموماً... بمعنى آخر يحاول تغيير الاتجاه الذي خلقه الرئيس الأسبق ريغان واستمر ثلاثة عقود وسبَّب للولايات المتحدة المزيد من الصعوبات والأزمات على الصعيد الداخلي والخارجي ليجد أوباما نفسه في مواجهة هذه الأخيرة وجهاً لوجه، لتصبح الأزمة الاقتصادية وتداعياتها العامل الرئيسي المؤثر سلباً وإيجاباً في السياسة الداخلية والخارجية لواشنطن خلال الولاية الثانية لأوباما.

-٧٣-

الاقتصاد الصيني الصاعد
لماذا الاستهلاك القاطرة المهمة للنمو؟

ما هو الواقع والآفاق المستقبلية للاقتصاد الصيني، أكبر ثاني اقتصاد في العالم؟ إن قراءة هادئة لخطاب رئيس وزراء الصين الحالي (ون جيا باو) في الاجتماع السنوي لنواب الشعب الصيني الذي عقد في الأسبوع الأول من آذار ٢٠١٣ يبين حال الاقتصاد الصيني خلال ولاية (ون) المنتهية قريباً، والتي امتدت لعقد من الزمن فهو سيسلم المسؤولية لخلفه (كي كيلنج) عند انتهاء دورة البرلمان. لقد عرض (ون) الخطوط العريضة لاستراتيجية طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية تعتمد على زيادة الطلب الداخلي بحيث يكون المستهلكون حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية... المشهد التاريخي للتنمية الاقتصادية في الصين خلال ولاية (ون) التي استمرت عشر سنوات يشير إلى أن الأولوية كانت تهدف لتحقيق نمو متوازن، مع تقليل الاعتماد على نموذج يقوده الاستثمار، بل يعتمد على التصدير لأن هذا الأخير كان له الفضل في تسجيل نمو في خانة العشرات وأسهم في إنقاذ مئات الملايين من سكان الريف الفقراء... وحوَّل الصين لأكبر اقتصاد تجاري في العالم... أعلن رئيس وزراء الصين في خطابه أرقام النمو التي تحققت في الصين خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٠٨-٢٠١٢)... فحجم الاستثمارات الصينية المباشرة وغير المالية في الخارج ارتفع من (٢٤.٨) مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى (٧٧.٢) مليار دولار عام ٢٠١٢ أي بزيادة (٢٥.٥%). وكان حجم النمو السنوي بمعدل (٩.٣%)، كما أن إجمالي الناتج الداخلي ارتفع من (٣٣٠٠) مليار إلى (٦٤٠٠) مليار دولار ما جعل الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم. بالمقابل فإن حجم التجارة الخارجية ازداد بنسبة (١٢.٢%). وعلى صعيد النقل تم إنشاء

(١٩٧٠٠) كلم من السكك الحديدية الجديدة منها تسعة آلاف كلم للقطارات الفائقة السرعة. على صعيد مكافحة البطالة تم إحداث (٥٩) مليون وظيفة جديدة في مناطق المدن... وتم توظيف (٢٨) مليون جامعي متخرج، كما زادت ميزانية التربية بمعدل سنوي (٢١.٦%). تحققت زيادة سنوية في متوسط الدخل الصافي بنسبة (٨.٨%) لسكان المدن، و(٩.٩%) لسكان الريف، كما تم تشييد (١٨) مليون مسكن اجتماعي جديد. بالنسبة للمستقبل أكد (ون) أن خطة التنمية الاقتصادية المستقبلية تعتمد على تحسين القوة الشرائية للمستهلكين الصينيين، كما أكد ضرورة تبني، ودون إبطاء، زيادة الطلب المحلي الداخلي لأن طاقة الطلب تكمن في الاستهلاك، وكل ذلك في إطار استراتيجية طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية. وفي ضوء الأزمة المالية العالمية المستمر، التي يراها (ون) (أخطر أزمة منذ قرن) فقد حدد هدف الخطة الرئيسي في عام ٢٠١٣ بتحقيق نسبة نمو (٧,٥%) ترافقها زيادة أسعار متوقعة بنسبة لا تتجاوز (٣.٥%)، ونسبة بطالة دون (٤.٦%)، مع توقع إحداث تسعة ملايين وظيفة خلال عام ٢٠٢٣. أما معدل التضخم فقد حدد ب (٣.٥%) في عام ٢٠١٣ مقابلاً نسبة (٢.٦%) عام ٢٠١٢. ونشير هنا إلى أن المبلغ الذي استخدم للاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الخمس الماضية في الصين بلغ (٥٥٢.٨) مليار دولار. تبدي الصين بعض المخاوف جاءت في خطاب (ون)، من قيام الدول الصناعية الغربية بإجراءات لتعزيز سياساتها النقدية التوسعية ما قد يؤدي لمخاطر تضخم مستورد. وهكذا فإن الصين تشكل اليوم القوة الاقتصادية الثانية في العالم، بعد أن نجحت في تحقيق النمو القائم على الصادرات لتبدأ مرحلة جديدة تعتمد على زيادة الطلب الداخلي ليصبح الاستهلاك قاطرة مهمَّة في استراتيجية التنمية الاقتصادية لمستقبل الصين الواعد بنمو متصاعد.

-٧٤-

الاقتصاد العالمي، وقصة الأمن الغذائي

الأمن الغذائي وتداعياته على الدول والمجتمعات... يشكل قضية عالمية، كما أنه يعدُّ من الموضوعات الوطنية الملحة التي يجب أن تحظى باهتمام القادة السياسيين في كل دول العالم منفردين ومجتمعين، بالإضافة لاهتمام خاص من المنظمات الإقليمية والدولية. الفقر والجوع من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي؛ أسعار المواد الغذائية في ارتفاع، وعدد الجياع في العالم يسجل زيادة ملحوظة خاصة بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة... كان عدد الجياع في العالم قبل انطلاق الأزمة عام ٢٠٠٨ نحو (٨٥٠) مليون جائع وارتفع العدد مع الأزمة ليسجل اليوم أكثر من مليار جائع. قصة الأمن الغذائي للشعوب والمجتمعات تاريخية ولكنها مستقبلية أيضاً، وهي في رأينا معضلة القرن الواحد والعشرين؛ سوء المواسم الزراعية بسبب عوامل طبيعية وغيرها؛ شح المياه، الفيضانات...، وارتفاع أسعار المواد الغذائية... بالإضافة لتراجع الاستثمارات وبخاصة في القطاع الزراعي، وأيضاً نقص الدعم المادي والإرشادي للإنتاج الزراعي والحيواني، ناهيك عن إجراءات الحمائية الزراعية، التي تسهم بشكل أو بآخر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية... الملاحظ تاريخياً أن القمم المتعددة حول الغذاء، والمؤتمرات واللجان المنبثقة عنها والمُشكَّلة بموجبها، طوال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، وحتى يومنا هذا، لم تؤدِ إلى صيغ عملية ومُرضِية لعلاج أزمة الغذاء العالمي. وزير الزراعة النمساوي الأسبق الدكتور (فيشلر) توقع أن تكون قصة الغذاء كارثية في القرن الواحد والعشرين، وكان محقاً عندما طالب الهيئات العالمية المعنية بموضوع الغذاء بتولي مسؤولياتها، والعمل

على تفعيل أنظمة جديدة لمواجهة اتساع رقعة الجوع في العالم، وتحفيز أبحاث المناخ، واستخدام الأدوات السياسية والخبرات الاقتصادية في سبيل ما سماه (صنع التغيير المنشود). الكثيرون اليوم يتذكرون قول الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) مُحذراً يومها (إذا كان العالم لا يستطيع إنقاذ الفقراء الكُثر، فإنه لايستطيع إنقاذ الأغنياء القلائل). رغم الجهود الدولية في مجال الغذاء العالمي، فإن قضية الغذاء برزت عملياً، لأول مرة بقوة كموضوع رئيسي، في قمة تموز عام ٢٠٠٩ التي استضافتها مدينة (لاكويلا) في إيطاليا، حيث تم التركيز على موضوع ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. وهكذا فإن قضية الغذاء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة القضايا الأساسية الأوسع والتي لاتتم معالجتها بالشكل الصحيح على صعيد المجتمع الدولي... كما أشرنا ومع استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية يلاحظ أن التعاون الدولي أصبح اليوم أكثر هشاشة من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥. بالمقابل فإن ضعف الأمن الغذائي يُسلط الضوء على كل المشكلات الرئيسية التي يعانيها العالم الحديث؛ في ظل أزمة اقتصادية عالمية. أخيراً نرى أن مشكلة الغذاء أصبحت هماً عالمياً، ويجب أن يواجه بآليات عالمية دون الإقلال من أهمية الجهود الوطنية.

- لا بد من إعادة هيكلة منظمة الغذاء العالمية (الفاو) التي لم تتمكن حتى الآن، رغم جهودها، من الحد من عدد الجياع في العالم. وعلى دول العالم، كبرى وصغرى، أن تتعاون وتعمل على تشجيع الاستثمار في الزراعة، وهو استثمار مجدٍ ومنتج، وليس استثماراً ريعياً أو خيرياً... كما يتوجب المراقبة والحد، ما أمكن، من إجراءات الحمائية الزراعية بما يسهم في وصول الغذاء إلى محتاجيه بأسعار مقبولة. مع الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتأثيره المباشر على عدد كبير من سكان العالم، يدق جرس الإنذار حول التداعيات الخطيرة لذلك، على الصعد الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

-٧٥-

أموال العرب التائهة، والأزمة الاقتصادية العالمية

وردني سؤال ع/ط الإنترنيت حول أموال أثرياء النفط العرب ومدى تأثرها بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة في دول أوروبا الغربية؟

بداية من المفيد الإشارة إلى أن الموجودات التي تديرها شبكة المصارف العربية بلغت في نهاية عام ٢٠١٢ نحو (٢,٥) تريليون دولار وهذا ما يقارب (١٠٥%) من الناتج الإجمالي العربي.... وإجمالي هذه الودائع لا يشكل سوى نسبة متواضعة من الأموال العربية لأثرياء النفط التائهة في مصارف العالم التي أصابتها الأزمة المالية العالمية المستمرة منذ خريف ٢٠٠٨... لاشك أن الودائع العربية في المصارف الغربية وخاصة في المصارف الأوروبية تأثرت مباشرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي لا تزال تعصف باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي..وإذا بدأنا بالأقرب جغرافياً أي بقبرص الجزيرة الهادئة في شرق المتوسط التي تحتل اليوم صدارة العناوين الرئيسية لعالم الاقتصاد وتقف على شفا حافة الإفلاس الاقتصادي... في قبرص عدد من المصارف العربية منها (١٢) فرعاً لمصارف لبنانية وهذه الأخيرة لديها نحو (٢.٥) مليار دولار أمريكي من الودائع العربية. وستوجه خطة إنقاذ الاقتصاد القبرصي ضربة قاسية للودائع العربية في كل المصارف القبرصية من خلال إجراءات هذه الخطة. إذ ستطالها ضرائب باهظة كون معظم ودائع أثرياء لعرب تتجاوز الـ(١٠٠) ألف يورو... الأموال العربية التائهة في المصارف الأوروبية أصيبت بنكسة كبرى من جراء الأزمة المفتوحة التي أدت إلى انهيار العديد من المصارف العملاقة في العالم.. من المناسب هنا الإشارة

إلى خطأ النظرة التقليدية للمصارف على أنها فقط خزانة تودع فيها النقود، وللأسف هذه نظرة العديد من أثرياء العرب... والصحيح أنه يجب النظر إلى الاستثمارات التي تجريها المصارف المعنية أكثر من الاهتمام بمبالغ الودائع فقط.. تداعيات الأزمة ستنعكس سلباً على الودائع العربية حيث تتقلص فرص البنوك في توسيع محافظها الاستثمارية في قبرص وفي دول أوروبا التي تتعرض اقتصادياتها للأزمة حاضراً ومستقبلاً بحيث يضيق هامش الربح المتوقع للمصارف من ناحية، وتزداد المخاطر على الوضع المالي للمصارف بسبب ضعف التنوع في محافظها الاستثمارية من ناحية أخرى.... بالرغم من الخطر الداهم الذي يهدد منطقة اليورو بالتفكك إلا أن هذا الخطر لم يصل بعد إلى مرحلة الانفجار التام، لأن ألمانيا لا تزال قادرة على الإسهام في انتشال بعض الدول الأوروبية المأزومة من هاوية الإفلاس مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير السلبي المتبادل بسبب تشابك الاقتصاديات الأوروبية، ما ينعكس سلباً على الودائع والاستثمارات العربية. يقول (مارتن ايسر) أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة أدنبره (إذا تفاقمت الأزمة الاقتصادية في قبرص فسيتسع نطاقها إلى دول أوروبية أخرى وسيؤدي ذلك إلى انعكاسات سلبية على المصالح العربية ممثلة بالودائع والاستثمارات العربية المقدرة بمليارات في دول الاتحاد الأوروبي...)، وقد اعترف وزير مالية قبرص أن بلاده أشبه بـ (كازينو)... أخيراً أقول للقارئ؛ الأزمة الاقتصادية التي تجتاح دول الاتحاد الأوروبي تشكل جرس إنذار للمودعين العرب الذين نأوا بأنفسهم عن الاستثمار في العالم العربي ليحملوا أموالهم ويهرولوا بها باتجاه المصارف الغربية التي أصابتها الأزمة المالية العالمية وجعلتها تنهار أمام الأزمة الكارثة منذ خمس سنوات ولاتزال تعاني... وقد دفع وسيدفع أثرياء النفط العربي الهاربون بأموالهم ثمناً غالياً كخسائر من ودائعهم جراء التداعيات الكارثية لهذه الأزمة المستمرة...

-٧٦-

التحديات ومستقبل الاقتصاد العالمي
الصين نموذجاً

إن قراءة متأنية لتاريخ الاقتصاد العالمي يشير إلى صراع بين مدرستين فكريتين: الأولى المدرسة الليبرالية، والأخرى المدرسة التجارية. المدرسة الأولى أصبحت، بشكل عام، المذهب الاقتصادي الأكثر انتشاراً من خلال تماهيها بالتأكيد مع ما يسمى روح المبادرة الخاصة، وحرية الأسواق... المدرسة الثانية هي المذهب الاقتصادي التجاري الذي لا يزال، رغم كل شيء، على قيد الحياة بل ومتجدد رغم الجاذبية، والأزمات التي عاشتها المدرسة الأولى. ويرى العديد من المحللين، نحن نشاركهم الرأي، أن الصراع بين المدرستين بوجهيهما المعاصر سيكون بمثابة قوة دافعة لصياغة مستقبل الاقتصاد العالمي. المذهب التجاري بوجهه التقليدي يعدُّه أنصار الليبرالية مجموعة عتيقة من الأفكار حول السياسة الاقتصادية. أنصار المدرسة التجارية كانوا أشد أنصار الرأسمالية حماساً لكنهم طرحوا لاحقاً نموذجاً مختلفاً عن الليبرالية، وطريقة أخرى لتنظيم العلاقة بين الدولة والاقتصاد. وهي رؤية حديثة مختلفة ومتباينة عن المفاهيم التقليدية المعروفة في القرن الثامن عشر. وتدعو للفصل بين الدولة والقطاع الخاص... أما المذهب الاقتصادي التجاري الحديث، فإنه يعرض رؤية قائمة على الشراكة. إذ تتعاون الدولة مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف وطنية مشتركة في مقدمتها الاستفادة من الموارد والطاقات المحلية لتحقيق النمو الاقتصادي، وبما يعزز القوة الوطنية. البعض يرى أن النموذج التجاري المعاصر لا يعدو كونه نوعاً من رأسمالية الدولة، ولكن نجاح هذا النموذج بصيغته العصرية في آسيا على سبيل المثال، يحظى باهتمام عالمي من

خلال التعاون بين الحكومة والشركات ودعم الدولة لقطاع الأعمال لذلك يمكن للاقتصادات النامية والفقيرة أن تفكر باعتماد المذهب الاقتصادي التجاري الحديث وسيلة للخروج من دوائر التخلف باتجاه النمو. الفرق بين النموذجين يكمن في تمييز مصالح المستهلك أو المنتج؛ ففي نظر الليبيرالين المستهلك هو الأصل لأن هدف السياسة الاقتصادية الليبرالية تتركز وتتلخص في زيادة قدرة الأسر على الاستهلاك، للوصول إلى السلع والخدمات بأقل ثمن ممكن. الصين من الناحية العملية هي النموذج المتألق والقائم على المفاهيم العصرية للمذهب التجاري رغم أن قادة الصين يتجنبون ذكر ذلك (ما زال قدر كبير من عدم الوضوح والرمادية يلتصق عادة بهذا المصطلح)... لأن المعجزة الاقتصادية الصينية كانت من الناحية العملية، نتاجاً دؤوباً للعمل ضمن برامج حكومية نشطة وقائمة على دعم وتحفيز المنتجات الصناعية المحلية والأجنبية وتقديم إعانات الدعم لها بشكل صريح... رغم أن الصين عملت وأعلنت بشكل أو بآخر على إلغاء تدريجي للعديد من إعانات الدعم الصريحة كشرط لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، ومع ذلك لا يزال نظام دعم النزعة التجارية باقياً في الصين إلى حد كبير، وبخاصة ما يتعلق بإدارة أسعار الصرف وبما يساعد على المحافظة على ربحية المصنعين..

وهذا أدى – كما هو معروف – إلى تراكم فائض تجاري كبير... المشهد الجيواقتصادي والسياسي العالمي يشير إلى إمكانية التعايش بين المفاهيم الحديثة للنموذجين؛ الليبرالي، والتجاري الحديث، خاصة في ضوء ما أظهرته الأزمة الاقتصادية العالمية الجالية من مساوئ وعيوب في النظام الليبرالي العالمي، واتساع الفجوة بين الناس، وما تتعرض له الطبقة المتوسطة في الغرب من معاناة اقتصادية، والدليل على ذلك الصورة القاتمة الحالية للاقتصاد الأمريكي، والأوروبي الغربي في ظل الأزمة الاقتصادية المستمرة. ونرى أن نجاح النموذج الاقتصادي الصيني مثال حي وواضح على نجاح المفهوم الحديث للنزعة التجارية من خلال تدخل الدولة الإيجابي والتشاركي لتحقيق التنمية الاقتصادية بآليات عصرية وواقعية.

-٧٧-

رحيل كلنتون
مرارة الفشل، والخريف القاتم

وردني بالبريد الإلكتروني سؤال من قارئ يقول فيه (بعيداً عن الاقتصاد الدولي، الذي عودتنا أن تكتب عنه، أرجو أن توضح لماذا تحدث الرئيس الأمريكي أوباما، في خطاب الاتحاد، بإيجاز شديد عن السياسة الخارجية...، وهل صحيح أن أوباما مرتاح لرحيل كلينتون...) تركت هيلاري كلينتون الدبلوماسية الأمريكية بعد أن شغلت منصب وزير خارجية الولايات المتحدة خلال ولاية أوباما الأولى. طرحت وسائل الإعلام ومراكز البحث في الولايات المتحدة وخارجها أسئلة عديدة حول ما حققته السيدة كلينتون الأنيقة، والمتصابية، التي تجاوزت ال(٦٥) عاماً، والتي قطعت (٩٥٦٧٣٣) ميلاً في رحلات جوية حول العالم خلال أربع سنوات من ولايتها وعملها كرئيسة للدبلوماسية الأمريكية. هناك شبه إجماع لدى المحللين على أن إنجازات كلينتون كانت محدودة وبعيدة عن إرث ثعلب الدبلوماسية الأمريكية هنري كيسينجر، أوحتى جيمس بيكر... لقد جاء خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في ولايته الثانية (حالة الاتحاد) متميزاً بالاقتضاب وبالعموميات في السياسة الخارجية، وركز على الوضع الاقتصادي الداخلي ومشاكل عجز الميزانية والدين العام والبطالة....، وقال أوباما (على القادة أن يعملوا أكثر من مجرد تحديد الأهداف، وأن يجدوا الوسائل اللازمة لتنفيذ الأهداف..) وكأنه يقصد بذلك آليات السياسة الخارجية التي نفذتها كلينتون. وقد علقت صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) على خطاب أوباما بقولها كانت السياسة الخارجية ثانوية وضبابية في خطابه ونوعاً من التهرب من وضع النقاط على الحروف... بعض الإطراء الذي صدر عن

أوباما عند رحيل كلينتون كان فيه الكثير من الدبلوماسية المبطنة بالرضا المبْهَم والذي يحتمل التأويل... ويرى المحللون أن تكليف البرلماني المخضرم (جون كيري) بوزارة الخارجية، يدل على رغبة أوباما الثاني بوضوح للتغيير والخلاص من هذا النمط في العمل الدبلوماسي الذي قادته كلينتون خلال ولاية أوباما الأولى والذي سبب لهذا الأخير الكثير من الإحراج والمواقف الصعبة، وعدم المصداقية في السياسة الخارجية... رغم تعاطف كلينتون المعلن مع إسرائيل لم تحقق شيئاً على صعيد عملية السلام العربية الإسرائيلية، وأكدت دائماً على دعم أمن إسرائيل.. كما أظهرت كلينتون دعماً لما سُمي الربيع العربي وتأييداً مباشراً، وغير مباشر لدعم الإرهاب.... وقد أثبتت التجربة الليبية، ومقتل السفير الأمريكي في ليبيا (المقرب من كلينتون) على يد الإرهابيين الذين سبق لكلينتون أن أسهمت في دعمهم بالمال والسلاح ضعف وهشاشة الإدارة الدبلوماسية الأمريكية... ما أدى إلى تحميل الوزيرة كلينتون المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن ذلك... بالإضافة إلى أن ما جرى ويجري في مصر وتونس... كل ذلك أكد فشل أداء السياسة الخارجية الأمريكية حيال ما سُمي الربيع العربي ليتحول هذا الأخير إلى خريف قاتم بامتياز... كل ذلك وغيره أيضاً... أفقد كلينتون توازنها في الأيام الأخيرة لولايتها لتسقط على الأرض... وتجد نفسها في المشفى... وبعدها تُطِل في اليوم الأخير من ولايتها على الإعلام، وهي مرهقة تلاحقها لعنة ومسؤولية دماء الأبرياء التي تسيل في بعض دول المنطقة العربية... رغم وصف (مارتن أنديك) السفير الأمريكي السابق في إسرائيل، بأن هيلاري كلينتون كانت أشبه بـ (نجمة الروك) فإن العجوز المتصابية هيلاري كلينتون تركت الدبلوماسية الأمريكية وتطلعاتها البعيدة والصعبة المنال للوصول إلى البيت الأبيض... ورحلت كلينتون وفي حلقها غصة ومرارة من الفشل الواضح في أدائها الدبلوماسي، وتركت وراءها مشهد الخريف العربي القاتم الذي تعيشه مصر، وتونس، وليبيا.

-٧٨-

بين الاقتصاد والسياسة وجاهلية بعض العرب

ثمة سؤال يشغل بال المهتمين بالشأن العام، اقتصاداً وسياسة، ويتعلق بحدود العلاقة التفاعلية، وتلازم المسار بينهما باتجاهات متوازية، أو متقاطعة، أو متعاكسة؟

إن الصراعات والمتغيرات والتطورات التي مرَّ ويمرُّ بها المجتمع البشري عبر التاريخ، تشير – عادةً – إلى نتائج مُلتبسَة، لا يمكن معها، أحياناً، الجزم ما إذا كان الاقتصاد في المقدمة أم السياسة!! يبدو أحياناً أن السياسة تلهث جرياً لخدمة الاقتصاد بهدف تحقيق برامج النمو والازدهار، وأحياناً قد يحصل ما هو عكس ذلك بحيث يسير الاقتصاد بأدواته وآلياته الضعيفة وراء مَدخلة السياسة... وتحدث مثل هذه الحالة عادة عندما تطغى الهيمنة الأيديولوجية؛ سواء كانت تأخذ بالنهج الرأسمالي الليبرالي أم بغيره... متى يتواجه الاقتصاد مع السياسة؟ أحياناً عندما تفشل الآليات السياسية في خلق اقتصاد واضح الصورة والهدف... أو عندما لا تنجح الآليات الاقتصادية في وضع العقل والفعل الاقتصادي قريباً من السياسة، وهذا قد يؤدي إلى نتائج سلبية فإما أن يؤدي إلى انهيار النظام ككل كما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث أدت الأدلجة المتطرفة الشمولية لإزاحة الحافز الفردي، والإنساني... وحُسمت لمصلحة الاقتصاد وها هي روسيا القوية اليوم تعيد ترتيب أولوياتها لتلازم

مساري الاقتصاد والسياسة. والاحتمال الآخر أن يغرق النظام في أزمة اقتصادية كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة منذ عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وقد عملت الاقتصادات الرأسمالية على استثمار مقولات الاشتراكية المتطرفة في محاولة لتأهيل آليات الاقتصاد الرأسمالي بأساليب أشبه بالتهجين وذلك بحجة إبعاد الاحتكار والهيمنة، وكنوع من المقاربة العملية أسندت من خلالها للاتحادات والنقابات أدوار تبدو ظاهرياً وكأنها تصب في مصلحة العمال وأصحاب العمل، وهذا ما يحدث في أمريكا وأوروبا... وذلك في إطار المحاولات للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية... بالمقابل نجد في الصين أن الحزب الشيوعي الحاكم استطاع التوفيق بين الأيديولوجيا الاشتراكية وآليات اقتصاد السوق... ليصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد مُصدر في العالم، وثاني اقتصاد عالمي من حيث الحجم.... أما في العالم العربي وعلى مدار أكثر من نصف قرن يلاحظ أن سِمة الالتباس والتخبط في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، المشهد التنموي الاقتصادي العربي يشير إلى نتائج متواضعة وزهيدة جداً ومخرجاتها يغلب عليها الطابع الشكلي الديكوري... استنزاف وتبديد للثروات الطبيعية والبشرية وسط حالات من التخبط والرياء في الإجراءات والقرارات التي غالباً تأخذ البعد الدعائي السياسي، لصالح الارتهان الخارجي، وغياب الرؤية الواضحة والصحيحة... معظم اقتصادات الدول العربية لم تستطع رسم طرق خاصة بها، ولا استفادت من تجارب الأمم الأخرى... دول تملك الثروات الباطنية (النفط، والغاز) تُبدِد معظم هذه الثروات في أوهام دانكيشوتية ذات طابع جاهلي... وتصب نتائجها في المصالح الضيقة للحكام، وخدمة مصالح القوى الغربية... ودول عربية أخرى تملك ثروات بشرية... شهدت بعضها حركات شعبية سُميت بالربيع العربي دون رؤى سياسية، واقتصادية واضحة لتتحول لاحقاً إلى تخبط سياسي وتسلط قوى تصر على التمسك بسحر الماضي الأقرب إلى مفاهيم الفكر الجاهلي الظلامي الذي ليس فيه للاقتصاد والسياسة

أية رؤية تتناسب وروح العصر وتحول الربيع إلى خريف داكن... إن معظم الدول العربية بحاجة لرؤية اقتصادية وسياسية عصرية تضع حداً لعبث المتحكمين بالثروات العربية وعودة القابضين على الثروات العربية إلى رشدهم في إطار خطط وبرامج تتكامل فيه الثروات الطبيعية، والبشرية ويتفاعل فيها الاقتصاد والسياسة في العالم العربي بما ينسجم مع المفاهيم المتنورة وروح العصر ويحقق المصالح الوطنية والقومية للمواطنين في العالم العربي، بعيداً عن الرؤى والمفاهيم الجاهلية.... وباتجاه العمل العربي المتكامل لصالح مستقبل الأجيال العربية القادمة.

- ٧٩ -

أوروبا العجوز بين الأزمة الاقتصادية والعجز السياسي

للعام الرابع على التوالي، بعد انطلاق الأزمة المالية العالمية، تظل منطقة اليورو الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي. وفي ظل هذه الأزمة المستمرة يتعرض الاتحاد النقدي الأوروبي (منطقة اليورو) لصدمة ثلاثية: صدمة مالية، أزمة ديون سيادية، وأزمة للمشروع الأوروبي مهدداً بعواقب سياسية متعددة... يقول (مارتن ولف) في الفاينانشال تايمز: (يفترض أن يكون الاتحاد النقدي الأوروبي زواجاً كاثوليكياً لا رجعة فيه، حتى وإن كان زواجاً سيئاً. وإذا لم يتفكك الاتحاد، فإن هناك احتمال لبقاء هذا الاتحاد لفترة أطول... لأن تكاليف الطلاق مرتفعة للغاية...) المشهد الاقتصادي العام الحالي في منطقة اليورو يبدو سوداوياً؛ تطبيق برامج إنفاق عام ترتكز على إجراءات تقشفية لمحاولة السيطرة على العجز المالي، والحد من نمو الدين العام النتيجة الطبيعية لهذه السياسات، أن تصل مستويات الناتج والتشغيل أقل من مستوياتها الكامنة... والطبيعي، مع مثل هذه الإجراءات، أن تستمر البطالة في الارتفاع؛ إذ وصلت معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢ إلى رقم قياسي (١١.٩%)؛ أي أن هناك (٢٦) مليون عاطل عن العمل في (٢٧) دولة أوروبية. معدل البطالة في ألمانيا (٥.٣%)، في إسبانيا (٢٦.٢%)، اليونان (٢٧%). البيانات تشير إلى تراجع في استثمار الشركات، مع هبوط في الاستهلاك الخاص، ما أدى إلى تراجع اقتصاد منطقة اليورو بنسبة (٠.٦%) خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢، مع تراجع للصادرات والواردات بنسبة (٠.٩%) في الفترة نفسها، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو بالمعدل نفسه

خلال الفترة ذاتها. بالمقابل فإن التوقعات المستقبلية الصادرة عن المفوضية الأوروبية ترسم صورة مُحبطة: في عام ٢٠١٤ يتوقع أن يكون معدل البطالة أعلى من (٢٥%) في اليونان وإسبانيا... ومن المتوقع أن يستمر الانقسام الاقتصادي والاجتماعي العميق في منطقة اليورو. ألمانيا اليوم القوة الاقتصادية الأولى في منطقة اليورو، فرنسا تعاني من تخفيض تصنيفها الائتماني؛ و(٧٥%) من الفرنسيين يرفضون التدابير التقشفية... ويقول (مارتن وولف) في الفاينانشال تايمز (حشرجة الموت الصادرة عن النموذج الاقتصادي الفرنسي لا تزال مسموعة، وعلينا أن ننتظر لنرى كيف ستكون النهاية...) والوضع في بريطانيا ليس أفضل... الواقع أن الفجوة الاقتصادية داخل الاتحاد النقدي الأوروبي من غير الممكن أن تستمر لفترة طويلة كما قال (أبراهام لنكولن) (إن البيت المنقسم على نفسه لا يظل قائماً)، وبالتالي من الصعب جداً أن يستمر الواقع الحالي لمنطقة اليورو. يقول رئيس المفوضية الأوروبية (إن النشاط الاقتصادي في أوروبا خلال ٢٠١٢ كان مخيباً للآمال) والقمم الأوروبية لإنقاذ منطقة اليورو لم تقدم حلولاً مرضية للمشكلات الاقتصادية التي تواجه أوروبا، ولم تخرج القمة الاقتصادية الأوروبية في بروكسل بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤ عن سابقاتها من القمم الأوروبية... مقابل هذا الضعف والوهن الاقتصادي الأوروبي، تحاول بعض الإمبراطوريات الأوروبية القديمة البائدة استعادة بعض من نفوذها الضائع وتحشر نفسها سياسياً في أوضاع الشرق الأوسط مباشرة أو بالوكالة؛ كفرنسا ووبريطانيا... وليس سراً أن جهودها هذه ستكلل بالفشل كسابقاتها... فالأزمات والقضايا الكبرى تحسمها الشعوب... وليس قوى الاستعمار القديم الضعيفة اقتصادياً في أوروبا العجوز... والتي تعيش حالة من التخبط، والعجز السياسي...

-٨٠-

مستقبل الاقتصاد العالمي
تحدده الاقتصادات الناشئة (بريكس)

في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية هناك تساؤل مهم حول مستقبل الاقتصاد العالمي؟ هل ثمة إمكانية لتحسين مستويات المعيشة على الصعيد العالمي في ظل الرأسمالية التي أثبتت الأزمة المالية العالمية عدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق ذلك؟ قراءة التاريخ الاقتصادي خلال العقود الثلاثة السابقة للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تشير إلى أن ما سمي بسياسات الحد من الفقر التي أُطلق عليها اسم (إجماع واشنطن) في ثمانينيات القرن الماضي والتي كان يفترض فيها أن تحقق نوعاً من الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وتحرير الأسواق، والحد من الفقر... قد فشلت فشلاً ذريعاً... وأدت إلى توزيع سيّئ للثروة، وزيادة عدد الفقراء أضعافاً، حتى أن وصل العالم إلى الأزمة المالية في خريف عام ٢٠٠٨. ما جعل النظام المالي العالمي تحت المساءلة، وأدى إلى ركود عظيم وتدخل حكومي كبير.. وكان لهذا الركود تأثير عميق في التجارة العالمية، إذ هبطت الصادرات (٢٦%) في الـ(١٢) شهراً التي تلت انهيار المصرف الأمريكي العملاق (ليمان براذرز) في أيلول ٢٠٠٨. وتدخلت الحكومات بشكل مباشر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ مصرفا الرهونات العقارية الكبيرة (فان ماي) و(فريدي ماك) تتحكم بهما الحكومة الأمريكية الآن. في الصين كان التوسع النقدي والمالي الضخم أثناء الأزمة المالية العالمية سبباً في المساعدة على مواجهة الاقتصاد العالمي للركود مدفوعاً بتدخل من الحكومة... تقارير الأمم المتحدة المتعددة حول الوضع الاجتماعي العالمي

والحد من الفقر...كانت نتائجها متواضعة... وازداد عدد السكان في العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر ليتجاوز نصف المليار إنسان. المشهد الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية اليوم يشير إلى أن برامج التنمية الاقتصادية، خارج اقتصادات الدول الناشئة (بريكس)، تبدو متواضعة، والأوضاع الاقتصادية والمعاشية تبدو سوداوية ومتدهورة. ومصدر النمو في العالم اليوم هو الأسواق الناشئة الكبيرة في العالم؛ وهي مجموعة بريكس (البرازيل، الهند، روسيا، الصين وجنوب أفريقيا) يقول (جيم أونيل) الخبير الاقتصادي في مؤسسة (جولدمان ساكس) الذي أطلق مصطلح (بريكس) قال: (الكثير من الناس لا يفهمون حجم الصين الاقتصادي والسياسي... والسرعة التي تتحرك بها) لقد تجاوز حجم الناتج المحلي الصيني (٨,٢) تريليون دولار... ومعدل النمو تجاوز (٨%) أي أكثر بكثير من مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية... صندوق النقد الدولي يتوقع أن نسبة النمو في الدول الصناعية الغربية (أمريكا وأوروبا) لن تتجاوز، في أحسن الأحوال، نسبة (١,٥%) في عام ٢٠١٣ أما بالنسبة للدول الناشئة (بريكس) فإن توقعات الصندوق تشير إلى نسبة تتجاوز الـ(٥,٦%) في العام نفسه وستزداد هذه النسبة لتتجاوز (٧,٥%) في الصين. وقد بلغ حجم الاستثمارات الداخلية في دول بريكس أكثر من (٥٦٢) مليار دولار أمريكي ناهيك عن دول بريكس الخمس التي تشكل نسبة كبيرة من مساحة العالم بالإضافة إلى ثقلها الديمغرافي العالمي... وفي رأينا أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية كشفت الكثير من عيوب الرأسمالية الجديدة (النيوليبيرالية) وجشعها... وأظهرت بوضوح فشل النظام المالي العالمي الحالي. ونرى أن اقتصادات الدول الناشئة أو الصاعدة (بريكس) بوزنها وثقلها على المستوى الدولي سيكون لها الدور الفاعل والمؤثر في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي وتأتي توصيات وقرارات قمة رؤساء دول بريكس الأخيرة في جوهانسبرغ عاصمة جنوب أفريقيا لتؤكد صحة ذلك.

- ٨١ -

الأزمة الاقتصادية العالمية تغير قواعد اللعبة

من المعلوم أن القوانين والقواعد والمفاهيم التي تنظم الحياة البشرية بجوانبها المتعددة ليست لها عادة صفة الثبات المطلق... في الزمان والمكان والبيئة. لذا يصار إلى مراجعة هذه القوانين والقواعد بين حين وآخر. في الأزمات والأحداث القاهرة يلاحظ أن الكثير من المسلمات والبديهيات تصبح عملياً مثاراً للنقاش والجدل وهذا يأتي في إطار حالة إنسانية عادية وكلما اشتدت حدة الأحداث والأزمة تزداد الشكوك لدى الناس بالكثير مما لديهم من مفاهيم وقوانين. يقول الناس في مجتمعاتنا (اشتدي أزمة تنفرجي) ولكن في المجتمعات الغربية الرأسمالية خاصة يصار إلى اعتماد التجريب القائم على النظريات العلمية فتتغير العبارة لتصبح (اشتدي أزمة تنفجري). الاقتصادات الغربية اليوم غارقة في أزمة خانقة بدأت في خريف ٢٠٠٨ وتفاعلت الأزمات في دول الجنوب الأوروبي: قبرص، اليونان، البرتغال وإسبانيا لتهدد بتجدد وتفاقم أزمات الاقتصادات الغربية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى بريطانيا وفرنسا... الواقع أثبت أن السياسات الاقتصادية المطبقة في الاقتصادات المتدهورة والتي تعتمد الضغط الشديد للإنفاق وتقليص عجز الموازنات لم تؤد إلى أية نتائج إيجابية بل على العكس أدت إلى المزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية الصعبة وزيادة البطالة إلى معدلات قياسية غير مسبوقة. لذا بدأ السياسيون وعلماء الاقتصاد اعادة النظر بالكثير من برامج وخطط العمل التي أدت إلى نتائج بائسة... أستاذا الاقتصاد المعروفان في جامعة هارفارد (كارمن رينهارت وكينيث وركوف) حذرا من خطورة تنامي المديونية العامة إذا قاربت نسبة (٩٠%) من الناتج القومي الإجمالي ويؤكدان أن (مديونبة بهذا الحجم

تجعل من النمو الذي يؤدي لزيادة التشغيل أمراً شبه مستحيل) وينصح عالما الاقتصاد (بضغط الإنفاق الحكومي حتى لو شمل المعونات الاجتماعية...) وفي رأيهما أن التقشف هو الدواء الشافي لخروج الدول الغربية المأزومة اقتصادياً وخاصة في أوروبا من أزماتها الحالية.. آخر دراسة أعدت في جامعة (ماساشوستس) الأمريكية توضح أن سياسة تقليص الإنفاق العام ليست مجدية لانقاذ الاقتصادات المنكوبة... وتبين الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي حتى ولو تسببت في رفع كبير للمديونية العامة فإنها عملياً تؤدي لزيادة السيولة وبالتالي فإن ذلك – حسب الدراسة – هو السبيل الصحيح لإنعاش الاقتصاد وإخراجه من الانكماش والعودة به إلى طريق النمو مجدداً... (بول كروكمان) أشهر عالم اقتصاد أمريكي حاصل على جائزة نوبل كتب في صحيفة (نيويورك تايمز) مقالاً مميزاً دعا فيه إلى زيادة الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة التي تعصف بها الأزمة الاقتصادية، وفي رأي كروكمان يجب عدم القلق من زيادة حجم الدين العام الأمريكي، وأنه رغم الدين العام الأمريكي الهائل والحجم الكبير للعملة الأمريكية التي تم طبعها دون غطاء... فإن سعر الفائدة بقي منخفضاً جداً وكذلك نسبة التضخم... ويضيف (كروكمان) إن الولايات المتحدة وضع استثنائي – لم نشهد له مثيلاً – لذلك يتطلب إجراءات استثنائية وإن بدت تعارض المسلمات الاقتصادية. الملاحظ أنه وبعد خمس سنوات على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي انفجرت عام ٢٠٠٨ لا يزال هم الكثيرين في الأنظمة الرأسمالية توجيه اللوم لمن كان وراءها أكثر من العمل الجدي على حلها... رغم كل ما يتعرض له الاقتصاد الرأسمالي العالمي من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية يلاحظ أن أياً من العلماء والمفكرين والباحثين لم يعزو ما حدث إلى أن العالم تغيَّر بدرجة كبيرة... كما لم يشيروا إلى أن الغرب الرأسمالي لا يمكن أن يستمر في العيش كما كان.. ولا يمكنه الاستمرار في التمتع بنمط الرفاهية والرخاء كما كان... المشهد العالمي يشير إلى أن قواعد اللعبة قد تغيرت في النظام الرأسمالي العالمي وظهرت قوى جديدة فاعلة... ومنافسة

شديدة تمارسها هذه القوى... بالإضافة لمحدودية الموارد... وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية العالمية ترافقت مع ظهور قطب عالمي جديد (روسيا والصين وأخواتهما)... لن يسمح مستقبلاً للولايات المتحدة وشركائها بالانفراد بقيادة العالم اقتصادياً وسياسياً كما كان يتم قبل تغير قواعد اللعبة.

قبرص الضحية

بين الأزمة الاقتصادية، وصراع القوى

قبرص الجزيرة الصغيرة شرق المتوسط، التي لايتجاوز سكانها المليون نسمة تذكرنا بالصداقة العربية القبرصية (عبد الناصر – مكاريوس).... تخرج اليوم من ثوب السياسة لتأخذ حيزاً من عالم الاقتصاد... انضمت قبرص للاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو قبل عقد من الزمن وعدَّ وزير مالية قبرص يومها (تاكيس كليريدس) ذلك إنجازاً كبيراً لهذه الدولة الجزيرة التي تعدُّ جغرافياً أقرب إلى المشرق العربي منها إلى بروكسل. ودون سابق إنذار تجد الجزيرة الهادئة نفسها، على حافة الإفلاس. اليوم يقول (كليريدس) عن الاتحاد الأوروبي (لقد تبين لنا... أنه ليس عائلة واحدة... الأعضاء الكبار يملون الشروط، الأمر يتحول إلى ديكتاتورية). مركز الأزمة القبرصية في قطاع الشركات المالية الخارجية (أوفشور) التي ضخمت نظام الجزيرة المصرفي بحيث أصبح يعادل ثمانية أضعاف حجم اقتصادها.... ومعظم هذا الانفتاح ناجم عن ودائع الأثرياء الروس. توصلت قبرص يوم ٢٠١٣/٣/٢٥ لاتفاق مع المُقرضين الدوليين قد يجنب هذه الدولة الإفلاس، والخروج من منطقة اليورو، مقابل خطة إنقاذ قيمتها عشرة مليارات يورو؛ وهذا يعني إلحاق خسائر فادحة بأصحاب الودائع غير المؤمنة ومن بينهم رجال أعمال كبار من الجنسية الروسية. المطلوب من قبرص، مقابل ذلك، أن تُحجِّم قطاعها المصرفي من خلال إغلاق ثاني أكبر مصارفها (لايكي)؛ وهذا الإجراء سيطال أصحاب الأسهم والسندات والودائع فوق (١٠٠) ألف يورو وهو ما يوازي مبلغاً إجمالياً قدره (٤,٢) مليار يورو. يعدُّ الاقتصاد القبرصي فريداً من نوعه، بسبب حجم ديون مصارفه، وعدم شعبية الدائنين في هذه المصارف، وحجم الإعسار غير المحدود.... المشهد في قبرص اليوم يظهر الذعر المالي الذي أثاره القرار المفاجئ لوزراء مالية منطقة اليورو؛ يلزم أصحاب الودائع المصرفية القبرصية بدفع جزء من ثمن خطة الإنقاذ... ما أدى إلى إغلاق المصارف القبرصية لأبوابها... واصطفت الطوابير

أمام أجهزة الصرف الآلي لسحب ما لا يتجاوز (٢٦٠) يورو في كل مرة. الحكومة الروسية ليست مرتاحة لهذا الوضع وهي تدرس حالياً (شروط إعادة جدولة القرض الذي سبق ومنحته لقبرص عام ٢٠١١ والبالغ (٢,٥) مليار يورو. علماً بأن هناك مبالغ طائلة تتحرك بين قبرص وروسيا تعادل أضعاف الدخل الوطني القبرصي البالغ (١٨) مليار يورو ويستفيد الروس من اتفاقية تتيح لهم سداد الضرائب بمعدلات منخفضة في قبرص. اتفاق خطة الإنقاذ يعدُّ نوعاً من الانتصار لصندوق النقد الدولي وألمانيا، لأن كليهما كان يدافع عن أطروحة فرض الضرائب على المودعين الكبار، وأغلبهم روس، للحد من فاتورة الإنقاذ. (جورج أوجو) أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا انتقد بشدة المستشارة الألمانية (ميركل) لتنفيذها سياسة صندوق النقد الدولي... ولأنها لا تعي المخاطر الناجمة عن مصادرة الودائع في المصارف القبرصية.. كما انتقد فرنسا لتورطها في إدارة الأزمة القبرصية، وهذا يظهر وجود نوع من صراع القوى الخفي.... لا شك أن تداعيات خطة الإنقاذ ستكون صعبة جداً على الاقتصاد القبرصي كما أكد مفوض الشؤون الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي. المدير العام لشركة ديميترا للاستثمارات القبرصية قال (كنا نتوقع من أصدقائنا الأوروبيين أن يساعدونا لكنهم صوَّبوا مسدساً إلى رؤوسنا...). الرئيس القبرصي (أناستاسياديس) وصف عواقب الأزمة بأنها أشبه بعواقب الغزو التركي لقبرص عام ١٩٧٤... الذي طرد ثلث السكان من ديارهم وقسم الجزيرة إلى قسمين. أخيراً نرى أن قبرص ضحية أزمة اقتصادية حادة وصراع قوى سياسية خارجية... انعكس على الأرض أزمة خانقة... تعبر عن قصة مؤلمة قد تطول... ويبدو أن الفصل الأخير من هذه القصة لم يقترب بعد من بدايته.

- ٨٣ -

اقتصاد أوروبا يتدحرج باتجاه الأسوأ

لا يخفى أن اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي التي تحاول لعب دور ما في السياسة الدولية تعاني اليوم الكثير من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعكس ذلك بالمزيد من البطالة وعجز الموازنات وتضخم حجم الدين العام... ونجم عن ذلك المزيد من ضعف الدور السياسي لأوروبا... آخر التقارير الصادرة عن مكتب الإحصاءات في الاتحاد الأوروبي (اليورو ستات) في نيسان (أبريل) ٢٠١٣ تشير بوضوح إلى عمق الأزمة الاقتصادية الخانقة في أوروبا حالياً: البطالة سجلت ارتفاعاً في دول منطقة اليورو ليصل معدلها إلى مستويات قياسية (١٢,١%) ووصل هذا المعدل في اليونان إلى (٢٧,٢%) وفي إسبانيا إلى (٢٦,٧%). بالمقابل فإن عجوزات الموازنات في معظم دول منطقة اليورو سجلت أرقاماً عالية غير مسبوقة... ولكن وبسبب الإجراءات التقشفية الشديدة التي فرضت على العديد من دول منطقة اليورو بهدف السيطرة على العجز المالي فإن تقارير مكتب الإحصاءات الأوروبي أشارت إلى تراجع نسبة العجوز إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو إلى (٣,٧%) في عام ٢٠١٢ بعد أن كانت النسبة (٦,٤%) في عام ٢٠٠٩. من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي من (٨٠%) عام ٢٠٠٩ إلى نسبة (٩٠,٢%) في عام ٢٠١٢. وكشفت دراسة بريطانية أن (٥) ملايين أسرة بريطانية تعتمد على الاقتراض أو السحب من مدخراتها السابقة لتغطية احتياجياتها الغذائية الشهرية ويدلل ذلك على أن هذه الأسر تقترب يوماً بعد آخر من حافة الفقر. هذه الدراسة – حسب المحلل الاقتصادي البريطاني (هانس نيل) ترفع النقاب عن حجم المأزق الاقتصادي البريطاني الراهن. في بريطانيا أيضاً كل أسرة من أصل خمس أسر بريطانية دخلها الشهري لا يغطي فاتورة الغذاء (حسب إحصاءات شهر نيسان أبريل ٢٠١٣) وهذا يتجاوز الأبعاد الاقتصادية إلى أبعاد مستقبلية لأن هذه الأسر ستقلص استهلاكها الغذائي إلى أدنى مستوى وستلجأ إلى تناول أطعمة أقل جودة ما سيؤثر على صحة المواطن

البريطاني الآن ومستقبلاً... وهذا سيسهم في زيادة ميزانية الصحة الحكومية بدرجة أكبر... ما يعني عملياً أن سياسة التقشف الحكومية غير مجدية وتؤدي إلى المزيد من المتاعب الاقتصادية. ألمانيا حذرت – على لسان وزير ماليتها (فولفانغ شويبليه) من أن التمديد الذي منحته المفوضية الأوروبية لفرنسا وإسبانيا لمدة سنتين لخفض العجز مشروط باتخاذ البلدين إصلاحات واضحة... (لأن الوضع الاقتصادي في فرنسا وإسبانيا سيّئ ومتدهور... حسب تعبير الوزير الألماني... وجهة نظر ألمانيا تقوم على الاعتقاد بأن النمو القائم على الدين هو نمو غير مستدام ولكن هذا الرأي بدأ يتزعزع على ضوء الأوضاع الاقتصادية السيئة في العديد من الدول الأوروبية... منذ ثلاث سنوات ونيف وسياسات التقشف المالي هي السائدة في عملية صناعة السياسة الاقتصادية في أوروبا انطلاقاً من أن السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة مستويات الدين العام هي سياسات غير مستدامة وتنعكس لاحقاً بمزيد من تراجع النمو... وهذه النظرية تختلف عن المنهج الكينزي لمعالجة مشكلة الركود... إذ تلجأ الحكومات إلى زيادة الإنفاق العام على مشروعات عامة لمعالجة تراجع الطلب الكلي... ولكن أوروبا الضعيفة والمرهقة اقتصادياً لجأت إلى التقشف كسياسة لمواجهة الأزمة تحتاج اليوم لسياسات أخرى لرفع قدرتها على مواجهة النمو في ديونها... على ضوء التخبط في الوضع الاقتصادي الذي تعيشه دول منطقة اليورو في مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بمعظم بلدان الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دول الإمبراطوريات البائدة كبريطانيا وفرنسا التي تحاول استعادة نفوذ ضائع... لكن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في أوروبا وخاصة منطقة اليورو جعلتها مهدَّدة بالتفكك وعاجزة عن تحقيق أحلامها السياسية لاستعادة أدوارها المفقودة في العالم العربي... ووجدت نفسها في ظروف صعبة ومربكة جداً تعاني من عجز سياسي وأوضاع اقتصادية ضعيفة جداً ولم تتمكن القمم واجتماعات وزراء الاقتصاد والمال من إخراج أوروبا من أزماتها العميقة... وأصبحت اقتصاداتها المنكوبة تتدحرج من السيّئ إلى الأسوأ.

- ٨٤ -

الاقتصاد الفرنسي؛ من سيّئ إلى أسوأ

لا يختلف اثنان على أن الضعف السياسي لفرنسا اليوم له خلفية اقتصادية؛ فالاقتصاد الفرنسي يعاني من اختلالات هيكلية تضفي طابع التشاؤم على مستقبل فرنسا الاقتصادي الذي يشير إلى أن القادم أسوأ... البطالة تتزايد، والنمو الاقتصادي الفعلي يتراجع أقل بكثير مما كان متوقعاً، بالإضافة إلى تراجع مؤشرات أعمال الخدمات، والعقارات... ما يُنذر بآفاق مُلبدة وبالمزيد من الغيوم الداكنة والمنخفضة التي تحجب أي انقشاع في المدى المنظور... بيانات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات الاقتصادية تظهر أن أمام الفرنسيين أياماً صعبة أكثر فأكثر، وإن الإجراءات التقشفية التي أُقرت في موازنة عام ٢٠١٣ والقاضية بتخفيض الإنفاق الحكومي بعشرة مليارات يورو، وزيادة الضرائب (٢٠) مليار يورو لن تؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة إلى نسبة (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ كما هو مطلوب من الاتحاد الأوروبي. معدل النمو الاقتصادي الفرنسي في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ كان بحدود الصفر، ومتوسط النمو لعام ٢٠١٢ لم يتجاوز (٠.٢%) ودائماً حسب إحصاءات المعهد الوطني الفرنسي سيكون معدل النمو خلال عام ٢٠١٣ الجاري حول الصفر. الحكومة الفرنسية الضعيفة سياسياً، لن يكون بوسعها الاعتماد على أي عامل لدعم النشاط الاقتصادي في فرنسا خلال ٢٠١٣، التوقعات تشير إلى تراجع الاستهلاك بنسبة (٢%) بسبب تراجع القوة

الشرائية للفرنسيين، والاستثمارات، حسب معهد الإحصاءات، سيتراجع بسبب تراجع ثقة الصناعيين بالمستقبل، وعجلة الاقتصاد ستدور ببطءٍ شديد... وسيتجاوز معدل البطالة نسبة (١١%). أمام هذا الواقع الصعب ستعمد الحكومة الفرنسية إلى تحميل الأكثرية الساحقة من الفرنسيين أعباء تزايد العجز في الموازنة العامة من خلال الضرائب وسيجد أكثر من نصف الفرنسيين أن ضرائب دخلهم قد زادت، وسيتم تخفيض العجز على حساب موازنة الضمان الاجتماعي بفرض ضرائب تصاعدية على معاشات المتقاعدين بنسبة (٠,١٥%) عام ٢٠١٣. وهكذا فإن ارتفاع نسبة البطالة، وعدم اطمئنان الفرنسيين لمستقبل بلادهم الاقتصادي، وعدم ثقتهم بالحكومة خاصة في مجالي الاقتصاد والموازنة... بالإضافة إلى ضغوط المفوضية الأوروبية، وأيضاً المستشارة الألمانية (ميركل) على الحكومة الفرنسية لتنفيذ التزاماتها.... دفع هذه الحكومة المُربكة إلى الإعلان عن قرارها تخفيض الضرائب على الشركات الفرنسية بقيمة (٤٠) مليار يورو على مدار خمس سنوات، على أن يقوم المواطنون الفرنسيون بدفع المزيد من الضرائب.... وَتحمُّل المزيد من الإجراءات التقشفية.... أرى أن فرض المزيد من الضرائب على الفرنسيين، في وقت يعاني فيه الاقتصاد الفرنسي من الركود، سيزيد من حدة الأزمة الاقتصادية وبالتالي زيادة البطالة، وما تفرضه من أعباء اجتماعية إضافية على الحكومة تتحول إلى أعباء مالية إضافية لا تستطيع فرنسا تحملها... كل ذلك يجعل شعار تخفيض العجز في الموازنة أمراً شبه مستحيل ويبشر بالمزيد من الإجراءات التقشفية الأكثر صرامة. وقد أعلن رئيس وزراء فرنسا (جان جاك ايرلوت) أن فرنسا لن تتمكن من تخفيض عجز الموازنة خلال عام ٢٠١٣ بالنسبة التي يطلبها الاتحاد الأوروبي... بدوره وزير مالية فرنسا يعلن أن فرنسا تعيد النظر في توقعاتها حول النمو الاقتصادي عام ٢٠١٣. الخبراء الاقتصاديون يتوقعون فشل الحكومة الفرنسية في تخفيض نسبة العجز، وارتفاع ديون فرنسا بنسبة (٩٢%) بالتالي أشارك هؤلاء الخبراء رأيهم بعدم قدرة الحكومة الفرنسية التوفيق بين

تخفيض عجز الموازنة العامة وزيادة النمو الاقتصادي، رغم المحاولات غير الموفقة لزيادة الصادرات، ورفع القوة التنافسية والإنتاجية... وفي أحسن الأحوال لن يتجاوز النمو في فرنسا عام ٢٠١٣ نسبة (٠,١). وهكذا فإن فرنسا العجوز التي تحلم باستعادة بعض من نفوذها الضائع؛ تعاني من إرباك وضعف سياسي، وأزمة اقتصادية حادة، والقادم أسوأ.

- ٨٥ -

الصين تتحدَّى الاتحاد الأوروبي في الحرب التجارية

وردني، بالبريد الإلكتروني، أسئلة حول مستقبل الصين، منها: إلى أين تتجه الصين في ظل القيادة السياسية الجديدة؟ ما هو دور الصين في الحرب التجارة العالمية؟

مع تولي الرئيس الصيني الجديد (شي جين ينج) تم تعيين أشخاص موهوبين في مواقع المسؤولية الرئيسية؛ الاحتفاظ بحاكم المصرف المركزي الصيني المعروف بكونه خبيراً مالياً يحظى باحترام دولي...كما أن وزير المالية الجديد خبير اقتصادي لعب دوراً مهماً في إعداد الخطة الخمسية الحالية التي تم تبنيها مؤخراً... التوجهات والتعيينات تشير إلى أن القيادة الصينية الجديدة تؤكد على الإصلاحات المؤيدة للسوق، والتحول من الصناعة الثقيلة إلى زيادة الاعتماد على الاستهلاك والخدمات.... والسعي إلى زيادة نمو هذا الناتج على الطلب الداخلي، والحد من الاعتماد على الصادرات وهذه من أهم أهداف الخطة الخمسية الحالية... ما سيسمح للصين بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد المقبل.. إن إتباع سياسة الاستهلاك والحد من الصناعات الثقيلة من شأنه أن يقلل من الطلب المحلي على المواد الخام، وهذا يعني الحد نسبياً من أسعار السلع الأساسية العالمية. بالمقابل سيؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات الادخار الهائل في الصين. نجاحات الصين على الصعيد الاقتصادي أدت إلى ظهور مواجهات، وما يشبه حرب تجارية عالمية؛ الاتحاد الأوروبي أعلن عزمه على فرض رسوم لمكافحة الإغراق على واردات الألواح الشمسية الصينية بنسبة (٤٧%) بدءاً من ٦ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ في إطار محاولة لمنع بكين من خفض الأسعار. بالمقابل بدأت الصين تخفيضاً لمكافحة إغراق أنابيب الصلب

عالية الأداء من الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة. مؤخراً اتهم المفوض التجاري الأوروبي شركتين صينيتين لصناعة معدات الاتصال (هو أوي) و (زد تي أي) بمخالفة لوائح الإغراق وهدَّد بفتح تحقيق في السلوك غير التنافسي لهاتين الشركتين بحجة حماية المصالح الاستراتيجية للاتحاد... ومن شأن ذلك أن يفتح جبهة جديدة في نزاع تجاري بمليارات اليورو مع شريك مهم لأن الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للصين التي تُعدُّ بدورها أكبر شريك تجاري للاتحاد بعد الولايات المتحدة. إجمالي صادرات الصين إلى دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين (٢٩٠) مليار يورو، بينما لم تتجاوز صادرات الاتحاد إلى الصين (١٤٤) مليار يورو. الشركتان الصينيتان تنفيان بشدة الاتهامات الأوروبية... وأنهما تفوزان بالمشاريع بثقة عملائهما، وبفضل تقنياتهما المبتكرة، والخدمات عالية الجودة. تصعيد الخلافات الاقتصادية بين الصين والاتحاد الأوروبي (أكبر شريكين تجاريين في العالم) سيكون كارثياً على اقتصاد أوروبا أولاً... وسينعكس سلباً على النمو في الاتحاد الأوروبي... في الوقت الذي تتصاعد فيه معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي يحاول المسؤولون الأوروبيون، عبثاً، إظهار الحزم أمام التحديات التي تمثلها قوة الصين الصاعدة... ونرى أن أوروبا متهمة بالسذاجة حيال شركائها الصينيين في مثل هذه الحرب التجارية، ومن الخطورة بمكان أن تذهب أوروبا بعيداً في هذه المسألة... بالمقابل فإن الصين تتفهم السياسة ولكن لا ترغب أن تكون في موقف صعب، وفي حال رأت الصين أن ترد فإن الاتحاد الأوروبي سيواجه سيناريو نتيجته الخسارة. الصين على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية؛ حذرت الاتحاد الأوروبي (نأمل ألاَّ يتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات تضرُّ بمصالح الجانبين... والصين مستعدة للدفاع عن حقوقها ومصالحها بما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وقوانينها). في هذه الحرب التجارية العالمية إذا حصلت المواجهة المرتقبة، سيكون الخاسر الأكبر بالتأكيد دول الاتحاد الأوروبي، والصناعة، والمستهلك الأوروبي ما سيعمق الأزمة

الاقتصادية الخانقة التي تعيشها أوروبا اليوم. ما ينذر بعواقب اقتصادية كارثية تلحق باقتصاديات أوروبا المنكوبة والضعيفة أصلاً.

- ٨٦ -

سورية دولة الزمن الصعب

في ندوة عربية متخصصة، جمعتني ببعض الإخوة العرب (أكاديميين ومثقفين) وخلال لقاء عزز معرفة قديمة بيننا منذ أيام الدراسة في أوروبا... كانت محطات الحديث تمر بسرعة، وتقف أمام الموضوع الأهم؛ كيف استطاعت سورية أن تقف صامدة قوية أمام حرب إرهابية تشنها قوى ظلامية مدعومة من الغرب وحلفاء إقليميين... وتوضيحاً لهؤلاء وغيرهم ممن يهتمون بالشأن السوري ويتطلعون إلى دمشق الصامدة أقول: إن من يريد قراءة المستقبل يجب أن يكون قد أجاد قراءة الأمس، واليوم... وهنا أقول مُطمئناً وموضحاً؛ في ثمانينيات القرن الماضي دعت سورية لعقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب، لكن الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وحلفاءهما المتورطين أصلاً في دعم الإرهاب... رفضوا الاقتراح، وتذكيراً نقول سبق لواشنطن وبالتنسيق مع حلفائها (السعودية)؛ أن قامت بإعداد الجهاديين الإرهابيين، لإرسالهم إلى أفغانستان بهدف إسقاط نظام كابول... وكانت النتيجة أن أفغانستان أصبحت مقراً لتصدير الإرهابيين إلى العالم... وانقلب السحر على الساحر... وجاءت أحداث أيلول ٢٠٠١ في نيويورك لتؤكده... وتلا ذلك حرب أفغانستان وغزو العراق، وأعلنت سورية موقفاً صريحاً ضد الغزو الأميركي للعراق... وامتلأ صدر بوش الابن غيظاً وحقداً على سورية... وجاء ما سمي الربيع العربي كحاضنة للإخوان المسلمين وأخواتهم من التنظيمات الإرهابية؛ وتحول هذا الربيع إلى خريف أسود، لتدمير مؤسسات بعض الدول العربية... وأصبحت ليبيا مرتعاً لعصابات إرهابية تنفيذاً وتصديراً... وانهارت تجربة الإخوان المسلمين في مصر لتبدأ حرب الإرهابيين ضد الجيش المصري... وانتقاماً من سورية ومواقفها الوطنية والقومية شنت قوى الظلام حرباً كونية تقودها أميركا وإسرائيل وحلفاؤهما الإقليميون... ضد سورية الدولة والشعب... وتم تصدير عشرات الآلاف من الإرهابيين المرتزقة إلى سورية من ثمانين دولة؛ بهدف تدمير الدولة السورية بمؤسساتها ورموزها... وتصدى الجيش (حماة الديار)

مدعوماً بقوة الشعب السوري لهذه المؤامرة... وكانوا جميعاً على ثقة بالنصر؛ فاستطاعوا الصمود... وحاولت قوى التآمر، بمكر ووقاحة، الترويج لمقولة إيقاع سورية بفراغ دستوري... لكن القاعدة الشعبية السورية قررت عكس ذلك، لتؤكد أن الدولة السورية ومؤسساتها منتصرة على الظلام والإرهاب... وكان قرارها وطنياً بامتياز... وبمثابة تحدٍ وعبور مظفر لصالح الوطن... وتأكيداً على استمرار الدولة السورية بمؤسساتها؛ وذلك كله في إطار حراك شعبي مفعم بالديمقراطية... المشهد العام يشير إلى زمن عربي رديء أصبحت فيه الجامعة العربية ورشة للتآمر على مستقبل حركة النهوض العربي... بالمقابل الواقع يؤكد اندحار القوى الظلامية؛ تحت ضربات الجيش العربي السوري مدعوماً بقوة الشعب... ويعزز محور المقاومة إقليمياً ودولياً؛، كل ذلك وغيره يؤكد حقيقة مفادها استمرار سورية الوطن مهد الحضارات... وتعميق دور الدولة السورية برموزها؛ وعلمها (بنجمتيه الخضراوين)، والجيش العربي السوري الباسل (شرف، وطن، إخلاص)... ويبشر بنصر أكيد، وقيامة لسورية الوطن والدولة في مستقبل واعد سمته التعافي والبناء... الواقع يؤكد بوضوح أن سورية، بشعبها وجيشها...، قوية صامدة عالية الجبين كشموخ جبل قاسيون، وصمود قلعة حلب... وقوية بثقة، وقدسية إرثها الوطني التاريخي المقاوم؛ ممثلاً بيوسف العظمة، إبراهيم هنانو، سلطان الأطرش، الشيخ صالح العلي، حسن الخراط... وستستمر سورية بمصالحاتها الوطنية... والحوار البناء بين كل أبناء وأطياف الشعب السوري، تحت سقف الوطن الواحد... إن الشعب السوري وجيشه حاجة وطنية وقومية بامتياز، وضمانة لتحقيق الأمان والاستقرار والوحدة الوطنية؛ إنها سورية دولة، ووطن الزمن الصعب.

- ٨٧ -

معركة العملات في العالم. من الخاسر؟

المراقب للمشهد الجيواقتصادي والسياسي العالمي يلاحظ حركة غير عادية تحكم سوق أسعار صرف العملات، وكأن هناك حرب عملات خفية تدور بين الاقتصاديات الكبرى في العالم؛ بين الصين واليابان وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي وأمريكا... حيث فاقمت الأزمة الاقتصادية العالمية الصعوبات التي تعانيها هذه الاقتصاديات؛ بما في ذلك محاولات خفض قيمة العملات لدعم الصادرات الوطنية، ضمن إطار المحاولات للخروج من حالة الركود... الوضع الراهن في أسواق العملات الدولية يدعو للتشاؤم بسبب بوادر معركة عملات بدأت تلوح في الأفق، بالمقابل معظم وزراء الدول الصناعية الكبرى، ومحافظو البنوك المركزية يَبدون وكأنهم يضعون رؤوسهم في الرمال كالنعام، ولا يفضلون مواجهة الحقيقة خوفاً من انهيار قد يصيب الوضع برمته... الين الياباني فقد (٣٠%) من قيمته أمام الدولار خلال الأشهر السبعة الأخيرة. الجنيه الإسترليني فقد نحو (٤%) من قيمته خلال الـ (١٢) شهراً الماضية ليحتل المرتبة الثانية كأسوأ العملات أداءً بعد الين الياباني. الدولار الأمريكي بدأ بالارتفاع بعد سنوات من التراجع... اليورو، رغم تفاقم أزمة الركود الاقتصادي في أوروبا، لا يزال قادراً على تحقيق زيادة ولو ضئيلة في قيمته... المشكلة في اليابان أن لديهم أعلى معدلات ادخار في العالم على المستويين الخاص والعام... لذا ليس أمام البنك المركزي الياباني سوى خفض قيمة العملة الوطنية. وتبقى اليابان اليوم هي النموذج الأوضح في هذا المجال، الين يتراجع إلى مستويات غير مسبوقة أمام الدولار، إذ تجاوز سعر صرف الدولار عتبة الـ (١٠٠) ين لأول مرة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨. ولا يوجد تفسير اقتصادي لهذا غير أن طوكيو تسعى للخروج من الانكماش بخفض قيمة العملة... أمام هذا الواقع يَدَّعي وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى عدم وجود حرب عملات، وأن الموضوع متروك للعرض والطلب لتحديد قيمة العملات الوطنية. توجد

اتهامات مباشرة لكل طرف أنه يستخدم أساليب غير نظيفة لخفض قيمة عملته الوطنية بهدف تعزيز صادراته في مواجهة منافسيه كمحاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد العالمي منذ ٢٠٠٨. الواقع أن معركة أو حرب العملات تجد أساسها في الخلل الاقتصادي والنقدي الدولي الراهن؛ الدولار يمثل (٦٢%) من الاحتياطيات النقدية للبنوك المركزية في العالم. الجنيه الإسترليني (٣٤%)، اليورو والين يمثلان (٤%)، أما العملة الصينية (اليوان) فنسبتها لا تذكر من احتياطات البنوك المركزية. حرب العملات ظهرت جلية في سلوك البنك المركزي الأوروبي الذي أجبر على خفض سعر الفائدة على اليورو من (٠,٧٥ %) إلى (٠,٥%) للمرة الأولى منذ أكثر من عشرة أشهر...... وزراء مالية الدول السبع الصناعية الذين اجتمعوا مؤخراً في بريطانيا أبدوا انزعاجهم من السلوك الياباني تجاه تخفيض قيمة الين... ولكن اليابان ترفض هذه الاتهامات وتعدُّها ذريعة أمريكية أوروبية لتحميل اليابان مسؤولية عجز هؤلاء عن الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة. وجهة نظر الغرب ترى أن الخطر الراهن لا ينبع من حرب العملات بين اقتصاديات الدول الصناعية الغربية لأن ما يجمعها أكثر مما يفرقها... وجهة النظر هذه تحمل المسؤولية للاعبين جدد في أسواق العملات الدولية (روسيا، الصين، جنوب أفريقيا...) لأن هؤلاء اللاعبين أصبحوا قطباً مهماً وأساسياً في الاقتصاد العالمي. الواقع يوجد خلط دولي بين الخفض المتعمد للعملة الوطنية، والخفض الناجم عن سلسلة الإجراءات والتدابير الاقتصادية المحفزة للنمو. الخطر المخيف؛ هو أن تنشب حرب عملات بين الصين واليابان بسبب توتر العلاقات وانعدام الثقة بين البلدين، محافظ البنك المركزي الصيني أعلن بوضوح أن بلاده مستعدة تماماً لحرب عملات تلوح في الأفق.... الصين أكبر تاجر في العالم... والصين توقع اتفاقيات دولية ثنائية بالعملة المحلية الوطنية، مما يتيح لدولة كالصين أن تحدد قيمة عملتها بالطريقة التي تراها مناسبة لأوضاعها الاقتصادية، وهذه

مؤشرات مهمة فعلية لمعركة أو حرب عملات ستخسر فيها الدول الصناعية الغربية، وستخرج منها الصين والدول الناشئة في وضع لا يدعو للقلق.

- ٨٨ -

قمة العشرين الاقتصادية

وأبعاد المواجهة السياسية العالمية

من المعلوم أن مجموعة دول العشرين (G- 20) وجدت بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة التي انطلقت أواخر ٢٠٠٨ لتعالج تداعيات هذه الأزمة بعد أن عجزت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الدول الصناعية السبع عن مواجهة هذه الأزمة الكارثة التي عصفت بالاقتصاد العالمي... تمثل مجموعة العشرين (٩٠%) من اقتصاد العالم، ونحو ثلثي سكانه، وتتولى روسيا رئاسة المجموعة حالياً وستعقد قمة العشرين اجتماعاً دورياً يومي ٥، ٦ / ٩ / ٢٠١٣ في مدينة (سان بطرسبورغ) الروسية (مسقط رأس بوتين) ويتوقع أن تشهد القمة خلافات عديدة... ويسود انطباع بعدم قدرة القمة على مواجهة تحديات كبرى في وقت انقسمت فيه المجموعة بين مقترضين يحاولون الخروج من أزمة الدين ودول لديها فائض... جدول أعمال القمة يركز على الوظائف والاستثمار، وخفض العجز... الرئيس بوتين أكد أن قمة سان بطرسبورغ يجب أن تعطي الأولوية للنمو خاصة وأن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة خطيرة في الأزمة... ويرجح أن يسود القمة تباين في الأولويات بين الرئيسين الروسي والأمريكي لأن الرئيس أوباما يتطلع لطرح أزمات الشرق الأوسط خصوصاً الوضع في سورية.. العديد من الدول الناشئة تعاني من الآثار السلبية للسياسة النقدية للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، الذي يغرق النظام المالي بالسيولة

النقدية... ومحاولة الولايات المتحدة الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى أسواق الدول الناشئة بهدف إضعاف النمو في اقتصاديات هذه الأخيرة... في اجتماع وزراء مالية الدول العشرين بموسكو في (يوليو) تموز ٢٠١٣ طلبت الدول الناشئة من الولايات المتحدة مذكرة توضيحية حول موضوع سياستها النقدية التي تؤثر سلباً على اقتصاديات الدول الناشئة... فقد تراجعت العملة الوطنية لبعض هذه الدول كالهند وتركيا... ومن المتوقع أن تشهد القمة جدلاً حاداً مع دعوة ألمانيا، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، لتحديد أهداف لتخفيض العجز. وسيشارك الرئيس الأمريكي أوباما في القمة وهو في ذروة الخلاف مع الرئيس بوتين. يقول (أندرو كوتشينز) اختصاصي الشؤون الروسية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (أسوأ علاقة شخصية بين رئيسين أمريكي وروسي... ولا يكنُّ أيٌّ منهما احتراماً للآخر)... وبغض النظر عن ذلك سيشارك أوباما في قمة بطرسبورغ. ويتوقع المراقبون أن يطرح، من خارج جدول الأعمال، الموضوع السوري والضربة العسكرية على سورية، وهذا آخر موضوع في سلسلة موضوعات خلافية بين الرئيسين بوتين وأوباما، خاصة بعد إلغاء القمة الروسية الأمريكية التي كان مقرراً عقدها قبل قمة العشرين بسبب منح روسيا اللجوء المؤقت لـ (سنودن) المستشار السابق لدى المخابرات المركزية الأمريكية... الرئيس بوتين سخر من السياسة الأمريكية في أفغانستان والعراق قائلاً (لنذكر ما حدث في العقد الماضي من إشعال الحروب والنزاعات... ويتساءل هل من مصلحة الولايات المتحدة أن تدمر نظام الأمن العالمي، وأسس القانون الدولي). بالمقابل فإن تأجيل الضربة العسكرية على سورية وإحالة الموضوع إلى الكونغرس عبارة عن عملية كسب للوقت للدفع باتجاه دبلوماسي، وقد يفتح النافذة أمام إجراء محادثات مع روسيا والصين في قمة العشرين، وربما يسعى أوباما إلى إظهار أن الدبلوماسية تعمل مع التهديد باتخاذ إجراءات... الرئيس الأمريكي الأسبق (جونسون) كان يأمل أن يساعده التصعيد في فيتنام للخروج من المأزق، وأوباما يعمل اليوم مثل جونسون؛ فهو يخاطر بالدخول في مقامرة

لا يستطيع السيطرة عليها، ولا يمكن أن يضمن الأمور غير المتوقعة... إن أوباما يقوم بمغامرة كبرى للعدوان على سورية غير محسوبة النتائج... الحسابات في الكونجرس الأمريكي تجعل من الصعب توقع أغلبية واضحة... إن قرار أوباما بالتوجه إلى الكونجرس لتبرير عدوانه على سورية يعدُّ أقل اللحظات توقعاً في رئاسته، بل أخطر القرارات التي اتخذها حتى الآن... وقد وصفت صحيفة الفاينانشال تايمز ذلك بقولها: (تقع حظوظ أوباما مباشرة بين أيدي كيانين معاديين؛ نظام الرئيس بشار الأسد، والحزب الجمهوري الأمريكي... لقد دخل الرئيس أوباما في مرحلة خطيرة جداً من رئاسته) أوباما الذي يحاول لعب دور شرطي العالم ويهدد بحروب عدوانية... ذاهب اليوم إلى قمة العشرين، وهو (أي أوباما) يتطلع إلى شيء ما قد يحدث في هذه القمة، يساعده على الخروج من أزمته... بالمقابل فإن الرئيس بوتين سيبدي قدراً كبيراً من الحكمة والتوازن في إدارة الاجتماعات من خلال إشارته لميزانية روسيا المتوازنة واتباعها قواعد المالية العامة لتقليص الاعتماد ما أمكن على إيرادات النفط والغاز... إن قمة سان بطرسبورغ ستؤكد لأوباما أن مبدأ أحادية القيادة للعالم لم يعد صالحاً وهذا العالم تغير... وأن هناك ثنائية قطبية ويجب أن تكون هناك شراكة حقيقية مع دول وشعوب العالم في القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم مستقبل البشرية.

- ٨٩ -

(الرايخ الألماني الاقتصادي)
القوي، وتآكل دور باريس ولندن

أكدت صناديق الاقتراع في ألمانيا تأييد الناخب الألماني لسياسة المستشارة (ميركل) الاقتصادية الأوروبية أي تجديد الثقة السياسية والاقتصادية (للرايخ الاقتصادي) لخدمة مصالح ألمانيا... ويفترض أن تؤدي هذه الثقة الانتخابية إلى زيادة قوة ألمانيا على الصعيد الأوروبي حيث تعاني العديد من دول القارة العجوز أزمات اقتصادية ومالية حادة... في وقت عُرفت فيه المستشارة الألمانية ميركل بنهجها المتشدد الداعي للأخذ ببرامج التقشف والإصلاح المالي بالنسبة للدول الأوروبية ذات الاقتصادات المتعثرة، وما أكثرها، ففي عام ٢٠١٢ بدت منطقة اليورو وكأنها على حافة الانهيار ورغم التضاؤل المتواضع جداً للمخاوف من تفكك الوحدة النقدية الأوروبية إلا أن العوامل التي غذت هذه المخاوف لاتزال قائمة بقوة، ودون علاج... ولا تزال اقتصادات العديد من دول أوروبا بالغة الهشاشة، والنمو متدنياً جداً في العديد من دول الأطراف في منطقة اليورو، وتتحمل دول منطقة القلب في هذه المنطقة وعلى رأسها (ألمانيا) أعباء توفير التمويل ولاتزال العديد من الدول الملتزمة ببرامج الإصلاح مترددة. المشهد الاقتصادي والمالي العام اليوم لدول أوروبا يشير لارتفاع معدلات البطالة؛ إيطاليا (١٢%)، إيرلندا (١٣,٨%)... إسبانيا (٢٦,٣%)، اليونان (٢٧,٩%). الناتج المحلي الإجمالي بلغ اليوم أقل بـ(١٣%) من ذروته قبل الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨، ناهيك عن تزايد عجوز الميزانيات الحكومية إذ تجاوز العجز نسبة (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول الأوروبية... بالإضافة للارتفاع الكبير جداً في

مستويات الديون العامة والخاصة، المحلية والخارجية، وتواصل الارتفاع كنسبة من الناتج المحلي نظراً للنمو البطيء لهذا الناتج وحتى السلبي منه. كما أن بقاء سعر صرف اليورو مرتفعاً نسبياً يؤدي للحد وبشدة من تحسن في القدرة التنافسية لتعزيز الصادرات في مواجهة الطلب المحلي الضعيف... تخشى ألمانيا القوية باقتصادها، والحازمة بقيادتها الحالية، المعاد انتخابها، من أن تتحول من مبدأ تقاسم المخاطر في أوروبا إلى مسألة تحويل هذه المخاطر فتضطر معه ألمانيا بشكل دائم إلى دعم الدول الأوروبية الأخرى المتعثرة مالياً واقتصادياً ومن المتوقع دائماً حدوث نوبات جديدة من الاضطرابات المالية في دول أوروبا، عدا ألمانيا، ما ينجم عنه المزيد من الضعف الاقتصادي ويؤدي ذلك بدوره إلى ضعف النفوذ السياسي لدول الإمبراطوريات العتيقة البائدة كفرنسا وبريطانيا اللتين تحاولان البحث عن دور سياسي ضائع... خاصة في منطقة الشرق الأوسط... بالمقابل فإن تجديد ثقة الناخب الألماني بالمستشارة (ميركل) جاء ليؤكد أن قوة ألمانيا الاقتصادية سيعزز من نفوذها السياسي والاقتصادي في أوروبا على حساب ابتلاع النفوذ المتراجع والمتآكل للقوى الأوروبية التقليدية (باريس) و(لندن)... من ناحية أخرى يلاحظ أن ألمانيا سعت لتنأى بنفسها عن بعض قضايا الشرق الأوسط بما في ذلك عدم موافقتها على العدوان الأمريكي على سورية، وتبين أن موقفها كان موضوعياً وجاء تصويت مجلس العموم البريطاني حول رفض العدوان على سورية بمثابة تأييد ضمني لصحة الموقف الألماني وصفعة لحكومة لندن وباريس... لقد أدركت ألمانيا الصاعدة بقيادة ميركل (الرايخ الاقتصادي القوي) أن منطقة اليورو مشروع سياسي بقدر ما هو مشروع اقتصادي وأن ألمانيا ستكون أكثر قدرة لقيادة أوروبا في ضوء أُفول النفوذ الفرنسي والبريطاني، وأكثر من ذلك ربما يلعب الرايخ الألماني القوي الصاعد دوراً ما على الصعيد السياسي في بعض قضايا الشرق الأوسط بعد فشل واندحار دور دول القوة التقليدية الأوروبية العدوانية المتراجع أصلاً في كل من باريس ولندن.

-٩٠-

مأزق الاقتصاد والسياسة في واشنطن
المجهول والمعلوم وعدم اليقين السياسي

بداية قد يتساءل البعض ماذا تعني عبارة (المجهول والمعلوم)، العبارة تعني ببساطة أنها مخاطر متوقع حدوثها ومشكوك في إمكانية تحققها... من الناحية العملية تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة أوباما العديد من المجهولات المعلومة في الاقتصاد والسياسة، والتي يعود معظمها إلى الإرباك والتخبط في الإدارة العليا ومسألة عدم اليقين السياسي. في الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، يعاني من أزمة اقتصادية حادة وإرباك وتشويش سياسي وهناك العديد من المصادر لعدم اليقين السياسي قد تبلغ ذروتها في الأسابيع المقبلة... أولها: المشكلة الناجمة عن توقع خفض تدريجي من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) لبرنامج التيسير الكمي المفتوح لعدد من الأسابيع... ومتى سيبدأ البنك المذكور زيادة أسعار الفائدة عن مستواها القريب من الصفر. ومن سيخلف رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي الحالي (بن برنكي) في رئاسة البنك؟ أما ثاني مصادر عدم اليقين السياسي؛ هل سيعاد فتح الصراع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في أمريكا حول رفع سقف الدين العام... واحتمال وصول حكومة أوباما إلى طريق مسدود وبالتالي عجز هذه الحكومة المنهكة عن الإنفاق على الميزانية؟. أما المصدر الثالث فيتعلق مباشرة بمصداقية أوباما؛ بعد استلام هذا الأخير الرئاسة في الولايات المتحدة في ٢٠٠٩ ألقى خطاباً حول إعادة التوازن للاقتصاد الأمريكي الذي عصفت به

الأزمة، وعلى طريقته الوعظية، ذكر حكاية رمزية حول الجاهل الذي بنى بيته على الرمال، والعاقل الذي بنى بيته على الصخور. قال أوباما يومها: (لا يمكن أن نبني الاقتصاد على كومة من الرمال، علينا أن نبني بيتنا على الصخور... وننتقل إلى عصر نشهد فيه استهلاكاً أقل...) مضت السنوات وتعثرت عملية إعادة التوازن الاقتصادي... وأصبحت حكاية أوباما وحديثه عن زيادة الصادرات قصة من الخيال (كما ورد في الفينانشال تايمز) وازداد الاستهلاك... ويتحدث الأمريكيون اليوم عن المجهول المعلوم في الاقتصاد الأمريكي مع زيادة التفاوت في الدخول، والعجز المتزايد في الحساب الجاري... وهناك نوعان رئيسيان آخران من عدم اليقن الجيوسياسي إذ يظهر اليوم وبقوة المصدر الرابع المتمثل بالفوضى والتشويش والخوف الذي يحكم الرأي العام الأمريكي حول الضربة العسكرية العدوانية على سورية؛ في نطاقها وزمانها، هل تكون محدودة، أم تؤدي لاندلاع مواجهات عسكرية أوسع نطاقاً؟ وكيف ستكون انعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي. والمصدر الخامس لعدم اليقين الجيوسياسي يأتي في سياق التهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران وما يمكن أن يحدثه ذلك من جولة جديدة لارتفاع قياسي لاسعار النفط والأثر المباشر والمدمر على الاقتصاد العالمي المتعب والضعيف أصلاً. يلاحظ اليوم أن المصدر الأول أدى إلى نتائج سلبية مباشرة على الأسواق وارتفعت أسعار الفائدة من (١.٦%) في أيار (مايو) ٢٠١٣ إلى (٢,٩%) في شهر أيلول (سيبتمبر) الحالي وكان ذلك بسبب عدم اليقين حول برامج بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وحول من سيخلف رئيس هذا البنك... بالإضافة إلى وجود مخاوف لدى المستثمرين حول حجم الخلل الذي تعاني منه السياسة الأمريكية على الصعيدين الداخلي والخارجي... إن المجاهيل المعلومة التي يبدو أنها تلوح في الأفق العالمي نتيجة الإرباك والتخبط في الإدارة الأمريكية ستؤدي إلى نتائج سلبية عديدة تفوق بكثير أي نتائج إيجابية مشكوك بتحققها، والأكيد أن تحقق بعض هذه المخاطر الموصوفة خلال خريف ٢٠١٣ سيؤدي إلى المزيد من عرقلة تعافي الاقتصاد العالمي

وخاصة الاقتصاد الأمريكي، والأهم من ذلك المخاطر المترتبة على سياسة أوباما المتخبطة في الشرق الأوسط حول العدوان على سورية، والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران... أخيراً فإن علاقة التنظيمات الإرهابية في العالم، بما في ذلك القاعدة، بالولايات المتحدة يعتدُّ بمثابة مجهول معلوم... استطاعت هذه العلاقة أن تنشر الفوضى وتفتك بالدول والشعوب تدميراً وقتلاً... والمجهول أصبح معلوماً كشفته المفارقات والتناقضات والمجاهيل المعلومة والمأزق في سياسة واشنطن التي تدعي محاربة الإرهاب في أفغانستان... وتدعم الإرهاب بشكل مباشر وغير مباشر في دول المنطقة العربية.

-٩١-

هل بدأ انحدار الإمبراطورية الأمريكية، مع إدارة أوباما؟

إن قراءة متأنية لتاريخ العالم تشير إلى أن الإمبراطوريات العظمى لا تبدأ بالانحدار لأن قوى عسكرية معادية تهددها مباشرة وإنما تبدأ بالتفكك والتحلل من الداخل أولاً... فانحدار الإمبراطورية الرومانية، والملكية في إسبانيا، والإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية البريطانية... مثال على ذلك... بدء انهيار الإمبراطورية الرومانية ترافق مع ضعف قيمة الدينار الفضي الذي كانت قبمته تتراجع مع صعود ما سمي يومها بظهور ديمقراطية العامة القائمة على (الخبز والسيرك). ورد في كتاب (اقتصاد القوى العظمى من روما القديمة إلى أمريكا الحديثة) للاقتصاديين الأمريكيين الشهيرين (كلين هيوبارد) و(تيم كان): إن الولايات المتحدة الأمريكية (ستسير باتجاه الانحدار ما لم يغير المسؤولون مسارهم...) إن نظرة هادئة للتاريخ الحديث توضح أن بدء انحدار الولايات المتحدة الأمركية البطيء بدأ فعلاً مع العثرات والسقطات التي يقع فيها حكامها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.. والتي تؤدي عملياً إلى الضمور التدريجي للقوى الفاعلة في هذه الإمبراطورية الكبرى؛ خاصة بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ وما تلا ذلك من مغامرات عسكرية في العراق وأفغانستان... مع ما جرّته هذه الحروب من آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي...، وجاءت الأزمة الاقتصادية أواخر عام ٢٠٠٨ لتغرق أكبر وأقوى دولة في العالم في مستنقع (داء اعتلال المالية العامة)؛ فقد تضخم عجز الميزانية العامة وازداد حجم الدين العام بشكل هائل، وارتفعت معدلات البطالة، مع تفاوت كبير في الدخول، وأصبح العامل الأمريكي يحصل اليوم، بالمعدلات الحقيقية، على دخل أقل مما كان يحصل عليه في عام ١٩٨٩... كما

وصل الاستثمار الخاص إلى أدنى بكثير من حصته طويلة الأجل من الناتج الأهلي... ما دفع بإدارة أوباما للبدء بمسلسل تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بعد الإعلان عن برنامج لسحب قواتها من أفغانستان. جاء في الكتاب المشار إليه أن الولايات المتحدة تواجه تحديّاً كبيراً يتمثل في تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية التي وضعت الاقتصاد الأمريكي في مأزق دون ضوابط وسيطرة كما ورد في الكتاب. يقول رئيس مؤسسة (راسل سيبج) التي تمول أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة (الفقر في بلدنا أعلى في الوقت الحاضر مما كان عام٢٠٠٠، ومعظم المكاسب ذهبت لأصحاب الدخول المرتفعة...) الواقع يشير إلى أن الاقتصاد الأمريكي أصبح معتمداً على النمو المدفوع بالديون؛ يقول (دودج المندروف) رئيس مكتب الميزانية في الكونجرس الأمريكي بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٦ أن الولايات المتحدة قد تبدأ بالتخلف عن سداد التزاماتها بين نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣ ومنتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه إذا فشل الكونجرس في زيادة سقف الدين الاتحادي البالغ (١٦,٧) مليار دولار وحسب (المندروف) فإن تقديرات وزارة الخزانة الأمريكية تشير إلى أن الوزارة ستستنفد القدرة على الاقتراض في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣ استناداً إلى التدفقات النقدية الحالية إلى الخزانة، وبالتالي فإن وزارة الخزانة الأمريكية ستواجه نقصاً في الأموال لدفع الالتزامات ابتداءً من نهاية الشهر المشار إليه. المشهد الاقتصادي والجيوسياسي الحالي في الولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما؛ يشير بوضوح إلى الإرباك والتردد في رسم وتنفيذ السياسات الداخلية والخارجية في واشنطن والتي تتأثر مباشرة بالواقع الاقتصادي الأمريكي المأزوم؛ ما يؤكد بأن اللوم في بدء انحدار إمبراطورية الولايات المتحدة يقع على السياسيين في جميع حالات الانحدار حيث تفقد القوى الفاعلة في الامبراطوريات العظمى المقدرة والإرادة على اتخاذ القرارات الكبيرة والصعبة للمحافظة على حيويتها الاقتصادية والجيوسياسية... والولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس أوباما المربكة والمتخبطة مثال على ذلك.

-٩٢-

خسارة الإدارة الأمريكية:

في حروب العملات، والتجسس

المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي يشير إلى معركة عملات مستعرة بين القوى الاقتصادية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وألمانيا.... في الأسبوع الأول من تشرين الأول ٢٠١٣ انتقدت وزارة الخزانة الأمريكية وبشدة السياسة الاقتصادية الألمانية بحجة اعتماد هذه الأخيرة على الصادرات لتحقيق النمو ما أدى إلى الإضرار بالاقتصاد العالمي حسب زعم الولايات المتحدة. بالمقابل فإن الفضيحة التي فجَّرها سنودن (موظف سابق في الاستخبارات الأمريكية) حول تجسس إدارة المخابرات المركزية الأمريكية على كل العالم: حكومات وحلفاء وخصوم... بما فيهم زعماء (٣٥) دولة. وقد كشفت صحيفة (دير شبيغل) الألمانية أن الاستخبارات الأمريكية تتجسس على الهاتف المحمول للمستشارة الألمانية (ميركل) منذ عام ٢٠٠٢ (أي قبل ثلاث سنوات من توليها منصبها). إن حرب العملات بين الولايات المتحدة وألمانيا هي حرب مكشوفة أما حرب التجسس الأمريكية فهي حرب من طرف واحد وسرّية وخطيرة جداً وكشفت بالصدفة. صندوق النقد الدولي، الذي توجهه واشنطن، اتهم ألمانيا بأن فائضها التجاري – خلال الأزمة المالية – أدى إلى عرقلة استعادة التوازن في الاقتصاد العالمي. ألمانيا ردت على هذه الاتهامات؛ بأن الاقتصاد الألماني يسهم بصورة فعالة في النمو العالمي. الواقع أن الصراع الأمريكي الألماني ظاهره حرب عملات بين البلدين، وباطنه يتعلق بطبيعة النزعة الاستعمارية التسلطية الأمريكية، والتي كشفتها تسريبات عمليات التجسس الأمريكية على كل العالم. النزاع حول العملات يعود في جذوره إلى عام ١٩٧١ حين رفضت ألمانيا،

يومها، الضغوط الأمريكية لإعادة تقييم المارك الألماني، كما رفضت ألمانيا تقديم موارد مالية لتمويل حرب فيتنام... وبعدها انسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية (بريتون وودز)... وتجددت بعدها حروب العملات حتى يومنا... الصين استخدمت، بنجاح، إضعاف عملتها الوطنية لتحقيق النمو القائم على الصادرات ورفضت الضغوط الأمريكية لرفع قيمة عملتها... اليوم تضغط واشنطن على برلين لتقوية اليورو لأن انخفاض سعر هذا الأخير أعطى ألمانيا مزيَّة تؤهلها للتصدي والمنافسة أكثر من الولايات المتحدة. وبغض النظر عن الجدل حول جوانب الصواب والخطأ في حروب العملات؛ فإن الظاهر يوحي بأنَّ المنتصر في النهاية هو صاحب العملة الضعيفة.. ولذلك محاذيره، يقول (ستيفن كينج) كبير الاقتصاديين في بنك (H.S.B.C.) كل بلد في العالم اليوم يتطلع نحو نمو يقوم على التصدير، لكن تحقيق ذلك أمر غير ممكن، إلا إذا صدَّرنا إلى المريخ أو المشتري... من ناحية أخرى، فإن الرئيس الأمريكي أوباما قد يحتاج للخيال ليعرف كم هي صورة أمريكا ملطخة الآن بعد أزمة العجز، والدين العام الحكومي... وفضيحة تسريبات التجسس حتى على قادة الحلفاء... ما يؤدي إلى تآكل الثقة في الإدارة الأمريكية وطرح أسئلة كبيرة تتعلق بقوة أمريكا في عالم متغير... لم تعد فيه القوة الضاربة تحقق الكثير بعد تشكل الثنائية القطبية... ولا بد هنا من الاعتراف بأن الألمان هم الشعب الأوروبي الوحيد الذي يبدو وكأنه يعرف ما يريد في أوقات الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي، إن استثنائية ألمانيا واضحة؛ لقد أخذت ألمانيا بعض المواقف المحايدة من بعض قضايا الشرق الأوسط كعدم الموافقة على العدوان الأمريكي على سورية... كما فازت في حرب العملات، ولم تخسر في الهجوم التجسسي الأمريكي عليها. وحققت النمو القائم على التصدير... وفي الوقت الذي عاقب الناخبون، في كل الاتحاد الأوروبي حكوماتهم، أعاد الألمان انتخاب ميركل. أما الإدارة الأمريكية فلم تنجح في حرب العملات، وخسرت في معركتها، غير الأخلاقية، بالتنصت والتجسس على الحلفاء؛ أفراداً، وحكومات ، وقادة.

-٩٣-

مأزق أوباما:
أزمة قيادة سياسية أكثر منها أزمة اقتصادية

يشير المشهد الدولي في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين إلى أن العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ المستمرة؛ أنتج مفاهيم جديدة تؤسس لأيديولوجيات قد تكون متباينة. فالأيديولوجيات التقليدية المعروفة التي مورست سابقاً يبدو أنها لم تعد ملائمة للظروف الحالية والتحولات التي حدثت؛ وأياً تكن هذه التحولات فإن الأيديولوجيات بقوالبها التاريخية لم تعد قابلة للتطبيق في هذا العصر. الولايات المتحدة الأمريكية تعيش أزمة مالية وسياسية، بل أزمة قيادة؛ لا علاقة لها بالأيدولوجيا، ويمكن القول إنها أزمة إجراءات وصراع ديكة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في أروقة الكونجرس... أزمة واشنطن اليوم (أزمة ميزانية، سقف الدَّين العام، شلل الإدارة). لكنها، في العمق، تتعلق بطبيعة وتركيبة القيادات السياسية المتصارعة، وليس بالتباين أو التصادم الأيديولوجي، وهناك شح وافتقار للإبداع من قبل الجانبين على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومجرد المقارنة بين الرئيس الأمريكي الديمقراطي (فرانكلين روزفلت) الذي قال (الرجال ليسوا أسرى لمصائرهم، بل أسرى لعقولهم) مع الرئيس أوباما... فإن هذه المقارنة تعطي فكرة عن ضحالة الزعامات والقيادات السياسية في أمريكا اليوم. الواقع أن الأزمات والمشاكل التي تواجه واشنطن أدت إلى نوع من الشلل في مؤسسات الدولة الفدرالية، وهشاشة وضعف في دور أمريكا على الساحة الدولية... وأصبح الرئيس أوباما، كما وصفته الفايننشال تايمز، كموظف تقليدي قدر له أن يشغل منصب رئاسة أقوى دولة في العالم) بمعنى آخر

أوباما ليس قوياً كرئيس دولة، وهو ضعيف ومضطرب كزعيم حزب، ولا علاقة للأيديولوجيا بالأمر، أوباما ليس صانع سياسات أصلاً ولا يتمتع بقوة قيادية تؤهله للفوز في معاركه... وهو يدفع الأمور إلى سياسة حافة الهاوية وهذا النوع من الممارسات السياسية أصبح واقعاً بمثابة نكتة... المشكلة تتركز في عدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، والذي يجري عملياً أن الرئيس أوباما أثبت أنه يمارس السياسة كرد فعل، وليس كرئيس فعل... وهذا أمر خطير في دولة كبيرة كالولايات المتحدة مع استمرار الأزمة المالية... وتراجع ثقة الأمريكيين بمؤسساتهم العامة (بما في ذلك الكونجرس) إلى أدنى مستوياتها... والسؤال: هل يعدُّ ما جرى في أمريكا خلال النصف الأول من تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٣ أزمة مالية فقط أم أزمة قيادة سياسية أكثر منها اقتصادية ومالية، تترافق باستقطاب سياسي شديد، وباتهامات متبادلة بين الديمقراطيين والجمهوريين بوضع مصلحة الحزب فوق مصلحة الشعب!! يقول الكاتب (إدوار لويس) في الفاينانشال تايمز: ما يغير نظرة العالم للولايات المتحدة، هو استمرار رؤية الخداع الذي تمارسه واشنطن عما هو واقع بالفعل، وغضب الجمهور الأمريكي ما يؤذي سمعة أمريكا في الخارج. الرئيس الجمهوري السابق لمجلس النواب الأمريكي (جينجريش) يقول: (الديمقراطية الأمريكية كانت مصممة عمداً بأن تكون فوضوية (ولكن ما يحدث في عهد أوباما هو أسوأ من ذلك بكثير الواقع يشير إلى أن الإجماع الذي كان يعتمد عليه – عادة – الرؤساء السابقون قبل أوباما حول السياسة الخارجية بدأ بالتآكل داخل الحزبين؛ مثلاً لقد سخر الكونجرس من أوباما عندما أعطى إشارات بأنه لا يوافق على توجيه ضربة عسكرية لسورية... إلى أن جاء الرئيس الروسي بوتين بمبادرته وأنقذ أوباما من ورطة كبرى... لقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة أخطاء أيديولوجية اقتصاد السوق الحر وأنتجت خراباً وشللاً في الإدارة الأمريكية وفي الاقتصاد العالمي... والأهم أنها كشفت وعرَّت ضعف الإدارة العليا في واشنطن، وأكدت أن الأزمة هي فعلاً أزمة ضعف قيادة سياسية شديد في إدارة الرئيس الأمريكي أوباما تحت عباءة اقتصادية مالية.

-٩٤-

إدارة أوباما: تردد الخائف، وفقدان المصداقية

لا يختلف اثنان على أن صورة إدارة الرئيس الأمريكي أوباما اهتزت إن لم تبدأ بالذبول بل والتهشم حتى في أوروبا التي كانت ذات مرة مقراً للعديد من محبي شخصية أوباما... لقد انكشفت شخصية أوباما الحقيقية بعد انقشاع الغشاوة ما رافق ذلك من إحساس بالمرارة... لدرجة أن الصحف – في الآونة الأخيرة – باتت مليئة بالمقالات اللاذعة حول ما سموه غدر الولايات المتحدة تحت قيادة أوباما. صحيفة (دير شبيجل) الألمانية التي كشفت تورط وكالة الأمن القومي الأمريكية بوضع أجهزة تنصت في مكاتب للاتحاد الأوروبي كتبت مؤخراً أن (الطموح الاستبدادي الشمولي لوكالة الأمن القومي الأمريكي يؤثر فينا جميعاً ولا يمكن لدولة دستورية ولا لأحد أن يسمح بذلك). يقول العديد من الليبراليين في العالم إن قائمة أعمال الغدر التي ارتكبتها إدارة أوباما هي قائمة طويلة... يأتي في مؤخرتها وضع جهاز تنصت في آلة الفاكس بمقر الاتحاد الأوروبي وهم يعدّون العالم مخدوعاً برئيس أكبر دولة في العالم ويرونه (إنساناً مزيفاً) كما وصفته صحيفة الفاينانشال تايمز في عددها المؤرخ ١٦/٧/ ٢٠١٣ مشجعو أوباما أدركوا أن بطلهم السابق يستخدم أساليب من شأنها أن تعرض لإدانة مريرة لو أنه كان جمهورياً أبيض. لعل من أهم وعود أوباما غير الصادقة وعد بإغلاق سجن غوانتانامو... أستاذ جامعي تركي يقول: (أوباما يتحدث مثل رئيس اتحاد الحقوق المدنية ولكنه يتصرف مثل ديك تشيني) في السياسة الخارجية استخدم أوباما اللغة الطنانة لحقوق الإنسان مثل جيمي كارتر ولكنه يحكم مثل هنري كيسنجر... حتى الذين صفقوا لإدارة أوباما بإنهاء حرب العراق... وادعاء إنهاء التعذيب بالإيهام بالغرق... انقلبوا عليه بعدما رأوا عدم تنفيذ وعوده الخلبية. نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) مقالاً ل (مورين داوود) يتضمن

مقارنة سلبية بين أوباما ورئيس تخيلي... صورة (مايكل دوغلاس) في فيلم (الرئيس الأمريكي) من تأليف آرون سوركين... من يدقق في وعود أوباما منذ حملته الانتخابية ٢٠٠٨ يكتشف أن أوباما انتقل بهوسه وبسرعة إلى عالم وراء العقل... وأصبح أوباما الوعاء الذي يصب فيه الليبيراليون من جميع أنحاء العالم خيالاتهم الوهمية. لقد قال أوباما لجمهور اجتمع لتحيته في برلين (اذهبوا إلى منازلكم يا شباب إن حضوركم هنا أمر سخيف). كان الناس داخل وخارج الولايات المتحدة يتوقعون من أوباما – حسب وعوده – فعل المزيد لتقليص الدولة البوليسية التي تتنامى بسرعة والتي ورثها من سلفه جورج بوش. لقد عملت إدارة أوباما – وبشكل غير دقيق – على إحداث توازن وهمي بين مجموعة من الضغوط بما في ذلك الوجود المتواصل لما يسمى التهديد الإرهابي والقوة المتمترسة لعالم المخابرات، قضية (سنودن) الذي جاء من وكالة الأمن القومي الأمريكية تمكن من خلق ضجة كبرى وظاهرة سياسية تحمل في طياتها أكبر موجة عداء لأمريكا منذ حرب العراق، سواء في أوروبا أم في أمريكا اللاتينية وحتى في العالم أجمع... خاصة مع استخدام الإدارة الأمريكية البنية التحتية للاتصالات في البرازيل للتجسس على كل دول أمريكا اللاتينية لدرجة أن رئيسة الأرجنتين قالت: (أشعر بالاشمئزاز عندما أعلم أنهم يتجسسون علينا من خلال أجهزة مخابراتهم في البرازيل) رئيسة البرازيل انتقدت بشدة سياسة أوباما قائلة: (... إذا قبلنا أن نحني رؤوسنا فسيطؤون عليها). بالمقابل المحافظون في الكونجرس وجهوا نقداً لاذعاً لإدارة أوباما لضعفها وعدم قدرتها على استعادة (سنودن) كما وجهت تصريحات سنودن ضربة قاسية للسياسة الخارجية الأمريكية... مفارقة أخرى، إدارة أوباما تدَّعي محاربة الإرهاب في أفغانستان وتدعم الإرهاب في الشرق الأوسط.... أصدقاء إدارة أوباما أفراداً ودولاً يشكون من الغدر والوعود غير الصادقة لهذه الإدارة التي تهدد الشعوب بحروب عدوانية وتضع العالم على حافة الهاوية... ما حطم صورة هذه الإدارة المترددة الخائفة... ما أفقدها مصداقيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

-٩٥-

تراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية أمام العملاق الصيني

الصين اليوم؛ ثاني أكبر اقتصاد في العالم، يتجاوز حجمه ثمانية تريليونات دولار. كان الاقتصاد الصيني في العقد الماضي يعتمد النمو القائم على الصادرات... لكن مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الأخير قرر الأخذ بنموذج اقتصادي جديد؛ بحيث يستمر النمو المدفوع بالتصدير بالإضافة للنمو القائم على الاستهلاك، مع الاستمرار في إصلاحات هيكلية... نشر المكتب الصيني للإحصاءات في بداية شهر كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٣ تقريراً يوضح أن المؤشر الرسمي لقطاع الخدمات يدل على قوة الاقتصاد الصيني،.. كما أن مؤشر قطاع التصنيع سجل أعلى مستوى له منذ (١٨) شهراً، مع الإشارة إلى أن قطاع صناعة الخدمات في الصين يسهم بـ (٤٥%) من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع مركز الدولة الصيني للمعلومات والأبحاث أن ينمو اقتصاد البلد بمعدل (٧,٦%) خلال عام ٢٠١٣.... الصين جزء أساسي من مجموعة بريكس وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية جيدة لدرجة أنه يقال (عطاس الصين يصيب أسواق الدول الناشئة بالزكام)، وأصبحت الصين السوق الأولى لصادرات البرازيل، التشيلي، وبيرو. والسوق الثانية للأرجنتين وفنزويلا، ووصل حجم التجارة مع أمريكا اللاتينية إلى (٢٣٠) مليار دولار. بالنسبة للاتحاد الأوروبي هناك تخوف، خاصة ألمانيا، من فرض ضرائب على معدات الطاقة الشمسية الواردة من الصين والمقدرة ب (٢١) مليار يورو، لأن ذلك سيقابله فرض الصين إجراءات عقابية مشابهة على منتجات أوروبية تصدَّر إلى الصين، وتخشى أوروبا أن تؤدي مثل هذه الحرب التجارية إلى

المزيد من الصعوبات الاقتصادية والمالية.... بالنسبة لأفريقيا، الصين هي أكبر شريك تجاري للقارة السمراء، إذ تضخ الصين استثمارات دون شروط سياسية... حتى إن مقر الاتحاد الأفريقي الجديد شيده الصينيون، ويلاحظ أن الإدارة الأمريكية لم تعد تعطي لأفريقيا أهمية اقتصادية كبيرة إقراراً بالواقع... بالنسبة لشرق آسيا يلاحظ حرج واشنطن السياسي والاقتصادي بسبب انعدام الثقة بين اليابان وكوريا الجنوبية على خلفية التوترات التاريخية ما يدعم موقع الصين الاقتصادي ويعدُّ بمثابة حضور الماضي على حساب واقع تهدده الصين (الفاينانشال تايمز ٥/ ١٢ /٢٠١٣) بالمقابل تعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً تجارياً مهماً للصين، وهذه الأخيرة أكبر دائن للولايات المتحدة، إلا أن هناك منافسة أمريكية صينية للهيمنة على التجارة في آسيا – والمحيط الهادي وتصطدم محاولات الهيمنة الأمريكية بالمواقف الصينية، وهناك مشروعان مختلفان: الأول تتبناه واشنطن ويهدف لإبرام اتفاقية شراكة عبر المحيط الهادي يضم (١٢) دولة باستثناء الصين.... والمشروع الثاني تتبناه بكين ويضم (١٦) دولة آسيوية ولا علاقة للولايات المتحدة به... رئيس الصين (شي جينبنغ) أكد في قمة (آسيا والمحيط الهادي) أن الصين ستعمل على بناء إطار للتعاون الإقليمي عبر المحيط الهادي يعود بالفائدة على جميع الأطراف) مستغلاً غياب أوباما عن مؤتمر (بالي) ليشيد بقدرة (الأسرة الكبيرة) التي تشكلها منطقة آسيا والمحيط الهادي وكان ذلك انتقاداً واضحاً لمشروع الشراكة عبر المحيط الهادي الذي ترعاه أمريكا... خاصة وأنه سبق للرئيس أوباما أن وعد في خطبه بجعل آسيا (محور) سياسته الخارجية، إلا أنها وعود صعبة التحقيق... ويمكن القول بوضوح؛ إنه وبالرغم من اتفاق التجارة الحرة الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية في الساعات الأخيرة من اجتماعها في أندونيسيا، والذي يعدُّ الاتفاق التاريخي الأول منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٩٥... فإن الوقائع تشير بوضوح إلى تراجع متدرج وبطيء نسبياً للهيمنة الاقتصادية الأمريكية بشكل عام... يقابله تقدم متصاعد لقوة الصين الاقتصادية على الصعيد العالمي.

-٩٦-

هل فهمت إدارة أوباما أبعاد تغيرات القوة العالمية؟

الملامح السياسية والاقتصادية العامة لولاية أوباما الثانية التي تنتهي في ٢٠١٦ لا تختلف كثيراً عن ولايته الأولى؛ إذ لم ينجح، خلال السنوات الست التي انقضت، إلا في إضافة نقاط محدودة جداً إلى سجله السياسي والاقتصادي الذي يظهر مراوحة بين العجز السياسي والإخفاق الاقتصادي، مع صعوبات عديدة مستمرة تجعل جبين الرئيس أوباما الأسمر يتصبب عرقاً من الخجل لعدم نجاحه في تنفيذ العديد من السياسات الداخلية، والخارجية. الواضح أن الثقة العامة بكفاءة الرئيس أوباما تزعزعت لدرجة أن الشكوك اتسعت ومعظم الأمريكيين الذين تستطلع آراؤهم لا يصدقون أن رئيسهم أوباما قادر على قول الحقيقة. يقال اليوم في أوساط أمريكية، ودولية: إن السنوات الست التي انقضت من ولايته لم تكن كافية ليتعلم كيف يمكنه أن يحكم البيت الأبيض بشكل أفضل، وهو يوزع وعوداً رعناء لا نهاية لها (كما جاء في الفاينانشال تايمز بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣) ويبدو أن مشكلة الرئيس أوباما تكمن بالدرجة الأولى بميله الدائم للمبالغة بل التهويل في دوره السياسي... وفشله في الاستجابة بمهارة للمشكلات الخاصة بالمواجهات التشريعية في الكونجرس... في إطار قانون الرعاية الصحية الكثير من الأمريكيين أصبحوا يعرفون أن رئيسهم غير صادق في هذا التعهد... وهنا شكوك حول قدرة الرئيس على توفير الرعاية الصحية، للجميع... فقد خاطب أوباما حاملي بوالص التأمين أنه في حال عدم التمكن من استعادة قيمة بوالصهم، فعليهم أن يلوموا شركات التأمين وليس البيت الأبيض. يلاحظ أن عدوى المشكلات المثارة في وجه أوباما بدأت تنتقل إلى بعض أعضاء الحزب الديمقراطي الذين بدؤوا ينأوون بأنفسهم عن سياسة أوباما خوفاً على مقاعدهم

الانتخابية... كما فشل أوباما في إجراء إصلاحات على قانون الهجرة... من ناحية أخرى يلاحظ أن أجندة أوباما في مجال الاقتصاد والتجارة محفوفة بالمخاطر إذ قام بمحاولتين ولم يتمكن من انتزاع تنازلات من شركائه في المحيط الهادي وأوروبا وبالتالي فشل، حتى الآن، في تحقيق التكامل الاقتصادي الأمريكي مع معظم دول شرق آسيا... وهكذا فإن أي موضوع كبير خارجي أو داخلي يمكن أن يتعهد به أوباما يتصدى له الكونجرس؛ لأن أعضاء الكونجرس من الجمهوريين يتسابقون للإطاحة بمثل هذا الموضوع، ما يعني أن سجّل أوباما في الكونجرس ليس متألقاً... رغم أنه خرج مؤخراً بسلام، لو مؤقتاً، من خطوة وحيدة وهي موضوع الإعسار المالي والدين العام... وهناك العديد من الأمثلة على ذلك ليس آخرها، طلب تفويض من الكونجرس للعدوان على سورية... لقد بينت حرب أمريكا على العراق وأفغانستان أن للقوة العسكرية حدوداً... كما أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة أثرت سلباً في السياسة الداخلية والخارجية لأمريكا وأرغمتها على خفض إنفاقها العسكري والاستعداد، مرغمة، للانسحاب من أفغانستان، وتراجعها عن التهديدات العسكرية للشعوب.. وكان آخرها التراجع عن العدوان على سورية... وفشل تهديداتها لإيران ليهرول أوباما مع شركائه للتفاوض مع إيران حول ملفها النووي... هناك شبه إجماع لدى المراقبين والمحللين أن ليس ثمة مؤشر يدل على أن أوباما قد يستطيع، خلال السنوات المتبقية من ولايته تحقيق أي تألق في تنفيذ وعوده الانتخابية على الصعيدين الداخلي والخارجي في المجالات السياسية أو الاقتصادية وحتى العسكرية. في رأينا أن أمريكا بدأت تفهم أن ألعاب اليوم الكبيرة تدور حول بُعد آخر من أبعاد القوة، في ظل القطبية الثنائية الدولية، حيث تتضاءل الهيمنة العسكرية والجغرافية السياسية الأمريكية لصالح جغرافية المصالح الاقتصادية. ترى هل فهمت إدارة أوباما أبعاد تغيرات القوة العالمية؟

-٩٧-

استمرار الأزمة الاقتصادية والسياسية في أمريكا ومأزق إدارة أوباما

من المتوقع أن يكون للأزمة الاقتصادية المستمرة التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية المزيد التداعيات السلبية على السياسة الداخلية والخارجية لواشنطن ويتمثل ذلك باستمرار الضعف الاقتصادي والإحباط السياسي، وفي تخفيض الإنفاق على الدفاع تمهيداً لسحب القوات العسكرية الأمريكية من أفغانستان... بالإضافة إلى الحد من التدخل العسكري الأمريكي في الخارج. المشهد الأمريكي المتوقع يشير إلى أن اتفاق الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول عجز الميزانية، والدين العام في خريف ٢٠١٣ لا يبدو خاتمة للانقسامات السياسية التي فعلت فعلها في المشهد الاقتصادي الأمريكي، وأدت إلى خفض التصنيف الائتماني الأمريكي، وكادت تجبر الحكومة الأمريكية على التخلف عن سداد ديونها. كما لا يبدو أن هذا الاتفاق الهش يشكل العصا السحرية التي تحتاجها واشنطن لإنهاء مآسي انقساماتها حول السياسات الاقتصادية. وهذا الاتفاق، ذو الطابع المؤقت، يحتاج لإعادة تجديد كل سنة... بمعنى آخر لا يوجد ما يمنع من تملص أي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي من تنفيذ بنوده... وبالتالي من المتوقع اندلاع المشكلة مجدداً في عام ٢٠١٤؛ ما سيؤدي من جديد لإغلاق القطاعات غير الأساسية للحكومة الفدرالية، على غرار ما حدث في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣ حين أوشكت الحكومة الأمريكية على الإفلاس. مع احتمال تجدد مشكلة الدين العام المحدد سقفه بـ (١٧) تريليون دولار... وما يتطلبه ذلك من تسويات لإقرار رفعه بين

حين وآخر. ومعالجة تضخم الدين العام الأمريكي الهائل بمسبباته... وليس بالمجازفة بالتخلف عن سداد مستحقات الحكومة... ولا نعتقد أن مثل هذا الاتفاق المؤقت المشار إليه سيؤدي عام ٢٠١٤ إلى التوصل لاتفاقات أخرى حول خفض الإنفاق الحكومي. وبالتالي ليست الفرص متاحة كثيراً لتقليص العجز ووقف ارتفاع الدين العام في إطار كون الاتفاق بين الحزبين غير مرشح للديمومة على الأقل في الأمد المنظور... بالمقابل سيشهد الاقتصاد الأمريكي مزيداً من الصعوبات؛ فالبطالة غير مرشحة للتراجع، والتضخم سيبقى هاجساً مقلقاً للسياسة المالية للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. على الصعيد السياسي ستبقى السياسة الخارجية الأمريكية محكومة بالواقع الاقتصادي الضعيف، وباستراتيجية تخفيض الإنفاق العسكري وعدم التورط الأمريكي في مغامرات عسكرية خارجية... لأسباب عديدة تمثلت في تخفيضات متتالية لميزانية الدفاع بشكل عام، خاصة مع قرار انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من أفغانستان. بالمقابل فإن فشل تهديدات أوباما بضربة عسكرية على سورية أدى، بأسبابه وتداعياته... إلى تغيرات في الرأي العام الأمريكي والعالمي، لعل من أهمها رفض مجلس العموم البريطاني (الحليف الرئيس لأمريكا) الضربة على سورية، وما تلاه من تردد مجلس النواب الأمريكي بالموافقة... إلى أن كان الحدث الأبرز الذي تمثل بمبادرة الرئيس الروسي (بوتين) لإخراج أوباما من ورطته وحفظ البعض من ماء وجه هذا الأخير... باختصار يمكن القول إنه وبالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال القوة الاقتصادية والعسكرية الكبرى في العالم فإن عام ٢٠١٤، في الولايات المتحدة، سيشهد المزيد من التأثير المباشر للأزمة الاقتصادية المستمرة على السياستين الداخلية والخارجية لإدارة أوباما، وسيتمثل ذلك باستمرارية الإحباط السياسي، والضعف الاقتصادي.

-٩٨-

أردوغان يقود تركيا
إلى ورطة اقتصادية وسياسية

اهتزت حكومة أردوغان بسبب تصاعد احتجاجات المعارضة التركية الداخلية لسياسة حكومته، ولما أصاب الاقتصاد التركي ومعه، طبعاً، الليرة التركية ضعفاً، وتأثراً بالأزمة التي هزت أعلى هرم السلطة التركية، مع سجن عشرين شخصية قريبة من أردوغان في قضية فساد... واستقالة ثلاثة وزراء. الواقع أن الليرة التركية هبطت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق مقابل الدولار الأمريكي، وسط فضيحة فساد كبيرة تورطت فيها حكومة أردوغان... المشهد الاقتصادي التركي يظهر ضعفاً وتراجعاً... قطاع الشركات في تركيا يتحمل ديوناً أجنبية (١٦٦) مليار دولار على الرغم من أن معظمها ديون طويلة الأجل، بالمقابل فإن الأسر التركية تحول مدخراتها في المصارف من الليرة التركية إلى العملات الأجنبية، والمدخرات التركية، بشكل عام، انهارت أسرع من أي مكان آخر في دول مجموعة العشرين، ما جعل تركيا تعتمد على التمويل الأجنبي من أجل الاستثمار إلا أن الاستثمار الأجنبي انهار بدوره من (٢٢) مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى أقل من (١٢) مليار دولار أوائل عام ٢٠١٣. وبيَّن العديد من المحللين والتنفيذيين أن المجموعات الدولية أوقفت الاستثمار في تركيا بعد تشديد نظام أردوغان قبضته على الاحتجاجات الشعبية المعارضة في صيف ٢٠١٣، والمترافق مع خطاب أردوغان المعادي للشركات مع الإشارة إلى أن تركيا كانت تعتمد بشكل كبير على رأس المال الأجنبي قصير الأجل، وأربعة أخماس عجز الحساب الجاري البالغ (٦٠) مليار دولار يتم تمويله من

خلال الأموال الساخنة. وزير مالية أردوغان (محمد سيميسك) حذر من التداعيات السلبية لتباطؤ الاقتصاد بسبب الفضيحة... مشيراً إلى خطر إحجام بعض المستثمرين عن المجيء إلى تركيا خاصة مع التحقيقات المتعلقة بالفساد التي طالت شخصيات على علاقة بالحكومة، بمن فيهم أربعة وزراء سابقون، إضافة إلى بلال أردوغان، ابن رئيس الوزراء. وظهور مخاوف فعلية حول مسألة تطبيق القانون، وأكد (سيمسيك) في مقابلة مع الفاينانشال تايمز تخوفه من التأثير السلبي لذلك على الاستثمار الأجنبي، مشيراً إلى انخفاض الليرة التركية بنسبة (٧.٥%) مع بداية الاعتقالات المتعلقة بقضية الفساد في الأسبوعين الأخيرين من ٢٠١٣ مع انخفاض مؤشر (ISE) في البورصة التركية بنسبة (١١.٩%). بالمقابل شخصيات وفعاليات اقتصادية تركية تبدي قلقاً كبيراً حيال قضايا الفساد، واستقلال القضاء، وسيادة القانون، وهذا ما عبر عنه (محرم يلماز) رئيس اتحاد الشركات التركية. على المدى القصير يتوقع المحللون أن ليس أمام تركيا سوى رفع أسعار الفائدة للحدِّ من تدهور الليرة التركية ولكن أردوغان يلقي باللائمة على ما يسميه (لوبي أسعار الفائدة) وهي إشارة واضحة للمؤسسات المالية المحلية والدولية التي يحملها أردوغان مسؤولية المؤامرة على نظامه. ناهيك عن معركة أردوغان الدنكيشوتية مع ممثلي الادعاء العام الذين يحققون في قضايا الفساد... لأن أردوغان يحاول إخضاع القضاء لسلطة الحكومة، من خلال محاولة تعديل بعض مواد الدستور، ما أدى لعراك بالأيدي بين أعضاء البرلمان التركي... وقد بيّن صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد التركي سيستمر في التدهور ما لم تُجرَ تغييرات هيكلية كبيرة فيه.. وهذا ما لا تستطيع حكومة أردوغان القيام به كونها متورطة في مستنقع الفساد والفضائح الاقتصادية والسياسية.

-٩٩-

فرنسا مع هولاند
فضائح اقتصادية وشخصية

تشهد فرنسا اليوم وبعد عامين من ولاية (هولاند)؛ فضائح اقتصادية وشخصية... المواطن الفرنسي العادي يشعر بالخجل من رؤية رئيس جمهورية فرنسا يمتطي دراجة بخارية ذات عجلات ثلاث، وتعلو رأسه خوذة سوداء تغطي كامل وجهه، متوجهاً إلى شقة سكنية تقطنها عشيقته نجمة السينما (جولي جاييه)؛... وانتشرت أخبار العلاقة الغرامية بشكل واسع على وسائل الإعلام الفرنسية والأجنبية.. الواقع يشير إلى أنه ومع بداية ولاية هولاند الرئاسية عام ٢٠١٢ فشل في تبادل اقتسام مسؤولية الديون في منطقة اليورو... بالإضافة إلى تقديم بعض أفكار بائسة لحلول مالية واقتصادية لمنطقة اليورو؛ تم رفضها كلياً من قبل ألمانيا وبلجيكا... ناهيك عن انتقاده لسياسة التقشف التي اعتمدت في منطقة اليورو، دون أن يقدم أي بديل أو اقتراح مقبول لمثل هذه السياسة... بالمقابل انتصرت برلين في كل مراحل أزمة اليورو. وكم حاول هولاند في الفترة الأخيرة الاقتراب من ألمانيا، والتظاهر بقبول شروط هذه الأخيرة على الصعيد الاقتصادي الأوروبي.... هولاند المغرور اختار تفكيراً اقتصادياً غير ملائم... إذ تبنى أفكاراً ونظرية سحرية لرفع كفاءة الأسواق من خلال اعتماد كلمات الاقتصادي (ساي) الذي يعود لعام ١٨٠٣، ومثل هذا التوجه ساعد على أخذ فرنسا إلى وضع اقتصادي صعب... ... لأن قرار هولاند بنظريته السحرية كان غير واقعي بل وفاشلاً... ولم يتمكن هولاند من تحقيق شيء يذكر على الصعيد السياسي والاقتصادي خلال ما يقارب عامين لأنه، وحسب فاينانشال تايمز، (فقد هولاند التركيز عند تولي منصبه...) كما فشل هولاند في بناء تحالف ضد (أنجيلا

ميركل) المستشارة الألمانية التي لاتنسجم معه شخصياً... ومع ذلك يحاول اليوم بمكيافيليته الواضحة، التقرب من ميركل على أمل تحسين صورة الاقتصاد الفرنسي الذي تزداد صعوباته ومشاكله مع سياسة هولاند المتخبطة... بالمقابل مجلة (كلوزر) أول من نشر خبر العلاقة الغرامية لهولاند مع الممثلة (جولي جاييه) المستمرة منذ عامين... في حين تعاني السيدة الأولى الفرنسية (فاليري تريرويلر) الاكتئاب والمرض وتعالج في المستشفى. على مقلب آخر ومنذ ٢٥ عاماً كانت شريكته (سيجولين رويال) المرشحة الاشتراكية للرئاسة التي خسرت أمام نيكولا ساركوزي عام ٢٠٠٧... وقد أنجبا أربعة أبناء لكنهما لم يتزوجا قط... وبقيت علاقته مع رويال كشريك غير قانوني ما يسمى في فرنسا (امرأة عازبة) وقد انتهت العلاقة غير الشرعية مع رويال بعد عام ٢٠٠٧... آخر مؤتمر صحفي لهولاند الذي أجراه في قاعة الاحتفالات في قصر الإليزيه تحدَّث بطرق غير مقبولة شعبياً عن اقتصادات العرض (حسب نظرية ساي) وابتعد ما أمكن عن الإجابة عن أسئلة شخصية تتعلق بغرامياته... المشهد الاقتصادي الفرنسي اليوم في ظل ولاية هولاند يشير إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة، زيادة كبيرة في الضرائب بأنواعها... وخابت آمال الناخبين، بما في ذلك رجال الأعمال... وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هولاند هو الرئيس الفرنسي الأقل شعبية بعد الحرب العالمية الثانية. يقول رجال الأعمال الفرنسيون (كل مرة نجتمع مع الرئيس هولاند... نشعر بخيبة الأمل عندما نرى القرار العملي مناقضاً لما وعد به...). الواقع الاقتصادي الفرنسي الصعب... وفضائح هولاند الغرامية ستضع هذا الأخير أمام اختبار صعب في الانتخابات المحلية المقبلة في آذار... والانتخابات الأوروبية في أيار على حد سواء؛ تقدم شعبية منافسيه... سيما وأنه يتخبط في سياسته الخارجية؛ بدعم الإرهاب في سورية... وتبقى فرنسا (الإمبراطورية المتقهقرة...) ضعيفة على الصعيدين السياسي والاقتصادي مع رئيس شعبيته متدنية ويراهق في غرامياته.

-١٠٠-

... في الأزمات.. الدولة الملاذ الآمن

الأزمات الاقتصادية، وفي سياق التطور الإنساني والمتغيرات التاريخية، تشير بوضوح إلى أن البحث عن صيغة أو آلية لإعادة التوازن بين الأدوار لكل من الدولة والسوق؛ كانت، بشكل عام، تدور في حلقات لا تفضي إلى نتائج مقنعة؛ لتقديم دور الدولة التي تهيمن وتبتلع السوق أو العكس من خلال تهميش السوق لدور الدولة... وبالتالي لا توجد حتى الآن صيغة تصلح لكل مكان وزمان. مثلاً سقوط الاتحاد السوفييتي لأسباب عديدة... بعد أن فشلت البروليتاريا في تحقيق الفردوس الموعود... وبالمقابل بقي الحزب الشيوعي الصيني قائداً للصين ولكن بمثابة لجنة إدارية أو مجلس إدارة للاقتصاد الصيني العملاق المنفتح على العالم (ثاني أكبر اقتصاد في العالم). يشير المشهد الاقتصادي العالمي في بعض جوانبه إلى أن السوق أصبح في ظل الليبرالية الجديدة المعولمة بمثابة كازينو مقامرة للمؤسسات المالية المصرفية العملاقة... التي أفلس أو انهار العديد منها، مع انطلاق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضفتي الأطلسي ومن ثم إلى العالم... وبعد أكثر من خمس سنوات من عمر الأزمة؛ ثبت أن التخبط والعشوائية في قرارات من كانوا يعرفون بواضعي السياسات الاستراتيجية والوصفات المسبقة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية. ثمة موضوع مثير للسجال على الصعيد العملي في مجال السياسات الاقتصادية يتركز على أحد محورين؛ الأول يؤكد بشكل أساسي على حضور الدولة: ملاذ آمن وحضن دافئ للمواطن.... المحور أو الاتجاه الآخر يعتمد على ترك الحرية للسوق لينظم نفسه بنفسه... السيدة (ماريانا مازاكاتو) أستاذة الاقتصاد في إحدى الجامعات الأمريكية تقول في كتابها (Entrepreneurial State) إن (الجهة المهمَّة القادرة على مواجهة المخاطر وتحقق أكبر الاكتشافات،

ليس القطاع الخاص، وإنما هي الدولة التي يهاجمها الكثيرون) وتضيف المؤلفة أن (٧٥%) من الاكتشافات في مجال الغذاء والدواء... في الولايات المتحدة يعود الأصل في أبحاثها إلى مختبرات ممولة من المال العام...، وكذلك الكثير من الموضوعات المتعلقة بالإلكترونيات الدقيقة، ممولة في معظمها من خزينة الدولة... المحللون والخبراء الاقتصاديون يرون أن الدولة تمول المخاطر في معظم دول العالم الصناعي وغيره، في حين أن القطاع الخاص يجني الثمار... دافعو الضرائب حتى في أوقات الأزمات، يرغبون أن يعرفوا أن المبالغ التي يدفعونها تذهب لمصلحة المواطنين... المشهد الجيوسياسي، الجيواقتصادي يشير إلى أن الدولة مستهدفة من قبل جماعات لا وطن لها تؤمن بالإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها.. بالمقابل العديد من الدول النفطية العربية؛ بالنسبة لهم، الدولة تعني الأسرة الحاكمة وهذه لا يمكنها، بمفاهيمها وآليات عملها غير الديمقراطية بل والتعسفية، أن تحقق أي نمو مستدام وتعاني من البطالة الظاهرة والمقنعة، والفساد.. والسياسة عندهم لها مفهوم مختلف وهي أهم من الاقتصاد... وهذا الأخير لاعلاقة له بمستوى الإنتاجية، والجهد الجماعي، القادر على الاستفادة من الإمكانات والمواهب لرفع مستوى أبناء المجتمع... من جهة أخرى تعمل هذه الدول للهروب للأمام بتمويل وتسليح مجموعات معارضة تدعي العمل من أجل الديمقراطية، مستغلة ما سمي الربيع العربي، لاستهداف الدول ومؤسساتها منسجمة بذلك مع الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط الجديد الذي بشرت به (كونداليزا رايس) وزيرة خارجية أمريكا السابقة... ووصلت دول الربيع العربي إلى شتاء قاس تفككت معه الدولة... ليبيا مثلاً.... وما جرى ويجري في سورية مثال حي على تورط بعض دول النفط في تمويل ودعم مجموعات مسلحة تمارس الإرهاب ضد سورية بمؤسساتها ورموزها... بحجج خادعة تدعي دعم الديمقراطية... لكن الواقع يشير بوضوح إلى أن صمود الدولة ومؤسساتها، رغم بشاعة العنف والإرهاب الممارس ضد الدولة، والتفاف المواطنين حول الدولة كملاذ آمن، يؤكد مقولة أن الدولة تبقى الحضن الدافئ الذي يحمي المواطن في الأزمات السياسية والاقتصادية.

-١٠١-

مأزق أوباما الأخلاقي في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي

في جبال سويسرا المغطاة بالثلوج وفي منتجع دافوس يجتمع كل عام الآلاف من الرؤساء التنفيذيين، والسياسيين، وقادة المنظمات غير الحكومية، والاقتصاديين، والإعلاميين... بالإضافة إلى رؤساء دول... والهدف إجراء مناقشات سنوية حول ما يسمى كيفية تطوير وتحسين العالم وربما، وكما يدعون، لدمج مزايا الأعمال مع المزايا المجتمعية... ويحاولون أن يكون هذا الاجتماع، على الأقل من الناحية النظرية، بمثابة برلمان عالمي يطلقون عليه اسم (المنتدى الاقتصادي العالمي). مؤسس المنتدى (كلاوس شراب) حاول منذ انطلاقة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، تهيئة الظروف لاستيعاب الأزمة مستغلاً دعوة الحكومات لمساعدة المؤسسات المالية المفلسة... تشير الوقائع والموضوعات التي بحثها المنتدى إلى أن العلاقات بين منتدى دافوس وواشنطن تأزمت بشكل خطير بسبب الكشف عن عمليات التجسس التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على الإنترنت... ورغم محاولات الرئيس الأمريكي أوباما التقليل من قلق الجمهور، لم يتمكن من تحقيق شيء يذكر لرأب الصدع بين الطرفين... وبالتالي استأثر موضوع استخدام التكنولوجيا من قبل واشنطن للتجسس باهتمام ظاهري في المنتدى... الواقع أنه مرت على شركات التكنولوجيا الكبرى سبعة أشهر بائسة فعلاً نتيجة تسريبات الموظف السابق في المخابرات الأمريكية (سنودن)... فقد توضَّح للجمهور أن شركات الكومبيوتر والبرمجيات الأمريكية أصبحت قنوات فعالة لعملاء المخابرات.. أوباما حاول في خطابه طمأنة الأمريكيين أن خصوصياتهم لم تكن محل خطر، الا أنه

أوضح أن باقي دول العالم أصبحت مكاناً يمكن الاصطياد فيه بحرية... وهذا أمر سيّئ بالنسبة لشركات التكنولوجيا الأمريكية التي تملك بيانات تخص أجانب، وسيكون من الصعب إعادة الثقة بعد فقدانها، مهما كانت الوعود المتأخرة التي قدمتها إدارة أوباما للجمهور... وكالة الأمن القومي الأمريكية (حسب فاينانشال تايمز) لم تترك أية اعتبارات تقف في طريق أعمالها، ابتداءً من قرصنة الشبكات الداخلية لـ (جوجل) و(ياهو) إلى زرع أبواب خلفية في التكنولوجيا تصنعها شركات مثل سيسكو، ويمكن استخدامها للتغلغل في الأجهزة... تسريبات سنودن وضعت شركات التكنولوجيا في وضع لا تحسد عليه بعد أن أصبحت محصورة بين مجموعات الحريات المدنية من جهة، وأنشطة حكومة واشنطن التجسسية من جهة أخرى... من متابعة أعمال منتدى دافوس ٢٠١٤ يخرج المراقب باستنتاجات من أهمها: إن المنتدى أطلق صيحة تقول (إن ثورة التكنولوجيا ستشكل السوق الصاعدة)، ويقول الرئيس التنفيذي لشركة (سيلز فورس توم) في جلسة افتتاح المنتدى (لقد أخذت التكنولوجيا هذا العام موقع الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل الذين كانوا يتألقون في مؤتمرات دافوس السابقة...) ردَّ الاقتصاديون على الهجوم قائلين: إن التغيرات التكنولوجية الأخيرة لا يبدو أنها تغذي مرحلة الإنتاجية... إن التطور الرقمي يحمل أيضاً مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة. الملاحظ أن شعوراً عاماً باللبس، في دافوس ٢٠١٤، يتعلق بتأثير التغير التكنولوجي على البطالة والوظائف. بالرغم من الكلام المعسول الذي استخدمه أوباما، الا أن خطابه الأخير كان تأكيداً لما اضطرت صناعة التكنولوجيا، على مضض، القبول به، وهو أن المخابرات الأمريكية في حالة حرب مع الإنترنيت بحجج متباينة مستخدمة التكنولوجيا للتجسس، والاعتداء على الحريات الشخصية... ما خلق أزمة بين الرأي العام العالمي وواشنطن، ووضع إدارة أوباما في مأزق أخلاقي صعب في واحد من أكبر المنتديات الاقتصادية العالمية.

-١٠٢-

الليرة التركية ضحية
فضائح أردوغان الاقتصادية والسياسية

بداية لابد من الإشارة إلى أن الاقتصاد التركي واحد من الاقتصادات في العالم التي تسمى (اقتصاد الخمس ذو الطبيعة الهشة Fragile Five) لأن مثل هذا الاقتصاد يكون معرضاً لتقلبات كثيرة تبعاً لما يحدث في الأسواق العالمية؛ إذ تشهد مثل هذه الاقتصادات خروجاً كبيراً للمستثمرين الذين حولوا استثماراتهم من عملات هذه الدول إلى عملات أكثر استقراراً لتصبح أكثر أماناً. في ظل المشهد الاقتصادي والسياسي التركي الحالي؛ يلاحظ تراجع قيمة الليرة التركية خلال عام ٢٠١٣ ولا يزال مستمراً، بسبب الأزمة التي أثارتها فضائح مالية وسياسية هزت حكومة أردوغان، وكان ابن أردوغان أحد أبطال هذه الفضائح. الليرة التركية بدأت تفقد جزءاً من قيمتها مع تراجع معدل صرف الليرة بالنسبة للعملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار، وخلال الشهرين الماضيين فقدت الليرة التركية ما يقارب (١٥%) من قيمتها فقد وصل معدل الصرف في النصف الأول من شهر شباط (فبراير) ٢٠١٤ إلى مستويات قياسية جديدة (٢.٣) ليرة تركية للدولار الواحد... ما دفع السلطات التركية للتفكير بإجراءات استثنائية للحد من انهيار الليرة في محاولة لدعم الثقة بالعملة التركية... المراقبون يرون أن الانخفاض الحاد في الليرة التركية جاء نتيجة تصاعد الأزمة السياسية الداخلية في تركيا خاصة بعد فضائح الفساد في الدوائر القريبة من أردوغان، وتزايد القلق حول أداء الاقتصاد التركي في ظل سياسة أردوغان وأتباعه والمستفيدين من سلطته... في حين تنظر حكومة أردوغان إلى تدهور الاقتصاد التركي على أنه مشهد مؤقت، علماً أن معدلات النمو تدهورت من (٩%) في عام ٢٠١١ إلى (٢.٢%) في عام ٢٠١٢ وكان عام ٢٠١٣ أسوأ... رغم محاولات أردوغان التظاهر

بعدم التدخل المباشر في السياسة النقدية للبنك المركزي التركي... إلا أنه ظهر جلياً للعيان القلق الشديد والتوتر الذي أصابه... محاولاً التهرب من المسؤولية، وتحميلها للمسؤولين في البنك المركزي.. إذ رفع هذا البنك سعر الفائدة على الإقراض من (٧.٧%) إلى (١٢٪)، وكان هذا مفاجأة للمراقبين، بل عُدَّ بمثابة محاولة يائسة لإنقاذ الليرة التركية من الانهيار... وتجنب أزمة كبرى في الاقتصاد التركي بدأت ملامحها تتوضح... مع إجراءات حكومية يصفها المحللون بأنها ردود فعل ارتجالية... تزداد معها مخاوف الشارع التركي من استمرار تدهور الليرة وما سيلي ذلك من تأثيرات سلبية على نمو الاقتصاد الكلي التركي في المدى القصير والمتوسط... وفي رأينا أن رفع سعر الفائدة بالشكل الذي تم حالياً في تركيا سينجم عنه المزيد من الصعوبات، ما سيعقد مشاكل حزب أردوغان الحاكم، ويضعفه كثيراً في الانتخابات المقبلة. بالمقابل يلاحظ أن التزامات الشركات التركية بالنقد الأجنبي ترتفع بشكل واضح؛ ويتراوح الالتزام بين (٥٠%) للشركات الخاصة في قطاع الصناعة، و(٧٠%) بالنسبة لشركات قطاع البناء. ومن المتوقع أن تكثف عمليات الاقتراض خلال عام ٢٠١٤... ما سيؤدي إلى المزيد من استمرار الضغوط على الليرة التركية... وسيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة أصول الشركات بالعملة التركية عندما تتراجع قيمة هذه العملة... كتب (جافين جاكسون) في الفاينانشال تايمز ٢٠١٤/٢/١٩ أن انخفاض سعر صرف الليرة التركية كان بنسبة (٣٠%) مقابل سلة من العملات منذ بداية عام ٢٠١٣. وقد أظهرت استبانة لشركة (فينتش) العالمية للتصنيف الائتماني، شملت عشر شركات تركية رابحة؛ أن تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة (٣٠%) سيؤدي إلى زيادة الدين العام الإجمالي لتركيا. وتشير (فينتش) إلى صعوبات تواجه الشركات التركية في قدرتها على التكيف مع الليرة التركية الرخيصة... أخيراً نرى أن تركيا مع حكومة أردوغان، الغارقة في مستنقع الفضائح المالية والسياسية، ستشهد المزيد من التراجع في النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٤. خلافاً لادعاءات حكومة أردوغان التي تقول – خطأً – أن نمو الاقتصاد التركي لن يكون بهذه الدرجة من السوء.

-١٠٣-

الترانزيت التركي الإسرائيلي معبر للتطبيع مع بعض دول الخليج

في ضوء المخطط الأمريكي الإسرائيلي لخلق شرق أوسط جديد؛ يأتي فتح معبر جديد للبضائع التركية المتجهة إلى بعض دول الخليج العربي عبر إسرائيل... بحجة الأحداث في سورية. المشهد الملفت للنظر، الذي تؤكده الصحافة العالمية المرئية والمكتوبة، صور مئات الشاحنات التركية، في معظمها يقودها سائقون أتراك، المحملة بالبضائع التي تزدحم فيها الساحات على الحدود الأردنية الإسرائيلية، وهي قادمة بحراً من موانئ تركية إلى موانئ إسرائيلية ومقصدها الفعلي بعض دول الخليج العربي التي تعمل سراً لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. ويشكل هذا الخط التجاري البحري، والبري تحولاً في تجارة الترانزيت التركية عبر إسرائيل وصولاً إلى مقصدها في دول الخليج... وهذا التحول يعدُّ خطوة مهمة باتجاه التمهيد الفعلي لإقامة العلاقات الاقتصادية بين بعض أمراء وملوك دول الخليج والدولة العبرية؛ وفق رغبات الراعي الأمريكي لمخطط الشرق الأوسط الجديد الهادف إلى جعل إسرائيل تلعب دور القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأقوى. كما يأتي إحداث هذا الخط التجاري في ضوء المصالحة الإسرئيلية التركية، التي استماتت حكومة أردوغان لتحقيقها، برعاية مباشرة من الرئيس الأمريكي أوباما، بعد قطيعة بسبب أزمة الباخرة مرمرة... بالمقابل يلاحظ أن المسؤولين الإسرائيليين كانوا يلتزمون الصمت سابقاً حيال هذا الخط التجاري العابر حرصاً على شركائهم السريين من بعض حكام دول الخليج... لكن اليوم تغيرت الصورة إذ إن الإعلام الإسرائيلي وكذلك المسؤولون في الكيان

الصهيوني، بدؤوا الإعلان عن تجارة الترانزيت العابرة لإسرائيل، والواردة من الموانئ التركية ومقصدها بعض دول الخليج العربي عن طريق الأردن؛ لأن هذا الممر التجاري المستحدث ذو طابع سياسي إلزامي، بين حكومة أردوغان التركية الساعية لإعادة إحياء ما كان يسمى وصاية الخلافة العثمانية على البلاد العربية، وبعض دول الخليج العربي التي تتعامل سراً مع إسرائيل، في إطار تطبيع العلاقات بين بعض هذه الدول والعدو الإسرائيلي.... وتتعمد إسرائيل عدم ذكر جهة مقصد الشاحنات، حتى لا تتكشف لعبة تورط البعض من دول الخليج في تمرير البضائع عن طريق إسرائيل. يقول رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة خارجية تل أبيب (ممر تجارة بضائع الترانزيت من تركيا عبر إسرائيل إلى دول الخليج العربي هو الأكثر أماناً، إنه مثل جيد على قدرة اللاعبين الإقليميين على التعامل مع إسرائيل لإيجاد حل لمشكلاتهم). وفي هذا السياق يقول مسؤول إسرائيلي كبير (الحاجة أم الاختراع) مؤكداً أن العلاقات التجارية مع دول عربية كالأردن وبعض دول الخليج عبر إسرائيل تُدخل السعادة والسرور، والاطمئنان إلى قلوب الإسرائيليين الذين يعدُّون ذلك مدخلاً فعلياً للتطبيع المتقدم مع دول عربية كانت، سابقاً، ترفض ذلك خوفاً من الرأي العام العربي الذي كشف تخاذل العديد من دول الجامعة العربية التي يتحكم بقراراتها البعض من ملوك وأمراء الخليج الحاقدين على الاتجاهات النهضوية العربية لمصلحة الاستسلام والتطبيع مع دولة إسرائيل المغتصبة للأراضي الفلسطينية... ولا شك أن ممر الترانزيت التركي عبر إسرائيل وفي طريقه إلى الأردن وبعض عواصم دول الخليج يمثل صفقة تحالف مشبوه بين حكومة أردوغان العثمانية والكيان الصهيوني بهدف تطبيع علاقات هذا الأخير مع بعض حكومات دول الخليج الحاقدة على سورية وشعبها حيث موَّلت هذه الأخيرة وشجعَّت قتل وسفك دماء الشعب السوري.

-١٠٤-

لماذا أوباما أضعف رئيس أمريكي بعد الحرب العالمية الثانية؟

وردتني بالبريد الإلكتروني أسئلة عديدة عن الأسباب التي تقف وراء ضعف منصب الرئاسة الأمريكية في عهد أوباما. والإجابة تختصر بأسباب لعل أهمها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة التي أثرت بالعمق على السياستين الداخلية والخارجية المربكة، بالإضافة إلى تركة المشاكل والصعوبات التي ورثها أوباما عن سلفه... ناهيك عن شخصية أوباما نفسه، دون أن ننسى سبباً مهماً يتعلق بجماعة الضغط الصهيوني التي تؤثر مباشرة في بعض قرارات الرئاسة الأمريكية... يتذكر الأمريكيون اليوم ما قاله (آرثر شيلزنجر) قبل أربعين سنة من أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو (الرئيس الإمبراطوري) لامتلاكه الهيبة والقوة المتزايدة وهو متربع على كرسي الرئاسة في البيت الأبيض. لكن المشهد الرئاسي الحالي في واشنطن يشير إلى أن أوباما هو الرئيس الأمريكي الأضعف منذ منتصف القرن العشرين! الملاحظ في عهد الرئيس الأمريكي أوباما؛ ضعف منصب الرئاسة الأمريكية ليصبح عاجزاً حتى عن إقناع الكونجرس بالموافقة على تعيينات بسيطة لبعض السفراء كما يقول (إدوار لوس) في الفاينانشال تايمز... على الصعيد الداخلي الأزمة الاقتصادية مستمرة مع ارتفاع معدلات البطالة، والتضخم الهائل في الدين العام ليصل إلى أرقام غير مسبوقة تجاوزت إجمالي الدخل القومي الأمريكي... في ضوء الصراع المرير بين الجمهوريين والديمقراطيين، في الكونجرس، على رفع سقف

الدين العام... ما يشير إلى أن السلطة التنفيذية الأمريكية تزداد ضعفاً... ركزت سياسة أوباما على تخفيض النفقات العسكرية من خلال العمل على سحب القوات الأمريكية من العراق ويستعد للانسحاب بشكل كامل من أفغانستان... وأوباما لا يوافق على نشر القوات الأمريكية التقليدية في الخارج لا في الشرق الأوسط ولا في البحر الأسود. وبالتالي أصبح موقع الرئاسة الأمريكية أشبه بـ (التقليم التدريجي للجغرافيا السياسية) كما يقول (ينال فيرجسون) أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد... وأكبر مثال على ذلك الرد الفاتر على تحدي الرئيس الروسي بوتين لأوباما في أزمة أوكرانيا... ويبدو أن أوباما توصل لقناعة مفادها أن الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تهدد قوة نووية منافسة، إلا إذا كانت أمريكا أو حلفاؤها تحت تهديد مباشر. تحت ضغط الأزمة الاقتصادية ركزت سياسة أوباما على تقليص حجم الجيش الأمريكي إلى (٤٤٠) ألف وحدة، وهو الحد الأدنى منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية. وفي عام ٢٠٠١ كانت تكلفة تجهيز جندي في البحرية الأمريكية (٢٣٠٠) دولار سنوياً. الآن ارتفعت هذه التكلفة إلى أكثر من (٢٠) ألف دولار. بالمقابل رفض أوباما في كانون الثاني ٢٠١٤ اقتراح لجنة خاصة (من مستشارين قانونيين) أوصت بإبعاد مراكز حفظ البيانات عن سيطرة وكالة الأمن القومي.... وعلى العكس؛ الآن تمضي الوكالة المذكورة قدماً بإنشاء أكبر مركز حفظ بيانات في العالم يستوعب ألف تريليون صفحة من النصوص لتصبح هذه المنشأة قادرة على تخزين كل أثر إلكتروني من حياة كل شخص... ورد في الفاينانشال تايمز بتاريخ ٢٠١٤/٣/١١ أنه في مسرح السياسة الأمريكية يبدو أوباما أنه كلام بكلام دون أي فعل مع أنه يتمتع بقوة كبيرة...). مؤخراً ظهر أوباما مع النجم الفكاهي (راك جاليفاناكس) في البرنامج الكوميدي (Between Two Frens) على شبكة الإنترنيت، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن أكثر من نصف الأمريكيين يشعرون بالتذمر بسبب الأضرار التي لحقت بهيبة الرئيس. بعض أنصار أوباما يبررون ذلك بحجة أن الأخير يرغب بلفت نظر الشباب إلى خطة الرعاية الصحية لجعلها قابلة للتطبيق باستخدام

الفكاهة... من حيث المبدأ الرئيس لديه وظيفة دستورية من متطلباتها الموازنة بين الهيبة والكفاءة... لكن يبدو أن أوباما يحاول أن يقايض بين هذين الموضوعين... صحيح أن الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) عزف الساكسوفون على شاشة التلفزيون... لكن يجب ألاَّ تعدُّ الدعاية شيئاً يتعين على رئيس أكبر وأقوى دولة في العالم مبادلته بسحر منصبه لتحقيق هدف ما. الدعاية قد تكون مهمة وذات قيمة بالنسبة للكثير من الناس، لكنها مسألة رخيصة بالنسبة لرئيس دولة كبرى كأمريكا... ويتساءل الكثير من الأمريكيين ما إذا كانت المكاسب المرجوة من الكفاءة قد تجاوزت الخسائر في الهيبة... صحيفة (USA Today) لاحظت أن الرئيس أوباما لم يقدم مقابلة صحفية كاملة لصحيفة (واشنطن بوست) منذ عام ٢٠٠٩، وجهوده في وسائل الإعلام قد لا تكون وسيلة للقاء الناخبين بقدر ما هي وسيلة للتهرب منهم... لقد قال أحد رؤساء أجهزة الاستخبارات السابقين أن أوباما يتصرف كرئيس دولة من العالم الثالث... أخيراً فإن كل المؤشرات تدل على أن تداعيات الأزمة الاقتصادية...، وما ورثه من مشاكل وصعوبات من سلفه جورج بوش الابن، وشخصية أوباما نفسه، وظهور القطبية العالمية الثنائية ممثلة بالاتحاد الروسي والصين...، وأيضاً ضغوط اللوبي الصهيوني في أمريكا... كل ذلك أدى إلى إضعاف منصب الرئاسة الأمريكية وأصبح أوباما الرئيس الأمريكي الأضعف منذ الحرب العالمية الثانية.

-١٠٥-

إدارة أوباما بين النفوذ الضعيف وتراجع الهيمنة الأمريكية

في عام ٢٠٠٨ تحدث الرئيس الأمريكي أوباما في حملته الانتخابية عن (إعادة صنع العالم من جديد). والملاحظ، اليوم، علامات ضعف نفوذ الولايات المتحدة وتراجع قدرتها على الهيمنة في العالم؛ من غرب أفريقيا مروراً بآسيا، وحتى بحر الصين... قراءة المشهد تشير إلى أن السياسة الداخلية والخارجية لواشنطن، في عهد أوباما، تأثرت سلباً بالأزمة الاقتصادية... كما ضعفت علاقات أمريكا مع الدول الحليفة والصديقة في مختلف مناطق العالم... ناهيك عن عدم تجاوب دول أوروبا الفاعلة مع الضغوط الأمريكية تجاه روسيا... ومن الظواهر المهمَّة ضغوط اللوبي الصهيوني الأمريكي فيما يخص قضايا الشرق الأوسط ذات الصلة بإسرائيل. بالمقابل فإن فضيحة تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكي على رؤساء الدول أثرت سلباً على علاقات إدارة أوباما مع أصدقاء الولايات المتحدة قبل الأعداء. وكانت زيارة أوباما الأخيرة، والأولى من نوعها كرئيس أمريكي إلى عاصمة الاتحاد الأوروبي (بروكسل) غير ناجحة في تأجيج مشاعر الأوروبيين ضد الرئيس الروسي بوتين بعد انضمام القرم إلى روسيا... وخطابه لم يقاطع بالتصفيق، ولم يجد في ألمانيا، وحتى في بريطانيا حماساً لاتخاذ مواقف متشددة من روسيا... ولم يوفق أوباما في زيارته بنفخ روح جديدة في محادثات الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلسي... كما كان يتوقع.

كانت نجاحات واشنطن التقليدية تتم بالاعتماد على تضخيم قوتها من خلال الصداقة. الملاحظ اليوم تضاؤل قدرة الولايات المتحدة على تجميع الأصدقاء الحاليين خلف قيادتها، وعدم قدرة واشنطن على تكوين أصدقاء جدد. في الوقت الذي يزداد فيه حلفاء واشنطن التقليديون ضعفاً، تجد واشنطن نفسها غير قادرة على استبدالهم بحلفاء جدد. وقد حاول أوباما، منذ توليه السلطة، التقرب من الهند، والبرازيل.. وحتى من روسيا عندما كان بوتين رئيساً للوزراء لكن المحاولات لم تكلل بالنجاح. العلاقة مع الحليف التقليدي (السعودية) شهدت فتوراً لأسباب عديدة ولم تنجح زيارة أوباما للسعودية في إعادة الوصل... وبقيت السعودية، الراعية للإرهاب سراً وعلناً، تتخبط في مشاكل داخلية... تركيا أردوغان لديها مشاكل وصعوبات كبيرة خلقها التدخل الأردوغاني المباشر في سفك دماء السوريين... وتشهد علاقاتها مع واشنطن فتوراً، ويشعر أردوغان بالمرارة... الهند تدعم اليوم الرئيس بوتين في أزمة أوكرانيا... باكستان وأفغانستان تشهد علاقاتهما مع واشنطن توتراً، وقد تجاهلت أفغانستان تحذيرات واشنطن من إجراء الانتخابات الرئاسية... رئيسة دولة البرازيل (ديلما روسيف) ألغت أول زيارة يقوم بها رئيس برازيلي منذ (٢٠) عاماً إلى الولايات المتحدة احتجاجاً على فضيحة تجسس وكالة الاستخبارات الأمريكية... ويبدو أنه من المشكوك فيه، حالياً، أن تقبل المستشارة الألمانية (ميركل) مثل هذه الدعوة حتى ولو عرضت عليها. على الصعيد الداخلي يُرجِع البعض ضعف تأثير إدارة أوباما جزئياً إلى صعوبة إقرار القوانين في الكونجرس وهذا الأخير متردد في منح أوباما صلاحية المسار السريع في المفاوضات التجارية ما يشلُّ قدرة أوباما على عقد الصفقات التجارية المهمة. من جانب آخر، رفض الكونجرس الأمريكي المشاركة في تطوير الإدارة الرشيدة لصندوق النقد الدولي ما أثار غضباً شديداً في الصين والهند ودول أخرى صاعدة... هذا يعني أن أمريكا غير راغبة وغير قادرة على تحديث المؤسسات الدولية التي شكلتها منذ سبعين عاماً، وستواصل فقدان أهميتها. يقول

(كريستوفر كالدويل) في الفاينانشال تايمز: (خطاب أوباما الأخير تضمن سلسلة من الحكايات كانت أكثر ملاءمة لتلفزيون الأطفال). شعبية أوباما اليوم (٤٦%) وهي على مسافة بعيدة وراء بيل كلينتون، ورونالد ريغان في المرحلة نفسها من رئاستهما. ويبدو أن الرئيس الذي سيحل محل أوباما لن يكون أفضل حظاً... وسيستمر ضعف النفوذ وتراجع الهيمنة الأمريكية في العالم.

-١٠٦-

لماذا الرئيس الروسي بوتين الأقوى على الصعيد العالمي؟

حدثني صديق زار موسكو مؤخراً قائلاً: إن الزائر لمكتب الرئيس الروسي بوتين يجد في غرفة الانتظار لمكتب الرئاسة صورة كبيرة معلقة للقيصر الروسي (نيكولا الأول) الذي حكم الإمبراطورية الروسية (١٨٢٥ – ١٨٥٥). وبالعودة لحقبة حكم هذا القيصر يتبين أن أوروبا بعد نابليون كانت تنظر إلى روسيا باحترام بوصفها قوة عسكرية ودبلوماسية عظيمة... ونظاماً سياسياً يمتاز بالقوة، والثبات، والوطنية، وحكومة مركزية تسيطر بقوة على الوضع الأمني... لا شك أن اختيار صورة القيصر القوي نيكولا الأول لتعلق في غرفة الانتظار لمكتب الرئيس فلاديمير بوتين يشير بوضوح إلى شخصية الرئيس بوتين ورغبته في بناء دولة قوية للخروج من الفوضى السياسية والضعف الاقتصادي التي سببها السقوط المدوي للاتحاد السوفييتي... كانت روسيا في فترة رئاسة (يلتسين) ضعيفة جداً من الناحيتين العسكرية والاقتصادية... ولم يكن لديها سوى خيبة الأمل... تجربة الرئيس بوتين عام ٢٠٠٨ في جورجيا، وعام ٢٠١٤ في أوكرانيا تتطلب فهماً لشخصية بوتين الجادة، الحازمة، والصاعدة... لحماية وطنه الاتحاد الروسي، واستعداده لاستخدام القوة العسكرية ما يجعله رئيساً مميزاً بعد الحقبة الشيوعية؛ إذ خطّ الرئيس بوتين مساراً جيوسياسياً واضحاً لموسكو، ويؤكد هذ المسار حرص بوتين على المصالح الروسية الحيوية من خلال موقع روسيا الجغرافي للجوار القريب... خاصة وأنَّ أوروبا تقدمت إلى حدود روسيا من خلال دمج بعض دول البلطيق وبولندا وغيرها من الدول الشيوعية السابقة في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لكن أحداث أوكرانيا في شباط (فبراير) ٢٠١٤ أثارت احتمال انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ أي

تغيير في الموازين الجيوسياسية لصالح الغرب في منطقة ذات أهمية وجودية للمصالح الوطنية والهوية الروسية. الملاحظ أن ردة فعل بوتين تجاه أحداث أوكرانيا وانضمام القرم لروسيا... لقيت دعماً شعبياً ومؤسساتياً داخل روسيا حتى من المعارضين لبوتين... لغة ولهجة الرئيس بوتين، رغم وقوعها كتهديد مبطن بالنسبة للغرب، تمثل منطقاً سليماً بالنسبة لكل الروس (نحن شعب واحد... روسيا القديمة هي مصدرنا المشترك، ونحن لا نستطيع أن نعيش دون بعضنا بعضاً). الرئيس بوتين يعدُّ الإجراءات التي اتخذها وسيتخذها تجاه أزمة أوكرانيا تأتي في إطار المصالح الروسية الحيوية... إنه يعدُّ ذلك (مسألة حياة أو موت بالنسبة لروسيا) وهذا يختلف تماماً مع وجهة نظر الغرب... المناخ السياسي بين الاتحاد الروسي والغرب ممثلاً بـ (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي) أكثر إثارة للقلق بعد أزمة أوكرانيا بما في ذلك التخوف من تهديدات عسكرية تجاه أستونيا أو لاتفيا.. ولكن ذلك مستبعد جداً لأن الدولتين الأخيرتين عضوان في حلف شمال الأطلسي... الغرب يتظاهر بالحرص على نظام دولي منضبط ومرتب... إذا لم تهدد مصالحه مباشرة... ليس أمامه سوى خيار التعامل بلعبة طويلة؛ كما فعل في الحرب الباردة... وعند نقطة معينة لا بد للغرب من استعادة الحوار مع روسيا. الرئيس بوتين يحسب نفسه في مهمة تاريخية من أجل روسيا بموجب الدستور الروسي يستطيع البقاء رئيساً حتى عام ٢٠٢٤، وليس أمام الغرب سوى قبول الأمر الواقع مع الاتحاد الروسي القوي بزعامة (فلاديمير بوتين) الرئيس الحازم... المدافع الصلب عن مصالح روسيا الوطنية وعن مصالح وحقوق الشعوب في العالم... الداعم للشرعية الدولية.. وما مواقفه الجادة والحازمة على الصعيد الدولي، وخاصة الموقف الواضح والحازم والعادل من الأزمة في سورية... سوى دليل واضح على أن الرئيس بوتين هو الرئيس الأقوى على الصعيد الوطني والعالمي لأنه المؤيد والداعم للشرعية الدولية... وقد جعل من الاتحاد الروسي قوة عالمية كبرى تتشكل مع الصين القطب الثاني في العالم بعد انتهاء عصر القطب الواحد.

-١٠٧-

الاتحاد الروسي يتحدّى
العقوبات الاقتصادية الغربية

أثارت أزمة أوكرانيا عاصفة في العلاقات الروسية مع الغرب ممثلاً ب (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي) مع تهديدات غربية جادة بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا... الرد الروسي على ذلك كان حازماً وواضحاً من خلال رسالة وجهها رئيس أكبر شركات النفط الروسية (إيجور سيشن) من طوكيو التي يزورها؛ محذراً الحكومات الغربية من أن فرض عقوبات اقتصادية على موسكو سيؤدي إلى نتائج غير محمودة... أوروبا استوردت من روسيا ثلث احتياجاتها من الغاز في العام ٢٠١٣، وليس من الواضح كيف ستتمكن أوروبا من استبدال هذا المصدر...! زيارة الرئيس بوتين المتوقعة للصين في شهر أيار (مايو) ٢٠١٤ ستحدد معالم حملة التحدي الروسي للتهديدات الغربية، وستؤدي لتغيير ميزان القوى العالمية لتتحول شرقاً على حساب العلاقات الروسية مع الغرب. يقول (فاسيلي كاشين) الخبير لدى مؤسسة تحليل الاستراتيجيات للأبحاث الروسية؛ كلما ساءت علاقات روسيا مع الغرب ازدادت روسيا اقتراباً من الصين، ويضيف إذا أيدتك الصين فليس بوسع أحد أن يقول (إنك معزول). الواقع إن موقف الصين مهمّ جداً على الصعيد العالمي (عضو دائم في مجلس الأمن)، ناهيك عن أن الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم... وتعارض نشر الديمقراطية على الطريقة الغربية. بالمقابل لقد خصَّ الرئيس الصيني (شي جين

بينج) روسيا بأول زيارة له خارج الصين حيث حضر حفل افتتاح الألعاب الأولمبية الشتوية في مدينة سوتشي الروسية....، وأكد الرئيس الصيني أن وجهات نظر الصين وروسيا متقاربة حول موضوع أوكرانيا... من المتوقع أن يتم الاتفاق على ضخ (٣٨) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الصين (أكبر مستهلك للغاز الطبيعي) وستكون الصين أكبر مشترٍ للنفط الخام الروسي في عام ٢٠١٤... علماً بأن روسيا باعت خلال ٢٠١٣ ما يقارب (١٦٢) مليار متر مكعب من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي وتركيا... وفي حال تعرض الاتحاد الروسي لعقوبات اقتصادية غربية، فستتعزز العلاقات الروسية الصينية في مجالات أخرى غير الطاقة... مثلاً ستسلم روسيا للصين المزيد من المقاتلات الحربية من طراز سوخوي (٣٥)، بالإضافة لزيادة الاستثمارات الصينية في البنى التحتية الروسية، ومجالات استراتيجية أخرى... هذا يعني أن فرض عقوبات اقتصادية غربية على روسيا سيتحول عملياً لصالح الصين مع الإشارة إلى أن حجم التجارة بين روسيا والصين عام ٢٠١٣ زاد بنسبة (٨.٢%)... ومن المتوقع أن يصل إلى أرقام قياسية هذا العام. الهند دولة آسيوية أخرى تحظى باهتمام الرئيس الروسي بوتين؛ الهند إحدى دعائم مجموعة بريكس، وقد اتخذت موقفاً موضوعياً تجاه أزمة أوكرانيا، اتصل الرئيس بوتين بالرئيس الهندي (مانموهان سينج) لبحث الأزمة ما يشير إلى حرص مشترك على تنمية العلاقات الثنائية... الهند من أكبر الأسواق لصادرات الأسلحة الأمريكية، إلا أن روسيا ما زالت من موردي الأسلحة الرئيسيين. كما أن العلاقات بين روسيا والهند علاقات تاريخية استراتيجية تعود إلى العهد السوفييتي... رغم أن العلاقات التجارية لا تزال عادية....، ومن المتوقع أن تكون الهند الحليف الاقتصادي الثاني الأكبر لروسيا بعد الصين... سبق للرئيس بوتين أن أعلن في برنامجه الانتخابي قبل عامين مجموعة من الأفكار... وجاءت أزمة القرم لتكون اختباراً لمثل هذه الأفكار!! لقد أعلن بوتين

أنه يريد علاقات تجارية أقوى وأوثق مع الصين (لدفع الرياح الصينية في أشرعة اقتصادنا الروسي...)، وأنه يريد أن تكون روسيا جزءاً من العالم الأكبر، وروسيا لا تريد عزل نفسها عن الآخرين... وروسيا القوية تدعم الشرعية الدولية، واحترام سيادة الدول... لقد اقترب بوتين من تحقيق هدفه الأول، وهو يؤيد، على الصعيد العالمي، عملياً وبحزم الدولة السورية في دفاعها عن السيادة الوطنية ومواجهة الإرهاب... ويتحدى الغرب أن يفرض عقوبات اقتصادية على بلده روسيا... ، لأنه حسم أمره وقرر الاتجاه شرقاً إلى آسيا ليزداد الاتحاد الروسي قوةً على الصعيدين الوطني والدولي.

-١٠٨-

فرنسا الضعيفة في عهد هولاند

لا يختلف اثنان في أن سياسة الرئيس الفرنسي هولاند الخارجية عرجاء... ويبدو أن فرنسا في ظل حكومة هولاند الحالية أرهقها الحنين الحاقد لاستعمار قديم بائد... تُرجم بعض منه، إن لم نقل معظمه، بحماس مبطن وعلني لدعم المجموعات المسلحة الإرهابية في سورية... ويحاول هولاند يائساً، وبكل إمكاناته، لإنقاذ رئاسته من أدنى مستويات التأييد الشعبي لرئيس فرنسي منذ الحرب العالمية الثانية؛ وهذه النسبة لا تتجاوز، في أحسن الأحوال، (٢٠%) بعد أن فقد مصداقية شعبه؛ بفضائحه الشخصية والعامة... من الفضائح الحديثة؛ أن حكومة هولاند تتجسس على هاتف الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي... ويتوقع المراقبون انعكاسات سلبية ثقيلة؛ في ضآلة التأييد الشعبي لحزب هولاند الحاكم في الانتخابات المحلية نهاية شهر أيار (مايو) ٢٠١٤... يشعر هولاند بالعجز والإخفاق في محاولاته العبثية لتنشيط اقتصاد فرنسا وسعيه اليائس لاستعادة البعض من شعبيته فيما تبقى من سنوات ولايته... رئيس اتحاد أصحاب الأعمال الفرنسيين قال في مقابلة مع صحيفة الفيغارو (فرنسا تمر في أزمة، وهي على حافة الهاوية، الاقتصاد ضعيف، ولا توجد علامة للتحسن، وهناك شعور بقلق شديد لدى رجال الأعمال الفرنسيين) بالمقابل؛ فرنسا في ظل حكومة هولاند تعاني من نزيف أدمغة... الكثير من الخبراء والعمال المهرة يغادرون البلاد بسبب الافتقار إلى فرص عمل... حكومة هولاند فشلت في تخفيض عجز الموازنة العامة إلى المعدل الذي حدده الاتحاد الأوروبي؛ وحسب

المفوضية الأوروبية قارب الدين العام الفرنسي في عهد هولاند (٩٧%) من الناتج المحلي الإجمالي. النمو في فرنسا في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ لم يتجاوز (٠,٣%) وهو مستمر خلال عام ٢٠١٤... والبطالة تتفاقم في فرنسا لتتجاوز (١٠%). وتبدو حكومة هولاند عاجزة عن الوقوف في وجه الخسارة الفادحة للقدرة التنافسية التي تعدُّ نذيراً سيئاً على المدى الطويل. ويلاحظ ارتفاع مستوى العداء في المشاعر الشعبية تجاه الضرائب العالية... وهناك نوع من الإحباط الشعبي الحقيقي بخصوص الضرائب، وصل إلى ذروته مؤخراً حيث أضافت حكومة هولاند مليارات... من الضرائب على الشركات والأسر... هناك تحدٍ آخر يتمثل بزيادة الإنفاق العام المضطرد حتى وصل إلى (٥٦%) من الناتج المحلي الإجمالي. المشهد العام يشير بوضوح إلى أن نفوذ فرنسا وقوتها، في عهد هولاند، سجَّل تراجعاً وضعفاً متزايداً على الصعيد الداخلي، والأوروبي، والعالمي.. بالإضافة إلى تنامي مشاعر الخوف لدى الفرنسيين من الإرهابيين الذين يحملون الجنسية الفرنسية، ويقاتلون في سورية، وما يمكن أن يفعلوه، على صعيد القتل والإرهاب، بعد عودتهم إلى فرنسا... ورغم مساعي هولاند للالتصاق أكثر وأكثر بسياسات أوباما وفي إطار التعهد بتنفيذ التوجهات العامة لسياسة واشنطن التي تعاني أصلاً من مشاكل ومتاعب على الصعيد العالمي... فإن ذلك لن يغير من حقيقة بقاء وجه حكومة هولاند باهتاً وغير مقبول لدى الرأي العام الفرنسي وفي الخارج... أخيراً نشارك العديد من المراقبين، والمحللين رأيهم؛ أن السنوات الثلاث المتبقية لولاية هولاند لن تشهد إلاَّ المزيد من التآكل والضعف لفرنسا محلياً، أوروبياً، أفريقياً... ودولياً.

-١٠٩-

الصين الأقدر على
إعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية

سألني صديق، مهتم بالشأن الاقتصادي، زار الصين وبعض دول بريكس: هل يمكن للصين مستقبلاً أن تعيد رسم خريطة التمويل العالمي؟ جواباً عن سؤال الصديق، وتقديراً للصين البلد الصديق للدولة السورية... أوضح: من المتوقع أن تصل المدخرات الوطنية الصينية عام ٢٠١٤ إلى خمسة تريليونات دولار، مقابل ثلاثة تريليونات دولار فقط مدخرات الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن تبادر الصين لاتخاذ إجراءات مالية تسهم في ما يسمى فتح الحساب الرأسمالي؛ أي المزيد من التسهيلات للسماح للأجانب بالاستثمار في الصين، وللصينيين بالاستثمار في الخارج... ومعظم المؤشرات تبين أن حجم ادخار الصين سيعمل على إعادة تشكيل خارطة التمويل العالمي مستقبلاً... وسيكون تأثيرها على النظام المالي العالمي كبيراً، وإذا أصبحت الصين تملك أكبر الأصول المالية في العالم فإن أية صدمة داخل الصين ستصبح حدثاً عالمياً. في عام ٢٠١٢ نشرت الصين وثيقة لبنك الشعب الصيني تقول: إن الحساب الرأسمالي المفتوح سيحسن نوعية الأصول الأجنبية الصينية وسيعزز استخدام العملة (الرينمينبي) عبر الحدود، والمساعدة في إعادة هيكلة الشركات في البلاد. وتضيف الوثيقة أن الصين لن تواجه مخاطر كبيرة... لأن أصول وديون البنوك مقومة بالرينمينبي، والديون قصيرة الأجل تمثل نسبة صغيرة من ديون الصين الأجنبية. وقام بنك الشعب الصيني بتقسيم العملية إلى مراحل ثلاث: الأولى؛ ثلاث سنوات سيتم فيها تخفيض الضوابط على الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات. الثانية، من ثلاثة إلى خمسة أعوام يتم فيها تخفيض الضوابط على

الائتمان المتعلق بالتجارة وتعزيز عمل الرينمينبي. الثالثة: من خمسة إلى عشرة أعوام، فتح تدفقات رأس المال الداخلة قبل التدفقات الخارجة. وهذه الخطة ستكون حافزاً للإصلاح المالي، خاصة وأن الادخار الصيني الضخم محتجز داخل الصين. المدخرات الصينية بلغت آخر عام ٢٠١٣ مبلغ (٣,٨) تريليون دولار بمعدل (٣٠٠٠) دولار لكل مواطن صيني ومن الأفضل تحويل جزء منها إلى أصول حقيقية. دراسة لبنك إنجلترا منشورة في نهاية عام ٢٠١٣ تقول: الجمع بين فتح الحساب الرأسمالي والنمو الاقتصادي السريع نسبياً ربما يؤدي إلى زيادة أصول وديون الصين الخارجية من نسبة (٥%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلى نحو (٣٥%) بحلول عام ٢٠٢٥. سيؤدي ذلك إلى تراكم صافي الأصول الدولية الصينية بحدود من (١١% – ١٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل من الصين لاعباً أساسياً في أسواق رأس المال العالمية.... بنك الشعب الصيني يرى أن تحرير الحساب الرأسمالي سيشكل قوة ضاغطة من أجل الإصلاح، وسيكون إصلاحاً مالياً، واقتصادياً وذا طابع سياسي. لقد رفض (تشو قوانج ياو) نائب وزير مالية الصين تحذيرات صندوق النقد الدولي بأن اقتصاد الصين مهدد بالركود... مشدداً على أن بلاده تتخذ إجراءات حاسمة للتعامل مع المخاطر المالية ومشيراً إلى ما أكد عليه الرئيس الصيني بأن بلاده أحسنت التعامل مع الواقع الوطني والعالمي، واستفادت من دروس الأزمة الاقتصادية العالمية... الواقع يشير إلى أن الاقتصاد الصيني الصاعد سيستمر بالتألق، كثاني أقوى اقتصاد في العالم، وستستمر الصين بموقعها الدولي المميز كعضو دائم في مجلس الأمن يدعم حقوق الشعوب، وسيادة الدول المستقلة؛ وما موقف الصين من قضايا الشرق الأوسط، وخاصة الأزمة السورية... سوى تأكيد على ذلك... لا شك أن التوجهات المالية والاقتصادية الصينية التي أشرت إليها ستعزز المسيرة الاقتصادية الواعدة للصين، وستجعل المدخرين في الصين يملكون أجزاء كبيرة من الأصول في العالم... وستبقى الصين الأقدر على إعادة رسم خريطة التمويل العالمي... لكن على الطريقة الصينية الهادئة... وكما يقول المثل الروماني؛ دعهم يستعجلون، ولكن ببطء.

-١١٠-

من سورية... إلى روسيا

فشل إدارة أوباما في حرب أسلحة الدمار الاقتصادي

فشلت سياسة الرئيس الأمريكي السابق ج. بوش القائمة على القصف العسكري للأعداء... وجاء الرئيس أوباما بنهج آخر يركز على إحياء سلاح آخر، قديم جديد، يتمثل بالعقوبات الاقتصادية أو ما يمكن تسميته (حرب أسلحة الدمار الاقتصادي) لمن لا ينصاع لأوامر وإملاءات واشنطن في حرب تقودها وزارة الخزانة الأمريكية... وفي رأينا أن الرئيسين الأمريكيين المذكورين، كل على طريقته، قادا حملة تصغير أو (تقزيم) لا يستهان بها للقوة والغطرسة الأمريكية. ولئن أظهر الرئيس أوباما غراماً، وحماساً لحرب أسلحة الدمار الاقتصادي (العقوبات الاقتصادية)، إلاَّ أن تاريخ هذه العقوبات يظهر سجلاً متبايناً في نتائجه على الدول المستهدفة... تاريخياً استخدمت الولايات المتحدة (٢٤) برنامجاً من العقوبات الاقتصادية؛ والوقائع أظهرت فشل مثل هذه العقوبات... خمسة عقود من استخدام العقوبات الاقتصادية ضد (كوبا) لم تنجح في إسقاط نظام الحكم في هذه الجزيرة الصامدة في خاصرة أكبر دولة في العالم، لكن هذه الحرب فقدت الكثير من تأثيرها ولم تمنع من أن تكون كوبا عضواً في منظمة التجارة العالمية، وأن تقيم علاقات تجارية عادية مع باقي العالم... ويمكن أن تمثل الحرب الاقتصادية اليوم على كوبا ما يشبه (قطعة جبنة سويسرية مثقوبة أكثر مما تشبه نظام عقوبات تجاري) كما ورد في الفاينانشال تايمز..... إيران

شنت عليها الولايات المتحدة حرب أسلحة الدمار الاقتصادي منذ عام ١٩٧٩، وصمدت طهران بقوة أمام هذه الحرب الظالمة، واعتمدت على قواها الوطنية الذاتية... سورية صمدت بشعبها ودولتها ووحدتها الوطنية أمام الحرب الاقتصادية الغربية التي أرادوا من خلالها وبالتحالف الغربي مع قوى الإرهاب العالمي، تدمير سورية الدولة والوطن... ولم تنجح هذه العقوبات في تحقيق أهدافها المشبوهة ضد سورية... في أواخر ٢٠١٢ أقرت الولايات المتحدة (قانون ماجينسكي) بمنع (١٨) مسؤولاً روسياً من السفر إلى الولايات المتحدة... ردت روسيا بفرض حظر على سفر مسؤولين أمريكيين ممن شاركوا في التعذيب في سجن (غوانتانامو). إثر أحداث أوكرانيا وانضمام القرم إلى روسيا تنطح أوباما ليستخدم أسلحة الدمار الاقتصادي ضد روسيا، ومارس الضغط على أوروبا لمجاراة أمريكا في فرض العقوبات على روسيا... ولئن لزم أوباما الحذر جزئياً لتجنب إخراج التباينات داخل الكتلة الأوروبية للعلن... ... لكن ردَّ ألمانيا كان سريعاً حفاظاً على مصالحها وعلاقاتها التجارية الوثيقة مع روسيا؛ (٤٠% من الغاز المستهلك في ألمانيا مصدره روسيا...) ولا يزال ردُّ فعل معظم دول الاتحاد الأوروبي حذراً ويعدُّون العقوبات الاقتصادية على روسيا رمزية أو بمثابة إعلان نوايا ليس أكثر. الصين رفضت فرض العقوبات على روسيا... بالمقابل كان الرد الروسي حاسماً وحازماً، وتوعد الرئيس الروسي بوتين برد مؤلم... نائب وزير الخارجية الروسي قال: إن العقوبات تعني أن الولايات المتحدة فقدت اتصالها بالواقع وتدفع الأمور نحو التصعيد... بالمحصلة روسيا ترى أن الاقتصاد هو العامل الذي يمكن أن يضعف دور الغرب في مسألة أوكرانيا، والرئيس بوتبن يعمل على رفع تكلفة الفاتورة الاقتصادية للغرب في أوكرانيا... محذراً من مخاطر على إمدادات الغاز لأوروبا إذا لم تسدد أوكرانيا المستحقات المالية لموسكو والبالغة ملياري دولار. إن تحول العقوبات الاقتصادية من وسيلة للتهديد إلى وسيلة للتدمير قد يؤدي إلى كوارث اقتصادية

ليس فقط على أمريكا، وإنما على حلفائها الغربيين الذين يبدون نوعاً من عدم الارتياح ان لم نقل استياءً من بعض الإملاءات الأمريكية التي لا تتناسب مع مصالح بلادهم... وستؤدي هذه العقوبات إلى هزة اقتصادية في أوروبا الغربية وضربة موجعة للاقتصاد الأوروبي ككل... بالمقابل نؤكد هنا أن حرب أسلحة الدمار الاقتصادي التي تشنها إدارة أوباما ضد دمشق وموسكو ستكلل بالفشل والإحباط... وستكون النتيجة تعزيزاً وقوة لسلطة الدولة المستهدفة وطنياً، ودولياً، في كل من سورية، وروسيا.

-١١١-

بريكس ترفع البطاقة الحمراء للهيمنة الأمريكية

القمة السادسة لدول مجموعة بريكس في مدينة (فوتاليزا) البرازيلية؛ صادف انعقادها مع انتهاء دورة الأولمبياد لكرة القدم في البرازيل... لكنها بدت على الساحة الدولية؛ وكأنها ترفع البطاقة الحمراء في وجه الهيمنة الاقتصادية الأمريكية... ومن خلال سعيها لتغيير النظام الاقتصادي العالمي؛ كانت هذه القمة الأهم لدول بريكس، التي تشكل ربع الاقتصاد العالمي، وتمثل (٥٦%) من مساحة الكرة الأرضية، وتضم ما يقارب نصف سكان العالم. لقد جددت قمة (فوتاليزا) الأسس التي تجعل من هذه المجموعة كياناً اقتصادياً مؤثراً على الساحة الدولية، وهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم. قمة بريكس في البرازيل قررت إنشاء بنك للتنمية برأسمال (١٠٠) مليار دولار أمريكي؛ مقره الصين (شنغهاي) يرأسه هندي، ورئيس مجلس المحافظين من روسيا، رئيس المديرين التنفيذيين من البرازيل، وأول فرع للمصرف في جنوب أفريقيا. وينتظر أن يحقق البنك الوليد لدول بريكس نجاحاً على الصعيد الاقتصادي الدولي، فيعزّز التعاون بين دول بريكس، ويزيد الأهمية الحيوية التي تلعبها المجموعة في الاقتصاد العالمي. وبالتوازي قررت بريكس متابعة المطالبة بإصلاحات في صندوق النقد الدولي؛ كزيادة رأسمال الصندوق، ورفع قدرته على تدبير التسهيلات الائتمانية اللازمة لدول العالم... والأهم تعديل الحصص، والقوة التصويتية للأعضاء في الصندوق، وهذا ما تقاومه – دائماً – الولايات المتحدة الأمريكية. دول بريكس تتمتع حالياً بـ (١٠.٣%) من الأصوات في صندوق النقد الدولي مقارنة مع حصتها البالغة نحو (٢٥%) من الاقتصاد العالمي. بالمقابل أربع دول

أوروبية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا) تملك (١٧.٦%) من الأصوات في الصندوق بينما تشكل أقل من (١٠.٣%) من الاقتصاد العالمي. قمة البريكس في البرازيل قررت أيضاً إنشاء ما يسمى صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة (Contigent Reserve Arrangenent)) يهدف الصندوق لتخفيض تقلبات العملات، لمواجهة تأثير السياسات النقدية التوسعية للولايات المتحدة في عملات هذه الدول، والإسهام في الاستقرار النسبي لمعدلات الصرف... وبما يساعد دول بريكس على مواجهة الأزمات النقدية المحتملة. بشكل عام ينظر للمؤسستين الوليدتين أنهما ستقومان بدور المنافس لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ حيث تهيمن الإدارة الأمريكية على هاتين المؤسستين الدوليتين، وتقاوم واشنطن أي تقدم يذكر في إعادة هيكلة هذه المؤسسات... وزير مالية البرازيل (جودو مانتيجا) يقول: (أحد الاختلافات الكبيرة بين رؤية دول بريكس للنظام المالي العالمي الجديد والنظام الحالي المرتكز على هيمنة الولايات المتحدة هو مبدأ المساواة بين أصحاب المصالح...) الزعيم الصيني (تشيج ين بينج) يرى الدور الجيوسياسي لبريكس أنه جزء من حملته الجديدة لإقامة بديل لهيمنة الولايات المتحدة). لا شك أن دول بريكس تحاول من خلال إحداث بنك التنمية تجنب ما تراه إرثاً استعمارياً شديد القسوة لصندوق النقد الدولي. تسعى بريكس لتحويل العالم أحادي القطب إلى عالم متكافئ... بعد فترة طويلة من الهيمنة الأمريكية وسيطرتها على محاور صناعة القرار السياسي والاقتصادي... إن قمة بريكس في البرازيل جاءت بعد الأولمبياد العالمي لكرة القدم... وبدت بريكس، على الساحة الدولية، وكأنها ترفع البطاقة الحمراء في وجه الهيمنة الاقتصادية الأمريكية... وبنظرة تفاؤلية تتطلع معظم شعوب العالم إلى إمكانية أن تسهم بريكس المؤيدة والداعمة للشرعية الدولية وحق الشعوب في السيادة والاستقلال، في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وسيحمل المستقبل القريب ما يشعر بتحقيق ذلك.

-١١٢-

من يمسك بالقرار في الولايات المتحدة؟
لماذا أوباما الرئيس الأمريكي الأضعف؟

(١/٣)

لفتت نظري التوترات العرقية التي لا تزال تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما حيث قتلت الشرطة في منطقة سانتلويس شاباً أمريكياً أسود البشرة (١٨) عاماً أعزل من السلاح وقال شهود عيان أن الضابط الأبيض أطلق النار على الشاب الذي كان يرفع يديه مستسلماً وهو يصيح لا تطلق النار. هذه مشكلة واحدة من مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وسياسة يواجهها الرئيس أوباما على الصعيد الداخلي؛ ما أدى إلى تدني مستوى شعبيته... وقد عمد أوباما للهروب للأمام باتجاه الخارج. وكانت مشكلة أوكرانيا التي لم تؤد غرضها لإدارة أوباما بسبب الموقف الحازم للرئيس الروسي بوتين... وجاءت الغزوة الظلامية الإرهابية لداعش في سورية والعراق وذبح الرهينتين الأمريكيتين من قبل إرهابيي تنظيم داعش الذي أسهمت واشنطن، أصلاً بشكل مباشر وغير مباشر، في إيجاده... ليخلق ذريعة قد تساعد أوباما على حل مشاكله.. فشكَّل تحالفاً دولياً هشاً. وبدأ حرباً جوية على داعش بحجة ضرب الإرهاب. أمام هذا الواقع رأيت من المفيد تسليط الضوء على جانب من المجتمع الأمريكي الذي لا يزال يعيش عقل (راعي

البقر) من خلال قراءة هادئة أعرِّف عبرها القارئ باختصار شديد بجغرافيا وتاريخ أمريكا مستعرضاً التشوهات الشخصبة التي عانى منها معظم الرؤساء الأمريكيين، ولأجيب عن السؤال المهم مَنْ يصنع القرار في أمريكا؟ هل هي المصالح الاقتصادية، وشركات السلاح، واللوبي الصهيوني... ؟؟ أم الرئيس القابع في البيت الأبيض؟ ولماذا أوباما هو الرئيس الأمريكي الأضعف؟ من المفيد الإضاءة على الجغرافيا السياسية للمشهد الدولي الحالي، قبل أن نقرأ أي اختصار لملامح الضعف في شخصية بعض الرؤساء الأمريكيين... المشهد الدولي الحالي يشير إلى وجود قوى عظمى تتركز جغرافياً حول المحيط الهادي بطاقاتها الإنتاجية، والإمكانات الضخمة التنظيمية والعلمية والتكنولوجية، وهي الولايات المتحدة المطلة غرباً على المحيط الهادي... وروسيا والصين الممتدتان بمساحتهما الشاسعة من الشطآن الآسيوية لهذا المحيط... وهذه القوى تشكل اليوم القطبية الثنائية وتقف وراءها دول حليفة أقل قدرة وتتمثل في بقايا الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة التي تقف خلف الولايات المتحدة بالإضافة للعديد من دول مشايخ النفط العربي... وعلى الطرف الآخر تقف دول بريكس (الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) داعمة روسيا والصين بالإضافة للعديد من الدول الناشئة وخاصة دول معسكر المقاومة كإيران وسورية... ومفيد هنا التذكير تاريخياً بنقاط الضعف التي تحكمت في شخصيات بعض الرؤساء الأمريكيين: (ليندون جونسون) المنحدر من أصل رعاة البقر بتكساس كان مهووساً بخلع ملابسه الداخلية ليُري الإعلاميين جرحاً نتيجة استئصال المرارة. (ريتشارد نيكسون) صاحب فضيحة (ونرجيت) التي أظهرته كأنه واحد من عصابة مافيا. (جيرالد فورد) لعب كرة القدم... وأصيب بارتجاج دماغ أثرعلى صحته وتفكيره. (كارتر) كان مزارع فول سوداني مغموراً وبقي خلال فترة ترشيحه وسنوات ولايته الأولى يرغب أن ينادى باسم الدلع (جيمي). (رونالد ريغان) ممثل من هوليود، دهش الرأي العام العالمي والأمريكي؛ أن يصل ممثل، درجة ثانية، إلى البيت الأبيض

ليتحكم بقرارات السلم والحرب... ويمكن أن يحوّل الكرة الأرضية في لحظات إلى ركام... (بيل كلينتون) اشتهر بفضيحة مونيكا، (جورج بوش الابن) عمل بعقلية راعي البقر في غزواته للعراق وأفغانستان، إلى أن جاء (الرئيس أوباما) أسمر البشرة ومن أصول أفريقية ليكون أضعف هؤلاء الرؤساء مع تدني شعبيته في ولايته الثانية إلى أرقام غير مسبوقة. الغريب في هذه النماذج من الرؤساء لأكبر وأقوى دولة في العالم، كيف يمكن أن تتحكم وتقرر في القضايا الداخلية والخارجية الكبرى: السلام، الاقتصاد الدولي، بؤر التوتر العالمية؟ وهنا نتساءل: هل الرئيس الأمريكي هو صاحب القرار؟ أم أن ثمة قوى أخرى، في الظل، هي التي تتخذ القرارات الكبرى، وتوحي للمؤسسات وللرئيس بتنفيذها؟؟

من يمسك القرار في الولايات المتحدة؟

لماذا أوباما الرئيس الأمريكي الأضعف؟

(٢/٣)

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ثم جاءت الحرب الباردة... وحالياً القطبية الثنائية الدولية بين واشنطن وحلفائها من ناحية، وروسيا والصين وبقية دول بريكس وأصدقائهم من ناحية ثانية... والسؤال: من كان يقرر، خلال تلك الفترة، في السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة؟ ثمة رأي قديم وحديث يقول إن القرار الفعلي ليس للرئيس الجالس في البيت الأبيض، وإنما هناك قوة أشبه بحكومة ظل تمثلها ترويكا ثلاثية: رأس المال المتمثل في حي المال ورجال الأعمال (وول ستريت) في واشنطن، المخابرات المركزية الأمريكية، والقوة العسكرية (البنتاغون). هذا الرأي يصفه البعض بأنه يصب في خانة نظرية المؤامرة عبر التاريخ، ووجهة النظر هذه

تبدو غير دقيقة ولكنها ليست بعيدة عن الواقع، وهناك رأي آخر يتبناه منظرون ليبيراليون وساسة... إلخ مفاده أن أمريكا مجتمع مفتوح والفرصة متاحة فيه لأي أمريكي الوصول للبيت الأبيض بغض النظر عن أي اعتبار... وفق ما يسمى معايير ديمقراطية ليبيرالية. وفي رأينا: إن وجهة النظر هذه بعيدة عن الواقع وفيها الكثير من المغالاة. المجتمع الأمريكي بدأ مع نزول أخلاط متباينة من البشر على شواطئ الولايات المتحدة الشرقية. الهاربون والمضطهدون سياسياً ودينياُ، وعنصرياً، المغامرون، الجائعون، وأيضاً الطامحون، والحالمون والباحثون عن فرص جديدة في عالم آخر... هؤلاء المهاجرون شكلوا بدايات المجتمع الأمريكي الحالي، وأدركوا بداية أنهم لا يستطيعون الحفاظ على حماية أسيادهم السابقين في القارة القديمة؛ الذين مارسوا عليهم القهر والاستعباد، وكانوا سبب هروبهم. من ناحية أخرى كان المجتمع الأمريكي المتشكل يعتمد على العنف، وعلى السلاح للدفاع عن نفسه. ويمكن القول: إن المجتمع الأمريكي المستمر حتى يومنا هذا، وجد بقانون الرصاص ملاذاً في إطار منظومة العنف، ورغبة جامحة بالتملك والسيطرة بالقوة مع بعض الدعوات المنادية بالحرية والمساواة. وعملياً أصبحت الولايات المتحدة تباعاً قوة مسيطرة في القرن العشرين لترث الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة المتهالكة، وتنتزع منها عوامل القوة. وقررت الولايات المتحدة أن لا تنكمش على شواطئها لإشباع طموحاتها، فانطلقت عبر الأطلسي وشاركت في الحرب العالمية الثانية لتهزم دول المحور... وعمدت مؤسسة المال والمصالح إلى دعم الجنرال (إيزنهاور) ليكون رئيساً للولايات المتحدة كونه القائد العسكري المنتصر في الحرب وجاء بوزير خارجيته (جون دالاس) ممثل الشركات والمصالح والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية... وكل هؤلاء يسبحون في تيار واحد.

من يمسك بالقرار في الولايات المتحدة؟

لماذا أوباما الرئيس الأمريكي الأضعف؟

(٣/٣)

الرؤساء الأمريكيون على اختلاف مشاربهم، وطباعهم كانوا وحتى عهد الرئيس أوباما ينفذون السياسات التي تقترحها بل وتضع صيغها العامة الجهات والمؤسسات التي سبق وأشرنا إليها وهم جميعاً يسبحون في تيار واحد، ويقودون الدولة الأمريكية وفق السياسات التي ترسم خطوطها العريضة مؤسسات مراكز القرار / بغض النظر عمن يقيم في البيت الأبيض، ويعملون جميعاً في هذه الاتجاهات... ونشير هنا إلى أنه سبق وقدم الرئيس الأمريكي (ترومان) مشروع (مارشال) الذي كان يهدف لأمور ثلاثة أولها التصدي للشيوعية في أوروبا الغربية، وثانيها أن يعاد بناء أوروبا بأموال أمريكية، وثالثها محاولة إيجاد وحدة المصالح والأمن على جانبي المحيط الأطلسي. وكان رأس المال والمصالح عوامل مهمة في الدور الإمبراطوري المهيمن لواشنطن. تلا ذلك سباق التسلح مع الاتحاد السوفييتي نتيجة لاستحالة الحرب النووية بحيث يصبح الصراع مع السوفييت دون سلاح نووي، لأن الحرب النووية ضرب من الانتحار الإنساني الجماعي... وأصبحت الصناعة الحربية أحد أركان الاقتصاد الرأسمالي... ما دفع الاتحاد السوفييتي لتغيير أولوياته الاستراتيجية ليصبح الدفاع والسلاح أولوية أولى.. واستنزف الاتحاد السوفييتي اقتصادياً وسياسياً... بالمقابل بدأت واشنطن بالاستدانة وتضخم الدين العام وسقط الاتحاد السوفييتي، واستمرت الأحادية القطبية الأمريكية وبدأت الغزوات الأمريكية لكل من أفغانستان والعراق بعد أحداث أيلول ٢٠٠١... . وبقي القرار الأمريكي لا يهتم بأي شيء قد يتعلق بمواريث التاريخ والأخلاق... لأنّهم يتعاملون مع الواقع بغض النظر عن التاريخ. ولا تهتم قراراتهم، بشكل عام، بمعايير (الحق، العدل، والقانون) في المطلق... في إطار مفهوم إمبراطورية القوة والغطرسة. بالمقابل، وتحت ضغط اللوبي الصهيوني الموجود بقوة في مراكز القرار الأمريكي. ومنذ نشأة إسرائيل يحاول كلُّ رئيس أمريكي أن يجرب حظه لحل الصراع العربي الإسرائيلي متظاهراً بدور صانع السلام في الأراضي المقدسة... في إطار

المصالح الإسرائيلية الأمريكية لتصل إسرائيل المتفوقة اقتصادياً وعسكرياً إلى صلح مع العرب الضعفاء المشتتين... اختصاراً فإن الرئيس الأمريكي – أياً كان – أوباما أو غيره ليس هو من يقرر السياسة الداخلية والخارجية، وإنما جهات ومؤسسات عدة تدور فيها أفكار صناعة القرار الأمريكي بدءاً من مؤسسات المال والأعمال (وول ستريت) والمصالح، وشركات النفط، وشركات صناعة السلاح، مع الدور المهم لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ووزارة الدفاع دون أن ننسى اللوبي الصهيوني الذي له نفوذه في هذه الجهات، ولا يتدخل بشكل مباشر وصريح إلا عندما تمس مصالح وأمن إسرائيل... إن الجهات التي أشرنا إليها تشكل عملياً (مطبخ) صناعة القرارات السياسية الأمريكية الكبرى قبل أن تتبلور صيغها وتنتقل إلى الكونغرس والبيت الأبيض لتترجم في قوانين وقرارات رئاسية... ويبقى الرئيس أوباما – حسب استطلاعات الرأي – أضعف الرؤساء الأمريكيين مع تدني شعبيته... ويحاول اليوم الهروب إلى الأمام باتجاه الخارج... لإيجاد تحالفات دولية ذات طابع شكلي... يعتمد الضربات الجوية لإضعاف التنظيم الإرهابي الظلامي (داعش)، وليس لقتله، لأن الولايات المتحدة وحلفاءها من بعض دول الخليج سبق وأسهموا في خلق مثل هذه التنظيمات الإرهابية ودعمها ويحاولون اليوم إضعافها، وإبقاءها تعمل لتنفيذ مخططات مشبوهة في عالمنا العربي لا تخرج عما سبق وبشرت به وزيرة خارجية أمريكا (كونداليزا رايس) عن الفوضى الخلاقة في مساعٍ يائسة لتحويل العالم العربي إلى دويلات ضعيفة مشتتة. وبهدف إبقاء إسرائيل الدولة الأقوى في الشرق الأوسط.

-١١٣-

في الأزمات دور الدولة الإيجابي
بين المواطن والمسؤول

من المعلوم أنه في الأحوال والظروف العادية، بشكل عام، وفي الأزمات والأحوال غير العادية، بشكل خاص، يتطلع المواطن العادي إلى الموقع الأقوى ألا وهو الدولة؛ الراعي الصالح، والملاذ الأمن والحضن الدافئ... كم يَرفع المواطن رأسه عالياً وَيفخر معتزاً بجيشه وقواته المسلحة وهم يقدمون الشهداء دفاعاً عن الوطن... ضد الإرهابيين والقتلة الذين يريدون تدمير الدولة ومؤسساتها.... وكم يُصدَم المواطن عندما يرى أن البعض ممن يجلسون في بعض مواقع المسؤولية غير قادرين على الأداء والعطاء ولا حتى بالحد الأدنى من المستوى المطلوب... في الأزمات والظروف الصعبة بتوجب على المعنيين بالشأن العام الاقتصادي، والمعاشي، ألاَّ يعتمدوا على السيناريوهات الوردية... بل عليهم أن يقوموا بنقل الواقع للمواطنين بحيث يظهرون بشكل عام كيف يفكرون وماذا يَعتزمون عمله بكل وضوح وشفافية. الرؤى الناجحة تجمع بين الموضوعية وبين ما هو ضروري وقابل للتنفيذ على أرض الواقع؛ أي السعي لإيجاد نوع من التوازن والمقاربة بين الأهداف والقدرات والإمكانات المتاحة. إن معالجات الأوضاع الاقتصادية والمعاشية، في الأزمات، بالإجراءات المترددة والتجريبية مع محاولات الرقص على تداعيات الأزمة، واستخدام بعض الأنواع من المسكنات والمهدئات لا يمكن أن تكون وسائل ناجعة وكافية للخروج من تداعيات الأزمة.

ويبقى الدور الحاسم للدولة بمؤسساتها العسكرية والأمنية والإنتاجية، الدور الإيجابي الجاد والحازم لمعالجة تداعيات الأزمة... تدخُّل الدولة الإيجابي لا يعني أن تصبح الحكومة هي بديل للأسواق، وإنما لجعل الأسواق تحت مظلة القانون، والمعايير الموضوعية التي تتطلبها مواجهة تداعيات الأزمة بحيث تكون الحكومة بمثابة الراعي الأمين لضمان المساواة، والعدالة الاجتماعية، والمنافسة العادلة... على أن تمارس الدولة دورها الإيجابي التدخلي بثقة أكبر وفعالية واضحة. للأسف أصبح التردد والخوف عاملاً يتحكم في أداء البعض من المسؤولين الحكوميين خلال الأزمة، ربما لأنهم لا يعملون وفق سياسات وخطط واضحة. في الأزمات الصعبة يفترض أن هناك تحولاً منهجياً في إدارة الاقتصاد الوطني المأزوم. والمتطلبات الضرورية لتحقيق سوق متوازن لا يتعارض مع دور الدولة التدخلي الإيجابي في ظروف الأزمة. وفي بعض الحالات يعدُّ تمسك البعض من المسؤولين ببعض المعايير الكلاسيكية التقليدية لإدارة الاقتصاد الوطني خطأً فادحاً... الأزمات والحروب لها بعض النتائج الإيجابية، إذ يؤدي الإنفاق العسكري إلى زيادة مستويات التوظيف... وإلى إدخال تقنيات وتكنولوجيا جديدة، يمكن إدخالها لاحقاً في القطاعات الاقتصادية المدنية... بالمقابل من الأهمية بمكان العمل على تشكيل اللجان وخلايا الأزمة النوعية بحيث تتضمن اللجان الخبرات والكفاءات الوطنية المميزة والتي يمكن أن يكون بعضها من المتطوعين للعمل الوطني...، وحتى لو وجدت بعض الاختلافات في وجهات النظر، لأن اللجان المؤلفة من أعضاء غير متطابقين في الرأي.. قد تكون أقدر على التوصل إلى خيارات جيدة... الشجاعة والحكمة والواقعية تشكل مثلث الصفات الضروري توفرها لدى المسؤولين الذين يواجهون الأزمات. وأن تكون لديهم القدرة على التحمل والانضباط والإحساس العالي بالمسؤولية في تطبيقهم للقوانين والأنظمة، والتعامل مع المواطنين بصدق وشفافية. بعيداً عن الابتزاز والفساد... يجب تعزيز ثقة المواطنين بعضهم ببعض، وتجاه دولتهم، وهذا من شأنه أن يدفع المواطنين للزج بطاقاتهم

وإمكاناتهم في الجهود الوطنية الجماعية. تعزيز الثقة بين المواطن والدولة من شأنه أن يؤدي إلى النجاح في مواجهة ظواهر الفوضى والاستهتار، ومخالفة القانون، والفساد... كما تتعزز الثقة بالتضامن الاجتماعي، كما تتعزز الثقة بالأساليب العادلة لتوزيع الدخل الناتج عن العمل المشترك.. وبالتالي يجب الحرص على سياسات وبرامج قائمة على الثقة الوطنية لتخلق التضامن، وتقوي شعور التلاحم الوطني. لا شك أن الانتماء والتضامن الوطني يعززه اهتمام الدولة بالوظيفة الاجتماعية لتحقيق الحماية والأمن الاجتماعي من ناحية والثقة بالقانون والنظام، أي محاربة الجرائم المنظمة: غسيل الأموال، والإتجار بالمخدرات، وجرائم أخرى... وما ينجم عنها من فساد.

في الوقت الذي تقدم فيه القوات المسلحة التضحيات الجسام فإن المواطن العادي ينحني إجلالاً واحتراماً لشهداء الوطن... إن هذا المواطن يتوقع من الإدارة الحكومية أن تطبق نهجاً اقتصادياً وخدمياً واضحاً، وواقعياً بالإمكانات المتوفرة، يراعي الظروف المعاشية، ويحاسب المقصرين والفاسدين... وهذا ما يساعد على تعزيز الثقة بين المواطنين وبينهم وبين قيادة الدولة. لتبقى الدولة بقيادتها ومؤسساتها الأقدر على التدخل الإيجابي الفعال، ولتبقى الدولة الراعي الصالح والملاذ الآمن للمواطن المتمسك بوحدة الوطن، والمتطلع دائماً بثقة واحترام إلى جيش الوطن وقواته المسلحة في معركتها ضد الإرهاب وأعداء الوطن.

-١١٤-

بعض دول أوروبا العجوز الضعيفة اقتصادياً تدعم الإرهاب وتتخوف منه

وردني، بالبريد الإلكتروني، سؤال من قارئ يقول: لماذا دول أوروبا التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة... تتحالف مع دول إقليمية نفطية تمول وتدعم الإرهاب، وفي الوقت نفسه تشكو من ارتداد خطر الإرهاب عليها مستقبلاً؟؟ وهل تطمع أوروبا الضعيفة اقتصادياً بالحصول على مساعدات مالية من هذه الدول الداعمة للإرهاب... ؟؟

توضيحاً نقول: في وقت تتظاهر فيه بعض دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة دول الإمبراطوريات العتيقة البائدة (كفرنسا وبريطانيا)، برغبتها في مكافحة الإرهاب، فإنها، عملياً، تدعم الإرهاب الدولي بشكل مباشر وغير مباشر. وتعمل هذه الدول على التقرب بل والتحالف مع بعض الحكومات الإقليمية النفطية التي تمول الإرهاب. تصرُّف بعض الحكومات الأوروبية بهذا الاتجاه قد يكون هدفه الحصول على ما يساعدها في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها والتي تبشّر بأزمات مالية قادمة..

المشهد يشير إلى أن الحكومات ورجال الأعمال في أوروبا يشعرون بالقلق من أزمة مالية جديدة تعصف بأوروبا للمرة الثالثة منذ عام ٢٠٠٨ تكون نتائجها وخيمةً وطويلة الأجل، وتنذر بالمزيد من البطالة، والضعف في أسواق الصرف. المعهد الاقتصادي الألماني (ايفو) كشف عن تزايد القلق، والخوف من

الوضع الاقتصادي في معظم دول أوروبا إذ يتوقع المعهد أن يزداد هذا الوضع سوءاً خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، ليصبح أسوأ بكثير منه في الربع الثالث من العام الحالي ٢٠١٤. ويؤكد المعهد أن الموضوعات الأكثر إلحاحاً في دول الاتحاد الأوروبي تكمن في الارتفاع المتزايد لمستوى البطالة، وفي الطلب المتراجع، وأيضاً في عجز الموازنات الحكومية... بالمقابل فإن مؤشر الثقة في المناخ الاقتصادي لمنطقة اليورو – حسب معهد ايفو – تراجع في ثلاثة الأشهر الأخيرة من (١١٨.٩) نقطة إلى (١٠٢.٣) نقطة ليعود إلى أقل من مستوى الثقة في خريف ٢٠١٣. مراكز البحث تؤكد تراجع الأداء الاقتصادي في فرنسا، وإيطاليا خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤. فرنسا وإسبانيا يعانيان من عجز ضخم في الموازنة العامة رغم محاولات حكومة هولاند اليائسة لإصلاح الموازنة الحكومية. في إيطاليا ودول أوروبية أخرى يلاحظ غياب واضح للإصلاحات، وستكون إيطاليا الفتيل الذي سيشعل أزمة مالية جديدة في منطقة اليورو. ولاشك أن بروز أزمة مالية جديدة في منطقة اليورو سيشكل ضربة قاسية لأوروبا خاصة وأن الإنتاج الصناعي الأوروبي يمر بمرحلة حساسة. من ناحية أخرى يعكس مؤشر (زيم) الألماني حقائق مالية خطيرة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة وسيعاني تراجعاً كبيراً. ونرى أن زيادة فوائد السندات الحكومية في دول أوروبا الجنوبية يشكل نذير شؤم ومؤشر حقيقي على اقتراب أزمة مالية جديدة من دول الاتحاد الأوروبي. والملاحظ أيضاً أن المستثمرين يسعون للهروب من أوضاع مالية واقتصادية صعبة ومعقدة، ومعظمهم يلجؤون إلى الساحة المالية السويسرية الأكثر أماناً نسبياً. أمام هذه الأوضاع الاقتصادية المعقدة التي تواجه دول أوروبا نجد حكومات الإمبراطوريات الأوروبية البائدة (فرنسا مثلاً) تتصرف بردود فعل، وتعيش حالة التناقضات في المواقف؛ فهي تَدعي محاربة الإرهاب من جهة، ومن جهة أخرى تتحالف مع دول إقليمية نفطية، وغير نفطية داعمة وممولة للإرهاب وتعقد مع هذه الأخيرة صفقات تمويل السلاح... ليصل للمجموعات الإرهابية... هذا التخبط في أداء البعض من حكومات أوروبية

يشير بوضوح إلى أن مثل هذه الحكومات فقدت مصداقيتها. ولاشك أن دعم هذه الحكومات، المباشر وغير المباشر، للإرهاب سيرتد عليها سلباً، كما ورد في سؤال القارئ، وقد تعاني دول مثل هذه الحكومات الأوروبية، الضعيفة اقتصادياً، من نار الإرهاب الذي أسهمت، أصلاً، في إشعالها.

-١١٥-

بريطانيا وثنائية الخوف: الاستعداد للأسوأ اقتصادياً، والإرهاب

بعد أن اتفق زعماء قمة العشرين الأخيرة على تحفيز النمو العالمي الهزيل، حذر رئيس وزراء بريطانيا (كاميرون) من ركود اقتصادي عالمي جديد تكون أوروبا أول ضحاياه، وأضاف أن أضواء التحذير الحمراء للحالة الاقتصادية بدأت تومض مرة أخرى،... محذراً من أزمة أخرى تجعل الاقتصاد العالمي يجثو مرة أخرى على ركبتيه... لاشك أن تحذير(كاميرون) يستند إلى استقراء واقعي للمشهد الاقتصادي الأوروبي بشكل عام والبريطاني بشكل خاص؛ حيث تعاني بريطانيا العجوز من صعوبات اقتصادية عديدة، مع قلق وخوف من آفة الإرهاب التي لم تكن بعيدة عن استحضاره وصناعته وتخشى اليوم من عودته إلى عقر دارها، وهي تستعد للأسوأ اقتصادياً... بريطانيا تشهد انكماشاً اقتصادياً، ضعفاً في الأجور، تضخماً في الأسعار، ويلاحظ ارتفاع معدل تضخم أسعار المستهلك إلى (٣.٧%). كما تعاني من انخفاض الإنتاجية بشكل عام وفي قطاع التصنيع والخدمات بشكل خاص، بالإضافة لانخفاض الإنتاجية لكل صناعة من صناعات الخدمات بنسبة (٠.٠٨%)، وكذا انخفاض الناتج لكل ساعة عمل في بريطانيا بنسبة (٣%)؛ وهي النسبة الأسوأ في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى. ويحاول حزب العمال البريطاني المعارض الاستفادة من هذا الواقع. يقول (مارتن وولف) في الفاينانشال تايمز

بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ (العمال البريطانيون أقل إنتاجية بكثير مما كنا نتوقع، وهذا له عواقب وخيمة علينا جميعاً). والمعروف في علم الاقتصاد أن المعدل الذي ترتفع فيه الإنتاجية هو المحدد الرئيسي لمستوى المعيشة. ويبدو أن صناع السياسة في بريطانيا يتجاهلون اليوم الآثار المترتبة على ذلك. بالمقابل فإنَّ أسعار الفائدة متدنية في بريطانيا ويؤكد المحللون أن التدخل المستمر لبنك إنجلترا المركزي أدّى إلى نتائج غير ناجحة. وهناك أكثر من عضو في لجنة السياسة النقدية البريطانية يواصلون التصويت لصالح رفع أسعار الفائدة وهم مصابون بالخوف، وتتساءل الفاينانشال تايمز (هل هناك منهج منظم في هذا الجنون الظاهري). ويطرح أداء الإنتاجية الضعيف تحديات للسياسيين وأيضاً لإدارة بنك إنجلترا المركزي ما يجعل القدرة المستقبلية للاقتصاد البريطاني غير مؤكدة بشكل كبير.. يسعى الفريق الاقتصادي لكاميرون لجذب الاستثمارات لتعزيز النمو في القطاعين العام والخاص، ويضعون ذلك في سلم الأولويات، والمفارقة أن يأتي ذلك في إطار تحالف المصالح مع بعض الدول العربية النفطية التي دعمت ومولت الإرهاب!؟ مثلاً أكبر شركات الطاقة السعودية تجري محادثات للحصول على حصة من شركة جديدة للطاقة النووية في بريطانيا لاستثمارات تكلفتها (٢٤.٥) مليار جنيه إسترليني يتوقع أن تسهم الشركة السعودية بنسبة (١٥%) من قيمة المشروع.. بالمقابل كانت حكومات أوروبا العجوز ومنها بريطانيا تصف، سابقاً، المتطرفين الإرهابيين بأنهم أصحاب رأي سياسي، ولديهم مطالب... وتسهل ذهابهم للقيام بعمليات إرهابية في دول شرق أوسطية... وعندما بدأ هؤلاء المتطرفون الظلاميون يشكلون تهديداً لأمن هذه الدول بدأت دول أوروبية وفي مقدمتها بريطانيا تتخوف من آفة الإرهاب التي يمثلها القتلة حاملو جوازات السفر البريطانية... وبدأ البريطانيون وغيرهم من الأوروبيين يقولون إنَّ الإرهاب لا دين له ولا وطن... وتعرض داعش وغيرها صوراً تظهر بريطانيين يقطعون رؤوس البشر... وقد تعرفت

صحيفة (الديلي ميل) البريطانية على قاطعي رؤوس من حاملي الجنسيات الأوروبية ومنهم الإرهابي البريطاني (ماكسيم هوشارد) عمره (٢٢) عاماً، والذي قطع الرؤوس علناً في شريط ڤيديو بثته منظمة (داعش) مؤخراً. اليوم يعيش البريطانيون على الأمل والأحلام... أن لا يكون الوضع المعاشي والاقتصادي في بلدهم أسوأ في الغد، وهذا ما قد يصعب تحقيقه، كما يعيش البريطانيون حالة قلق بل وخوف مرعب من أن ترتد عليهم قريباً آفة الإرهاب التي طالما دعمتها حكوماتهم بشكل مباشر وغير مباشر.

-١١٦-

لعبة أسعار النفط الثلاثية
الاقتصاد والسياسة والإرهاب

وردني بالبريد الإلكتروني سؤال من قارئ يستوضح عن تراجع أسعار النفط عالمياً وهل وراء ذلك عوامل سياسية؟

توضيحاً نقول للسائل: نعم، الموضوع له علاقة بلعبة أمريكية ثلاثية الأبعاد: الاقتصاد، والسياسة، والإرهاب. ماذا يعني تراجع أسعار النفط على الصعيدين الاقتصادي والسياسي العالميين؟ الجواب يعتمد على أسباب حدوثه ومدى قدرة الفاعلين على الاستمرارية. ويبدو أن الأوضاع السياسية لها دور كبير في انخفاض الأسعار الحالية للنفط... وليس فقط آليات السوق، وبالتالي هناك تسييس للسوق النفطية. يلاحظ أن اكتشاف النفظ الصخري في الولايات المتحدة وكندا كان، في رأي بعض المحللين، من أسباب ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة لأسباب أخرى منها بقاء إنتاج (أوبك) على حاله، والضعف الاقتصادي في منطقة اليورو واليابان أدى لخفض تقديرات الطلب العالمي بنحو نصف مليون برميل يومياً... لكن العمل السياسي يلعب دوراً مهماً بسبب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة ضغط اقتصادي على روسيا... وتداخلت عوامل الاقتصاد والسياسة مع الإرهاب في ثلاثية... انخفاض أسعار النفط بنسبة تزيد عن (٣٨%) من حزيران (يونيو) هذا العام حتى بداية كانون الأول (ديسمبر)... ، وانخفاض أسعار الغاز بنسبة (٢٠%). هذا قد يؤدي، في رأي بعض المراقبين إلى تحسن النمو الاقتصادي في بعض الدول، وانخفاضه في

دول أخرى. الولايات المتحدة الأمريكية قد يتحسن النمو فيها، وقد يكون المستفيد الأكبر الصين، ويتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي فيها من (٧,٥%) إلى (٩%)، في حين أن الاتحاد الأوروبي لن يتأثر إيجاباً... النمو يتراجع في ألمانيا مع تراجع حجم الإنتاج القومي حالياً... مستوردات الدول الصناعية الكبرى من النفط بلغت عام ٢٠١٣ ما يقارب (٢٩,٤) مليون برميل يومياً منها: الولايات المتحدة الأمريكية (٦,٦) مليون برميل يومياً، الصين (٦,٢) مليون برميل، اليابان (٤,٤) مليون برميل، الهند (٣.٢) مليون برميل، ألمانيا (٢,٢) مليون برميل يومياً... إلخ وإذا كان وسطي سعر برميل النفط يزيد قليلاً عن (١٠٠) دولار فإن إجمالي ما تدفعه الدول الصناعية الكبرى لمستورداتها من النفط يقارب (٣) ثلاثة مليارات دولار أي نحو (تريليون وخمسة وتسعين مليار دولار سنوياً)؛ انخفاض سعر البرميل إلى (٧٠) دولاراً يعني تخفيض التكاليف (٣٠%) أي تصبح التكلفة اليومية (٢.١) مليار دولار. بالمقابل، وحسب إحصاءات وكالة الطاقة الأمريكية، فإنَّ انخفاض سعر برميل النفط دون (٨٠) دولاراً سيلحق خسائر في (المملكة السعودية ،الكويت، الإمارات فقط) بما يتجاوز (٣٢٤) مليار دولار سنوياً. كما ستخسر دولة قطر عشرات مليارات الدولارات، وسيؤثر ذلك على قدرة بعض هذه الدول النفطية الخليجية على الاستمرار في دعم المجموعات المسلحة الإرهابية التي تمارس الإرهاب في سورية والعراق، والتي ترعاها وتمولها بعض من هذه الدول النفطية والتي تزعم أنها تحارب الإرهاب، وهي تدعمه وتموله سرّاً. الواقع أن قرار تخفيض أسعار النفط الحالي هو قرار سياسي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وتحمست لتنفيذه المملكة السعودية وحلفاء آخرون للولايات المتحدة في محاولة لضرب الاقتصادين الروسي والإيراني من خلال السعي لتقليص إيرادات هاتين الدولتين المقاومتين. وتتوقع مراكز الدراسات الأمريكية تخفيض إيرادات روسيا النفطية بمبلغ (١٤٤) مليون دولار يومياً. تاريخياً سبق واستخدم النفط كسلاح من قبل الإدارة الأمريكية، في الثمانينيات، ضد الاتحاد السوفييتي... وتحاول إدارة أوباما

وحلفاؤها... استخدام سلاح النفط اليوم للضغط على روسيا الاتحادية بحجة الموضوع الأوكراني... صحيفة (برافدا) الروسية ذكرت في شهر نيسان (أبريل) ٢٠١٤ أن الرئيس أوباما، وخلال زيارته للسعودية أقنع الملك السعودي بالتنسيق المشترك في سوق النفط لخفض أسعاره عالمياً بهدف معاقبة روسيا التي يعدُّ النفط أهم مواردها الرئيسية. وقرار منظمة (أوبك) الأخير بعدم خفض إنتاج أوبك... جاء بطلب من السعودية تنفيذاً لتوجيهات أمريكية. (مايكل) ابن الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريغان) بعث برسالة إلى الرئيس أوباما يذكره فيها بما فعله والده مع الاتحاد السوفييتي في الثمانينيات، بتخفيض أسعار النفط... مطالباً إياه بالمزيد من الضغط الاقتصادي على روسيا. رجل الأعمال الأمريكي (جورج سوروس) اقترح على الرئيس أوباما خياراً مضمونه أن تبيع الولايات المتحدة (من ٥٠٠ إلى ٧٥٠) ألف برميل نفط يومياً من مخزونها الاستراتيجي ما يؤدي إلى المزيد من انخفاض أسعار النفط العالمية. انخفاض أسعار النفط أثار تساؤلات عديدة حول دور السياسة في التأثير على مكونات ومسارات الاقتصاد العالمي. الاقتصاد كما هو معروف، المحرك الأول للسياسة. تاريخياً استخدم النفط كسلاح سياسي... المشهد العالمي الحالي يشير إلى أن سعر النفط يلعب دوراً مهماً في الصراع السياسي بين القوى الكبرى، في عالم تغيرت فيه موازين القوى... الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط، والسعودية أكبر منتج له؛ اتفقتا على شن حرب تجارية على روسيا بموازاة ولمؤازرة الحرب الإرهابية على سورية؛ لتستخدم فيه وسائل أخرى هي النفط؛ هذه الحرب معركة تريدها الولايات المتحدة (حرب تكسير عظام) تكشر فيها واشنطن عن أنيابها الاقتصادية ضد روسيا وإيران. (لكن الرياح لا تجري بما تشتهي السفن). وحسب القانون الفيزيائي المعروف (لكل فعل ردة فعل، مساوية له في القوة ومعاكسة له في الاتجاه)، روسيا الاتحادية قوة عظمى وحلفاؤها سيبادرون لاتخاذ إجراءات مضادة ليس فقط في مجال الرد على العقوبات الاقتصادية النفطية، التي تظهر الوقائع أنهم قادرون على تجاوزها... وإنما باتخاذ إجراءات

أخرى أيضاً... لأن العالم لم يعد قطباً واحداً تهيمن عليه القوة الأمريكية وحدها وإنما تغيرت المعادلات والظروف الدولية والإقليمية باتجاه الثنائية القطبية العالمية التي تمثل فيها روسيا والصين وحلفاؤهما القطب الآخر... إنَّ الحرب، ثلاثية الأبعاد: الاقتصاد والسياسة والإرهاب، التي تشنها أمريكا ضد حلف القوى المضادة للهيمنة الأمريكية وللإرهاب (الممتد من موسكو، مروراً بطهران، وانتهاءً بدمشق) لها أدوات ووسائل عديدة آخرها سلاح النفط... ومصير حرب أمريكا وحلفائها لن يكون إلا الفشل؛ في عصر يرفض فيه العالم الهيمنة الأحادية الأمريكية، والإرهاب والجهات التي أسهمت في إيجاده والداعمة له.

-١١٧-

دراما هبوط النفط... تهدد ممولي الإرهاب

أصبح من المعلوم أن بعض حكومات دول الخليج العربي تمول الإرهاب، وتدعمه بالإضافة لرعاية هذه الحكومات لبعض الجهات الخاصة الممولة للمنظمات الإرهابية، في السر والعلن. وجاءت دراما انخفاض أسعار النفط ضمن سيناريو قررته إدارة أوباما وحلفاؤها من بعض الحكومات الخليجية النفطية لأهداف سياسية بقصد إضعاف القوى الدولية المعارضة للهيمنة الأمريكية... وتنفيذاً لهذا السيناريو الاقتصادي المسيس... جاءت دراما هبوط أسعار النفط لتنعكس سلباً على إيرادات حكومات النفط الخليجية حيث شهدت أسواق الأسهم الخليجية نزفاً شديداً وسجلت خسائر كبيرة، وفقدت أكثر من (٤٠) أربعين مليار دولار من قيمتها السوقية في جلسة واحدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤. وبددت معظم بورصات دول الخليج (السعودية، قطر...) معظم مكاسبها التي حققتها منذ بداية العام الجاري ٢٠١٤. الأسهم السعودية سجلت أطول سلسلة تراجع خلال عامين في يوم واحد (الأحد ٢٠١٤/١٢/١٤). بخسائر أكثر من (٥%) عن بداية العام، بعد أن شهدت انخفاضاً في ست جلسات متتالية ليغلق مؤشر السوق على (٨١١٩ نقطة) مسجلاً أدنى مستوى منذ عام، وخسرت الأسهم (٣.٢%) لتفقد (٥٦,٧) مليار ريال سعودي من قيمتها السوقية في جلسة ١٤ /١٢ /٢٠١٤، وتراجعت الأسهم المتداولة (١٢%)، كما تراجعت الصفقات

(١٧%). أكبر الخسائر في السعودية سجلت في قطاع المصارف والبتروكيماويات، كما تراجع قطاع السياحة بنسبة (٨%)، وتراجع قطاع الاستثمار الصناعي (٦.٨%) وقطاع الاستثمار المتعدد (٦%). في قطر تراجع مؤشر سوق الدوحة (٥.٩) ليصل إلى (١١١١٤ نقطة) في أسوأ موجة تراجع منذ شباط (فبراير) ٢٠٠٩، لتفقد السوق القطرية نحو (١٠.١٣) مليار دولار، أي ما يعادل (٣٧,٥٣) مليار ﷼ قطري، متراجعة إلى (٦١٤.٧١) مليار ﷼ مقابل (٦٥٢.٢٤) مليار ﷼ قبل خمسة أيام. أسواق الإمارات سجلت بدورها خسائر إذ فقدت الأسهم (٩.٥٧) مليار دولار... السوق الكويتية خسرت أيضاً (٢.٩%) وهو المستوى الأدنى منذ (٢٢) شهراً. بعض الحكومات الخليجية؛ وجدت، وستجد نفسها أمام مواجهات صعبة، بسبب الأداء السلبي للسوق والخسائر المتتالية في الأسواق والبورصات، وبالتالي خسائر كبيرة في إيراداتها العامة بلغت ما يتجاوز (١٥٠) مئة وخمسين مليار دولار منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي وحتى ١٥/ ٢٠١٤/١٢، مقابل خيارات محدودة لمواجهة العجز... من خلال سوق الدين، والاحتياطيات... وبشكل خاص تجاه التزامات البعض من هذه الحكومات العلنية منها والسرية بتمويل المجموعات المسلحة الإرهابية... أمين عام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حاول التخفيف من ظاهرة دراما انخفاض أسعار النفط بقوله إن الأسباب هي خارج عوامل العرض والطلب الحقيقي... الواقع أن منظمة أوبك أسهمت، عملياً، في هذه الدراما من خلال قرارها بعدم تخفيض إنتاج النفط... للإبقاء على تراجع أسعاره؛ وذلك بناء على اتفاق بين الإدارة الأمريكية والسعودية في آخر زيارة للرئيس أوباما للرياض في أواخر الثلث الأول من هذا العام ٢٠١٤... وهكذا فإن هبوط أسعار النفط سينعكس سلباً على إيرادات حكومات دول الخليج؛

وبالتالي على قدرة بعض هذه الحكومات؛ على تقديم المزيد من التمويل للمنظمات الإرهابية... في وقت بدأت فيه بعض هذه الدول تعاني من بدايات أعمال إرهابية تهدد كياناتها... وهذا يعني أن لطابخ السموم نصيباً منها... والرياح لا تأتي كما يتمناها قراصنة السفن... ودراما النفط ستهدد قدرات ممولي الإرهاب الإقليميين الذين يخسرون المزيد من إيراداتهم النفطية، ما سيؤثر سلباً على شهيتهم البائسة في تمويل الإرهاب والاستمتاع بسفك الدماء البريئة... والمستقبل، الذي تقرره الشعوب، كفيل بإظهار الحقيقة.

- ١١٨ -

الثنائية (الصينية – الأمريكية)، (الأصدقاء، الأعداء) تتغير.. الريمينبي الأحمر يتقدم... وارتفاع معدل نمو الاقتصاد الصيني تراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

تشهد الصين (ثاني أكبر اقتصاد عالمي) حراكاً اقتصادياً محلياً له بعد سياسي عالمي بامتياز، يتزامن مع مخطط أمريكي متحالف مع دول نفطية شرق أوسطية... يهدف المخطط لتحقيق المزيد من خفض أسعار النفط العالمي بقصد ضرب اقتصادات روسيا وإيران بسبب مواقفهما السياسية المقاومة للهيمنة الأمريكية...

الصين اليوم بصدد طرح خطط لاستخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية بالشكل الأفضل وتقليل الاعتماد على شراء سندات الخزانة الأمريكية. وهناك تساؤلات عديدة حول أثر الخطط الصينية على الاقتصاد العالمي.

يتساءل (جيمس كينج، وجوش نوبل) في الفاينانشال تايمز في منتصف الشهر الأخير لعام ٢٠١٤ (هل شنغهاي هي مركز العالم؟ وهل الريمينبي هو العملة المفضلة؟). هذا السؤال مهم ومثير للجدل؛ في عصر رأس المال الصيني الذي بدأ بالبزوغ، ويشير إلى تغيرات أساسية في عالم حديث، على حد تعبير (دوتشيه بنك). المحللون، وحتى العديد من المسؤولين الصينيين الكبار يؤكدون أن رأس المال يتدفق من الصين بحرية أكبر من قبل، ووجهات وقنوات هذا التدفق تتغير بشكل ملحوظ في استجابة واضحة لقوى السوق... تنفيذاً لخطة رئيسية مقررة في الصين.

الواقع يشير بوضوح إلى ثلاثة متغيرات كبيرة متصلة فيما بينها تجري في الصين حالياً:

١ – من المؤكد أن شهية ورغبة الصين لشراء سندات الخزانة الأمريكية، والتي كانت مؤثرة في الاقتصاد الأمريكي، والعالمي لمدة أكثر من عقد، بدأت تتضاءل الآن.

٢ – من الواضح أن تعزيز (الريمينبي الأحمر) الصيني كعملة دولية هو تحرير تدريجي من منطقة الدولار؛ ما يعطي لبكين المزيد من الحرية للانفتاح على التدفقات الداخلة من استثمارات المحافظ المالية الأجنبية.

٣ – إن استراتيجية الصين يعاد توجيهها بعيداً عن سندات الخزانة الأمريكية ببطء متصاعد بشكل ملحوظ وخاصة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤ بعد إعلان رئيس وزراء الصين (لي كيليانج) خطة من عشر نقاط للإصلاح المالي أهمها:

– التأكيد على أهمية الاستفادة من احتياطيات الصين من العملات الأجنبية، البالغة (٣,٩) تريليون دولار لدعم الاقتصاد المحلي، وتطوير الأسواق الخارجية الصينية للمعدات، والبضائع عالية الجودة.

– الواضح أن نية بكين في تنويع نشر احتياطياتها من النقد الأجنبي تتعزز. وخلال الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠١٤، أنشأت الصين ثلاث مؤسسات دولية متخصصة لتمويل التنمية: بنك التنمية الجديد ومقره شنغهاي، بالاشتراك مع دول بريكس، البنك الآسيوي لاستثمار البنية التحتية، وصندوق طريق الحرير بمبلغ (٤٠) مليار دولار يمثل طموحات الصين لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير عبر آسيا الوسطى إلى أوروبا.

– مسؤول صيني رفيع المستوى قال إن الحد من شراء سندات الخزانة الأمريكية يعني، من الناحية العملية، تغييراً كبيراً... نريد أن نستخدم احتياطياتنا بشكل بناء أكثر من خلال الاستثمار في مشاريع التنمية في العالم، بدلاً من

الاكتفاء بشراء سندات الخزانة الأمريكية دون تفكير.. وأضاف نحن بحاجة لإيجاد سبل لتحسين العائد على الاستثمار.

– بلغت مشتريات الصين من سندات الخزانة الأمريكية خلال (١٣) عاماً نحو (١.٢٧) تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٣... وكانت الصين مدفوعة بضرورة تدوير فوائض الحساب الجاري الضخمة المقومة بالدولار... ويلاحظ تناقص مشتريات الصين من سندات الخزانة الأمريكية على مدى السنوات الثلاث الماضية المنتهية مع نهاية ٢٠١٤، ويؤكد المحللون أن التراجع سيزداد... بالمقابل يقول (بان دين) رئيس قسم أبحاث الأسواق الناشئة في صندوق أشمور: إن فوائض الحساب الجاري في الصين سيشهد تراجعاً بسبب زيادة الإنفاق الصيني في الخارج على السياحة، والخدمات، وزيادة القوة الشرائية في الداخل... كل ذلك يقودنا إلى سؤال ملح، ومهم: ما مدى تأثير التغيرات الجارية في الصين على ديون الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي على أسعار الفائدة العالمية؟؟

يقول (مايكل باور) من (أنفستيك): إذا بدأت الصين في متابعة برامج الاستثمار في البنى التحتية لطريق الحرير عبر آسيا، فإنها لن تعود تستثمر معظم مدخراتها في سندات الخزانة الأمريكية بالمقابل إذا كانت الصين عازمة على إعادة نشر الودائع إلى استثمار رأسمالي في جميع أنحاء العالم، فإن ذلك سيرفع تكلفة رأس المال للشركات في الغرب ويضع كابحاً آخر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الغربي، الضعيف أصلاً. البعض يرى أن الصين عملياً، حبيسة الاستثمار المستمر في سندات الخزانة الأمريكية، وإن أي بيع مفاجئ لسندات الخزانة يمكن أن يضع أسعار السندات الأمريكية في وضع حرج جداً...

ثمة تساؤل مهم عن مدى إمكانية تدويل العملة الوطنية الصينية (الريمينبي)!؟

الواقع أن الصين أطلقت مؤسسات التنمية التي أشرنا إليها كإحدى الوسائل التي تستخدمها لجعل التمويل يخدم أهدافها الجيوسياسية... العنصر الأهم هو تعزيز الريمينبي ليكون عملة دولية. لأن الصين ترغب في تقوية مركزها في النظام المالي العالمي. تاريخياً العملية تسارعت بعد عام ٢٠٠٨، وعدَّ بعض المسؤولين الصينيين أن اقتصادهم مرتبط بالاقتصاد الأمريكي. وقد عبَّر (لي بينج) المسؤول في لجنة تنظيم المصارف الصينية، عن ذلك مخاطباً الأمريكيين في عام ٢٠٠٩ (نحن نكرهكم يا شباب) لأن هذا المسؤول كان يرى مع الكثير من المسؤولين الصينيين أنه طالما كان الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، يطبع المزيد من المال لإنعاش الطلب الأمريكي، فإن قيمة الاحتياطيات الأجنبية الصينية سوف تتهاوى. وقد قال (لي بينج) هذا أمام جمهور من الأمريكيين في نيويورك مضيفاً (حين تبدؤون بإصدار تريليون أو تريليوني دولار... نعلم أن الدولار سوف يتراجع... لكن ليس لدينا الكثير مما نستطيع عمله). من جهة أخرى، الصين تحصل على معظم مقبوضاتها التجارية والمالية بالعملة الوطنية الريمينبي، ونظراً لعدم وجود حاجة لدى الصين لتدوير هذه الأرباح، عادة، في أصول مقومة بالدولار، فإن أسواق رأس المال الصينية تستفيد منها وليس الأمريكية... بالنسبة للريمينبي حقق تقدماً أسرع مما توقعه كثيرون ففي تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٤ تمت تسوية أكثر من (٢٢%) من التعاملات التجارية الصينية بعملة الصين الوطنية (الريمينبي) بعد أن كانت النسبة لا تكاد تذكر منذ خمس سنوات. أما بيانات نظام المقاصة الدولي للعملات (سويفت) فتظهر أن الريمينبي هو الآن، في أواخر ٢٠١٤، سابع أكثر العملات المستخدمة في نظام الدفعات. ويسعى وراءه مستثمرو المحافظ خاصة بعد إنتاج الرابط في شهر تشرين الثاني الماضي بين بورصة شنغهاي وبورصة هونغ كونغ، وهي مبادرة تعطي مزيَّة لبورصة شنغهاي... بعض الحكومات في الغرب تتبنى الريمينبي الآن: المملكة المتحدة، ولاية نيو ساوث ويلز في أستراليا، ومقاطعة بريتش كولومبيا في كندا، أصدرت سندات مقومة بالريمينبي

في شهر تشرين الثاني ٢٠١٤. يقول (مايكل جونج) وزير المالية في بريتش كولومبيا (إن تدويل الريمينبي أمر لا مفر منه، المسألة مسألة وقت). وهذا الأمر مصدر تفاؤل بالنسبة للصينيين، في وقت تطبق فيه الصين خطة رئيسية للتحرر من الهيمنة الأمريكية في التمويل العالمي، وتنشئ نظاماً موازياً يتركز على الصين ويسترشد بالريمينبي العملاق.

– في هذا المشهد المالي والاقتصادي العالمي تظهر الصين سائرة في طريق صاعدة؛ قد تتآمر قوى كثيرة لضرب طموحات الصين، وإخراجها عن مسارها... لكن لو حققت الصين حتى نصف خطتها التي تعمل من أجلها، ونحن في أواخر عام ٢٠١٤، فإن الآثار المترتبة على تمويل الديون الأمريكية، ومستقبل تمويل التنمية، وفتح الأسواق المالية الصينية أمام رأس المال الدولي، يمكن أن يكون ذا انعكاسات عميقة. والنتيجة أن العملة الوطنية الصينية (الريمينبي الأحمر) تتقدم... ومعدل نمو الاقتصاد الصيني في ارتفاع... والهيمنة الاقتصادية الأمريكية في تراجع...

-١١٩-

متطلبات الأزمة في سورية عام ٢٠١٥
المواطن أولاً

من المفيد الإشارة، بداية، إلى أن تطور الأحداث في سورية، كشف أن الهدف الرئيسي لمخطط التآمر على سورية كان ضرب الدولة السورية برموزها، ومؤسساتها... ومن ضمنها الاقتصاد السوري بمكوناته؛ الإنتاجية، والخدمية، والبنى التحتية. وقد أخرجت الحرب وخربت قسماً من هذه المكونات؛ من خلال التدمير وسرقة بعض المصانع بتسهيلات وتواطؤ واضح من قبل الحكومة التركية...

في سورية، استمرت الأوضاع الاقتصادية الصعبة في عام ٢٠١٤، شهد القطاع الصناعي نوعاً من التحسن النسبي مقارنةً بالسنوات السابقة من عمر الأزمة، فقد عادت بعض الورش والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر ارتفاع أسعار الطاقة المازوت والفيول... واستمرار سرقة حقول الثروات الباطنية (النفط)... دون أن ننسى ما لحق بقطاع السياحة من أضرار نتيجة للظروف الأمنية السائدة، وعلى الصعيد الزراعي، خسر القطاع الزراعي مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت مخصصة لزراعة الحبوب (وخاصة القمح) والمواد الغذائية... كل ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات على الصعيد المحلي وتراجع الصادرات، وأصبحت الحاجة ملحة لاستيرادها لتأمين متطلبات الاستهلاك الوطني. بشكل

عام صمدت الدولة السورية رموزاً ومؤسسات ومن ضمنها المؤسسات الاقتصادية الزراعية، والصناعية والتجارية، والخدمية... وثمة سؤال مهم أسمعه باستمرار، وباهتمام: كيف تمكنت القطاعات الاقتصادية المتبقية من الصمود والاستمرار في ظروف الأزمة والحرب على سورية. الجواب عن هذا السؤال يكمن في صمود المواطن السوري الباقي في مواقع مختلفة على أرض وطنه سورية يدافع عن الوطن؛ يقدم الشهداء... يمارس عمله في مواقع العمل... يسهم في تقديم الإنتاج السلعي والخدمي... في ظروف صعبة، متحملاً المعاناة المعيشية القاسية... هذا المواطن الصامد يستحق من المسؤوليين الحكوميين الاهتمام المطلوب ضمن الإمكانات المتاحة. وما يجب أن يفهمه المسؤولون الحكوميون في الإدارات الوصائية، والتنفيذية أن الأزمة لها متطلباتها؛ الأزمة ظرف غير عادي... يتطلب إجراءات ومعالجات غير عادية (استثنائية)... الأزمة تحتاج لقرارات تحمل سمات الشجاعة، والحكمة؛ والواقعية. وتحتاج من المسؤولين القدرة على المبادارات، والابتكار للآليات التنفيذية التي تتلاءم مع الإمكانات، والواقع... وفي الأزمات لا مكان للتجريب، أو التعلم أو التنظير... من المفيد بل والضروري أن تبادر الجهات المسؤولة في الحكومة لوضع سلم واقعي لأولويات العمل الحكومي بهدف مواجهة تداعيات الأزمة في عام ٢٠١٥. في مقدمة هذه الأولويات الاهتمام بالوضع المعيشي للمواطنين ضمن الإمكانات المتاحة، والأولوية الثانية تتمثل في إيلاء أهمية خاصة لدعم الإنتاج الزراعي والصناعي... بالإضافة لدعم وتشجيع الصادرات المتاحة. أمثلة على إمكانية تخفيف المعاناة عن المواطن السوري الصامد في أرضه وعمله يتحدى الأزمة... على سبيل المثال في قطاع النقل الداخلي تزداد معاناة المواطن مع ارتفاع أسعار الوقود محلياً... يمكن للجهات العامة المعنية شراء عدد مناسب من الباصات تساعد في حل مشكلة النقل الداخلي... بالإضافة لتحفيز شركات النقل الداخلي الخاصة لتوسيع خدماتها... مثال آخر يتعلق بمراقبة أسعار المواد الغذائية المنتجة محلياً والضرورية للمستهلك مثلاً؛ المزارع المُنتج للحمضيات

يبيعها اليوم بأسعار متدنية لتصل إلى المستهلك بأسعار مرتفعة (أربعة أو خمسة أمثال سعر المنتج). لماذا تذهب الأرباح الفاحشة للوسيط على حساب المستهلك؟ أين آليات الرقابة التموينية للتجارة الداخلية؟ موضوعات عديدة تدور حولها تساؤلات كثيرة!... تحتاج لمبادرات، وابتكار آليات عمل تنفيذية، تتلاءم مع ظروف الأزمة التي يعيشها الوطن؛ من شأنها أن تخفف من المعاناة المعيشية التي يتحملها المواطن السوري الصامد، كشجر السنديان، في أرض وطنه، يقدم التضحيات... وينتج السلع والخدمات... ليدعم صمود الوطن ضد الحرب الظالمة على سورية الدولة والوطن... وضد العقوبات الاقتصادية الظالمة التي تفرضها القوى الاستعمارية... نعم المطلوب من المواقع الحكومية التنفيذية في عام ٢٠١٥؛ المزيد من الجدية والاهتمام بالمواطن السوري الصامد كأولوية لمواجهة الأزمة... المطلوب أيضاً إعطاء العملية الإنتاجية (السلعية، والخدمية) ما تحتاجة، وبالإمكانات المتوفرة لتعزيز صمود الوطن في مواجهة الحرب الكونية الظالمة والهمجية ضد سورية.

-١٢٠-

تراجع وضعف ثلاثية قوة الغرب

بعد سقوط جدار برلين، وانتهاء الحرب الباردة في العالم، انتهت حقبة في التاريخ، وبدأ، ما سمي، عصر العولمة.

اليوم وبعد نحو ربع قرن؛ يبدو وكأن العالم يشهد انتهاء حقبة زمنية أخرى. قراءة تاريخية متأنية تظهر أنه وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي؛ ساد شعور عام لدى الغرب ككل؛ أنهم (أي هذا الغرب) حقَّقوا انتصاراً من خلال تغلب أنظمة السوق على الاقتصادات المركزية، وشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قوة وحيدة في الساحة الدولية، مع هيمنة اقتصادية في العالم... ورافق ذلك شعور بالتفوق من خلال انتصار اقتصاد السوق وما يسمى الديمقراطية الغربية. وتهيأ لهم أن هذه الأخيرة انتشرت ليس فقط في دول أوروبا الشرقية وإنما في دول أخرى في العالم... ووجد ما سمي إجماعاً على السوق الحرة المسمى (إجماع واشنطن)، ورافق ذلك أيضاً شعور لدى الغرب أن ديمقراطيتهم تنتصر.... إنَّ ما جرى في السنوات القليلة الماضية يشير بوضوح إلى أن الغرب الاستعماري القديم منه والحديث (الأوروبي، والأمريكي) شهد تراجعاً وضعفاً لدعائم مثلث القوة الواهمة التي كسبها بعد الحرب الباردة وأهمها (الديمقراطية، والأسواق، وهيمنة القوى الأمريكية) اليوم هناك شكوك بل وعدم ثقة، في الغرب، بالدعائم الثلاث التي أشرنا إليها والتي قام عليها عالم ما بعد الحرب الباردة. من الناحية الواقعية؛ المشهد يشير، بوضوح، إلى تزعزع الثقة باقتصاد السوق الحرة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، وما تلاها من كساد عالمي... والاعتقاد بقدرة الأسواق الحرة على رفع مستويات المعيشة في أنحاء العالم لم يعد

قائماً. في أجزاء كبيرة من العالم (الأوروأمريكي) تهيمن على أجواء الحوارات الاقتصادية مناقشات تتركز على (عدم المساواة في الدخل، وارتفاع معدلات البطالة...). وما يسمى اتفاقاً أو (إجماع واشنطن) تلاشى لتحل مكانه حالة عالمية من انعدام التوافق في الآراء... وأحياناً تفاهم مهذب على الاختلاف... بالمقابل ما يمكن تسميته الديمقراطية التقليدية التي يبشر بها الغرب تقوضت بسبب الأهوال الكارثية، والدمار، والفوضى الدموية... التي خلفتها أحداث ما سمي الربيع العربي التي ضربت بعض دول الشرق الأوسط العربية... وحاول داعمو المخطط... إظهار ما سمي الربيع العربي وكأنه (نظير عربي لسقوط جدار برلين)، لكن النتائج كانت مأساوية وتحول الربيع إلى شتاء قارس وداكن السواد...؛ ونتائج سلبية معاكسة لمطالب الحرية السياسية؛ مزيد من الدمار والفوضى والدماء... وليبيا نموذجاً. وظهر الإرهاب يهدد العالم كله بما فيه الغرب (الأوروأمريكي) الذي سبق وأسهم بشكل مباشر وغير مباشر مع حلفائه الإقليميين في إيجاد ظاهرة الإرهاب التي بدأ الغرب وحلفاؤه يعانون منه... هناك شك، في الشارع الأمريكي، حول قدرة الديمقراطية الأمريكية في تقديم حكومات ذات كفاءة في الولايات المتحدة؛ خاصة في ضوء الخلافات الثأرية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي... في أوروبا (فرنسا وإيطاليا مثلاً) تبدو النظم غير قادرة على تحقيق الإصلاح أو النمو، والناخبون يتجهون نحو الأحزاب المتطرفة. على صعيد (القوة الأمريكية) يمكن للجيش الأمريكي تدمير نظام أو دولة خلال أسابيع، إلا أنه لا يستطيع ضمان تسوية مستقرة في مرحلة ما بعد الحرب. بعد أكثر من عقد على غزو العراق... تعود الولايات المتحدة للحرب في العراق، والشرق الأوسط بأكمله يعيش في حالة من الفوضى... صعود روسيا والصين ومجموعة بريكس... وتشكل القطبية الثنائية أثار تساؤلات حول تراجع الهيمنة العسكرية، والاقتصادية الأمريكية!؟ في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤ أعلن صندوق النقد الدولي أن الصين – من حيث معادلة القوة الشرائية – تعدُّ الآن الاقتصاد الأكبر في العالم. ويضيف؛ قد تكون الصين بعيدة نسبياً من الوصول إلى مرتبة أمريكا السياسية الدولية... لكن قدرة أمريكا نفسها، واستعدادها للحفاظ على هذا

الدور كقوة عالمية مهيمنة، أصبحت الآن موضع تساؤل. منطقة اليورو الأوروبية تعيش أزمة اقتصادية مستمرة منذ سنوات ارتفاع الديون لتصل إلى (٢٧٩%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، البطالة، عجز الموازنات... واليورو وصل إلى أدنى مستوياته في أكثر من تسع سنوات يوم ٨ /١ /٢٠١٥. المشهد الجيوسياسي والاقتصادي الدولي، ورغم استعادة الاقتصاد الأمريكي قليلاً من الانتعاش المؤقت عام ٢٠١٤، هذا المشهد... يشير إلى أن العالم لم يعد يثق بثلاثية الدعائم التي أقيمت عليها حقبة ما بعد الحرب الباردة ممثلة بالديمقراطية... والأسواق الحرة... والهيمنة الأمريكية الواهمة أنها مستمرة كقوة أحادية تتحكم في العالم... يضاف إلى ذلك ظهور خطر الإرهاب الذي يهدد العالم ككل... بما في ذلك العالم الغربي الذي أسهم يوماً في دعم هذا الإرهاب في السر والعلن... يمكن القول، بوضوح، وكأننا نشهد انتهاء حقبة زمنية وبزوغ عصر جديد بعد أن تبين عدم نجاح دعائم مثلث العولمة: الديمقراطية الغربية التبشيرية، واقتصاد السوق الحرة بدون حدود أو قيود، وتراجع قوة الهيمنة الأمريكية المنفلتة... وصعود ظاهرة الإرهاب الخطرة التي ارتدت على الغرب... وجاء العمل الإرهابي الأخير بقتل الصحفيين في صحيفة (شارلي) بباريس؛ ليؤكد لحكام فرنسا الذين يدّعون محاربة الإرهاب في مالي، ويشجعونه في سورية... ؛ أن الإرهاب ارتدّ عليهم... ونرى اليوم هرولة داعمي وممولي الإرهاب؛ من حكام الغرب، وحلفائهم الإقليميين وفي مقدمتهم رئيس وزراء إسرائيل وعميد نادي القتلة في العالم (نيتنياهو)، ورئيس وزراء تركيا (داوود أوغلو)...؛ جميعهم يهرولون باتجاه مسيرة باريس يوم ٢٠١٥/١/١١... وتواجه فرنسا والغرب بشكل عام ظاهرة ارتداد الإرهاب على داعميه بدءاً من فرنسا مثلاً... ؛ طبقاً لمقولة (انقلب السحر على الساحر)... ولاشك أن إعادة إحياء ثقة الغرب الفكرية والأخلاقية بالنفس تبدو بعيدة المنال.

-١٢١-

من طالب المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب؟

وردني سؤال بالبريد الإلكتروني من قارئ مضمونه (الإدارة الأمريكية تدعو لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في أواخر شباط (فبراير) ٢٠١٥... ألم يسبق للإدارة الأمريكية أن رفضت دعوة سورية لعقد مثل هذا المؤتمر في ثمانينيات القرن الماضي؟) توضيحاً نقول نعم إن سورية الدولة، كانت أول من طالب المجتمع الدولي بعقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب، والتحضير لمكافحته. فقد طلب الرئيس الراحل حافظ الأسد، في ثمانينيات القرن الماضي، من المجتمع الدولي عقد هذا المؤتمر... مُنبهاً إلى خطورة ظاهرة التطرف، والإرهاب على مستقبل الحضارة، والإنسانية... وسجل التاريخ، يومها، معارضة إدارة الولايات المتحدة الأمريكية ورفضها الشديد لهذه الدعوة. الوقائع، اليوم، تشير إلى أن جرائم الإرهاب التكفيري تتحمل مسؤوليتها الدول والجهات التي أسهمت في إيجاد هذا الإرهاب، ودعمته، ومَولته، واحتضنت الإرهابيين وسهلت مرورهم وإدخالهم إلى سورية، والعراق... وفي مقدمة هؤلاء داعمو الإرهاب (الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا). وممولوه (السعودية وقطر)... ومن استقبل، وسهل مرور وإدخال المرتزقة الإرهابيين (حكومة أردوغان التركية العثمانية)... هؤلاء جميعاً يتحملون مسؤولية ما اقترفه ويقترفه الإرهابيون من جرائم قتل وذبح واغتصاب... في سورية، والعراق... وفي العالم.

قراءة تاريخية متأنية اليوم وبعد ما يقارب ثلاثة عقود من السياسات، والحروب الأمريكية العدوانية، العَبثية؛ ذات الطابع الاستعراضي، الدنكوشوتي على امتداد هذه الفترة الزمنية المملوءة بالفوضى، والدمار، والقتل... تُوضح أنه سبق لواشنطن

وبالتنسيق مع بعض حلفائها (المملكة السعودية)؛ أن قامت في ثمانينيات القرن الماضي بإعداد وتدريب الجهاديين الإرهابيين، وأرسلتهم إلى (أفغانستان) بهدف إسقاط نظام كابول القريب من الاتحاد السوفييتي يومها... وكانت النتيجة أن أفغانستان أصبحت مقراً لتصدير الإرهابيين إلى العالم... وانقلب السحر على الساحر، وحدثت تفجيرات أيلول ٢٠٠١ في عهد جورج بوش الابن، الذي شن حربين عَبثيتين في أفغانستان والعراق، وبَشر بحلم الشرق الأوسط الجديد لنشر ما سماه قيم الحرية والديمقراطية لحماية أمن إسرائيل، وإبقائها الدولة القوية المهيمنة، وتقسيم وتفتيت الدول العربية وإضعافها، ونشر الفوضى الخلاقة التي بشرت بها وزيرة خارجيته (كونداليزا رايس)... ...، وأعلنت سورية موقفاً صريحاً ضد الغزو الأميركي للعراق... وجاء بعده أوباما ليظهر بداية مرونة في التعامل مع العالم العربي في النصف الأول من ولايته، ولكن سرعان ما تراجع ليعتمد مشروع الشرق الأوسط الجديد بالصيغة الإسرائيلية... وظهر ما سمي الربيع العربي مدعوماً بتنظيم حركة الإخوان المسلمين وأخواتها من التنظيمات الإرهابية بزعامة (طيب رجب أردوغان) السلطان العثماني الجديد الحاقد على طموحات العالم العربي بالنهوض والتقدم، والراغب بالثأر من السوريين... وتحول هذا الربيع إلى خريف أسود، لتدمير مؤسسات بعض الدول العربية... وأصبحت ليبيا مرتعاً لعصابات إرهابية تنفيذاً وتصديراً... وانهارت تجربة الإخوان المسلمين في مصر لتبدأ حرب الإرهابيين ضد الجيش المصري... وانتقاماً من سورية ومواقفها الوطنية والقومية الدولة والشعب... تم تصدير عشرات الآلاف من الإرهابيين المرتزقة إلى سورية من ثمانين دولة؛ بهدف تدمير الدولة السورية بمؤسساتها ورموزها وقامت الحكومة التركية الأردوغانية... بتسهيل وتشجيع مرور الإرهابيين المرتزقة إلى سورية... التي شنت عليها قوى الظلام والإرهاب حرباً كونية تقودها أميركا وإسرائيل وحلفاؤهما الإقليميون... واليوم بدأ الإرهاب يرتد على داعميه، الغرب (الأمريكي الأوروبي) فبدأ يتلقى ردات فعل، وتبعات سياسته لتشجيع الإرهاب في العالم... الأعمال الإرهابية التي شهدتها فرنسا في النصف الأول من شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥ تؤكد صحة ذلك... لقد كانت سورية سباقة في مطالبة المجتمع الدولي لعقد مؤتمر عالمي لمكافحة الإرهاب

في ثمانينيات القرن العشرين، لكن واشنطن رفضت هذه الدعوة يومها.. واشنطن تدعو اليوم لعقد مؤتمر عالمي لمكافحة الإرهاب في أواخر شهر شباط (فبراير) ٢٠١٥! كيف يمكن للإدارة الأمريكية وحلفائها أن تدعم الإرهاب من ناحية وأن توفر مظلة سياسية لعقد مؤتمر دولي لمكافحته من ناحية أخرى، وبعد هذه المسيرة الطويلة من احتضان الإرهاب ودعم مموليه... إنها مفارقة غريبة وهل يمكن لعاقل أن يصدق... ؟ كيف يمكن لواشنطن وحلفائها الغربيين والإقليميين من أتراك وعرب أن تحارب الإرهاب في العراق وتدعمه في سورية؟ الولايات لمتحدة تقوم بعمليات استعراضية تجميلية لمكافحة الإرهاب في العراق، وتدعمه بشكل مباشر وغير مباشر في سورية... الإرهاب يواجه بأعمال قتالية مباشرة. وهو أشبه بالأورام السرطانية (لا تعالج بشقها أو إزالة جزء منها بل باستئصالها كلياً). هذا ما حدث في أفغانستان وكانت النتيجة أن الإرهاب انتشر بسرعة أكبر... العالم يدفع اليوم ثمن سياسات فاشلة لسياسيين قصيري نظر في الغرب.. إدارة أوباما المترددة، الفاشلة، سحبت قواتها من العراق لتترك فراغاً يملؤه الإرهابيون مستغلين النزاعات المذهبية التي أشعلها وأججها الأمريكيون أصلاً... هناك فرق في المعالجة بين مواجهة الإرهابيين القتلة بالقوة العسكرية المسلحة، وبين مكافحة الإرهاب التي هي مسؤولية دولية يجب أن تتم بأساليب فكرية، وأيديولوجية؛ عبر قنوات الثقافة، والمعرفة، والاقتصاد، وتحسين مستوى المعيشة، وتبادل المعلومات على المستوى الدولي بين البلدان المعنية. المجتمع الدولي اليوم مدعو لعمل جماعي جدي وحازم لمحاربة الإرهاب ومكافحته من خلال مجلس الأمن الدولي.. وليس بعمليات استعراضية تجميلية؛ كالتي ينفذها ما يسمى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين في العراق... أخيراً أقول للسائل نعم كانت سورية أول من طالب المجتمع الدولي بعقد مؤتمر عالمي لمكافحة آفة الإرهاب.

-١٢٢-

اتهامات أمريكية متبادلة
بدايات مشكلة الإرهاب من واشنطن

المشهد العام في الولايات المتحدة الأمريكية؛ يشير إلى بداية الاستعدادت للحملات الانتخابية لسباق الرئاسة إلى البيت الأبيض في عام ٢٠١٦، كما يعكس مدى السخونة التي ستشهدها هذه الحملات على امتداد المساحة الزمنية للسباق... وقد وضعت بعض قضايا السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية على صفيح ساخن... ورد في مقال نشرته فايننشال تايمز في أواخر شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥ ما يلي: (الاتجاه الجديد في السياسة الأمريكية هو سرقة ملابس بعضهم بعضاً. بسبب الاستقطاب الذي أصبحت عليه أمريكا). السياسيون في الولايات المتحدة يقولون: (مشكلة الإرهاب بدأت في واشنطن). وهذا ما يعترف به السياسيون في تبادلهم للاتهامات، فيما بينهم، مع بداية حملات السباق إلى البيت الأبيض، وبخاصة المرشحون المحتملون للرئاسة عن الحزبين الرئيسيين الديمقراطي، والجمهوري. الديمقراطيون؛ يقولون إن الجمهوريين ممثلين بالرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن) هم مَنْ بدأ مشكلة الإرهاب في الشرق الأوسط من خلال عملية اجتياح أو غزو العراق. ويرد الجمهوريون، من ناحيتهم، ويقولون إن الرئيس الأمريكي (أوباما) هو الذي فعل ذلك، من خلال سحبه للقوات الأمريكية من العراق قبل الأوان... وأمام هذه الاتهامات المتبادلة بين الحزبين الأمريكيين الرئيسيين؛ يخرج الرئيس أوباما بخطابه، قبل الأخير، عن (حالة الاتحاد) في ولايته الثانية؛ ليؤكد وجهة نظر الديمقراطيين وأولوياتهم في المرحلة

المتبقية من ولايته، وربما في إطار السباق الرئاسي. وتتركز معظم هذه الأولويات على الاقتصاد، والإرهاب. وبدا الرئيس (أوباما) في خطابه وكأنه يمهد لحملة المرشحة الديمقراطية (هيلاري كلينتون) بهدف ترسيخ إرثه... بالنسبة للاقتصاد دعا لمساعدة الطبقة المتوسطة بزيادة الحد الأدنى للأجور، وزيادة الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة... بغض النظر عن الحملات الانتخابية وما تتضمنه من الدعايات والمماحكات... فإن الناخب الأمريكي بدأ، كغيره من البشر في أنحاء العالم، يدرك الدور الذي لعبته الولايات المتحدة والغرب بشكل عام وحلفاؤهم الإقليميون في تنشئة ورعاية ودعم الإرهاب في العالم منذ العقدين الأخيرين للقرن العشرين؛ ونذكِّر هنا بدور الولايات المتحدة والسعودية باحتضان الجهاديين الإرهابيين وإرسالهم إلى أفغانستان، في ثمانينيات القرن الماضي، وما تلا ذلك من انتشار هؤلاء الإرهابيين في العالم... واستمر الدعم الغربي والإقليمي للإرهاب في الشرق الأوسط... وبدأ الناخب الأمريكي يشعر بأن الإرهاب أخذ اتجاهين: الأول أن المجموعات الإرهابية أصبحت تعمل في كل أنحاء العالم بما فيها الغرب... والاتجاه الثاني يتمثل بازدياد وتيرة الأعمال الإرهابية المنفذة من قبل هذه المجموعات ويزداد عدد الضحايا... دراسة لمؤسسة (راند) الأمريكية تؤكد وجود (٤٩) منظمة إرهابية في العالم عام ٢٠١٣، مقابل (٢٨) منظمة إرهابية عام ٢٠٠٧. نفَّذ الإرهاب (٩٦٠) عملية إرهابية خلال عام ٢٠١٣. (١٤٨) طفلاً قتلوا في مذبحة مدرسة بيشاور بباكستان في الشهر الأخير من عام ٢٠١٤.. واليوم يقتل ويذبح الآلاف على يد تنظيم (داعش) الإرهابي وأخواته في سورية والعراق... العديد قتلوا في تفجيرات الصحيفة الساخرة (تشارلي) بباريس وغيرها.. هذه الحادثة الأخيرة أصابت الناخبين في الولايات المتحدة بصدمة، وذكرتهم أن تنظيم القاعدة وفروعه لم يمت بمقتل أسامة بن لادن. استطلاع رأي في أمريكا بين أن (٧٦%) من الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية يعدُّون الإرهاب في صدارة الأولويات. المرشحون المحتملون المتنافسون على الوصول إلى البيت الأبيض يتزاحمون. الجمهوري (راند بول) عضو مجلس الشيوخ،

والجمهوري (جيب بوش). بالمقابل (هيلاري كلينتون) تتصدر المرشحين الديمقراطيين المحتملين... جميعهم يتبادلون الاتهامات، بل اعترافات ذات طابع اتهامي؛ حول مسؤولية من بدأ تأجيج الإرهاب منذ بداية القرن الواحد والعشرين. الجمهوريون يحاولون تحميل (هيلاري كلينتون)، بصفتها وزيرة خارجية أوباما السابقة، مسؤولية الضعف الملموس في السياسة الخارجية للرئيس أوباما. كما يعمل المرشحون الجمهوريون أيضاً على تحميل كلينتون مسؤولية الفوضى المستشرية في ليبيا لأنها دعمت الحملة العسكرية (الأنجلو فرنسية) في ليبيا... وأيضاً مسؤولية قتل السفير الأمريكي وبقية الأمريكيين الذين قتلوا في ليبيا على يد الإرهابيين... وهذا اعتراف آخر واضح من أمريكيين بدعم حكوماتهم للإرهابيين. وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، قالت (هيلاري كلينتون) إن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتعاطف مع أعدائها، وعلى الفور رد الجمهوريون، وعدُّوا (هيلاري.ك.) لينة مع الإرهابيين... اتهامات متبادلة بين شخصيات سياسية أمريكية مرشحة، ولو احتمالاً، لتولي موقع قيادة أمريكا من البيت الأبيض؛ تكشف اعترافاً بأن بدايات مشكلة الإرهاب من واشنطن، وبالتالي تأكيد على دور ومسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتحضير لنشوء الإرهاب كأكبر خطر يهدد المجتمع الدولي في الوقت الحالي.

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الدكتور قحطان السيوفي

في سطور

- أنهى دراسته الجامعية في كلية الاقتصاد – جامعة الإسكندرية.
- أنهى دراساته العليا في جامعة باريس الأولى (السوربون)، وحصل على درجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية والمالية.
- بدأ حياته الوظيفية مفتشاً في وزارة المالية السورية وتدرج في العمل حتى رتبة مدير.
- عمل مستشاراً اقتصادياً في رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.
- عمل مديراً عاماً للمديرية العامة للجمارك في الجمهورية العربية السورية.
- شغل منصب وزير المالية في الجمهورية العربية السورية.
- عمل رئيساً لمجلس الإدارة، ومديراً عاماً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- عمل سفيراً فوق العادة للجمهورية العربية السورية في اليابان.
- له عدد من المؤلفات.. والعديد من المقالات، المحاضرات، والموضوعات البحثية (في الاقتصاد المالي، والاقتصاد السياسي الدولي والإقليمي) نشرت في صحف، ومجلات عربية، وأجنبية.
- باحث وخبير في العلوم الاقتصادية والمالية، ومحاضر في الجامعات السورية والأجنبية.

الطبعة الأولى / ٢٠١٦م
عدد الطبع ١٠٠٠نسخة